البطالة

وتهديد التنمية في مصر


بسم الله الرحمن الرحيم

البطالة

مجلد (٣)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٨ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٣ -البطالة

المجلد : ٣ - البطالة

المجلد : ٣ -البطالة

المجلد : ٣ -البطالة

المجلد : ٣ - البطالة

المجلد : ٣ - البطالة

المجلد : ٣ -البطالة

المجلد : ٣ -البطالة

نهاية الفـهـرس



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

□ فى اجتماع قادم لمجلس الوزراء :

برنامج شامل لمواجهة مشكلة البطالة

عبد الحق : قروض ميسرة للشباب من الصندوق الأجتماعى

يبحث مجلس الوزراء فى أجتماع قادم برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء مشكلة البطالة لوضع السياسات التى تكفل الاستخدام الامثل للقوى البشرية من خلال برنامج شامل لمواجهة المشكلة على ضوء الاصلاحات الاقتصادية الجديدة .

واعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب ان سياسة الحكومة لمعالجة مشكلة البطالة تسير فى اكثر من اتجاه فى مقدمتها منح قروض ميسرة للشباب من الصندوق الاجتماعى للتنمية لاقامة مشروعات انتاجية بعد تقديم دراسة الجدوى اللازمة حول هذه المشروعات ودراسة احالة من يرغب من العاملين الى المعاش المبكر فى سن ٥٥ عاما بشرط ان يكونوا قد سددوا اشتراكاتهم فى التامينات الاجتماعية لمدة ٣٦ سنة .

وعلم مندوب الاهرام ان الوزارات والجهات المعنية بمشكلة البطالة اعدت اوراق عمل فى هذا الخصوص اظهرت ان المشكلة تتمثل فى اصحاب المؤهلات العلمية وان العلاج يجب ان يتم على الامدين القصير والطويل من خلال التوسع فى المشروعات الصغيرة



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قــــراءة في بيــــان الحكـومـــة :

رئيس الوزراء تجاهل ذكر الرقم الحقيقي للبطالة

يبدو ان الحكومة تعودت على تعطيل العمل الرقابي لمجلس الشعب في كل دورة برلمانية جديدة . وبدلا من ان تقدم بيانها عند افتتاح الدورة في شهر نوفمبر كما تنص المادة ١١١ من اللائحة الداخلية تاخرت الى اخر ديسمبر اى انه على مدى شهر ونصف الشهر غلت يد النواب عن استعمال حقوقهم الدستورية في مراقبة الحكومة حيث تمنع المادة ١٨٥ من اللائحة إدراج اية اسئلة او طلبات احاطة او استجوابات في جدول الاعمال قبل عرض الوزارة لبرنامجها، وسوف يضيع شهر اخر في مناقشة تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة حيث تتحول الجلسات الى مكلمة لمن تعودوا الصمت طوال الدورة ويضيع شهران ونصف ، ويكفى ان يتكدس جدول الاعمال بالاتفاقيات ومشروعات القوانين لتنتهى الدورة ويتصافح الاعضاء وطيبون

●● ونأتي لبيان رئيس الحكومة امام مجلس الشعب حيث تناول مشكلة البطالة وهي اخطر مشاكل مصر في الوقت الراهن - في ايجاز سريع وذكر ان حكومته ستوفر ٧٠ الف فرصة عمل خلال ٤ سنوات من خلال الصندوق الاجتماعي ولم يشر من قريب او بعيد الى حجم البطالة في مصر فهل عجزت الحكومة عن احصاء عدد العاطلين في مصر وهي التي تحصى على المواطنين انفاسهم ام تخشى اذاعة الرقم الحقيقي؟!



د. عاطف صدقي

●● واذا كان قد اعلن عن توفير ٧٠ الف فرصة عمل خلال الاربع سنوات فهل اخذ في الحسبان ان نصف مليون شخص يدخلون سوق العمل سنويا اى انه على مدار السنوات الاربع سيتبقى مليون و٩٣٠ الف عاطل بالاضافة للعدد الاصلي وهو ٣,٥ مليون عاطل.

●● ونتساءل : ايهما نصدق الدكتور عاطف رئيس الوزراء ام الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة لشئون التنمية الادارية ؟.. الاول اعلن في بيانه ان حجم التمويل المتاح للصندوق الاجتماعي ٥٦٠ مليون دولار، والثاني اكد امام مجلس الشورى ان حجم التمويل ٨٠٠ مليون دولار!

●● ومسالة اخرى وردت في بيان الحكومة نرجو لها مزيدا من التوضيح فقد ذكر رئيس الوزراء ان حصيلة الضرائب ١٤,٣ مليار جنيه ومن المنتظر ان تصل الى ٢٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٧,٧ مليار جنيه وهو رقم اما طموح جدا وهو ما يتعارض مع السياسة الاصلاحية التي تنتهجها الحكومة ، واما انه صحيح. ويبقى السؤال : كيف تتحقق هذه الزيادة؟ هل عن طريق زيادة العبء على افراد المجتمع الضريبي الحالى من خلال التقدير الجزافي واهدار الدفاتر ، ام عن طريق المغالطة بجمع حجم التهرب الضريبي ام بواسطة اضافة ممولين جدد.

واذا عرفنا كما ذكر في مجلس الشورى ان خدمة الديون تستنزف نصف موارد الدولة السيادية وكل حصيلة الضرائب فهل يتحمل دافع الضرائب وحده عبء سداد الديون؟ وهل تتفق سياسة زيادة الضرائب مع حالة الكساد التي تقتل السوق المصرية؟!

□ برنامج شامل لمواجهة مشكلة البطالة :

استخدام أمثل للقوى البشرية والتوسع فى المشروعات الصغيرة

كتب ـ خالد عز الدين :

تم الانتهاء من وضع برنامج شامل لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر على ضوء السياسات الاقتصادية الجديدة ومناقشات مجلس الوزراء ، يشمل وضع السياسات التى تكفل الاستخدام الأمثل للقوى البشرية والتوسع فى المشروعات الصغيرة لايجاد فرص عمل سريعة وعاجلة وعديدة .



■ حسين رمزى كاظم

وصرح الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بان البرنامج قد وضع حلولا لمشكلة البطالة على الأمدين القصير والبعيد ، واضاف ان المشروعات الصغيرة سيقوم بها قطاع الاعمال والقطاع التعاونى والاسر المنتجة وجمعيات الحرفيين والنقابات المهنية ، بالاضافة الى الاسراع فى تنشيط دور قطاع الاعمال كهدف رئيس لبرنامج الاصلاح الاقتصادى من خلال تطوير السياسات المالية والنقدية وخلق مناخ جديد وملائم للاستثمار يتيح خلق فرص عمل جديدة .

واشار الدكتور كاظم الى ضرورة التركيز على مشروعات استصلاح الاراضى وتوزيعها على طالبى العمل فى مساحات تتناسب وامكاناتهم ودعم المحليات من خلال التعرف على الامكانات المتاحة لتشغيل الشباب وبلورتها فى شكل مشروعات تمول ذاتيا ، واحلال التكنولوجيا كثيفة العمالة محل التكنولوجيا كثيفة راس المال لاستيعاب اكبر قدر ممكن من راغبى العمل وتوفير المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص



المصدر : الأهـــــــرام
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خدمة

أول جمعية لتمويل المشروعات الصغيرة للخريجين

بدأت أول جمعية من نوعها في مصر لتمويل المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين في اداء رسالتها التطوعية. انتهت الجمعية التي يراسها الدكتور احمد سرور عميد كلية تجارة حلوان من بحث الجدوى الاقتصادية لـ ٢٥ مشروعا حتى الآن من بين ٢٨٠ مشروعا تقدم بها الخريجون الذين لم يعملوا بعد من دفعات ٨٣ ـ ٨٦.

قالت د. نجلاء مرتجى امينة عام الجمعية انها حصلت على ما يوازى مليون جنيه من المعونة الامريكية سوف تسهم في راسمال المشروعات التي درست بنسب تتراوح بين ٧٠٪ و ٩٠٪ واكدت انه في حدود التمويل المتاح لن نستطيع الجمعية ان تقدم أسهامها لاكثر من ٦٠ مشروعا، ومن ثم فقد تقدمت الى د. محمود شريف وزير الادارة المحلية برجاء تخصيص معونات مالية لها للاسهام اكثر في نشر المشروعات الصغيرة للشباب

كما ترحب الجمعية بمن يريد معاونتها في عملها بأجر بالتقدم اليها في ١٩ ش اسماعيل محمد ببرج جدة بالزمالك



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

سياسة الخريجين : التعليم والقوى العاملة

أ . د . ابراهيم عصمت مطاوع

تتحدث الاوساط السياسية والتعليمية والتخطيطية في الوقت الحاضر عن افضل الطرق للانتفاع من الطاقة البشرية المتمثلة في خريجي الجامعات ومعاهد اعداد الفنيين وحملة الدبلومات الزراعية والصناعية والتجارية وعن الحاجة الملحة الى وضع هذه الطاقات في مشروعات الدولة في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية والتجارية وفي المجتمعات المستحدثة وفي مواقع العمل الانتاجية بدلا من التكدس في المكاتب والدواوين دون فاعلية حقيقية في الارتفاع بالدخل القومي والناتج القومي والمعدلات الانتاجية ولاسيما ان البطالة بين الخريجين المتعلمين ظهرت في السنوات الاخيرة

والواقع ان الهدف الرئيسي لتخطيط القوى العاملة هو وضع استراتيجية لتنمية المصادر البشرية تتمشى مع الخطوط العريضة لاهداف التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتخطيط لقوة العمل يشمل كحد ادنى تخطيط نظام التعليم وتخطيط التدريب داخل العمل وتعليم البالغين والتثقيف الجماهيري وتحليل الاجور والمرتبات وارتباطها باستخدام القوى العاملة وينبغي ان يشمل ايضا تحليل البطالة والعمالة القاصرة والاجراءات المناسبة لخفض نسبتها

ان هدف استراتيجية تنمية القوى العاملة او المصادر البشرية هو الوصول الى توازن مثمر في مجالات اختيار اهداف السياسة وفيما يلي بعض مجالات الاختيار الهامة في نظامنا الاقتصادي الذي هو من قبيل الاقتصاد الموجه جزئيا :

١ - في جميع ميادين التعليم - الاهتمام النسبي بالكيف مقابل الكم .

٢ - في التعليم الثانوي والعالي - الاهتمام بالعلوم والمواد الفنية مقابل القانون والاداب والفنون والعلوم الانسانية .

٣ - في مجال تنمية المهارات - الاعتماد النسبي على التعليم والتدريب قبل التوظف مقابل التدريب بعد التوظف في مواقع العمل .

٤ - بالنسبة للحوافز - التدبير الواعي لسياسة الاجور والمرتبات مقابل الاعتماد على السوق (العرض والطلب)

٥ - في مجال الفلسفة العامة لتنمية المصادر البشرية ... مراعاة رغبات الافراد والطلب الاجتماعي المتنامي على التعليم مقابل احتياجات الدولة والامكانات المتاحة .

ومصر كدولة نامية لايمكنها الحصول على كل ماتريده مرة واحدة وهي مضطرة لخوض عمليات اختيار صعبة وينبغي ان تبنى اختيارها على اساس من الاولويات المحددة بعناية فقد يتخذ الاختيار بين الكم والكيف في مجال التنمية التعليمية اشكالا مختلفة ففي بعض الدول يكون من الضروري الاختيار بين التعليم الاساسي للجميع او مستوى عال من التعليم الثانوي والجامعي لعدد اقل من التلاميذ الاكفاء وهناك دائما مجال للاختيار بين تعليم عدد قليل من التلاميذ بواسطة معلمين احسن اعدادا وبين تعليم اعداد اكبر بواسطة مدرسين غير مؤهلين كما ان هناك ايضا اختيارا بين المنهج او الكتاب الجيد الذي يتكلف كثيرا والمنهج او الكتاب الضعيف قليل التكاليف وعلى وجه العموم فان الاتجاهات الاجتماعية والسياسية تؤيد الكم بينما تحتم ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي سريع التركيز على الكيف وذلك بالنسبة للقوى العاملة الماهرة المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

والاختيار بين العلوم والمواد



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٢

التكنولوجية وبين الفنون والاداب والعلوم الانسانية فى التعليم الثانوى والجامعى يعتبر مسالة صعبة بالنسبة لجميع الدول . ففى مصر نجد نقصا واضحا فى القوى العاملة الفنية كما نجد نقصا فى المدرسين للغات الاجنبية والتربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى والفنانين والكتاب والموسيقيين والجغرافيين والمسالة الى حد ما هى اختيار بين نوعين من التعليم احدهما مرتفع التكاليف والاخر قليل التكاليف ولكن هناك عوامل اخرى هامة تتصل بسياسة الدولة ومثلها وقيمها . فالاتجاهات الاجتماعية والسياسية تميل الى تاكيد اهمية التعليم للانسانيات بينما تتطلب الاعتبارات الاقتصادية تركيزا اكبر على العلوم والتكنولوجيا .

وفى مجال تنمية المهارات الفنية وخاصة على مستوى الحرفة قد ترى القيادة السياسية ان تعهد بمسئولية التدريب لجهاز التعليم الرسمى او تحاول ان تنقل معظم هذا العبء الى الهيئات التى تستفيد بهذه المهارات . وفى حقيقة الأمر فان التدريب واعادة التدريب عملية مستمرة طوال الحياة لتنمية المصادر البشرية ومن ثم فان الهيئات المستفيدة لابد وان تتحمل مسئولية بعض التدريب ومن البديهى انه يمكن الدفاع بقوة عن وجهة نظر التدريب على المهن الرئيسية والمهن الفرعية قبل الالتحاق بالعمل وذلك فى مرحلة التعليم العالى

ولايمكن لاى دولة حاليا ان تعتمد تماما على السوق فى تقديم الحوافز للافراد ليلتحقوا باهم الانشطة المطلوبة للتنمية ففى معظم الاحوال نجد ان مراكز ومكافات المهندسين والعلماء والاخصائيين الزراعيين منخفضة وفى جميع البلاد تقريبا نجد ان مرتبات المعلمين غير كافية وان مكافات عمال المهن الفرعية والفنيين اقل من ان تكفى لاجتذاب الاعداد المطلوبة وفى بلاد اخرى تكون اجورهم عالية وهناك اسباب مختلفة تؤدى الى نقص المهارات المختلفة فى السوق وهذه الاسباب هى تفضيل حياة المدن والهجرة الى الخارج والتقاليد ومن ثم يجب على الدولة ان تتخذ اجراءات حازمة للتحكم فى توزيع القوى العاملة وتتراوح هذه الاجراءات مابين الالزام المباشر الى مختلف انواع الحوافز المالية وبصفة عامة فانه كلما زادت سرعة خطة التنمية وجب ان يشتد حزم هذه الاجراءات .

وفى النهاية ياتى الاختيار الهام بين رغبات الافراد واحتياجات الدولة فى جميع مجالات تنمية القوى العاملة فقد يكون الهدف الرئيسى لاستراتيجية تنمية القوى العاملة هو زيادة حرية الفرد ومكانته وقيمته ولكن على الفرد بعض الالتزامات : ان يساعد فى بناء الاقتصاد الذى يستطيع توفير مستويات الحياة اللائقة وحماية الحريات الاساسية ومن ثم فانه فى جميع المجتمعات يجب ان يكون هناك توفيق او ربما ادماج لرغبات الدولة والافراد وتختلف درجة الادماج تبعا للميزات السياسية والايدلوجية للمجتمع .

ومن هنا نخلص الى ان هدف استراتيجية القوى العاملة هو الوصول الى التوازن الصحيح فى مجالات الاختيارات الهامة هذه وتتوقف طبيعة هذا التوازن على اهداف المجتمع ومستوى نموه وقيادته والدولة التى تفشل فى تحقيق توازن صائب سوف تخرج نوعا من العمالة الماهرة غير مطلوب وسوف تستخدم استثماراتها فى النوع الخاطىء من التعليم فيزيد الفاقد ويقل العائد وسوف تسمح باستمرار النوع الخاطىء من الحوافز وسوف تهتم ايضا بالنوع الخاطىء من التدريب وليس هناك فى الواقع مجتمع يحقق توازنا كاملا ولكن بعض المجتمعات تحقق توازنا افضل من غيرها وحيث ان النظم الاقتصادية تتقدم فان القوى التى تعمل للوصول الى توازن مثمر تتغير باستمرار لذلك يجب ان تكون هناك عملية تعديل متتابع ومستمر .

ومن هنا يبدو التساؤل الملح امامنا ونحن بسبيل تطوير وتحديث التعليم فى مصر وربط الهيكل الوظائفى (العمالة) فى الدولة بالهيكل التعليمى فى ضوء مؤشرات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات المستقبل والحاجة الى انواع من التخصصات والمستويات المطلوبة للمجتمعات المستحدثة وهذا التساؤل هو اما آن لنا ان نراعى سياسة الكيف بدلا من الجرى دائما وراء سياسة الكم ؟ اما ان لنا أن تثقل كفة المواد الفنية والتكنولوجية فى مقابل كفة الفنون والاداب والعلوم الانسانية لمقابلة احتياجات التنمية فى مجتمع غير قادر على ان يطعم نفسه ؟

اما ان لنا ان تكون لدينا سياسة تدريبية واضحة قبل وبعد التوظف ؟

اما ان لنا فى مجال تنمية المصادر البشرية ان نفرضها فى ضوء متطلبات المجتمع بمتغيراته السريعة والمتلاحقة -وان نوزعها بعدالة جغرافيا على مدى خريطة جمهورية مصر العربية بكاملها فى واديها القديم وواديها الجديد ؟ انه من الممكن القيام بذلك ولعل ذلك يمكن معالجته فى مقالة قادمة .

كاتب المقال :
استاذ التربية ـ جامعة طنطا
وعضو المجلس القومى للتعليم



المصدر : الســـــلـــ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٢

تقرير هام أمام مجلس الوزراء هذا الأسبوع

البطالة في حاجة إلى إستراتيجية شاملة

كتب - مدحت البسيوني

يناقش مجلس الوزراء هذا الاسبوع مشكلة البطالة في ضوء تقرير المتابعة عن حجم المشكلة والوسائل والبرامج المتعددة التي طبقت خلال المرحلة الماضية والسياسات الجديدة لعلاج أزمة البطالة في الفترة القادمة .

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن البطالة في مصر . إلا ان البيانات المتاحة تشير إلى ان البلاد أصبحت تواجه منذ بداية الثمانينات مشكلة البطالة بشكل حاد أبرز مظاهرها البطالة السافرة والتي وصلت إلى اكثر من مليونين في عام ١٩٨٦ .

وتمكن خطورة مشكلة البطالة في كونها مشكلة مركبة .. أي أنها ليست مشكلة اقتصادية فحسب وانما مشكلة إجتماعية وسياسية ايضاً وهي تهدد بقلاقل واضطرابات خطيرة ..

وفي إطار خطة المواجهة للبطالة إنتيء الصندوق الإجتماعي في فبراير ١٩٩١ بتمويل سيتم توفيره بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية ويبلغ حجم التمويل للصندوق حالياً حوالى ٥٦٠ مليون دولار وهذا الصندوق يهدف إلى خلق فرص عمل منتجة للشباب وحتى الآن لم يبدأ



المصدر : الســـيـاســـى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٦

نشاطه .

وتقوم حالياً عدد من الأجهزة البحثية بتكليف من الحكومة باجراء دراسة تفصيلية عن الصناعات الحرفية والصغيرة والأسر المنتجة فى مصر وتوزيعها الجغرافى وإمكانيات التوسع والتطوير فيها بحيث تصبح لدى الحكومة خريطة شاملة للصناعات الحرفية وامكانيات تنميتها .

كما أن وزارة الادارة المحلية تقوم بإعداد مشروع قومى لنشر الصناعات الحرفية فى المحافظات بالاضافة إلى ما يقوم به الجهاز المصرفى من دعم للمشروعات الصغيرة عن طريق القروض .

وإذا كانت هذه خطة الحكومة المعلنة حتى الآن فى مواجهة مشكلة البطالة إلى ان الخبراء يرون وضع برنامج شامل يراعى فيه الابعاد الإقتصادية والإجتماعية للمشكلة .

وتؤكد د . منى البرادعى أستاذ الأقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عدم نجاح السياسات التى اتبعت حتى الآن لمواجهة البطالة ويرجع السبب الأساسى فى فشل هذه السياسات إلى أنها صممت بشكل جزئى أو كحل مؤقت دون وضعها فى إطار شامل يأخذ ما يترتب عليها من اثار طويلة الأجل فى الاعتبار ..

ولم تؤد السياسة السكانية ، سواء المتعلقة بتنظيم الأسرة او بالهجرة الداخلية ، إلى الابطاء من معدل النمو السكانى او إلى إبطاء الهجرة من الريف إلى المدن وقد ترتب على ذلك زيادة نسبة البطالة وأيضاً السياسة التعليمية فشلت فى مواءمة أعداد الخريجين ونوعياتهم مع فرص العمل المتاحة .

وتشير د . منى البرادعى إلى أن سياسة تشغيل الخريجين أدت إلى ابطاء ظهور المشكلة فى الستينات وبداية السبعينات إلا أنها قد أدت إلى انتقال البطالة المقنعة إلى أجهزة الحكومة من ناحية وإلى ظهور البطالة السافرة فى الثمانينات من ناحية أخرى .

كما لم تستمر سياسة تشجيع الهجرة إلى البلاد النفطية كحل لمشكلة البطالة فى مصر وذلك نتيجة للصدمة العكسية فى سوق البترول وما ترتب عليها من إنخفاض إيرادات تلك الدول وما أدت إليه من الأستغناء عن أعداد متزايدة من العمالة الوافدة .

كذلك لم تعمل سياسة تشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل كافية لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين فى سوق العمل .

وعلى هذا يبدو من الضرورى مواجهة البطالة من منظور متكامل اى من خلال استراتيجية متكاملة للتنمية الأقتصادية .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٢

مواجهة مع قضية البطالة :

استمرار سياسة الحزب الوطنى فى تمليك الأراضى لشباب الخريجين

مشروع كبير للصناعات الحرفية يناقشه مجلس الوزراء

تعتبر قضية البطالة من القضايا الهامة التى تشغل بال الحزب الوطنى لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية والمشكلة ليست بالأمر السهل فهى تحتاج لمواجهة جادة وحقيقية ولهذا تضعها الحكومة ضمن اولويات الخطة الخمسية القادمة .

والمعروف ان الحزب الوطنى قد تناول هذا الموضوع فى المؤتمر العام الاخير للحزب ولأن القضية لاتزال تمثل مشكلة لشباب الخريجين فإن الحزب لايزال يواصل وضع الحلول لحلها بصورة واقعية من خلال محاور متعددة .

نهال شكرى

وطبقا لما قاله الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى فقد تم تمليك اراض لـ ٣٥ الف خريج من مختلف التخصصات الذى يأتى تحت مشروع مبارك القومى لشباب الخريجين ليس ذلك فقط ولكن ايضا تخصيص نصف مساحات الاراضى التى يتم استصلاحها للقطاع الخاص فى المرحلة القادمة لهم مع إتاحة القروض للشباب للقيام بمشروعات التصنيع الزراعى والاعداد لتمليك ٥٠ ألف خريج للأراضى فى الخطة الخمسية الثالثة .

ولما كان الاقتصاد القومى يدخل مرحلة جديدة تتسم بالتحرر وإطلاق قوى السوق وحرية المنافسة وتشجيع القطاعين الخاص والتعاونى والتى تتيح فرص عمل اكبر للشباب فى هذا الاطار .

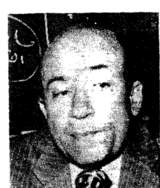
يعقد مجلس الوزراء يوم الأربعاء القادم جلسة خاصة لبحث مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى وسوف يعرض الحزب الوطنى الديمقراطى خطته فى تمليك شباب الخريجين للأراضى مع عرض المشروع الجديد للصناعات الحرفية الذى يهدف إلى اجتذاب وامتصاص اعداد كبيرة من الشباب بتكاليف استثمارية منخفضة ونظرا لأهمية التنظيمات التعاونية فى معاونة المنتج للتغلب على مشاكل الانتاج والتسويق فقد وافق الصندوق الاجتماعى للتنمية على المشروع الذى تقدم به الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى بوزارة الادارة المحلية وكذلك بالتعاون مع أمانة الحرفيين بالحزب الوطنى هذا وسوف يعرض المشروع الذى أطلق عليه مشروع الصناعات الحرفية لاتاحة فرص عمل جديدة على مجلس الوزراء فى جلسته القادمة

ويستهدف هذا المشروع اتاحة ٧٠ الف فرصة عمل جديدة فى مجالات الصناعات الحرفية المتنوعة على مدى اربعة اعوام باعتمادات مفتوحة تبلغ ٨٠٠ مليون جنيه حيث يشمل اربعة مكونات أساسية هى الأراضى والتدريب والمعونة الفنية والترويج الاجتماعى

ويقول الدكتور محمود شريف الأمين المساعد للحزب الوطنى ووزير الادارة المحلية : ان المشروع يحدد الصناعات التى يسعى الى تشجيعها من خلال دراسة امكانيات وفرص تسويق المنتجات الحرفية والتعرف على الخامات ومستلزمات الانتاج المطلوبة لهذه المنتجات وطرق الانتاج المستخدمة وإمكانيات تطويرها

وقد بلغت على سبيل المثال عدد الورش الحرفية المرخص بها فى المحافظات نحو ٢٠٠ الف ورشة حرفية وبلغ عدد العمال بها نحو نصف مليون عامل ويضيف قائلا : ومما يذكر ان الصناعات المعدنية تحظى بنسبة ١٨ ٪ من عدد المنشآت ، الورش الحرفية والمرخصة ، وان نصيب المنتجات الجلدية يبلغ ٩,٥ ٪ من اجمالى عدد الورش وتصل النسبة فى صناعة الغزل والنسيج الى ٦,٤ ٪ بينما تحظى الملابس الجاهزة بنسبة ٢ ٪ من اجمالى عدد الورش واجمالى العمال على مستوى الجمهورية وتحظى صناعة السجاد والكليم بنسبة ١,٦ ٪ من عدد الورش وتمثل نسبة العمالة ٦ ٪ من اجمالى العمال الحرفيين فى مصر

● **وحول المقاييس المقترحة لتوزيع الأنشطة الحرفية جغرافيا يقول الدكتور محمود شريف** : ان المشروع يستهدف كذلك اعادة توطين الأنشطة الحرفية على أسس علمية مدروسة تركز على عوامل اجتماعية واستراتيجية من شأنها أن تخلق فرص عمل جديدة للفئات المستهدفة وتزيد من عوائد الاستثمارات على المستوى الاقليمى والمحلى وتخفيض النفقة الاجتماعية الى أدنى مستوى لها ومن المقترح أن يتم اختيار المحافظات لتوطين الانشطة - الحرفية طبقا للمعايير والاولويات ومن بينها إرتفاع نسبة البطالة بين الذكور والاناث أو مدى توافر الخامات المستوردة للأنشطة الحرفية المختلفة وعدد الورش المغلقة ومدى توافر فرص التدريب وكثافة الورش والمحافظة



يوسف والى



محمود شريف

ونسبة عدد العمالة لكل ورشة وحجم الاستثمارات الموزعة على المحافظات وتوافر فرص التسويق والنقل الاقتصادى للمحافظة والمحافظات الطاردة للسكان .

ويستهدف المشروع دعم التعاونيات الانتاجية القائمة الى جانب تشجيع انشاء جمعيات تعاونية بالمحافظات على مستوى المراكز والأقسام والاحياء وفقا للأنشطة القائمة بها ويستهدف المشروع الحرفيين من اعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية والأفراد الراغبين فى انشاء وحدات انتاجية ويشترط تضامنهم لعضوية التعاونيات مع إضافة الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية والعامة

ويضيف الدكتور محمود شريف انه توجد عدة شروط يجب توافرها فى الحرفى المقترض من بينها :

الا يقل عمره عن ٢١ عاما وله خبرة فى مزاولة النشاط الا تقل عن ثلاث سنوات وان يكون صاحب منشأة انتاجية حرفية وله سمعة طيبة فى المعاملات المالية وغير مدين بديون مستحقة السداد أو متأخرة

● ● وحول الأفراد الراغبين فى انشاء وحدات انتاجية حرفية خاصة فإنه يشترط ان يكون متضمنا لجمعية تعاونية أساسية قائمة او تؤسس ولايقل عمره عن ٢١ عاما وادى الخدمة العسكرية او أعفى منها نهائيا أو ادى الخدمة العامة وله خبرة سابقة فى مزاولة النشاط ويختار البرنامج التدريبى الذى يعده المشروع .

وتكون الافضلية فى الحصول على القروض لمن فقدوا اعمالهم نتيجة المتغيرات الاقتصادية الجديدة وخريجى مراكز التدريب الفنى المتخصص وخريجى المدارس الفنية المتوسطة وخريجى المعاهد الفنية فوق المتوسطة والعليا وخريجى الجامعات والمعاهد العليا .

● ● وبالنسبة للشروط الواجب توافرها فى المقترض يقول الدكتور محمود شريف : أنه فى حالة المشروعات التى ستنفذ وورش ووحدات قائمة بالفعل فيشترط : ان يكون المشروع له كيان قانونى معترف به ومرخص له بمزوالة النشاط وان يستوعب قوة عمل إضافية والا يكون محجوزا عليه او مرهونا وثبوت جدوى المشروع .

● وتتحدد قيمة القرض طبقا لما يتوافر له من موارد ذاتية لا تقل عن ٢٠ ٪ من اجمالى التكلفة الاستثمارية فيما عدا المبانى والأرض .

● يكون الغرض من القرض انشاء مشروعات جديدة ويبلغ الحد الأقصى لقيمة القرض ٥٠ الف جنيه ويمكن ان يكون الغرض من القرض التوسع فى المشروعات القائمة والحد الأقصى لقيمة القرض فى هذه الحالة ٢٥ الف جنيه .

ومن المقترح ان يكون متوسط تكلفة فرصة العمل الجديدة الواحدة فى المشروع المقترض لصالحه بحد اقصى ٩ آلاف جنيه « تكلفة فعلية مباشرة » .

● وفى حالة انشاء مشروعات جديدة تكون فترة السماح عامين وفى حالة تطوير وتوسيع وحدات انتاجية قائمة فإن فترة السماح تكون عاما واحدا وفى حالة توفير خامات ومستلزمات او تيسير التسويق تكون فترة السماح ضعف متوسط دورة التشغيل .

وتستغرق مدة السداد بعد فترة السماح فى حالة انشاء مشروعات جديدة ٣ سنوات والمدة الكلية ٥ سنوات وفى حالة التوسيع والتطوير تكون مدة السداد بعد فترة السماح عامين والمدة الكلية ٣ سنوات وفى حالة شراء الخامات والتسويق تكون فترة السداد بعد فترة السماح ثلاث دورات تشغيل على ان تكون المدة الكلية خمس دورات .

● ● وحول اعباء خدمة القرض فإنه لابد ان يكون سعر الفائدة أقل من اسعار الفائدة فى السوق على الأقل خلال السنوات المبكرة من عمر المشروع المقترض لصالحه ويقترح ان يكون سعر الفائدة نصف اسعار الفائدة فى السوق ١٠ ٪ سنويا وعدم احتساب فوائد خلال فترة السماح الى جانب تثبيت سعر الفائدة المقترحة محسوبا على مدة السداد الفعلية والعمل على تثبيت سعر الفائدة فيما بين المشروعات وبين المحافظات وبين المستهدفين بالاقراض فى المشروع تحقيقا لمبدأ المساواة وأعادة الجدولة للانشاط بما يناسب ظروف المشروع فى حالة التأكد ان أسباب التعثر خارجة عن ارادة المقترض وعندما تثبت مسئولية المقترض عن التعثر فى السداد تفرض غرامة تأخير .

■ ■ وحول الاطار العام للبرنامج التسويقى لمنتجات الحرفيين فإنه من المقترح تدعيم إدارات وأنشطة التسويق والجمعيات وانشاء جمعيات تسويقية متخصصة مع وجود فروع لها بالمحافظات .

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٧ يناير ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الرد على بيان الحكومة تطلب :

التصدى لمشكلة البطالة وجذب الاستثمارات

كتب عمرو الخياط :

أكدت لجنة الرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب ضرورة التصدى لمشكلة البطالة والاهتمام بجذب رؤوس الأمو ـ العربية والأجنبية للاستثمار لايجاد فرص عمل جديدة للخريجين والاهتمام بالصناعات الصغيرة . واكدت اللجنة ان نجاح سياسة مبارك الخارجية دوليا وعربيا أدى الى انتخاب الدكتور عصمت عبدالمجيد أمينا للجامعة العربية والـدكتور بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة .

وكانت اللجنه عقدت اجتماعا امس برئاسة الدكتور عبدالأحد جمال الدين وكيل المجلس ، وكان أول المتحدثين كمال الشاذلى ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى قال : ان الحزب سيتقدم لمجلس الشعب بمشروع قانون العلاقة بين المالك والمستأجر بعد مناقشته مع كافة الأحزاب السياسية فى مصر وطالب الحكومة بالاهتمام بمراكز الشباب .

طالب سعد الشربينى رئيس لجنة الادارة المحلية بضرورة اعادة حق سحب الثقة من المسئولين فى القيادات المحلية وتعميم ديمقراطية الرأى والرأى الآخر وان يمارس مجلس الشعب اختصاصاته الرقابية والتشريعية .

وطالب كمال هنرى ابادير رئيس لجنة الدفاع بضرورة رفع المستوى المعيشى لرجال الشرطة ودعم القوات المسلحة . ودعا فتحى بيومى الى موافاة اللجنة بحجم دعم السلع لتحديد أولويات الدعم وتواصل اللجنة اجتماعاتها صباح الثلاثاء القادم لاستكمال المناقشات .

قروض الشباب .. لمن ؟

٩ شروط «صعبة» وشهادة بعدم «الافلاس» .. لمنح القروض للشباب

أسعار الفائدة تتراوح بين ٢٠٪ و ٢٣٪

مازالت عقبة الضمانات تعد بمثابة حائط المبكى الذى تتهاوى خلفه احلام وطموحات الشباب ، واصحاب المشروعات الصغيرة ، وخاصة الشباب حديثى التخرج . ورغم التصريحات الحكومية فإن القروض المخصصة للشباب قاصرة على فئة الأغنياء فقط ، اما الفقراء والمعدمون فليس امامهم اية وسيلة سوى الانتظار .

وعلى الرغم من تاسيس الحكومة لصندوق خاص لاقراض الشباب تحت مسمى الصندوق الاجتماعى ، أو مايطلق عليه صندوق الفقراء ، نجد ان الفقراء منه براء ويتجاوز راسمال الصندوق منذ إنشائه فى يناير عام ٩٠ ، وحتى الان الـ ٥٠٠ مليون جنيه ومع ذلك فلا وجود له فى ارض الواقع ولايزيد عدد المستفيدين منه من الشباب على اصابع اليد الواحدة .

طلعت الطرابيشى

ويرجع ذلك الى الشروط المجحفة ، والقواعد والضوابط التي تتضمنها عملية الموافقة على الاقراض منه . ومنها توافر نسبة تتراوح بين ٣٠ ، ٥٠٪ على الاقل من راسمال المشروع قبل التقدم بطلب الاقتراض ، مع توافر دراسة الجدوى الاقتصادية ، وموقع المشروع ، او الارض المقترحة لاقامة المشروع عليها . الى جانب عقد الملكية او إمكانية الرهن . وهذه الضمانات في جميع الأحوال تحول بين المتقدم للحصول على القروض ، وبين شروط الصندوق والنتيجة معلومة مسبقا ، وهي الرفض استنادا الى عدم استيفاء المستندات ، والشروط المطلوبة ، وبالتالى تصاعد عدد العاطلين يوما بعد يوم .

وباستعراض سريع للجهات المانحة لقروض المشروعات الصغيرة . فهي تتمثل في جميع البنوك خاصة بنكى التنمية والائتمان الزراعى ، والتنمية الصناعية وبالنسبة لقروض الحرفيين فتتمثل في وزارة الادارة المحلية ، وبنك التنمية الصناعية وجمعية رجال الاعمال بالاسكندرية . أما قروض الشباب فتنحصر في الصندوق الاجتماعي ، ووزارة الشئون الاجتماعية ، وجمعية خريجى الجامعات .

ضمان المخاطر ●

كما تم انشاء شركة لضمان مخاطر الائتمان المصرفى تقتصر في عملها على المشروعات الصغيرة ويقدر الحد الادنى لضمان الشركة للقروض والتسهيلات ، وخطابات الضمان المصرفية الممنوحة من البنوك بحوالى ٥٠٪ من القيمة الاجمالية للقروض والتسهيلات . بقيمة ضمان تتراوح بين ٢٥ الف جنيه و ٧٠٠ الف جنيه

وطبقا للنظام الاساسى للشركة تبلغ فترة الضمان ٦ اشهر كحد ادنى ، و ٥ سنوات حد اقصى . ويساهم في راسمال الشركة ٢٧ بنكا وشركة تامين . ويتم ضمان القروض مقابل عمولة ١٪ من اصل القرض او ٢٪ من القيمة الاجمالية للقرض المضمون وفوائده .

ورغم تنوع الجهات المقرضة ، وتاسيس شركة لمساندة اصحاب القروض في مواجهة البنوك . فإن الشواهد تشير الى اتساع الهوة بين الواقع وبين ما يجب ان يكون . ففى الوقت الذى توجد فيه بنوك متخصصة لتوفير القروض للمشروعات الصغيرة بفوائد ميسرة ، الى جانب الفائدة المميزة التى تمنحها بنوك القطاع العام لهذه المشروعات . خاصة الصناعية نجد عدد المقترضين . او قيمة القروض التي حصلوا عليها لاتذكر بالمقارنة بحجم الطلبات المقدمة لادارات الائتمان المصرفى بالبنوك ، وحجم المبالغ المخصصة لعملية الاقراض . والسبب يرجع الى عقبة الضمانات ، فضلا عن طول فترة الاجراءات بدءا من تقديم الطلبات معززة بقائمة طويلة من الضمانات . والشهادات والمستندات ، والعمولات ، والاكراميات ، والمصاريف الادارية ، ورسوم التنمية الادارية والتمغات ، مرورا بلجان البحث ، والفحص ، والمراجعة وصولا الى لجان الموافقة المبدئية و .. و . وقبل الحصول على الموافقة النهائية فإن الاحتمال قائم امام طالبى القرض بين الرفض ، او التأجيل . وفى اضيق الظروف يتم القبول والموافقة على منح القرض .

ويمكن ايجاز الضمانات التى تطلبها البنوك للموافقة على منح القروض ، والتى تعد قاسماً مشتركا بجميع البنوك سواء كانت تجارية ، او متخصصة في ٩ بنود . تتمثل في استخراج شهادة عدم افلاس من المحكمة ، وسجل تجارى موثق بالشهر العقارى ، وبطاقة ضريبية وفى حالة المشروع الصغير القائم ، والذى يتطلب قرضا لقرض شراء آلة جديدة ، او لشراء خامات ، او لاستكمال عمليات التطوير ، والتوسع في النشاط لابد من تقديم بالاضافة الى البطاقة الضريبية شهادة من الضرائب تفيد آخر ربط ضريبى .

كما تشمل الضمانات المطلوبة عقد الشركة «المشروع» القائمة ، او المقرر اقامتها ، والترخيص الخاص بنشاط الشركة ، وعقد ملكية الارض ، او العقار او ما يفيد موافقة الجهات المالكة للارض ، او العقار بالرهن لدى البنك ، وذلك في حالة عدم توافر عقد الملكية ، او سداد جميع الاقساط ، والمستحقات المطلوبة الى جانب وصل الكهرباء ، وفاتورة عرض الالات المطلوبة ، والأسعار ، ورخصة تشغيل المصنع . وشهادة التامينات الاجتماعية تضمن موقف المستحقات التامينية من آخر تاريخ ، والبطاقة الشخصية ، او العائلية لكل شريك ، وبالنسبة للمشروعات القائمة تقديم ما يفيد التامين على العاملين .

وهذه الغابة المتشابكة من الضمانات كافية لامتناع اصحاب المشروعات الصغيرة ، او الشباب عن مجرد التفكير في طلب قرض ، واعلانهم الرحمة ، والقناعة بما هو عليه الحال . ومن يجرؤ ، او تسول له نفسه في التقدم بطلب قرض من البنوك فمصيره في اغلب الأحيان الرفض ، واحيانا يكون السبب عدم استيفاء المستندات ، واحيانا أخرى يتم الرفض دون ذكر الاسباب . هذا في الوقت الذى ملت الناس فيه من تصريحات المسئولين بتشجيع الشباب على المشاركة في إيجاد مشروعات صغيرة ، بدلا من انتظار الدور في التعيين بالحكومة ، وشركات القطاع العام . خاصة ، وان حجم الاعمال غير المستغلة او الموظفة بالبنوك طبقا للبيانات الرسمية تتجاوز ما قيمته ٤٤ مليار جنيه .

● القرض السعودى ●

وبالنسبة لبنك التنمية الصناعية هناك ٤ انواع للقروض . يتمثل النوع الاول في القرض السعودى وقيمته ٥٠ مليون دولار . والحد الأقصى المتاح لكل مشروع ٥٠٠ الف دولار . ويقتصر منحه على شراء الالات ، والمعدات ,و الخامات ، وبفائدة ٩٪ ، ويمنح القرض بالدولار ، ويسدد بالجنيه . وتتضمن شروطه سنة سماحا ، و ٥ سنوات للسداد بالنسبة لقرض شراء الالات ، وسنة واحدة للسداد دون منح فترة سماح في حالة منح قروض لشراء خامات . وحتى كتابة هذه السطور لم يستفد من القرض السعودى احد . خاصة وأن تسليم قيمة القرض لم يتم الا خلال الشهر الماضى ممثلين وكان الاولى اختصار الاجراءات ، والاكتفاء بموافقة بنك التنمية الصناعية المعنى بالاقراض امام اصحاب المشروعات .

كما ان هناك اسبابا اخرى للتاخير والمتسبب فيها البنك المركزى . حيث قام من تلقاء نفسه ، ودون الرجوع الى البنك بتوزيع ٣٠ مليون دولار من قيمة القرض السعودى ، البالغ ٥٠ مليون دولار ، والمخصص لبنك التنمية الصناعية على ثلاثة بنوك قطاع عام هى : الاهلى ،



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٢

والقاهرة ، والاسكندرية .

وللأسف تدورك الخطا مؤخرا فى شهر فبراير الماضى ، وتم إعادة المبلغ الى بنك التنمية .

ويتمثل النوع الثانى من القروض فى قرض السوق الأوروبية ، وتصل فائدته الى ٣٢٪ ، والنوع الثالث قرض البنك الدولى وفائدته ٢٠٪ وهو موقوف العمل به حاليا . ويرجع الدكتور كمال ابو العيد رئيس البنك ارتفاع نسبة الفائدة على قرض البنك الدولى ، والسوق الأوروبية ، الى ارتفاع تكلفة القرضين .

ويتمثل النوع الرابع من قروض بنك التنمية الصناعية فى قروض الحرفيين

وتتراوح نسبة الفائدة المقررة عليه بين ١١٪ ، و ١٧٪ سنويا .

وبالنسبة لقروض بنك التنمية والائتمان الزراعى فإن لديه اربعة انواع من القروض تتمثل فى قروض استثمارية ، وائتمانية ، واصلاح اراض ، وتجارية ، وتتراوح نسبة الفائدة بين ١٤٪ ، و ٢٣٪ .

كلمة اليوم

مشكلة البطالة في حاجة لحلول جذرية ..

ذكرت الصحف ان مجلس الوزراء قرر ان يبحث في اجتماع قادم مشكلة البطالة لوضع سياسات تكفل الاستخدام الامثل للقوى البشرية وكانت لجنة الرد على بيان الحكومة في مجلس الشعب قد طالبت الحكومة بالتصدى لمشكلات البطالة

والواقع ان مشكلة البطالة قد تركت دون علاج فعال فترة طويلة رغم انها مشكلة ذات اثار جانبية بالغة الخطورة لا تقتصر على النواحي الاقتصادية فحسب . بل ان اثارها الاجتماعية والسلوكية أشد خطرا على حياة البلاد ومستقبل أجيالها . ومن ثم فان التصدى لعلاجها ضرورة قومية عاجلة تتطلب دراسات عاجلة ووضع حلول عملية يتم تنفيذها بخطوات سريعة قبل أن تستفحل عواقبها

ولقد أسهمت الحكومات المتتالية منذ الخمسينات في مضاعفة الآثار النفسية سواء للبطالة الحقيقية أو البطالة المقنعة التى تتمثل في سياسة تعيين كل الخريجين ، والتى عجزت الحكومة ذاتها عن مواصلة تنفيذها في السنوات الاخيرة ، بحيث أصبح خريجو الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة يقضون حوالى سبع او ثماني سنوات في انتظار خطابات القوى العاملة ، يتعرضون خلالها لضغوط مادية ومعنوية شديدة ، دفعت كثيرين الى الانحراف بصور مختلفة . وكانت الحكومات معذورة في هذا التاجيل الطويل لتعيينهم بعد ان تضخم نصيب المرتبات والاجور في الميزانية السنوية للدولة ، وهي مصروفات لا تدر غالبا اى عائد يبرر انفاقها لأن تعيين الخريجين في اكثر الاحوال دون حاجة اليهم وفي اماكن لا يجدون فيها ما يعملونه ، لمجرد ضمان دخل ثابت لهم ، وهو عادة لا يسمن ولا يغني من جوع في ضوء الارتفاع المتواصل لتكاليف المعيشة ...

وبدلا من التباكي على الزيادة المطردة في عدد السكان والفشل في تنظيم النسل . علينا ان نعمل بجد للانتفاع بكل يد متاحة للأسهام بصورة فعالة في زيادة الانتاج ، اذ أن مصر مازالت تتمتع بامكانيات ضخمة وموارد لاحد لها لم تستغل بعد تستطيع ان تستوعب ملايين العاملين ..

□ عبدالحق فى نقابة السكك الحديدية :

قروض للشباب لاقامة مشروعات

توفر ٤٥٠ ألف فرصة عمل سنويا

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة انه تم الاتفاق بين وزارات البحث العلمى والادارة المحلية والقوى العاملة على تقديم تسهيلات منح القروض للشباب لاقامة المشروعات الانتاجية مقابل الوظيفة ـ مشيرا ـ فى اجتماعه امس مع مجلس ادارات النقابة العاملة للعاملين بالسكك الحديدية برياسة صابر حسين ـ الى ان من اهم المشاكل التى تواجه الحكومة حاليا هى كيفية توفير ٤٥٠ الف فرصة عمل سنويا منها ١٠٠ الف لخريجى الجامعات و٢٥٠ الفا لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة و١٠٠ الف للمتسربين من التعليم .

وقال الوزير ان الجهاز الحكومى يعانى من تضخم العمالة التى وصلت الى ٤ ملايين عامل فى حين ان المحالين الى المعاش يتراوح عددهم ما بين ٨٠ الفا و١٠٠ الف سنويا . كما ان عدد الخريجين يتزايد سنويا من تخصصات ليست مطلوبة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

مجلس الوزراء يناقش مشكلة البطالة
الاستفادة من تجارب الدول التى نجحت فى حل المشكلة

كتب كامل مرسى :

ناقش مجلس الوزراء فى اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تقريرا عن مواجهة ظاهرة البطالة على المدى الطويل . واشارت التقارير أن السياسات التى اتبعتها الدولة لم تنجح حيث اهتمت بالعلاج على المدى القصير ..

وقد استعرض المجلس ابعاد المشكلة لامكانية التصدى لها باسلوب مدروس وفى ضوء ماحققته بعض الدول من النجاح فى هذا المجال .. ويعتمد ذلك على دعم القاعدة الانتاجية للأقتصاد المصرى والاستغلال الامثل للموارد البشرية .

فى مجال دعم القاعدة الانتاجية اشارت الدراسات التى ناقشها المجلس الى ضرورة دعم وتنمية وتشجيع الاستثمار فى القطاع الزراعى حيث تبين ان هذا القطاع يمكن ان يلعب دورا اساسيا فى رفع معدلات النمو واستيعاب نسبة كبيرة من العمالة ..

وفى الصناعة طالبت المقترحات بضرورة التركيز على تشجيع الصناعات التصديرية صغيرة الحجم مع اعطاء اولوية للصناعات الزراعية كثيفة العمل والتى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية تمكنها من المنافسة الدولية .

وبالنسبة لاحياء مشروعات التنمية الريفية طلبت المذكرة دراسة منح هذه المشروعات مزايا كثيرة ودعم الصناعات التى تستوعب اكبر عدد فى العمالة ..

واقترحت الدراسات تشجيع انشاء شركات لاقامة المشروعات الصغيرة على ان تنشيء هذه الشركات مجمعات صناعية بالمدن الجديدة يعمل بها الشباب ويعيشون فيها بما يؤدى الى خلق مجتمعات حضارية جديدة ..

تنظيم النسل

وفى مجال السياسة السكانية اشارت المذكرة الى ان النمو المتزايد فى السكان احد العوامل الرئيسية فى زيادة حدة مشكلة البطالة .. واقترحت للحد من ذلك استخدام الحوافز النقدية الايجابية والسلبية لتشجيع السكان على تنظيم النسل كما حدث فى العديد فى دول العالم والعمل عن انخفاض معدل نمو السكان .

واقترحت المذكرات ضرورة اصلاح السياسة التعليمية فى مصر باعتبارها مدخلا اساسيا لمعالجة اختلال سوق العمل كما ونوعا .. ويقوم فى هذا المجال توفير المدرسين والمدربين الاكفاء وربط التعليم بالبيئة مع اعادة صياغة المفاهيم الدراسية فى مختلف مراحل التعليم ليتم الاهتمام بالجانب المهنى مع الجانب النظرى .. والاهتمام بتطوير مرحلة التعليم الابتدائى خاصة فى الريف مع منح المدرسين فى هذه المناطق حوافز مجزية لتشجيعهم على الانتقال والاقامة فى القرى وتقليل الطلب على التعليم الجامعى لمواجهة زيادة الطلب على هذا النوع من التعليم ..

وفى سياسة التعيين والاجور والاسعار : اشارت المقترحات الى ضرورة ان يتم التعيين وفقا لعقود عمل بين الشركات والموظفين لمدة ثلاث أو ٥ سنوات يتم تجديده وفقا لمعايير معينة والغاء نظام التعيين مدى الحياة .. والسماح بفصل العمال غير الاكفاء على ان يكون لهم حق الاعتراض فى محكمة خاصة ..

وطالبت بتشجيع انشاء شركات خدمة للعمل وتسجيل الافراد المتعطلين وعمل دورات وبرامج تدريبية لهم بما يتفق واحتياجات سوق العمل .

وقرر المجلس تشكيل مجموعات وزارية متخصصة لتحديد الاجراءات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات على المدى القصير والبعيد واقتراح القرارات والموارد والاعباء المالية المترتبة عليها والتشريعات الواجب تعديلها .



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : يناير ٢٠١٢

٣٠ ألف فرصة عمل جديدة خلال العام الحالي



تشغيل ٤٦٥ مصنعا بالمحافظات والمدن الجديدة تبلغ تكلفتها الإستثمارية مليارا و٥٧٧ مليون جنيه

بهدف زيادة الانتاج والحد من البطالة يبدء خلال العام الحالى تشغيل ٤٦٥ مصنعا جديدا تتيح نحو ٣٠ الف فرصة عمل لشباب الخريجين بالمحافظات والمدن الجديدة تصل اجورهم السنوية الى ٦٥ مليون جنيه لتحقيق انتاج قيمته ٢,٨ مليار جنيه وتصل تكلفتها الاستثمارية الى مليار و ٥٧٧ مليون جنيه .

وصرح الدكتور محمد عبد الفتاح منجى نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع بانه يجرى حاليا تنفيذ ١٤٢٧ مشروعا صناعيا تمت الموافقة عليها خلال عام ٩٢/٩١ توفر ٦٢ الفا و ٨٠٠ فرصة عمل تصل أجورهم الى ١٧٢ مليونا و ٥٠٢ الف جنيه وسوف تبدا الانتاج خلال العامين القادمين مشيرا الى ان التكلفة الاستثمارية لهذه المشروعات تصل الى ٤ مليارات و ٥٧٧ مليون جنيه وبلغت قيمة مستلزمات الانتاج نحو ٧ مليارات و ٢١٨ مليون جنيه وتعطى انتاجا قيمته ١١ مليارا و ١٤٨ مليون جنيه .

واشار الى ان المشروعات تشمل ٣٠١ مشروع للصناعات الغذائية و ٣٤٦ مشروعا لصناعات الغزل والنسيج و ٢٩٢ مشروعا كيماويا و ٢٥١ بالصناعات الهندسية و ٣٩ مشروعا معدنيا ومثلها للمشروعات الصناعية الصغيرة و ٢١ مشروعا تعدينيا .

واكد انه تقرر اقامة ١٠١٥ مشروعا من هذه المشروعات بالمحافظات طاقتها ٥ مليارات و ١٨٧ مليون جنيه تصل تكلفتها الاستثمارية الى ٢ مليار جنيه وتستوعب ٤٢ الفا و ٩٨٣ فرصة عمل اجورهم ٨٩ مليونا و ٣٢٧ ألف جنيه موضحا ان مشروعات المحافظات تشمل ٢٥٦ مشروعا بالقاهرة و ١٠٦ بالاسكندرية و ١٢٣ بالغربية و ١١٣ بالقليوبية و ١١٢ بالجيزة و ٣٤ بالبحيرة و ١٥ بالاسماعيلية و ٢٦ مشروعا بالمنوفية و ١٤ بسوهاج ومشروعين فقط بكل من السويس وبنى سويف وقنا والعريش ومطروح ومشروعا بالبحر الأحمر والاقصر و ٦ اكتوبر .

الجمهورية تقول :

مواجهة البطالة وزيادة الانتاج

● ● ناقش مجلس الوزراء برئاسة د . عاطف صدقى قضية البطالة فى ضوء الدراسات التى اعدتها مختلف اجهزة الدولة وباعتبارها من القضايا الرئيسية التى اشار اليها الرئيس حسنى مبارك فى خطابه الهام فى افتتاح دورة مجلسى الشعب والشورى .

● ● وترتبط هذه المناقشة باعلان د . يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى تخصيص المؤتمر القادم للحزب فى يوليو القادم لقضية البطالة والاعداد المكثف لخطة التنمية الثالثة .. وهى الخطة الاسترشادية التى تعطى دورا اكبر للقطاع الخاص .. وتتعامل مع القطاعات الانتاجية بعد ميلاد قطاع الاعمال العام ودخوله عملية التنافس لتجويد الانتاج وزيادته .. وهو تنافس لايلقى بظله على قضية البطالة فقط ولكنه يفترض البدء فورا فى تغيير انماط التعليم والتدريب لتلبى احتياجات سوق العمل فى الداخل والخارج .

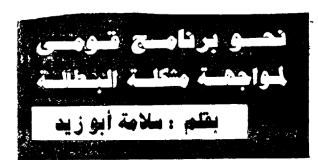
● ● فمما لاشك فيه ان تزايد عدد العاطلين من الخريجين وانتظارهم لسنوات قبل التعيين هو إهدار لاستثمار هام تدفع فيه الدولة الكثير وينعكس بالسلب على النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى وقت نحتاج فيه الى الاستفادة المثلى من كل الثروات التى نملكها وفى مقدمتها الثروة البشرية ولذلك يكون تغيير نمط التعليم حلقة ضرورية فى سلسلة متواصلة الحلقات لمواجهة المشكلة وحلها الامر الذى يوضح ضرورة ان تكون هذه القضية تحت انظار مجلس الوزراء ككل من ناحية .. وان تنبع الحلول المقترحة من الواقع الحالى وتستشرف ايضا مستقبل البلاد فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى .

● ● ولعله من اهم الخطوات التى اتخذت فى هذا الصدد التوسع فى مشروع الاسر المنتجة واضافة عناصر وآليات جديدة تجعله رافدا هاما لتطوير الصناعات الحرفية والصغيرة .. وكذلك الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى سيتجه لاقراض الشباب والخريجين بتسهيلات ميسرة ويدعم المشروعات الصغيرة ذات العمالة الكثيفة .. ويبقى قبل ذلك حملة عاجلة لاقناع المواطن بأن المستقبل لليد العاملة المنتجة التى احسن تدريبها وليس بالضرورة من خلال مقعد دراسى فى احدى الجامعات التى اكتظت بطلابها وخريجيها والكل ينتظر فرصة عمل عن طريق القوى العاملة .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢



نحو برنامج قومي لمواجهة مشكلة البطالة

بقلم : سلامة أبو زيد

احسست وانا اكتب هذا المقال . ان كل الكلمات لا تكفي للتعبير عن خطورة مشكلة البطالة ، وابعادها ، وآثارها المدمرة في مجتمعنا ، فقد اصبحت المشكلة ظاهرة ملفتة للنظر ، تنذر بالخطر ، وتهدد املنا في التقدم ، وحلمنا القومي في بناء نهضة مصر .

وبامانة نقول إن خطر البطالة كما نتصوره لا يهدد الإنتاج والتنمية فحسب ، ولا يقتصر الخطر فقط على إهدار الطاقة المنتجة للشباب ، وقدراتهم الخلاقة والمبدعة ، وعدم الإستفادة من العائد الإقتصادي لإنتاجهم في زيادة انتاجنا ودخلنا القومي ، بل يمتد الخطر ليجرح مشاعر الإنسان فينا ، ويهز قيم الحق والخير والجمال في داخلنا ، ويتجاوز الخطر مداه ليهدد الإحساس بالإنتماء الوطني لدى أجيال الغد ، من خلال الشعور بالإحباط لدى الشباب المتعطل ، الذي اصبح فريسة للانحراف والادمان والتطرف والارهاب وما يترتب على ذلك كله من تهديد لأهداف الامة في الديمقراطية والتنمية والإستقرار ، والأمن والأمان للوطن والمواطن .

وبهذا القدر من الوعي بخطورة المشكلة ، والإهتمام بضرورة مواجهتها ، وحلها حلا شاملا ومتكاملا ، بعيدا عن المسكنات والحلول الجزئية ، فإن المطلوب فورا ، ودون إبطاء أو تأجيل المبادرة بإعداد برنامج قومي لمواجهة مشكلة البطالة في مصر ، بكل ابعادها ، سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا ، بل وإنسانيا ، وبإعتبارها قضية وطنية تمس المصلحة القومية العليا للأمة بالدرجة الأولى

ولعل هذا هو المغزى وراء إهتمام الرئيس حسني مبارك بالقضية ، عندما قرر ان تكون مشكلة البطالة هي الموضوع الرئيسي المطروح للحوار والمناقشة امام المؤتمر العام الخامس للحزب الوطني الديمقراطي في يوليو عام ١٩٨٩ اي منذ عامين ونصف تقريبا

ولقد أصدر ذلك المؤتمر قراراته وتوصياته التي تضمنت حلولا عملية لمشكلة البطالة ، وتشغيل الخريجين وبحيث يتم توفير مليون فرصة عمل للشباب من خريجي الجامعات

ومن ابرز تلك التوصيات التى مازلت اذكرها ـ والذكرى تنفع المؤمنين ـ فتح مجالات وفرص عمل جديدة لتشغيل شباب الخريجين فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقامة حاليا ، والتى يجرى إقامتها والمشروعات الإنتاجية المتعثرة بعد إعادة تقييمها وحل مشكلاتها ، وإتاحة فرص للعمل فى المشروع الذى يقام حول بحيرة السد العالى ، والتوسع فى تمليك الأراضى المستصلحة للشباب لاستزراعها ، مع منح تيسيرات جديدة للشباب فى هذا المجال ، بالإضافة الى تشغيل الشباب فى مشروعات الثروة السمكية ، والمجتمعات الزراعية الصناعية المقرر إنشاؤها فى مختلف المحافظات ، وتنمية الصناعات المحلية والبيئية ، وإقامة مجتمعات ومناطق صناعية متكاملة ، مع التخطيط لعودة القرية المنتجة الى سابق عهدها ، من خلال مشروعات إنتاجية صغيرة ، بما يتوافر من الخامات المحلية ، وبما يحقق الهدف فى زيادة الإنتاج ، واستغلال الطاقات المعطلة ، مع التوسع فى مشروعات الأسر المنتجة ، ودعم دور الجمعيات التعاونية فى مجالات إنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية .

ومن أبرز التوصيات إعادة توزيع العمالة الفائضة بالقطاع الحكومى .

ومن اهم التوصيات إعادة النظر فى نظام القبول بالجامعات ودعم التعليم الفنى ، وتنظيم دور اجهزة الإعلام المحلية ومؤسسات الثقافة الجماهيرية لتقوم بدورها فى خدمة التنمية المحلية ، وتغيير المفاهيم والعادات والقيم الموروثة خاصة فيما يتعلق بالإعتقاد السائد بان الوظيفة الحكومية هى السبيل الأمثل للحصول على الدخل وتامين المستقبل .

والسؤال المطروح هو :

هل نجحت الحكومة فى تنفيذ قرارات وتوصيات الحزب الوطنى الحاكم ؟! وهل نجح الحزب فى متابعة تنفيذ قراراته وتوصياته ؟! اوبعبارة اخرى هل هناك تقييم لنتائج اعمال هذا المؤتمر ، وتحويلها إلى واقع ملموس فى حياتنا ؟!

إن الواقع يقول إن مشكلة البطالة تزداد حدتها ، وما زالت اعداد المتعطلين من شباب الخريجين فى تزايد مستمر !!

ومنذ ايام قلائل ناقش مجلس الوزراء برئاسة د . عاطف صدقى فى اجتماعه تقريرا عن مواجهة ظاهرة البطالة ، وتضمن التقرير إعترافا صريحا بان الحكومة لم تحقق حتى الآن نجاحا يذكر فى مواجهة مشكلة البطالة المعقدة والمتراكمة !!

والسبب كما اوضحه التقرير هو إهتمام الحكومة بعلاج المشكلة على المدى القصير دون إهتمام بالعلاج على المدى الطويل !!



وفي محاولة لتدارك الموقف ، ناقش مجلس الوزراء عددا من المقترحات التي تضمنتها الدراسات المعروضة في هذا الشان ، والتي تدور في معظمها حول مضمون التوصيات الصادرة عن مؤتمر الحزب الوطني منذ عامين ونصف ! وذلك باستثناء إقتراح بإنشاء شركات لإقامة المشروعات الصغيرة وخاصة في المدن الجديدة ، واقتراح آخر بان يتم التعيين وفقا لعقود عمل بين الشركات والموظفين لمدة ثلاث أو خمس سنوات يتم تجديده وفقا لمعايير معينة ، وإلغاء نظام التعيين مدى الحياة !!

والحق يقال اننا لسنا في حاجة إلى مزيد من الكلام حول قضية البطالة ، وكما يقال بحق ، إن القضية قتلت بحثا ودراسة ، فهناك قرارات وتوصيات للحزب الوطني الحاكم لم تجد طريقها كلها او اغلبها إلى التنفيذ العملي على ارض الواقع ، ولدينا العديد من الابحاث والدراسات حول مشكلة البطالة وابعادها بالجامعات ، ومراكز البحث العلمي ، والمجالس القومية المتخصصة ، ومجلسى الشعب والشورى .

ولكن المطلوب حقا ، هو بلورة نتائج هذه الابحاث والدراسات في برنامج قومي لمواجهة وحل مشكلة البطالة ، على قدر حجمها وخطورتها ، وبنظرة شاملة ومتكاملة ، وبرؤية مستقبلية ، وباسلوب غير تقليدى ، على غرار الأسلوب المتبع في مواجهة القضايا الوطنية والمصيرية الكبرى .

ويتم ترجمة ذلك عمليا بتشكيل فريق عمل على مستوى قومي ، يتولى إعداد البرنامج المقترح ومتابعة تنفيذه ، وان يتم ذلك وفقا لبرامج زمنية محددة على المدى القصير والمتوسط والطويل .

● إن مشكلة البطالة لا تحتمل التاجيل او الإنتظار ، فقد زاد حجم البطالة في مصر بصورة مطردة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات وبداية التسعينيات عنه في الستينيات ، كما ان البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد قد تفاقمت ، بينما خفت حدة البطالة بين عمال الزراعة .

وكما تقول الأرقام فإن عدد المتعطلين من شباب الخريجين بلغ حوالى مليوني متعطل من قوة العمل بمعدل يصل الى حوالى ١٣٪ !!

إن الشباب هم صناع الحاضر ، وقادة المستقبل ، وخلق فرص عمل للشباب يجب أن يكون اهم اهدافنا القومية للتنمية .. فالإنسان هو صانع التنمية وهدفها في أن واحد ، والإنسان هو الاهم دائما .

سلامة أبو زيد



المصدر : المسائية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٧

الأسبوع الاقتصادي

اعانة بطالة واصلاحات اخرى

لم تعد تشريعات العمل صالحة ومناسبة لما شهدته البلاد من تغيرات اقتصادية واجتماعية .

فالتحرر الاقتصادى والاتجاه نحو اقتصاد السوق والذى تنتهجه الدولة حاليا يتطلب اصلاحات جذرية فى علاقات العمل حتى تتحقق النتائج المرجوة المتمثلة فى رفع معدلات النمو الاقتصادى .

واذا كانت الحكومة قد انتهت من الدراسات الخاصة بتعديل قانونى العمل رقمى ٤٧ ، ٤٨ لعام ١٩٧٨ تمهيدا لاصدار قانون جديد هذا العام لبواكب السياسة الجديدة .

فعلى الحكومة ان تسير فى اتجاه جديد حتى تضمن نجاح سياستها الاقتصادية .

هذا الاتجاه هو ان تقرر منح اعانة بطالة للمتعطلين فالتحرر الاقتصادى سوف يضخم ويرفع حد مشكلة البطالة بما يفرزه من اجراءات تبدأ من رفع يد الحكومة عن تعيين الخريجين الى عمليات الاستغناء عن بعض العمالة فى الشركات .

وفى هذا الاتجاه ايضا والذى يجب ان تلتزم به الحكومة الموافقة على حق الاضراب .

فهذا الحق ابن شرعى للاقتصاد الحر واية محاولة لمنع شرعية الاضراب ومحاربته سيؤدى الى ظهور التنظيمات العمالية السرية تحت شعار ومسميات مختلفة لتصبح كالسوس ينخر فى النظام الاقتصادى فيحدث تقلبات وردة اجتماعية تدفعنا الى اصلاحات او الى نظم اشتراكية ثبت فشلها .

الاصلاح الاقتصادى يحتاج الى جراة فى اتخاذ القرارات وعقلية متفتحة حتى يسير فى مساره الطبيعى الصحيح .

مدحت البسيونى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢



د . عاطف صدقى : حل مشكلة البطالة .. هدف أساسى للاصلاح الاقتصادى

كتبت نوريس أحمد

اكد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ان التوصل إلى حلول عمليه وعلميه وواقعيـة لمشكلة البطالة يعتبر هدفا اساسيا للاصلاح الاقتصادى من خلال إيجاد فرص عمل حقيقية والتوصل الى حلول غير تقليدية على المدى القصير والبعيد

وقال ان فى مقدمة الحلول التى ناقشها المجلس على المدى القصير الاستثمار الامثل لموارد الصندوق الاجتماعى للمساهمة فى اتاحة فرص عمل جديدة وقد بحث المجلس فى هذا المجال عددا من السياسات منها تشجيع الشباب على إنشاء المشروعات الانتاجية الصغيرة التى لا تحتاج لراس مال كبير مع ازالة العقبات التى تعترض تلك المشروعات من ناحية الاجراءات او التمويل الى جانب توفير المكان المناسب والمزايا الضريبية المشجعة

واضاف انه تم الاتفاق على انشاء المشروعات المتوسطة فى صورة شركات مساهمة يسهم فيها اعداد كبيرة سواء من تجمعات مهنة واحدة او موقع جغرافى له طبيعة واحدة زراعية او صناعية او سياحية واستثمار جهود شباب الخريجين فى مشروعات قومية تخدم المجتمع وترفع مستوى خدماته وتحقق فرص عمل جديدة .

وقرر المجلس تشكيل مجموعات وزارية نوعية ومتخصصة تتولى تحديد الاحتياجات والاجراءات والخطوات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات على المدى القصير والبعيد واقتراح القرارات اللازمة لها والموارد والاعباء المالية المترتبة عليها .. والتشريعات الواجبة التعديل من اجل تنفيذها .



مجلس الخدمات والتنمية : تشجيع الاستثمار بداية الطريق لحل مشكلة البطالة

اكد تقرير اعده المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية حول البطالة ان تشجيع الاستثمار وتوسيع قاعدته هو الطريق الصحيح لحل مشكلة البطالة والحد منها .

ودعا التقرير الي ضرورة توفير المناخ الاستثمارى المناسب والمستقر لجذب رؤوس الاموال المصرية والعربية والاجنبية واطلاق يد القطاع الخاص وتشجيعه واوصى التقرير باعطاء الاولوية لدراسة موضوع زيادة الانتاج ومحاربة التضخم بما يتناسب مع سياسة التوسع فى الاستثمار ، والحد من تكلفة الانتاج . ومن زيادة العجز فى ميزان المدفوعات .

ودعا التقرير الى مراجعة القوانين والتشريعات العمالية والوصول الى قوانين وتشريعات جيدة تحكم العلاقة بين العامل ورب العمل : ومراجعة القوانين واللوائح التى تسمح باستيراد العمالة الاجنبية لتحقيق قدر من التوازن بين العرض والطلب .

كما دعا التقرير الى تشجيع العاملين المحالين الى المعاش على استثمار اموالهم التى يحصلون عليها عند الاحالة الى المعاش باقامة مشروعات صغيرة تعتمد على الخامات المحلية .



المصدر : مـــــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

د . حســين كاظــم :

مقترحات رئيس التحرير.. لعلاج البطالة أهــم أهــداف الخطــة الاقتصــادية

بعث الدكتور حسين كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الى الاستاذ سمير رجب بالرسالة التالية :

تابعت ببالغ السرور مقال سيادتكم المنشور بجريدة « مايو » العدد ٩٦٣ بتاريخ ١٩٩٢/١/٦ تحت عنوان بلا حساسيات .

أود أن أوضح الجهود المبذولة من أجل معالجة مشكلة البطالة وخلق فرص العمل المنتجة للشباب والتى تتصل بالمقترحات التى تضمنها مقال سيادتكم .

١ - بالنسبة للمقترح الخاص بترك الموظف الخدمة بعد استكماله مدة خدمة مقدارها ٣٦ عاما والتى تكفل استحقاقه المعاش كاملا .

فإن الجهاز يعد دراسة لتطوير نظام العاملين المدنيين بالدولة فى الوقت الحالى والتى سوف تتضمن طرق تحفيز العاملين على ترك الخدمة قبل بلوغ سن الستين بهدف خلق فرص عمل للشباب وبمراعاة الجوانب التالية :

• التوازن بين تسرب الخبرات المتراكمة لدى العاملين الذين سيتركون الخدمة مبكرا وبين تغذية الوحدات بالعناصر الشابه .

• وضع الضوابط التى تكفل الحفاظ على الحقوق الوظيفية والتأمينية لهؤلاء العاملين الذين سيتركون الخدمة مبكرا .

٢ - أما المقترح الخاص بعودة المدارس الثانوية النسوية مع مزاولة خريجاتها المهن بأنفسهن دون اللجوء الى الالتحاق بالوظيفة العامة ، فان تطوير نظام التعليم والذى بدأ منذ ثلاث سنوات قد أولى هذا الاتجاه رعاية خاصة حيث قد بدأ العمل بالفعل تحويل بعض المدارس من نظام التعليم العام الى مدارس فنية للفتيات . ومن المستهدف أن يحقق ذلك نجاحا فى خلق فرص ذاتية دون الضغط على الطلب للوظيفة العامة ، كما أنه سوف يسهم فى الارتفاع بمستوى الانتاجية بصفة عامة .

٣ - وحول تحويل عدد من المدارس التجارية لتعليم التمريض ، فقد قام الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالاشتراك مع كل من وزارتى القوى العاملة والتدريب والصحة باجراء التدريب التحويلى لعدد ١٣٠٠ من الحاصلين على الثانوية التجارية على مهنة التمريض وتم الحاقهم بالفعل للعمل بمستشفيات وزارة الصحة كما تم اجراء نفس التدريب لعدد ٢٠٠٠ للعمل بمستشفيات جامعة القاهرة ، ولاشك أن التوسع فى هذا الاتجاه نحو اعادة تأهيل الخريجين وتدريبهم على مهن التمريض سوف يسهم فى حل المشكلة من اتجاهين الاتجاه الاول معالجة مشكلة الفائض من خريجى المدارس الثانوية التجارية الاتجاه الثانى الطلب المتزايد بالنسبة لمهن التمريض .

٤ - بالنسبة لتقرير حوافز لمن يريدون الالتحاق بمراكز التدريب المهنى .

فإن النظام الحالى لهذه المراكز على اختلاف الجهات التابعة لها يقرر حافزا يوميا يدفع نقدا للمتدربين قد يختلف من جهة الى أخرى الى جانب بعض الحوافز المادية الاخرى .

ونحن نؤيد هذا الاتجاه تشجيعا للالتحاق بهذه المراكز وبحيث تقرر كل جهة قيمة هذا البدل وفقا لظروفها .

ويسرنى أن أتقدم لسيادتكم بجزيل الشكر والتقدير على اهتمامكم بالقضايا القومية خاصة وأن هذا الموضوع الذى تناوله مقالكم يمثل أولوية مطلقة من اهتمامات الجهات المسئولة بالدولة ، كما يعبر عن أهم أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية وهو تحقيق التشغيل الكامل لكافة مفردات القوى العاملة .

« دكتور حسين رمزى كاظم »

المصدر : الحياة (لندن)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٢

دراسة مصرية تحذر من تزايد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات

□ القاهرة - «الحياة»

■ ذكرت دراسة مصرية ان معدل البطالة في مصر زاد بمعدلات عالية خلال عقدي السبعينات والثمانينات عما كان عليه في عقد الستينات. وأوضحت الدراسة التي اعدها خبراء المجالس القومية المصرية المتخصصة ان البطالة في مصر أخذت اشكالا جديدة لم تكن قائمة من قبل، وبرزت بين خريجي الجامعات والمعاهد في حين خفت حدتها بين عمال الزراعة، وأوردت الدراسة الدلائل التالية:

- بلغ معدل العاطلين عن العمل ٣ ١٢ في المئة من قوة العمل التي تضم الأفراد الذين تبلغ اعمارهم ١٥ عاما وأكثر.

- من إجمالي عدد العاطلين عن العمل حاليا تبلغ نسبة الذين سبق لهم العمل ، ثم أصبحوا متعطلين ٦ ٢٣ في المئة.

- ٩٠ في المئة من اعداد المتعطلين تتركز في الأعمار الصغيرة من سن ١٥ إلى ٢٩ عاما.

- لا يوجد متعطلون في فئات السن من ٦٠ عاما فاكثر، ويتواجد المتعطلون الذين سبق لهم العمل في جميع فئات السن اعتبارا من ١٥ إلى ٦٠ عاما، بينما يتواجد المتعطلون الذين لم يسبق لهم العمل ابدا في فئات السن من ١٥ إلى أقل من ٣٥ عاما

- ٢ ٥٣ في المئة من المتعطلين الذين سبق لهم العمل من الأميين، ولا تتجاوز نسبة حملة المؤهلات الجامعية بين إجمالي المتعطلين الذين سبق لهم العمل ٣ ٩ في المئة، وتختلف هذه النسبة تماما بين حملة المؤهلات الجامعية المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل، وتبلغ ٧ ١٩ في المئة وتزيد كثيرا بين المتعطلين من الشهادات المتوسطة الذين لم يسبق لهم العمل ، لتبلغ ٤ ٦٥ في المئة من إجمالي عدد المتعطلين.

- يبلغ معدل البطالة في الحضر ٧ ١٣ في المئة من قوة العمل، بينما تنخفض النسبة في الريف إلى ١١ في المئة

وذكرت الدراسة ان زيادة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتوسطة جاء بسبب اختفاء فرصة التعيين الوظيفي سواء في الحكومة أو القطاعين العام والخاص، وقالت: «إن هذا الأمر يؤكد وجود خلل في النظم التعليمية في مصر».

ورأت الدراسة أن سبب انتشار البطالة في الحضر أكثر من الريف يعود إلى ان مناطق الحضر اكثر احتواء للخريجين في مراحل التعليم المختلفة ونتيجة للصعوبات التي واجهها هؤلاء الخريجون في العثور على وظيفة أو عمل حدثت تراكمات في أعداد الخريجين المتعطلين، أما بالنسبة للبطالة في الريف فإن الزراعة المصرية تعاني بشكل عام نتيجة هجرة العمالة الزراعية إلى المدن أو السفر للعمل في الدول العربية



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

توفير فرص عمل للخريجين الجدد مكان الحاصلين على اجازات للعمل بالخارج والداخل

كتب ـ هيثم سعد الدين :

اعلن السيد عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب انه تم الاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة على القيام بحصر العاملين بالقطاعين الحكومى والعام الحاصلين على اجازات بدون مرتب للعمل بالداخل بالقطاعين الخاص والاستثمارى وذلك لمطالبتهم بالعودة الى اعمالهم الاصلية او تقديم استقالاتهم لتوفير فرص عمل للخريجين الجدد .

وقال الوزير فى اجتماعه أمس بمجلس ادارة النقابة العامة لعمال التجارة برياسة السيد أحمد يعقوب ، ان الحكومة ستبحث طلب اتحاد العمال بشأن رفع عائد استثمار اموال صناديق التأمين الاجتماعى لتتناسب مع السعر السائد فى السوق المصرية حاليا مشيرا الى ان وزارة التامينات أكدت على ان احالة العاملين الى المعاش المبكر فى سن ٥٥ سنة سوف يؤثر سلبا على أموال التامينات .

واشار الوزير فى الاجتماع الذى حضره السيد احمد العماوى رئيس اتحاد العمال الى ان قانون قطاع الاعمال العام سيبدأ سريانه من الاثنين القادم ليستمر العمل به سنتين فقط ، يعقبها قانون عمل موحد للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وقال انه سوف يبحث مع الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد مشاكل العاملين والنواحى الاقتصادية لشركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية التى صدر القرار بتصفيتها



المصدر : الوفد

٦٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

الحكومة تبحث حلولا متوسطة الأجل لمشكلة البطالة

يواصل مجلس الوزراء يوم «الاربعاء» القادم ، مناقشة مشكلة البطالة . اعلن امس الدكتور عاطف صدقي رئيس الحكومة ، أن المجلس يبحث حاليا ايجاد حلول متوسطة الاجل لحل مشكلة البطالة واكد اهتمام الصندوق الاجتماعي للتنمية بمعالجة هذه المشكلة . كما اشار إلى معالجة مشكلة البطالة ، بتوسيع قاعدة الانتاج في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية . واكد عدم قدرة قطاعات الخدمات على توفير فرص عمل جديدة بصفة مستمرة ونفى رئيس الوزراء تفاقم مشكلة البطالة نتيجة بيع بعض المشروعات للقطاع الخاص . كما اكد الدكتور عاطف صدقي ، اعلان اسماء اعضاء الجمعيات العمومية للشركات القابضة ، في الأسبوع القادم . واشار إلى تشكيل مجالس ادارات هذه الشركات ، بناء على اقتراح من الوزير المختص . واعلن الانتهاء من بيع معظم مشروعات المحافظات إلى القطاع الخاص ، وتكوين شركات مساهمة تتولى المشروعات الضخمة المتبقية .



البطالة مشكلة قابلة للحل

تراب الميرى .. ليس هو الأفضل دائماً

القوى العاملة:
مراكز التدريب لا يقبل عليها أحد !

الشئون الاجتماعية **ابوابنا مفتوحة لاقامة المشروعات**

التعليم :
نحتاج لمدارس تمريض بدلاً من التجارية

التخطيط :
عودة الثانوية النسويه..ضرورة

الموظفون :
نوافق على المعاش المبكر..بشروط!!



المصدر : المساء

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٧

أكد الخبراء بوزارات القوى العاملة والتعليم والتخطيط والشئون الاجتماعية على أن حل مشكلة البطالة ممكن اذا حاولنا تنفيذ مجموعة من الاقتراحات الجادة وهى : تحويل المدارس التجارية الى مدارس تمريض ، وتقرير حوافز سخيه لمن يريدون الالتحاق بمراكز التدريب المهنى ، وعودة نظام المدارس الثانوية النسوية ، وتسوية المعاش وإعطائه كاملًا لمن يريد الخروج من الخدمة مبكراً .

طالبوا بأن يصبح الشباب أكثر موضوعية فى التفكير وعدم النظر الى الوظيفة « الميرى » ذات المكاتب وأن يتجهوا الى مراكز التدريب . لاكتساب حرفة تمكنهم من الدخول لسوق العمل .. بدلا من الجلوس على المقاهى فى إنتظار خطاب القوى العاملة !!

تحقيق :
هشام أبو الوفا

فى البداية أوضح عبد الرحمن فرحات - مدير القوى العاملة بالقاهرة : أن مشكلة البطالة سببها الحقيقى هو مجموعة الكسالى من الشباب التى لا ترغب فى أن تدخل سوق العمل وتصبح ذات حرفة بدلًا من الجلوس على « المقاهى » لتضييع الوقت دون فائدة تعود عليهم أو على البلد !!

وقال : كثيرا ماتعلن عن الحاجة الى وظائف فى مجالات فنية محددة فلاتجد من يتقدم لنا !!

أكد أن وزارة القوى العاملة تقوم عن طريق مراكزها بإعداد دورات تدريب عملية لاصحاب المؤهلات الفنية المتوسطة حتى لا يدخلون سوق العمل إعتمادا على دراستهم النظرية وخلال هذه الدورات نصرف لكل منهم مبلغاً يتراوح بين جنيه وجنيه ونصف كحافز يومى .

أما اصحاب المؤهلات العليا فنقوم بعمل تدريبات تحويلية لهم لمواجهة احتياجات سوق العمل

أشار إلى أن مراكز التدريب تراعى التطور التكنولوجى وتقوم بتدريب الشباب على الكمبيوتر والاجهزة الالكترونية والفتيات على أعمال التطريز والخياطة والتريكو .

وبعد انتهاء التدريبات يحصل الشباب على شهادة تساعدهم على اقتحام سوق العمل والانتاج داخل وخارج مصر !

أزمة وهمية

ويتفق معه فى الرأى محمد يوسف عبيد - وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بالجيزة قال : ان أزمة المتعطلين وهمية إلى حد كبير وسببها الشباب أنفسهم فوزارة الشئون الاجتماعية تفتح الابواب على مصراعيها لتقديم قروض إجتماعية ليصبحوا أفراداً عاملين وأصحاب مشروعات تساهم فى الانتاج والتصدير من خلال مشروع الاسر المنتجة !!

أكد أن الحلول والمقترحات موجودة والمشكلة أن الشباب لايقبل المخاطرة وتعود أن يجلس فى إنتظار من يأتى إليه بالحل !

التوسع فى التمريض !

أما طلعت الليثى - وكيل وزارة التعليم بالقاهرة فيرى أن مشكلة التعطل لدى الشباب تكمن فى التخصصات التى لا يحتاجها سوق العمل ورغم ذلك تدفع إليه بالآلاف سنوياً !!

أكد ان التوسع فى مدارس التمريض ممكن أن يكون حلًا للمشكلة بالنسبة للفتيات لان التمريض تخصص مطلوب والمستشفيات والاطباء كثيراً مايؤكدون على وجود عجز فى هذه المهنة !

أيضاً التوسع فى انشاء المدارس الفنية للفتيات لتعلم فنون التطريز والحياكة والتريكو والزخرفة وهى تخصصات مطلوبة فى سوق العمل ومن خلالها يمكن أن تصبح الفتاة منتجة دون الحاجة إلى العمل فى القطاع الحكومى !!

ولكنه عاد فقال : ان المشكلة الاساسية فى زيادة عدد هذه المدارس ان التكلفة الخاصة بها مرتفعة وتصل الى مايقرب من ٣ ملايين جنيه بالنسبة للمدرسة الواحدة !!

إمكانيات !

أما محمد عبد العال صالحين - مدير التعليم الخاص بوزارة التعليم سابقاً فيؤكد : أن التعليم النظرى وصلنا إلى درجة التشبع منه وزاد عدد خريجيه كثيراً عن حاجة سوق العمل .. كما أن هناك مشكلة أخرى فى التعليم الفنى الصناعى الذى نحتاج إلى تخصصاته وهى أن الامكانيات المادية لمدارسه ضعيفة حيث يتم تدريب الطلاب على معدات وماكينات لم تعد تستخدم فى السوق !! والنتيجة ان الخريج عادة

يحتاج إلى إعادة تدريب مرة ثانية لكى يتواءم مع حاجة السوق .

والعلاج من وجهة نظره ان يتم تشكيل مجالس إدارة هذه المدارس من قيادات الشركات والمصانع حتي يتدخلوا فى نوعية المناهج المدرسية وتعديلها بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية .

ويلتقى مع الآراء المطالبة بضرورة الاهتمام بمدارس التمريض لانها تخصصات يحتاجها السوق الداخلى الخارجى بمعنى أنه يمكن أن تكون هذه المهنة مصدر دخل بالعملة الصعبة

ويشير عبد الحميد حجاج .. مدير شمال الجيزة التعليمية إلى ان اغلب المدارس الفنية خالية من المواد الخام والمعدات .

أرقـــــام !

وقال متعجباً ان منطقة شمال الجيزة لا يوجد بها سوى مدرسة صناعية واحدة ، و ٣ مدارس تجارية فى حين ان عدد خريجى المرحلة الاعدادية كبير فهل هذا معقول ؟!

وماحاجتى الى التعليم التجارى الآن ؟

أشار .. إلى أن فتيات اليابان يقمن بتصنيع الساعات فى منازلهن .. فلماذا لا نهتم بالصناعات الحرفية داخل المنازل ؟!

□ □ سألناه .. هل توافق على فكرة المعاش المبكر ؟!

□ □ بسرعة أجاب ولما لا .. اذا كنت سأحصل على معاش كامل !

أما د . أحمد عبد الوهاب برانيه - مدير مركز التخطيط الزراعى بمعهد التخطيط القومى فيرى أن أحد اسباب مشكلة البطالة هى عدم اقبال الشباب على الاراضى المستصلحة كنتاج طبيعى للنماذج الفاشلة التى أخذت أراضى دون أن يكون لها أى دراية بها وبالتالى كانت نموذجاً محبطاً لغيرهم ولذلك .. يجب أن يحصل على الارض المتخصص أو من كان من أسرة ريفية على الاقل .

وأيد فكرة المدارس النسوية باعتبارها أفضل الوسائل للتخلص من التعطل لدى الفتيات فهى تعلمهن حرف مفيدة جداً فإذا لم تعمل فى هذه الحرف استطاعت ان تصبح ربة اسرة صالحة لا تحتاج إلى الانفاق على الحياكة وغيرها وبالتالى تساعد فى ترشيد النفقات .

يرى ضرورة نسف التعليم التجارى والتوسع فى إنشاء مراكز التدريب الفنية وزيادة حوافزها بما يتلاءم مع الظروف الحالية .

أما د . نجلاء مرتجى - استاذ ادارة الاعمال بجامعة حلوان فترى : انه لكى نتغلب على مشكلة البطالة يجب أن نراعى تعليم جميع طلبة المدارس والجامعات حرف أخرى .. مثلاً اذا كان هناك اصرار على التعليم النظرى الذى لا طائل منه فلماذا لا نقيم مراكز تدريب فى كل مدرسة أو جامعة ومشروعات صغيرة ويعامل الطلاب فيها بنفس إسلوب التعامل مع المواد النظرية وبذلك يتحقق هدف كسب الثقافة العلمية والحرفة معاً

رأى الشـــباب

واذا كان هذا رأى الخبراء فماذا عن الشباب والموظفين ؟!

قال ممدوح سيد محمد - بكالوريوس تعاون » .. انني الآن أعمل فى كافتيريا .. لكن بصراحة انتظر فرصة للتعيين فى وظيفة حكومية لانها من وجهة نظرى الامان فى المستقبل .

أما خالد بغدادى - دبلوم المعهد الفنى الصناعى فيقول : تخرجت منذ ثلاث سنوات بعدها قمت بدراسة الكمبيوتر وعندما أتقنته أصبحت الآن معد برامج للمشروعات فى شركات عديدة وأحقق دخلا شهريا حوالى ألف جنيه .

□ سألناه عن العمل فى الحكومة ؟

□ □ قال .. لن انظر إليه .. لأنه لن يحقق لى نفس الدخل .

أضاف .. أن سوق العمل متسع لمن يرغب فى مجال الكمبيوتر لانه مجال بكر ويستوعب مئات الآلاف من الخريجين .

ويؤكد علاء كمال على - طالب بكلية دار العلوم : انه بعد تخرجه لن ينظر الى خطاب التعيين وسوف يتجه الى مهنة حرة أو مركز تدريب لتعلم حرفة

ويشير فؤاد عبد المجيد - دبلوم صناعى - الى انه اتجه الى العمل كهربائى فى احدى شركات القطاع الخاص بعد أن حصل على تدريب لمدة شهرين ولم ينتظر الوظيفة الميرى .

قال أن دخلى الآن يقترب من ٣٠٠ جنيه شهرياً وهو مبلغ لن أحصل عليه من أى هيئة حكومية !!

اما فتحى ابراهيم يونس - مدير بمركز المعلومات بالتنظيم والادارة فيرى : انه لابد من تطبيق نظام المعاش المبكر بعد ٢٠ سنة خدمة لانها ستفتح مجال الترقيات وستزيد من استيعاب سوق العمل لشباب جديد .

ويقول محمد محمود زكى - موظف بمديرية الطب البيطرى بالجيزة : أن فكرة المعاش المبكر جيدة ولابد من تطبيقها فوراً لان أى موظف مر عليه ٢٠ عاماً على الاكثر بالقطاع الحكومى يكون قد وصل الى حد الملل ولن يعطى أو يضيف جديداً وبالتالى لزم تقاعده وافساح المجال لمن يقف فى الطابور بعده .



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٢

د . عاطف صدقى :

حلول متوسطة الأجل لمشكلة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة بقطاع الإنتاج

كتبت نوريس أحمد

صرح الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ، للسياسى ، أن مجلس الوزراء يناقش في جلسته الاربعاء القدم الحلول المتوسطة الاجل لمشكلة البطالة وتشجيع القطاع الخاص لتوفير فرص عمل جديده .

واشار رئيس الوزراء ان الركيزة الاساسية لحل المشكلة سيتحملها الصندوق الإجتماعي للتنمية ، واوضح از الرئيس حسني مبارك ناقش بالتفصيل هذه القضية وكانت توصياته توسيع قاعدة الإنتاج في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية لتوفير فرص العمل ومعالجة هذه المشكلة لإن الحكومة لا تستطيع إضافة فرص عمل جديدة مستمرة في قطاع الخدمات .

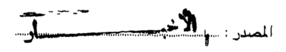
وقال رئيس الوزراء ان مشكلة البطالة والحلول المطروحة لها هي حلول متوسطة وليست قصيرة او طويلة الاجل .

واضاف ان الدولة تشجع قطاع الاعمال الخاص وحمايته من المعوقات وإزالتها لانه سيوفر فرص عمل كثيرة في المستقبل

واشار د . عاطف صدقى إلى انه سيتم هذا الاسبوع إعلان اسماء اعضاء الجمعيات العمومية للشركات القابضة التي ستشكل بدورها مجلس الإدارات ثم تتولى الإجراءات لتشكيل الجمعيات العمومية ومجالس إدارات الشركات التابعة لها .

■○■



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ يونيه ١٩٩٢

عاطف صدقي امام مجلس الشورى :

الصندوق الاجتماعي من اجل مواجهة مشكلة البطالة

الحكومة تسعى للحصول على حقوق العاملين فى العراق

كتب عمرو الخياط :

أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء أن الصندوق الاجتماعى الذى تقرر انشاؤه يستهدف فى المقام الأول مواجهة مشكلة البطالة والعمل على حلها بأقصى سرعة وهو جزء من خطة الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل .. مشيرا الى أن مشكلة البطالة نتجت عن تزايد عدد السكان نظرا للاصلاحات الكبيرة فى مجالات التعليم والصحة وأدت الى خفض معدلات الوفيات . جاء ذلك فى جلسة مجلس الشورى التى عقدت أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي وقال انه تقرر دعم رأس مال الصندوق فى موازنة عام ٩٢/٩١ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه علاوة على القروض الميسرة من بعض الدول العربية الصديقة والاجنبية . وأكد أن الحكومة لن تدخر وسعا للحصول على أموال المصريين وستعمل على استيفاء جميع المستندات الدالة على حقوقهم لدى العراق وأشار الى أن الصندوق لن يكون دائما مرتبطا بتواجد مشكلة البطالة . وانه تم التركيز على مجموعة من المشروعات ذات العائد السريع وتضم كثافة عمالية كالمشروعات الحرفية والأسر المنتجة والصناعات الصغيرة .

وذكر الدكتور صدقي فى بيانه أن الصندوق سيمنح قروضا للمستفيدين وليس اعانات لخلق جيل من المنتجين فى كافة المجالات الانتاجية بحد أقصى ٥٠ ألف جنيه مشيرا الى أن معدل سعر الفائدة سيظل مرتفعا مادام معدل التضخم مرتفعا لجذب مدخرات المواطنين .

وأكدت مناقشات الاعضاء أمس حول موضوع الصندوق الاجتماعى أهمية الموافقة على الأبعاد الاجتماعية مع تدعيم المشروعات الانتاجية الصغيرة .

واتاحة فرص عمل جديدة أمام الخريجين .. وطالب الاعضاء الذين تحدثوا بضرورة وضع استراتيجية جديدة لادارة أموال الصندوق واقترحوا تشجيع الأفراد على انشاء شركات تسويقية للمنتجات الصناعية وتوجيه جانب كبير من أموال الصندوق الى اصلاح الهياكل التمويلية للشركات الصناعية من أجل زيادة الانتاج .

وطالب الاعضاء بأن يقوم الصندوق بصرف الحوالات الخاصة بالعائدين من العراق . على أن يتولى المسئولون بالصندوق مطالبة العراق بقيمة هذه الحوالات .

الاسراع بتنفيذ مشروعات الصندوق الاجتماعى لعلاج مشكلة البطالة بخطوات جادة

□ صدقى يعلن أمام مجلس الشورى :

تمويل المشروعات عن طريق القروض لتكوين المنتجين

عدم تحميل الصندوق أعباء تبعده عن هدفه

٥٠ ألف جنيه حد أقصى للقروض لتوسيع الاستفادة بها

جهود مثمرة لتحقيق التوازن بين الاسعار والمرتبات وتحقيق التفاعل بين العرض والطلب خلال ٣ سنوات

اعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ان هناك خطوات جادة سيتم اتخاذها لضمان تنفيذ مشروعات الصندوق الاجتماعي بالسرعة الواجبة لعلاج مشكلة البطالة ، واكد اننا سنمول المشروعات عن طريق القروض وليس المنح وهذه فلسفة الدولة في المرحلة المقبلة ، لخلق جيل جديد من المنتجين يعى جيدا التزاماته .

وقال رئيس الوزراء ان الصندوق الاجتماعى مهمته الرئيسية هى علاج مشكلة البطالة بجميع اشكالها وعدم تحميل الصندوق اية اعباء أخرى تخرجه تماما عن الهدف الذى انشىء من أجله ، مشيرا الى ان الحد الاقصى للقرض سيكون ٥٠ الف جنيه ليستفيد من الصندوق اكبر عدد ممكن .

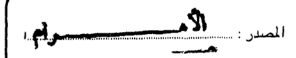
وقال ان كثرة اعداد الخريجين في مختلف الفروع وعدم زيادة فرص العمل بنفس النسبة ادت الى البطالة بين الخريجين ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة خاصة ان التعليم الفنى لم يحظ بكل العناية .

واضاف صدقى أن المشكلة السكانية في مصر مازالت مشكلة المشاكل وهى المسئولة مباشرة عن اتساع ازمة البطالة ، وان الدولة تبذل كل جهدها للتصدى لهذه الازمة وقال ان مهمة الصندوق سوف تنتهى بانتهائها .

وقد تحدث رئيس الوزراء في الجلسة التى عقدها مجلس الشورى امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى سلسلة لمواصلة مناقشاته لموضوع البعد الاجتماعى في مسيرة خطوات الاصلاح الاقتصادى والصندوق الاجتماعى .

وقال الدكتور صدقى ان الدولة تبذل جهودا مكثفة من اجل اعادة مستحقات المصريين الذين عادوا اضطراريا بسبب ظروف حرب الخليج .





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٢

واعلن رئيس الوزراء ان موضوع اعفاء المشروعات التى سيمولها الصندوق من الضرائب ملزال تحت الدراسة وان الحكومة تدرس هذا الموضوع حاليا ولم يتخذ قرار بشانه بعد وعندما تنتهى الدراسة فان الحكومة ستتقدم بالقرار المناسب لمجلسى الشعب والشورى .

واضاف ان الحكومة بصدد تعيين امين علم جديد للصندوق الاجتماعى للتنمية من الشخصيات العامة ذات الخبرة وذلك بعد ان استقال الدكتور حامد مبارك الامين العلم للصندوق .

واكد رئيس الوزراء - فى بيانه امام المجلس - ان سياسات الاصلاح الاقتصادى النقدية والمالية والعجز فى الموازنة وميزان المدفوعات والخلل الموجود بالقطاع العام كل هذه المشاكل تمت معالجتها واستخلاص كثير من النتائج الطيبة بشانها .

واعلن رئيس الوزراء ان الحكومة تبذل قصارى جهدها لايجاد توازن بين الاسعار والمرتبات ، وان معدلات المرتبات فى الحكومة تقترب الان من معدلات التضخم ، واننا نرجو ان نصل خلال الفترة التى حددها السيد الرئيس وهى ثلاث سنوات الى ايجاد التفاعل الحقيقى بين العرض والطلب .

وذكر اننا يمكن ان نعطى الخدمات الحقيقية الضرورية دعما حيث ان السلعة التى تريد الدولة بيعها باقل من التكلفة ستقدم الدولة لها الدعم اللازم ، وهذا هو الطريق السليم للاصلاح الاقتصادى .

واكدت مناقشات اعضاء المجلس حول الصندوق الاجتماعى ، اهمية الحفاظ على البعد الاجتماعى خلال خطة الاصلاح الاقتصادى ، وان تتبنى تدعيم المشروعات الانتاجية الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة للخريجين .

واعلن الدكتور مصطفى كمال حلمى ان عدد الاعضاء الذين تحدثوا فى هذا الموضوع بلغ ٦٠ عضوا خلال خمس جلسات ، كما حيا الحكومة على جهودها فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى والخطوات التى اتخذتها حتى الان .

وقد شارك فى مناقشات المجلس امس السادة يوسف صبرى ابو طالب وصبرى الشبراوى وحمدية زهران وعائشة عبد الهادى وخلاف عبد الجابر وفتحى نعمة الله وحافظ بهجت وعبدالحميد عميرة ومنصور عبد الرحمن ومحمد عيد ادم وجورج روفائيل .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى ٣٣٠

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٢

نقابات

هيثم سعد الدين

القروض الميسرة لمشروعات الشباب مشروطة بدراسات جدوى

فى اطار سلسلة لقاءات وزير القوى العاملة عاصم عبد الحق ورئيس اتحاد العمال احمد العماوى مع النقابات العامة عقدا خلال الايام القليلة الماضية ٥ اجتماعات مع نقابات العاملين بالاتصالات والمرافق والخدمات الصحية والكيماويات اكدا خلالها ان هناك ٣ قضايا اساسية تشغل الحكومة حاليا هى المواءمة بين الاجور والاسعار والبطالة وتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة للشباب

واسار الوزير إلى ان معالجة مشكلة البطالة تسير فى اكثر من اتجاه منها منح قروض ميسره للشباب من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية لاقامة مشروعات انتاجية بشرط ان يقدم الشباب دراسات الجدوى اللازمة لاقامة مشروعاتهم كما ان هناك دراسة تجرى حاليا باحالة من يرغب من العاملين فى سن ٥٥ عاما الى المعاش المبكر بشرط ان يكونوا قد سددوا اشتراكات التامينات الاجتماعية لمدة ٣٦ سنه لاعطاء الفرصة للشباب لشغل امكانهم بعد ان تضخمت العمالة بالجهاز الحكومى ووصلت الى ٤ ملايين عامل فى حين أن الذين يحالون للمعاش فى سن الستين يصلون الى ١٠٠ الف سنويا وان الحكومة تواجه مشكلة توفير ٤٥٠ الف فرصة عمل سنويا لخريجى الجامعات وذوى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والمتسربين من التعليم

وقال احمد العماوى ان التنظيم النقابى العمالى ليس ضد الادارة او يقف مناوئا لها لكنه طرف يتعاون معها ومعاون لها من اجل تنمية علاقات عمل سليمة والارتقاء بالعمل وزيادة الانتاج دعما للاقتصاد الوطن وتحسين شروط وظروف العمل وتحقيق مستوى افضل لمعيشة كل المواطنين .

كما ان التنظيم النقابى يحرص على الملكية العامة ويحمى المال العام ويقف مع راس المال الخاص غير المستغل موقف الدعم والتاييد ويساند كل اجراء لتشجيع الاستثمار العربى الاجنبى الذى من شانه ان يمنح الاقتصاد المصرى مزيدا من القوة ويتيح فرص عمل واسعة ويجلب التكنولوجيا الحديثة .

واشار خيرى هاشم رئيس نقابة الاتصالات إلى انه بفضل التعاون بين الاتحاد والوزارة امكن الحفاظ على القيادات النقابية الشريفة وتنقية الحركة العمالية من كل الشوائب التى علقت بها من اجل صالح عمال مصر

وطالب محمد مرسى رئيس نقابة عمال المرافق بالمساهمة فى استكمال مصيف النقابة بجمصه واضافة عماره بمصيف النقابة بمنطقة العصافره وتحديث مقر النقابة ليكون على المستوى اللائق لاستقبال اعضاء اللجان

كما طالب ابراهيم رمضان دسوقى رئيس النقابة العامة للخدمات الصحية بتدخل وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال لدى وزير الصحة لاعادة نسبة ال ١ ٪ التى كانت مخصصة للنقابة من حصيلة صناديق تحسين الخدمة للوحدات الطبية والمستشفيات المركزية التى اوقفت من مايو ٨٧ وكانت النقابة تقوم بالصرف منها على الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية لاعضائها ..



البرلمان فى اسبوع : عواطف نشأت

عاطف صدقى : مشروعات الصندوق الاجتماعى لعلاج البطالة

● اعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ان الصندوق الاجتماعى مهمته الرئيسية هى علاج مشكلة البطالة بجميع اشكالها وعدم تحميل الصندوق اية اعباء اخرى تخرجه تماما عن الهدف الذى انشىء من اجله . مشيرا إلى ان الحد الأقصى للقرض سيكون ٥٠ الف جنيه ليستفيد من الصندوق اكبر عدد ممكن .. وان هناك خطوات جادة سيتم اتخاذها لضمان تنفيذ مشروعات الصندوق الاجتماعى بالسرعة الواجبة لعلاج مشكلة البطالة . واكد اننا سنمول المشروعات عن طريق القروض وليس المنح . وهذه فلسفة الدولة فى المرحلة القادمة لخلق جيل جديد من المنتجين يعى جيدا التزاماته .

وقد تحدث رئيس الوزراء فى الجلسة التى عقدها مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى لمواصلة المناقشات فى موضوع البعد الاجتماعى فى مسيرة خطوات الإصلاح الاقتصادى والصندوق الاجتماعى وهو طلب المناقشة الذى تقدم به الدكتور احمد رشاد موسى والدكتور محمود سمير طوبار واكثر من عشرين عضوا .

وقال رئيس الوزراء .. إن كثرة أعداد الخريجين فى مختلف الفروع وعدم زيادة فرص العمل بنفس النسبة ادت إلى البطالة بين الخريجين ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة خاصة ان التعليم الفنى لم يحظ بكل العناية وخاصة ان المشكلة السكانية فى مصر مازالت مشكلة المشاكل وهى المسئولة مباشرة عن اتساع ازمة البطالة .. وان الدولة تبذل كل جهدها للتصدى لهذه الأزمة ، وان مهمة الصندوق سوف تنتهى بانتهائها .

واضاف الدكتور صدقى .. ان الدولة تبذل جهودا مكثفة من اجل إعادة مستحقات المصريين الذين عادوا اضطراريا بسبب ظروف حرب الخليج .

واعلن ان موضوع إعفاء المشروعات التى سيمولها الصندوق من الضرائب مازال تحت الدراسة وان الحكومة تدرس هذا الموضوع حاليا ولم يتخذ قرار بشأنه بعد . وعندما تنتهى الدراسة فإن الحكومة سوف تتقدم بالقرار المناسب لمجلسى الشعب والشورى ..

واضاف الدكتور عاطف صدقى ان الحكومة بصدد تعيين امين عام جديد للصندوق الاجتماعى للتنمية من الشخصيات العامة ذات الخبرة وذلك بعد ان استقال الدكتور حامد مبارك الأمين العام للصندوق .

واكد فى بيانه ــ امام مجلس الشورى ــ ان سياسات الاصلاح الاقتصادى النقدية والمالية والعجز فى الموازنة وميزان المدفوعات والخلل الموجود بالقطاع العام كل هذه المشاكل تمت معالجتها واستخلاص كثير من النتائج الطيبة بشأنها .. وان الحكومة تبذل قصارى جهدها لايجاد توازن بين الأسعار والمرتبات . وان معدلات المرتبات فى الحكومة تقترب الآن من معدلات التضخم . واننا نرجو ان نصل خلال الفترة التى حددها السيد الرئيس وهى ثلاث سنوات إلى إيجاد التفاعل الحقيقى بين العرض والطلب .

واشار إلى اننا يمكن ان نعطى الخدمات الحقيقية الضرورية دعما حيث ان السلعة التى تريد الدولة بيعها باقل من التكلفة ستقدم الدولة لها الدعم اللازم . وهذا هو الطريق السليم للإصلاح الاقتصادى .

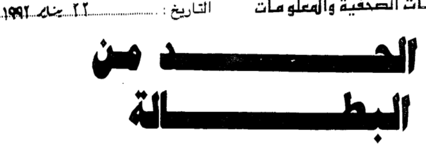
فرص عمل للخريجين

واكدت مناقشات اعضاء المجلس حول الصندوق الاجتماعى اهمية الحفاظ على البعد الاجتماعى خلال خطة الإصلاح الاقتصادى وان تتبنى الحكومة تدعيم المشروعات الانتاجية الصغيرة وتوفير فرص عمل جديدة للخريجين .

وقد حيا الدكتور مصطفى كمال حلمى الحكومة على جهودها فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى والخطوات التى اتخذتها حتى الآن . واعلن ان عدد الاعضاء الذين تحدثوا فى هذا الموضوع بلغ ٦٠ عضوا خلال خمس جلسات .



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٢



الحـــد من البطـــالة

وضع الرئيس محمد حسنى مبارك وبوضوح مطلق ، قضية القطاع الخاص فى مكانها واطارها الصحيح من اولويات العمل الوطنى بأعتباره مستقبل مصر واملها واكد ان دور القطاع العام هو الاخر قد تحدد بحيث يقوم ويؤدى ما لا يقدر عليه القطاع الخاص ، واعتقد ان البلاغ قد تم وان الرسالة قد وصلت الجميع ومع علم الوصول وبهذا ، قضى الامر الذى فيه تستفتيان ، .

عبد الله عبد البارى

ان معنى ما صرح به الرئيس واكده ، ان على الحكومة ان تعرف دورها وان تحدد كل الأطر التى تحكم عملها واداءها .

وفى ظل اليات السوق ، وقوانين العرض والطلب التى سوف تسود عاجلا ، فان على الحكومة ان تدرك انه لابد ان تتخفف من كثير جدا مما كانت تؤديه — ولا تزال — ليبقى لها فى النهاية وظيفتها الاساسية فى الاعمال السيادية والرقابية والمتابعة ومع قيامها كما اسلفنا بما لا يقدر عليه القطاع الخاص . ان تبعية الملكية لمن ، لم تعد قضية مطروحة فى ظل قوانين الاقتصاد الحر والعرض والطلب وتعاظم المد الديمقراطى وحقوق الانسان ، لم يعد يهم المواطن من المالك ، انما المهم الادارة ، ولسوف تلجا الحكومة فى ادارة مشروعاتها الى الاستفادة من ادارة متخصصة قادرة واعية لها صفات القيادة وتنمية الموارد ذات علم واثق فى التخطيط والتمويل والتكاليف والتسويق الى ما هو معلوم فى شئون الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ومن هنا ، فلقد ان الأوان لكى نقتحم مشكلتنا وصولا الى حل امثل لها بافكار جديدة وبمفاهيم جديدة .

فعلى سبيل المثال :

فلقد سبق ان ذكرت مصادر حكومية بان تعيين الخريج الواحد فى الحكومة او القطاع العام يكلف الموازنة مبلغا لا يقل عن ٢٥٠٠٠ جنيه ومعنى ذلك ان مليون خريج يكلفون الموازنة ٢٥ مليار جنيه ونصف مليون هو الحد الأدنى لعدد ما لم يعينوا حتى الان يكلف ١٢,٥ مليار جنيه .

ولدى حل لهذا العبء ، ان نعطى للقطاع الخاص ميزات نقدية وعينية اجلة وعاجلة فى حدود مقابل عشرة آلاف جنيه فقط عن كل خريج جديد يعينه القطاع الخاص ولتكن هذه الميزات فى شكل ارض بخدماتها بسعر رمزى لاقامة المشروعات ، وتسهيلات مصرفية للتشغيل واعفاءات عند اعادة استثمار رءوس الاموال والارباح لتلك المشروعات ، صناعية كانت ام زراعية ام تجارية ام خدمية .

وتؤدى هذه الميزات لكل صاحب مشروع من واقع ما يقدمه من تعيينات من خلال التامينات الاجتماعية ، فهذا كفيل بعدم التلاعب ودليل الجدية . وهكذا نضرب عدة عصافير بحجر واحد :

اولا : ان نهيىء فرص عمل حقيقية للشباب والخريجين فلا يضلون طريقهم بسبب البطالة الحقيقية الى الجريمة او الارتماء فى احضان التطرف المقيت وبذلك يصبحون فريسة سهلة للضياع .

ثانيا : تخفيف ميزانية الدولة من اعباء تشغيل وتوظيف اعداد هائلة هى فى الواقع ان تمت لا تمثل فى غالبيتها إلا بطالة مقنعة ومعوقة للعمل الادارى والفنى فى الحكومة والقطاع العام وتزيد من سيطرة الروتين على كل اسباب لما هو اجدى وانفع وخاصة فى تحسين الخدمات لراحة المواطن واستقراره ورخائه .

ثالثا تشجيع القطاع الخاص واليات السوق وصولا نهائيا الى قانون العرض والطلب ورفع معوقات حقيقية وتكلفة زائدة بسبب ما تتحمله المشروعات من اعباء كبيرة تتمثل فى شطط اثمان الارض ، والكهرباء والوقود والضرائب والجمارك والمياه مع ارتفاع تكلفة الاقتراض وهى اعباء يتحملها المواطن فى النهاية لانه يدفع تكلفتها .

واقتراح اخر تتخفف به الدولة من اعبائها وما تتحمله الموازنة العامة : لماذا لا تفتح الحكومة باب تبرع الافراد والجماعات والشركات المساهمة وشركات الأموال لانشاء المدارس والمستشفيات ودور المسنين وغيرها من الخدمات مع اعفاء جميع هذه التبرعات من كافة الضرائب ؟ وبلا حدود ؟ ان هذا هو طريق التكافل وطريق الخير والرخاء ، وحرام الا نطرق هذا كله ونتبعه بدل ان يضيع منا وقت نهدره الأن ، ثم ما نلبث ان نعود فنقبل بتلك المقترحات .

وطال الزمن ام قصر فلن يصح الا الصحيح ، وتجارب الاخرين الناجحة خير دليل لنا ، ذلك ان كل تاخير عن الأخذ باسباب التحرر الاقتصادى وضرورة تجنيد الموارد للتنمية الشاملة يعتبر وقتا ضائعا . ولا يجب ان نستمر فى اهدار الفرص

ولقد اتبعنا فى الماضى مقولة انه لكى تحكم هذا الشعب ، تحكم فى أرزاقه ، فكان ما كان وقاسينا وعانينا وتاخرنا ، وها هو ذا الرئيس مبارك يصلح ما فسد من قبل وهو قول فصل لا هزل فيه .

لكل المصريين

رسالة لوزير الأمن ولمن يملك القرار

بقلم : عباس الطرابيلى

تقرير خطير عن البطالة فى مصر نشر منذ شهور ، ورغم هذا لم تعلق عليه الحكومة . ولم يتناوله مسئول بالتعليق .. حتى ولا المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى «كان» له نشاط كبير فى الستينات ، ثم اختفى اسمه واثره فى التسعينات ..

والتقرير يضع عدة مؤشرات يجب ان يقراها كل مسئول ، ولا يكتفى بالقراءة بعدها .

●●مثلا : البطالة بين الخريجين الجامعيين تتزايد ، وتصل الى ١٢,٣٪ من اجمالى البطالة الكلية ، بينما تتناقص البطالة بين الأميين وعمال الزراعة .

●● وان نسبة الذين سبق لهم العمل ثم اصبحوا متعطلين وصلت الى ٢٣,٦٪ بين من هم فى سن ١٥ سنة الى ٦٠ سنة .

●● وان المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل موجودون فى فئات من ١٥ سنة الى اقل من ٣٥ سنة

●● وان ٩٠٪ من اعداد المتعطلين تتركز فى الاعمار من ١٥ الى ٢٩ سنة ، وان ٥٣,٢٪ من المتعطلين الذين سبق لهم العمل .. من الاميين ، ولا تتجاوز النسة حملة المؤهلات بين إجمالى المتعطلين الذين سبق لهم العمل ٩,٣٪ .

●● وتختلف النسبة بين حملة المؤهلات الجامعية المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل فتبلغ ١٩,٧٪ بينما تصل بين المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة الذين لم يسبق لهم العمل إلى ٦٥,٤٪ من اجمالى عدد المتعطلين .

ملذا يريد ان يقول هذا التقرير الخطير الذى لم يعلق عليه احد رغم انه صادر عن اكبر جهة متخصصة هى المجالس القومية المتخصصة التى تمثل حقا عقل مصر ويرأسها الدكتور محمد عبد القادر حاتم ؟ بداية ، وقبل ان نغوص فى المخاطر التى حذر منها التقرير نسال : ما هو مصير هذه التقارير الخطيرة التى تصدرها هذه المجالس القومية ، وهل يقف مصيرها عند مجرد اصدارها ؟ رغم ان هذه المجالس القومية تحرص على توصيل كل دراسلتها الى كل المسئولين فى مصر ، الى اصحاب القدرة على اتخاذ القرار .. والى من يملكون القلم لتحريك من يتاخر عن الحركة ..

نقول لهذه المجالس شكرا على جهدك .. ولكننا نقول للحكومة . حرام ان نكتفى بتزيين مكلتبنا بهذه الدراسلت .. بينما هى تشرح الداء .. وتقدم الدواء ، ولكن صناع القرار فى مصر يفضلون سياسة «ليس فى الامكان ابدع مما كان» ويتركون الداء ياكل الجسد والعقل معا . وتعالوا نناقش ما جاء بالتقرير لعل وعسى احد من الحكومة يتحرك .. ويفتح الملف الخطير

●● عندما يقول التقرير ان نسبة البطالة بين الخريجين الجامعيين ومن فى مستواهم تتزايد ، بينما تتناقص نسبة البطالة بين الأميين وعمال الزراعة فهذا يعنى ضرب سياسة التعليم من اساسها . فلماذا يتعلم النلس ماداموا لن يجدوا فرصة العمل . الافضل اذن هى الامية ، وهى العمل فى الزراعة .. دون ان يتحمل الفرد مشاق التعليم وتكاليفه وضغوطه . وخير ان يتجه الصبى الى الحقل من ان ياخذ طريقه الى المدرسة ، وبدلا من أن يمد يده بعد التعليم ومشقته .. يبدا فى الحصول على الاجر ، وهو بعد مازال فى الارض صبيا . وهذا ايضا سر تزايد ظاهرة التسرب من المدارس فى الريف والحضر على حد سواء . ومن نتائجه تزايد اعداد الصبية فى الشوارع يكسبون (!!) من عرق جبينهم ولو ببيع الفوط الصفراء للسائقين ، وعلب الكلينكس وغيرها .. وايضا تزايد شريحة «الواد بلية» صبى المعلم الذى يعمل الآن فى كل الحرف !!

●● ثم عندما يتركز المتعطلون عن العمل بين سنى ١٥ الى ٣٥ سنة فهذا يعنى



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٦

خسارة جسيمة للاقتصاد القومي ، لان هذه السن هي سنوات العطاء بلا مرض ، أو اعباء تذكر على رب العمل . بل كثيراً ما نجد علماء نابهين ووزراء مشهورين - في الخارج طبعا - لم يصل سنهم الى ٣٥ سنة !! ثم ماذا يعني اجتماعيا شاب ، بل رجل كامل النضج ، يصل عمره الى ٣٥ عاما ولا يجد عملا يقتات منه ، أقول هذا فقط دون ان أشير الى المخاطر السلوكية بل والاجرامية العنيفة التي تتولد من هذه الفئة العمرية لاننا كلنا ندركها الآن في انتشار الجريمة العنيفة ، وفي ظهور جرائم لم يعرفها المجتمع المصرى من قبل خصوصا وان ٩٠٪ من المتعطلين تتركز بين من هم في عمر ١٥ سنة الى ٢٩ سنة "

●● وتاتي حلقة اخطر في مسلسل البطالة عندما نجد ان نسبة كبيرة من الذين سبق لهم العمل اصبحوا متعطلين من جديد وتصل نسبتهم الى ٢٣,٦٪ بين سني ١٥ سنة و٦٠ سنة !! فهل يمكن ان يعود من تجاوز عمره الخمسين الى اى عمل بسهولة بينما هو عائل لأسرة او باحث عن لقمة عيش ، وان ٥٣,٢٪ من المتعطلين الذين سبق لهم العمل من الاميين .. فهل تعرف الحكومة ، ويعرف صاحب القرار خطورة امى متعطل هو في الغالب متزوج ويعول أسرة ؟ هل تعرف ان مثل هذا المتعطل تعود على «إصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب» وبالتالى يجد نفسه في اليوم التالى لتعطله بلا دخل يذكر .. وان هذا يدفعه وبسرعة الى الجريمة والى قرن الغزال ، ليس فقط لتدبير طعام عياله .. ولكن لتوفير مصروف الكيف المنتشر بين معظم هذه الفئات .

وإذا كنا نصرخ من ان نسبة خريجى الجامعات والمعاهد المتعطلين تصل الى ١٩,٧٪ فماذا نقول في نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة الذين لم يسبق لهم العمل .. وهي فوق ٦٥٪ من اجمالى عدد المتعطلين ؟؟!!

انها قنابل موقوتة مزروعة داخل كل بيت وفي كل مدينة وقرية ، واذا كانت تنفجر الآن - بين حين وآخر - على شكل جرائم الخطف والاغتصاب ، وعلى شكل التطرف والارهاب ، وعلى شكل السرقات الكبرى تحت تهديد السلاح ، واقتحام البنوك ومحلات الصاغة والمجوهرات ، وعلى شكل التصدى للسلطة والاعتداء على الشرطة .. فما هذه - رغم بشاعتها - الا مجرد مؤشرات ، بل اجراس إنذار تنبه وتحذر .. قبل ان يقع الانفجار الكبير .

ان اخشى ما تخشاه اى دولة هو زيادة نسبة البطالة ، لانها تولد العنف .. والعنف المكلف لكل الأطراف . واعتقد أن وزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى يعلم تماما مخاطر ما اقول . بل أكاد اجزم انه يضع عينيه على هذا التقرير الخطير لانه - وهو رجل الامن المدرب الواعى - يعلم تماما خطورة شاب متعلم ذكر .. ولكنه متعطل ، هذا الشاب خميرة سهلة الانقياد ، وخامة يسهل السيطرة عليها . فهل يتحرك الرجل الأول المسئول عن الأمن .. ليضغط - داخل مجلس الوزراء - من اجل تفكير جديد لمواجهة كارثة البطالة ، وايجاد مشروعات ضخمة تستوعب النسبة الأكبر من هؤلاء ، والا تعتمد المشروعات الجديدة ، في كل المواقع ، على الميكنة الحديثة التى تحد من عدد العاملين ؟!

هذا التقرير الخطير يجبا لا يمر . والا يكون مجرد كتاب ديكور يزين المكاتب بل يجب ان يقراه بعمق كل مسئول في مصر وفي المقدمة وزير الأمن ، قبل وزير العمل ، رجل يملك سلطة القرار ، وليس من يقرؤه ويمصمص شفتيه تاكيدا ثم يطوى غلاف التقرير ..

تحية للمجالس القومية المتخصصة التى دقت كل اجراس الخطر .. واملا في تحرك سريع .. ممن يملك القرار ، قبل ان يقع الانفجار الرهيب ..



مؤتمر لمناقشة قضايا الانتاج ودورها فى علاج مشكلات البطالة والتنمية

حول قضية الانتاج فى مصر ينظم نادى اعضاء هيئة التدريس بجامعة اسيوط مؤتمرا لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من ١٤ ابريل القادم بمدينة اسيوط لمناقشة قضية الانتاج بمعناها الواسع فى كافة مجالات الصناعة والزراعة والمرافق والخدمات وعلاقتها بالاوضاع الاقتصادية والتنمية وتاثيرها على مشكلات البطالة والحقوق الانسانية وكفاءة الادارة بكل مستوياتها .

وأوضح الدكتور محمد عبد الفتاح رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر انه سيتم مناقشة موضوعات متعددة فى مقدمتها استراتيجيات وفلسفة الانتاج والمشروعات القومية طويلة الاجل وتتضمن تشخيصا للمشكلات ودراسة وسائل توفير الاحتياجات الاصلية للانسان

وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى الاحتياجات الاساسية وتوفير الحياة الكريمة لمحدودى الدخل مع مراعاة صالح الاجيال القادمة والاخذ فى الاعتبار الانسانى باعتباره محور قضية الانتاج وامكانيات التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية والاسلامية .

كما يبحث المؤتمر سبل الاصلاح وتهيئة المناخ لحل قضية الانتاج فى مجالات الامن والحرية والعدل بالنسبة للعامل ولرأس المال ولرجل الاعمال والاستثمارات الوافدة وكذلك متطلبات الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى وقضايا التنمية وارتباطها بالتربية والتعليم وتوفير الخدمات والمرافق العامة والبنيات الاقتصادية المالية ودور وسائل الاعلام وتبادل المنافع والمصالح المشتركة بين الدول العربية والاسلامية .

ويناقش المؤتمر سياسات وادوات زيادة الانتاج فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية والصناعات الحربية والتطور التكنولوجى وضرورة الاعتماد على الذات فى تصميم وتنفيذ الاجهزة والمعدات والالات وكذلك تصميم وبناء الوحدات والمصانع وكذلك انتاج الحبوب وهجرة العمالة الزراعية والتكنولوجيا الزراعية ومعدلات التبادل التجارى الخارجى ومظاهر عدم التوازن بين مصالح الدول النامية ومصالح الدول الصناعية المتقدمة .

كما يناقش المؤتمر الادوات الاقتصادية والمالية فى الاسلام ودورها فى حل قضية الانتاج خاصة الضرائب والزكاة ونظام الفائدة والمشاركات الاسلامية ونظام الدعم والنظام النقدى وكذلك سياسات التسعير وسياسة حرية السوق وسياسة الملكية وتقييم دور المؤسسات المالية المحلية والدولية .



المصدر : السياسي

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد تزايد البطالة :

أين دور الصندوق الاجتماعي ؟

كتب أحمد عبد الحكم :

● مع استمرار الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي .. والمقرر أن ينتهي في منتصف عام ١٩٩٥ .. ومع ارتفاع الاسعار الى الدرجة التي أصبح لا يطيقها او يتحملها محدودو الدخل .. ومع تفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب .. تثور عدة تساؤلات .. ماذا حققت سياسة الاصلاح الاقتصادي حتى الان ؟ .. وماذا نجم عنها ؟ .. وما هي خطة الحكومة لمواجهة الآثار الجانبية الخطيرة لتلك السياسة ؟ .

كانت هذه التساؤلات هي محور مناقشات واسعة داخل مجلس الشورى .. شارك فيها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين اعضاء المجلس .. وقد كان القاسم المشترك في تلك المناقشات .. هو كيفية معالجة مشكلة البطالة بين الشباب .. والتي اختلف الأعضاء في تقديرها .. وان تراوحت تلك التقديرات بين ٣,٥ ، ٥ مليون عاطل .

اشار الدكتور احمد رشاد موسى رئيس اللجنة الإقتصادية بمجلس الشورى الى انه على الرغم من قصر المدة التي مرت منذ بداية الاصلاح الإقتصادي .. إلا انه قد اسفر عن بعض النتائج الإيجابية .. ومن بينها :

الزيادة الضخمة في استثمارات القطاع الخاص .. وتحرير وتطوير القطاع العام الاستراتيجي ونجاح الحكومة في بيع نسبة كبيرة من المشروعات الهامشية .. واستقرار سعر صرف الجنيه نتيجة لاطلاق التعامل في النقد الاجنبي .. والسماح بقيام شركات الصرافة .



د . سمير طوبار

.. كما ادى تحرير سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى .. الى زيادة حجم هذه الودائع .. وبداية تحويل المدخرات بالعملات الأجنبية للجنيه المصرى .. وظهور فائض في ميزان العمليات الجارية لاول مرة بلغ ٢,٢ مليار دولار في العام المالى ٩٠ / ١٩٩١ .. وانخفاض معدل التضخم بنسبة معقولة .

واكد رئيس اللجنة الاقتصادية ان سياسة الاصلاح الاقتصادي قد اسفرت عن بعض النتائج السلبية لمحدودي الدخل نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات .. وكذلك تفاقم مشكلة البطالة خاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد .. وهو الامر الذى يتطلب اتخاذ اجراءات ضرورية لحماية محدودى الدخل وحل مشكلة البطالة والتي تعد بمثابة لغم قد ينفجر في اية لحظة مهددا السلام والامن الاجتماعي .

ومن هنا كان التفكير في انشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالاشتراك مع هيئة التنمية الدولية والذى يهدف اساساً الى تخفيف اعباء الاصلاحات الهيكلية على محدودى الدخل وتوفير فرص عمالة للعاطلين



المصدر : مـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢



نعم .. هناك أزمة بطالة عنيفة ولابد من التصدى لها بوسائل غير تقليدية وهذا ما تسعى اليه الحكومة .

فى نفس الوقت .. ينبغى الاعتراف بأن جزءاً كبيراً من المشكلة يدخل تحت بند « البطالة المقنعة » .. بمعنى ان هناك الكثيرين يعملون ويتكسبون لكنهم يُصنَّفون تحت بند « العاطلين » .. !

• • •

ان الشاب الذى وجد فرصته فى القطاع الخاص أو شارك مع زملائه فى اقامة مشروع من المشروعات التى تدعمها وتشجعها الدولة .. لماذا يصر على الزعم بأنه عاطل .. ويقيد اسمه فى سجلات القوى العاملة ؟؟!

ايضاً .. اذا كان القطاع الخاص مطالباً بالاسهام فى خطة التنمية الحقيقية .. فالاجدر به الا يستعين بالعاملين فى الحكومة أو القطاع العام لأنه بذلك يغلق كل المنافذ .

طبعاً .. ان أجر العامل فى تلك الحالة يكون اقل بكثير .. لكن متى نتجرد جميعاً من نزعاتنا الذاتية وننظر إلى قضايانا بصورة أعم واشمل ؟؟

• • •

من هنا .. فانى أؤيد تماماً القرار الذى اصدره عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والذى نص على « تخيير العامل أو الموظف

بين الحكومة والقطاع العام .. أو القطاع الخاص » .
اما ان يحتفظ بالموقعين فى أن واحد فانه بذلك يجور على حقوق زملائه واشقائه .. والغريب أنه يشاركهم الصيحات حول مشكلة البطالة .. !!

● ● ●

لابد ان نكون صرحاء مع أنفسنا .. ولنعلم جيداً بأننا جميعا مشاركون فى المسئولية .. لا تتوقعوا أبداً بأن عصا الحكومة السحرية سوف تحل المشكلة .. فالدخل القومى محدود وحجم العمل الذى يضطلع به عشرة أفراد فى المصالح أو شركات القطاع العام يستطيع أن يقوم به فرد واحد فقط .

● ● ●

إذا كان اساس المشكلة اقتصادياً .. فالعامل النفسى والاجتماعى له قدر بالغ من الأهمية .. لهذا فسوف تظل تتفاقم وتتفاقم إذا لم نتفهم ـ نحن أصحابها ـ المعانى الحقيقية للايثار والغيرية .. وننحى جانباً تلك الفردية التى سادت اموراً شتى فى حياتنا .

● ● ●

أنا شخصيا لا أعرف كيف يقبل انسان على نفسه ان يتقاضى مرتبين من جهتين مختلفتين .. جهة يقدم لها عرقه وكده واخرى يبخل عليها بالنذر اليسير !!
هل هى تلك شريعة السماء التى تحث كل فرد على اتقان عمله ؟؟!
وأى ضمير هذا الذى يقبل أن يقتنص صاحبه مالا دون وجه حق ؟؟!

● ● ●

على أى حال .. ان ذلك لا يعنى ابداً أننا نختلق للحكومة التبريرات والاعذار .. بالعكس .. ان كافة أجهزتها قد وضعت مشكلة البطالة تحت الميكروسكوب منذ فترة ليست قصيرة .. نفس الحال بالنسبة لحزب الاغلبية الذى اتخذ منها المحور الاساسى لمؤتمره القومى القادم والذى تنكب معظم لجانه ليل نهار على دراسة المسببات والنتائج .
لكننا ـ على الوجه المقابل ـ لا نعفى أنفسنا من المسئولية .. فانت إذا طلبت العدل وجب عليك أن تكون عادلاً إزاء الآخرين .
ولعل الرسالة تكون قد وصلت .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٢

قنبلة موقوتة إسمها ٣ ملايين عاطل في مصر

إجراءات عاجلة لمواجهة مشكلة البطالة

وزير الصناعة المصري:

برنامج تنفيذي تشترك فيه الحكومة والقطاعان العام والخاص لحل المشكلة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٢

□ القاهرة – حمدي عبد العزيز:

تشير تقديرات وزارة القوى العاملة فى مصر الى ان هناك ما يقرب من ٣ ملايين مواطن أغلبهم من الشباب والسؤال المطروح هو: هل تتحول ظاهرة البطالة الى قنبلة موقوته تهدد المجتمع المصرى خاصة وان التقديرات تؤكد أن تخصيص أموال الصندوق الاجتماعى للتنمية لمشكلة البطالة لن يحل سوى مشكلة ١٠٠ الف عاطل؟

هذه الأرقام حملناها الى المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة المصرى فى حديث حول خطط الوزارة لمواجهة هذه المشكلة ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حلها.

فى البداية يوضح المهندس محمد عبد الوهاب ان هناك مايقرب من ٤٥٠ ألف شخص يدخلون سوق العمل سنويا ولو أوجدنا لهم العمل الانتاجى فسوف ننهى المشكلة القديمة وهى وجود نحو ١,٥ مليون عاطل تدريجيا ويشير الى أن القطاع العام الصناعى فى مصر كان احد القطاعات الرئيسية التى تخلق فرص عمل فى ظل التزام الحكومة بتوظيف الخريجين حتى بدأ هذا القطاع يواجه ضعف الانتاجية وعوامل المنافسة مع القطاعات الاخرى سواء الخاص او الاستثمارى أو المشترك.

وكان يعمل بهذا القطاع عام ١٩٨٥ حوالى ٦٠٠ الف عامل بالشركات الصناعية او تقلص هذا العدد عام ٩١ فأصبح ٥٥٠ الفا فقط مع تضاعف رقم الانتاج بالقيمة الحقيقية وليست السوقية.. وكذلك مع زيادة الاستثمارات. فالقطاع العام الصناعى فى مصر باعتباره يمثل صناعة كبرى لم يعد قادرا بحجمه الحالى على استيعاب اعمال اضافية.

ولذلك ركزت وزارة الصناعة المصرية علي انشاء مجمعات للصناعة الصغيرة وأنشانا واحداً منها بالفعل فى مدينة العاشر من رمضان على شكل ورش صغيرة مساحتها ١٢X١٢ مترا للورشة وبدأ صغار المستثمرين فى القطاع الخاص يستقلون هذه الورش فى الصناعات الصغيرة.

ويضيف وزير الصناعة المصرى لقد خصصنا ٥٠ مليون دولار لبنك التنمية الصناعية كقروض ميسرة للحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة.. وافتتحنا فرعا لبنك التنمية الصناعية بالمدينة ليمول اصحاب الصناعات الصغيرة بدون ضمانات من اجل اتساع قاعدة الصناعات الصغيرة لكى تستوعب عمالة كبيرة.

وبنظرة على دور المجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر والمبالغ التى تكلفتها وعدد العاملين بها نجد أنه قد أنفق عليها ٣٥٠٠ مليون جنيه باجمالى ٦٠ الف عامل يعملون بها اى ان تشغيل ٦٠٠ الف عامل يحتاج الى ٣٥ مليار جنيه سنويا.

ويلخص المهندس عبد الوهاب دور الحكومة فى حل مشكلة البطالة فى وضع السياسات وتوفير اليات لكى يعمل القطاع الخاص على حلها.

اما المشكلة الثانية المرتبطة بالبطالة فى مصر.. فهى ان التركيز على الصناعة الصغيرة والحرفية يرتبط بوجود حدود متعلقة بالصناعات الاخرى اخذا وعطاء.. وقيام الكيانات الصناعية الكبرى لا يزال مطلوبا وحتميا فى عالم اليوم.

ويقول المهندس محمد عبد الوهاب: ان الارقام التى لدينا تقول ان هناك فائضا فى خريجى المدارس الصناعية والتجارية المتوسطة فى مصر وكنا نتصور انه سيكون بين خريجى الجامعات فقط. وهو الأمر الذى بحثه مجلس الوزراء المصرى مؤخرا واتخذ قرار بتشكيل مجموعات عمل تبحث وضع تصور لبرنامج تنفيذى يعتمد على مقدرات وامكانيات مصر تشترك فى وضعه الحكومة والقطاعان العام والخاص لحل مشكلة البطالة فى مصر.

واتضح ان مشكلة البطالة تحتاج الى قرارات سريعة يجب ان تساند من اجهزة الدولة مثل الاجازات بدون مرتب التى تمنح للعاملين فى الداخل بعد ان اثبتت الدراسات ان الموظف او العامل يحصل عليها ليعمل فى مكان اخر ويحجب فرصة العمل عن غيره بينما مكانه فى الحكومة أو القطاع العام محجوزا.

ويؤكد وزير الصناعة المصرى أنه لو احسن توزيع فرص العمل الحقيقية المتاحة لأمكن التصدى لمشكلة البطالة فى مصر باعادة توزيع الحجم المتاح لدينا من فرص العمل مرة أخرى.

وفى وزارة الصناعة هناك محاولات جادة لتوسيع انشطة الصناعة الصغيرة وإعطاء أولوية للقطاع العام فى فرص الاستثمار اذا كان يؤدى لقيام مشروعات لتشغيل العمالة أو اعداد كبيرة منها.. ولابد ان يتم استخدام التكنولوجيا المتقدمة التى تصلح لاستخدام عمالة كثيفة.

وعنيت الحكومة المصرية بانشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية منذ فبراير ٩١ بتمويل يجرى توفيره بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية وخاصة مجموعة البنك الدولى ومن الدول الصديقة.. بالاضافة إلى ما يتم اعتماده فى الموازنة العامة للدولة ويبلغ حجم التمويل المتاح حتى الان ٥٦٠ مليون دولار ويهدف الصندوق إلى خلق فرص عمل منتجة للشباب بما فى ذلك العائدون بسبب ازمة الخليج.. وستكون مواجهة مشكلة البطالة فى مصر والعمل على حلها باقصى سرعة من أولى مهام الصندوق وكان د. عاطف صدقى رئيس الوزراء المصرى قد أعلن أمام مجلس الشورى مؤخرا انه سيتم دعم الصندوق بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه خلال موازنة مصر الحالية ٩٢/٩١ علاوة على القروض الميسرة من بعض الدول العربية والصديقة.

ويركز الصندوق على مجموعة من المشروعات ذات العائد السريع وتضم كثافة عمالية كالمشروعات الحرفية والاسر المنتجة والصناعات الصغيرة.

وسوف يمنح الصندوق قروضا للمستفيدين وليس اعانات لخلق جيل من المنتجين فى كافة المجالات وهى تتراوح بين ٥ و٥٠ الف جنيه وان كان معدل سعر الفائدة سيظل مرتفعا.. مع فترة سماح تصل الي ثلاث سنوات فى سداد القرض.

ويتيح الصندوق الاجتماعى للتنمية اعطاء قروض ميسرة لتمويل مشروعات صغيرة وأيضا عن طريق تدريب وتشغيل القوى العاملة على مختلف الحرف والاعمال الانتاجية والصناعية.

مواجهة المشكلة

وطبقا لتصريحات رئيس الوزراء المصرى، فإن الصندوق الاجتماعى الذى انشىء مؤخرا يستهدف فى المقام الاول مواجهة مشكلة البطالة والعمل على حلها باقصى سرعة.. وهو جزء من خطة الاصلاح الاقتصادى الشامل التى تنتهجها مصر حاليا مشيرا الى تركيز الصندوق على معالجة الآثار السلبية لعمليات الاصلاح الاقتصادى.. والذى يعتمد نجاحها على علاج المشكلات الاجتماعية وابرزها البطالة.

كما قامت وزارة الادارة المحلية باعداد مشروع قومى لنشر الصناعات الحرفية فى مختلف محافظات مصر وتم تقديمه الى الصندوق الاجتماعى لدراسته.. ويستهدف المشروع - وفقا لما ذكره د. محمود شريف وزير الادارة المحلية - خلق ٧٠ الف فرصة عمل على مدار أربع سنوات قادمة بانشاء وحدات حرفية جديدة والتوسع فى الوحدات القائمة وتوفير الخامات ومستلزمات الانتاج والمساعدة فى تسويق المنتجات.. بالاضافة الى التدريب الفنى والتحويل فى الورش الحرفية ومراكز التدريب التابعة للمحافظات والمدارس الثانوية الصناعية.. وستكون الاولوية للانشطة والمشروعات التى تتوافر لها الخامات والمستلزمات فى البيئة المحلية والمرتبطة بسد احتياجات المواطنين الضرورية أو التى يمكن تصديرها للخارج.

وأوشكت الدراسة التى تجريها الحكومة المصرية عن قطاع الصناعات الحرفية والصغيرة والتعاونية الانتاجية والاسر المنتجة على الانتهاء.. لتوفير فرص عمل جديدة للشباب.. وتتناول هذه الدراسة التفصيلية التى تجريها الاجهزة البحثية الصناعات فى مصر وتوزيعها الجغرافى وامكانيات التوسع والتطوير فيها.. لايجاد اول خريطة شاملة للصناعات الحرفية وامكانيات تنميتها وسبل استغلالها فى الحد من البطالة.

واكد بيان الحكومة المقدم للبرلمان المصرى فى الشهر الماضى ان الجهاز المصرفى يقوم بدعم الصناعات الصغيرة فى كافة المجالات عن طريق منح التسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة ويقوم بهذا الدور اساسا بنك التنمية الصناعية.. كما بدأ البنك الاهلى فى توسيع نشاطه فى هذا المجال منذ نهاية عام ١٩٩٠.

والمعروف انه طبقا للخطة الخمسية الثانية فإن تكلفة انشاء فرصة عمل تصل الى ٢٠ الف جنيه.. وهناك تقديرات اخرى متشائمة تقول انه لو خصصت اموال الصندوق الاجتماعى للتنمية بالكامل فلن تحل مشكلة البطالة فى مصر لاكثر من ١٠٠ الف شخص فى حين ان عدد العاطلين يصل الي ثلاثة مليون مواطن.. بالاضافة لان اموال الصندوق تستخدم فى اغراض أخرى كقروض للمشروعات الصغيرة ومنح اعانات لبعض الفئات.

وتبلغ نسبة المتعطلين من خريجى الجامعات فى مصر ٨,٥٪ رغم تضارب البيانات. أما حاملو الدبلومات الفنية الصناعية والتجارية فتصل هذه النسبة الي ١٤٪ باعتراف وزير الصناعة المصرى الذى يشير الي ان أجمالى فرص العمل المتاحة اقل مما هو مطلوب.

وتبقى مشكلة البطالة التحدى الصعب امام الحكومة المصرية وكافة سلطات الدولة وخاصة السلطة التشريعية ممثلة فى مجلس الشعب والشورى والحزب الوطنى الحاكم باعتباره حزب الاغلبية.



أعرف شبابا من خريجي ١٩٨٤ لايعملون في انتظار خطابات القوى العاملة ! واذا سألتهم . لماذا لاتعملون بدلا من الانتظار . والشكوى . والتبرم . ولوم الحكومة ؟ أجابوا : نحن لا واسطة لنا . ولا سند . وماذا نعمل . والاعمال المطلوبة . لا تتفق ومؤهلاتنا الجامعية ؟!

وهذه هي الازمة الحقيقية للكثيرين من شباب مصر . انهم يرفضون اعمالا كثيرة لانهم أصحاب مؤهلات .. والاعمال المطلوبة يمكن مزاولتها بغير مؤهل . وللاسف يؤثر الكثيرون البطالة . والفراغ . والاستسلام للسخط واليأس . بدلا من ان يمارسوا أي عمل . الى ان يجدوا العمل المناسب .

والامر الغريب . ان كثيرا من خريجي الجامعات المصرية . يسافرون الى الخارج . ويغسلون الصحون . ويحملون الحقائب في الفنادق . ويكنسون الشوارع . ويبيعون الصحف على النواصي .. فاذا اقترحت عليهم أن يقوموا باعمال مماثلة في مصر الى ان يجدوا العمل المناسب . رفضوا واستنكروا . واستكبروا !

الدنيا تغيرت .. ولكن بعض شبابنا للاسف . لايريدون الاعتراف بهذه الحقيقة . أعرف مهندسين ناجحين بدأوا حياتهم بلصق السيراميك . الى ان وجدوا الوظيفة المناسبة وأعرف مهندسين آخرين يلعنون الدنيا . وكل ما فيها لانهم تخرجوا . ولايجدون وظيفة مهندس تليق بالمؤهل الجامعي !

ولا يعيب اى شاب . ان يبدأ باى عمل طالما أنه عمل شريف . ولايعيب خريج الجامعة . ان يقف على باب محل تجارى . يفتح باب المحل للزبائن ويرحب بهم .. ويفتح لهم الباب ويودعهم بابتسامة عند خروجهم . لقد بدأ معظم الناجحين حياتهم بهذا الاسلوب .. وكون الكثير من اصحاب الملايين ثرواتهم بهذه الطريقة !



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٢

لقد حان الوقت لكي يعتمد كل شاب على نفسه بدلا من الجلوس والانتظار . ان خطابات القوى العاملة بدأت تتأخر طويلا . وأغلب الظن انها لن تصل في المستقبل . بعد ان اصبح الجهاز الحكومي متخما بالوظائف والموظفين هذه حقيقة يجب ان يدركها الشباب . ويجب ان تعلنها الحكومة صراحة .

لقد انتهى عصر القوى العاملة . وانتهى عصر تعيين الخريجين .

ان الدول التي التزمت بهذه السياسة . وجعلت من شعوبها موظفين . تفككت . وانهارت ونحمد الله ان سياسة تحويل المصريين الى موظفين . لم تستمر طويلا . ولو استمرت . لكان مصيرنا لايختلف كثيرا عن مصير الاتحاد السوفيتي

واعرف ان هذه السطور . قد لاترضي بعض الشباب . خاصة الذين جعلوا من الشهادة الجامعية حد حياتهم . ولكن افضل الف مرة ان يصدم الشاب بالحقيقة والواقع . بدلا من ان يعيش في الخيال . وفي الوهم القاتل

سعيد سنبل

ولنا كلمة

فاروق الطويل

الوظيفة : عاطل بقرار وزارى

● مطالبون بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن .. ليس مجلس وزرائنا وحده الذى يصدر قرارات البطالة وليس عاصم عبدالحق وحده الذى ينفرد بهذه القرارات بل إن الأمم المتحدة ومجلس امنها يصدرون قرارات مضاعفة لزيادة حجم البطالة العالمية .. فالكل منهم وزير عمله او وزير بطالة .. وليس من باب الهروب من مناقشة قضية البطالة ان نقول ان العالم كله يشكو البطالة .. وإنما هو محاولة لدراسة موقف خطير نحن جزء منه .. ولكن حلوله ليست بأيدينا بقدر ما هي بمشاركة عالمية .

عندما تحللت أوربا الشرقية من الاتحاد السوفيتي .. وعندما طاردت الفكر الاشتراكي واحست أن الحل والسر فى كلمة « اليات السوق » وقع الشر المستطير .. فالدولة التى كانت تدعم كل شىء لتحفظ السعر المعقول لمواطنيها .. تخلت وانسحبت وتراجعت لأنها لم تعد تستطيع أو لأنها دعمت أكثر من اللازم فانهارت .. أفلست .. عجزت عن سداد ديونها وبالتالى عن تقديم دعمها .. ولا يعقل بالطبع ان تستدين دولة لكى تدعم الاسعار بينما الدول الدائنة تقاسي ارتفاع الاسعار .. المهم انه بانفراط الكتلة الشرقية .. زادت أعباء الكتلة الغربية وبعودة ألمانيا الشرقية لألمانيا الغربية .. وبعودة الألماني لأخيه الألماني كان طبيعيا أن تتحمل ألمانيا كل مشاكل ابنائها .. فلا أحد يستطيع أن يلومها لأنها تطرد عاملا عربيا او تركيا او إسيويا ليحل مكانه عامل ألمانى شرقى .. يقبل نصف أجر بالاضافة إلى أن الدماء الألمانية تجرى فى عروقه .. ولو أن هذه الدماء ليس لها أولوية عند صاحب رأس المال لأن دماءه أمواله فقط ولكن مشاعر الألمان تتحد لهذا يتحمل أصحاب العمل ويتنازلون بقرارات سياسية عليا .. ما حدث فى ألمانيا حدث فى أوربا .. فقد تحولت أوربا الشرقية لخدمة أوربا الغربية .. عمال ومهندسو المصانع الشرقيون يبحثون عن عمل فى الغرب ويحلمون بالحياة المرفهة التى يعيشها الغربيون .. لهذا خرجت حركات هجرة لا حدود لها من فقراء الشرق لأغنياء غرب أوربا .. وفى نفس الوقت تسير على قدم وساق وحدة أوربا وسوقها الصناعى والزراعى والاجتماعى والاندماجى فيما بعد .. كل هذا هز سوق العرض والطلب للعمالة ونشر البطالة بكل أنواعها الحقيقية والمقنعة .. فهناك دماء جديدة تسرى فى كل الأسواق يسيطر عليها « تحول آليات السوق » هذا القول هو الغلاء .. هو البطالة باختصار إذا حاولنا قراءة ما يحدث الآن فى السوق ندرك أن الرأسمالية عاشت بكل قوتها .. بكل إيجابياتها وسلبياتها .. وفشلت الشيوعية أو الاشتراكية وسلمت نفسها طائعة مختارة معترفة بفشلها .. العجيب أن دول العالم الثالث كانت تصفق وسعدت جدا بما يحدث رغم انها المستفيد الوحيد من الاشتراكية ولم تؤهل بعد لاستيعاب آليات السوق والاقتصاد الحر الذى هو إلغاء دعم كل شىء اى رفع أسعار كل شىء .. وليس دفع ثمنها الحقيقى فقط بل فوائد البنوك وأرباح التاجر الرأسمالى المستغل بطبعه وبتكوينه .

● البطولة العالمية فى البطالة .. على غرار البطولات الرياضية فى كأس العالم .. تجرى الآن أكبر بطولة للبطالة العالمية ومنذ بداية المتغيرات التى بدأت بتحلل المعسكر الشيوعى ولم تنته حتى الآن .. وإنما وصلت لذروتها بتحلل الجمهوريات السوفيتية .. وسوق البطالة يزحف من دولة لأخرى ويضم ملايين

العاطلين ويطرد المغامرين الذين تركوا بلادهم بحثا عن فرصة عمل في أوربا وامريكا واستراليا وكندا والخليج .. وغيرها ونترك بصمة أوربا ونتحدث عن انفسنا عن عالمنا العربي وعن دور البطالة في هذا العالم فدول شمال إفريقيا الجزائر وتونس والمغرب صدرت ملايينها لفرنسا حيث كانت فرنسا تحاول دمج الشمال الافريقي معها وتؤكد أن الجزائر جزء من فرنسا ومن المؤكد ان هناك اليوم جزائريين يقولون ليتنا اندمجنا مع فرنسا واصبحنا جزءا من اوربا .. فالمغرب مثلا يحاول قدر جهده الانضمام للسوق الأوربية ولا يستطيع وجاءت متغيرات أووبا لتغلق الباب « بالضبة والمفتاح » يقولون فرنسا للفرنسيين.. والمانيا للألمان .. ونفس الشعور نقل إلى إنجلترا .. فشباب دول الكومنولث البريطاني يعيش سعيدا مستمتعا محتلا لبريطانيا العظمى التي احتلتهم مئات السنين .. لكن ظهرت أحزاب واتجاهات تتحدث عن أب وأم أوربيين عن جذور أوربية حفظا للنوع الاوربي .. كل هذه الاتجاهات تعني دفع مجموعات جديدة لسوق البطالة .. حتى المهاجرون السوفيت لاسرائيل هربا من بطالة روسية .. كلها دول تعاني كثرة السكان وزيادة حجم البطالة وتحاول تصدير رجالها ونسائها إلى دول الفاقة السكانية .. ومن المؤكد ان الرد الطبيعي على زحف ملايين العاطلين لن يكون انتحارهم بالطبع وإنما سيكون خريطة سكانية جديدة .. إعادة لتوزيع السكان بما يتناسب مع احجام الخيرات الطبيعية التي تبدأ بالمياه وتنتهي بالذهب بكل الوانه .. والذي لاشك فيه اننا مقبلون على مرحلة كونية جديدة تترجم كل هذه المتغيرات لصالح الانسان ولتقريب الفوارق بين الأغنياء والفقراء .. وهذا ربما يقودنا إلى إيديولوجيات جديدة تحمل في طياتها حلولا .. وربما يكون الطرح الاسلامي لاحد هذه الحلول لو احسن عرضه وفهمه .. او لو نجحت الدول الاسلامية في خلق نوع من التضامن لمواجهة مشاكلها الاجتماعية .

● **المستثمر لا يطلب الثواب من الله ..** الذين يتحدثون ويتشدقون بآليات السوق والاقتصاد الحر ينسون انها جزء من نظام متكامل .. أوله تأمين البطالة .. وحقوق العمال وتأميناتهم وامتيازاتهم مكفولة في المجتمعات الرأسمالية بنسب معقولة .. وعمليات التحول والتأهيل من مهنة أو حرفة لأخرى لها جداول وبرامج .. فالمناخ العام يكمل بعضه البعض لكن عندنا ظروف خاصة ولنا حسابات تكاد تكون خاصة .. وطريقتنا المصرية ومفاهيمنا العمالية والانتاجية تمثل ضغوطا لا حدود لها .. على اصحاب العمل بما فيها القطاع العام والحكومة .. فقد تأخرنا في الاصلاح وهذا ادى إلى ظهور فئات وجماعات ضغط ومراكز قوى عمالية اصبحت الحكومة تعمل حسابها .. تساير هذه الجماعات حرية سياسية غزت هذه الجماعات واصبحت الوجه الآخر لها .. وحرضتها ضد الحكومة .. وضد القطاع العام والخاص .. ولكثرة حقوق الموظفين والعمال والفنيين .. هربت الحكومة من التزامات التأمينات وغيرها ولجأت إلى العقود المؤقتة التي تحل مشكلة البطالة جزئيا دون التزامات من الحكومة لانها لا تتحمل .. بينما القطاع الخاص إذا حاول ذلك فإنه يواجه بتطبيق القوانين واللوائح التي تحددها وزيرة العمل والتأمينات .. والذين سخروا من قبل من تشغيل القوى العاملة واعتبروها بطالة لا يدركون خطورة وخصيصة تخريج الجامعة أو المعهد .. ينتظر لقيادته بعد أن أدى واجبه ونجح .. واجتاز كل حواجز



الوظيفة .. كما أن أهله ينتظرون خيره بعد أن دفعوا وعلموا وتحملوا .. نقطة اخرى وهى معوقات النشاط الخاص .. فالنظرة اليه لازالت انه حرامى ومستغل واحيانا يجد من ينكر عليه الربح وكأنه جاء لخدمة وليس ليكسب .. وهذا يواجه المستثمرين مصريين أو غير مصريين .. نفاجأ بمن يقول ان ارباحهم ضخمة .. أليست هذه هى « أليات السوق » هل يعتقد أحد أن هناك مستثمرا « بتاع ربنا » و « علوز ثواب » .. ولماذا اذن سمى مستثمرا .. اضف الى ذلك المناخ الاستثمارى زادت نسبة التلوث فيه .. وزاد اللغط حوله .. وما أسهل أن تهاجم حرية الصحافة أى مستثمر وتهز كيانه وهو برىء .. كما أن المسئولين زاد خوفهم بعد أن زاد التشكيك فى ذمتهم .. واصبحوا يحاسبون حتى على نواياهم .. ويمكن أن يستدعيهم المدعى الاشتراكى أو اى جهاز رقابى فى أى لحظة ثم لايعتذر لهم بعد براءتهم .. وفى النهاية لنا لا ندعى أن عندى حلا لمشكلة البطالة .. لكن هناك عوامل مساعدة لتخفيفها أولها إعادة النظر فى قوانين العمل والتامينات وآخرها إبعاد الشرطة عن دنيا الاقتصاد لأن تشغيل الشباب هو قمة الأمن .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٢

وقفة قبل مواجهة « الغول »

اليوم ... يبدأ مجلس الوزراء على مدى جلستين متتاليتين فى مناقشة الخطة الجديدة التى أعدتها وزارة القوى العاملة للقضاء على البطالة من خلال تنفيذ انشطة ومشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية .. ولسنا بحاجة الى الاشارة الى الآثار السلبية للبطالة التى يعرفها معظم الناس ، ولكن يكفى هنا ان نوضح مدى خطورة المشكلة بنفس التعبير الذى استخدمه الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء حين وصف المشكلة أمام مجلس الشعب فى معرض مناقشة بيان الحكومة بانها ـ اى البطالة ـ « اصبحت تهدد الأمن الاجتماعى لمصر » . ولهذا السبب وحده ـ رغم وجود اسباب أخرى ـ ينبغى ان نضع المشكلة فوق قمة الاولويات التى تستحق عناية الحكومة ومساهمة من الأهرام المسائى ـ وكعادته بالنسبة للمشاكل القومية ـ سنبدأ فى طرح سلسلة من التحقيقات التى تعالج موضوع البطالة .. تبحث عن الاسباب الحقيقية التى تقف وراء هذا « الغول » الذى ينبغى ان نتصدى لزحفه ، ثم نخلص الى مجموعة من النتائج وصولاً الى سبل العلاج .

ويدعو هذا التحقيق الاول فى سلسلتنا الى استغلال موارد الصندوق الاجتماعى وتوزيعها على انحاء الجمهورية ، كما يدعو البنوك الى تمويل مشروعات الشباب بقروض ميسرة ، واعداد برامج تدريب ، واعادة تدريب للشباب وصولا الى كوادر فنية تخدم عملية التنمية بشكل فعلى .... و ... و .. الخ .. وتعالوا معنا نتابع القضية

□ في البداية نتعرف على البطالة وانواعها من خلال الباحث الاقتصادي محمد عبد الشكور عبد الدايم بوزارة التخطيط الذى يؤكد انها تعنى عدم استثمار عنصر العمل بالقدر الكافي او بالكفاءة اللازمة او سوء استخدامه ، ولا شك ان اهم العوامل التي تؤدى الى البطالة أو القصور في استثمار عنصر العمل هي استمرار ازدياد التدفقات البشرية الى سوق العمل الناتجة عن النمو المتزايد بصورة كبيرة في اعداد السكان .

وتنشا البطالة عادة عندما يكون الطلب على السلع والخدمات غير كاف لاستغلال كل الموارد الحقيقية داخل المجتمع وتنشا عدم كفاية الطلب عندما يقوم بعض افراد المجتمع بالاقلال من انفاقهم على السلع الاستهلاكية او على اى سلع اخرى في نفس الوقت الذى يظل فيه انفاق باقي افراد المجتمع على تلك السلع ثابتا لا يتغير مما يؤدى الى تعطل بعض أدوات الانتاج وبالتالى ينخفض دخل المجتمع مما يؤدى الى الاستغناء عن بعض العمالة او عدم تعيين عمال جدد ويعنى ذلك حدوث البطالة داخل المجتمع .

ويرى الباحث ان للبطالة عدة مظاهر وهي :

● البطالة السافرة : وتعني وجود اعداد من العمال مستعدين للعمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدون فرصا للعمل .. ويعني ذلك اقتصاديا عدم استغلال احد عناصر الانتاج (العنصر البشرى) الاستغلال الامثل على الرغم من انه يمثل اهم عنصر .. وتؤكد الاحصاءات ان حجم العمالة السافرة تصل الى ما يزيد على ٣,٥ مليون متعطل .

وتقدر نسبة البطالة في مصر بحوالى ٢٥ ٪ من اجمالى قوة العمل وهي من اعلى النسب بالقياس الى المعدلات العالمية للبطالة .

● البطالة المقنعة : وتعني تشغيل جانب من اليد العاملة باقل من طاقتها وكفاءتها الانتاجية مما يؤدى الى انخفاض انتاجية العامل بصورة كبيرة وبالتالى يؤثرون على الاقتصاد القومى وبالتالى على الدخل القومى تاثيرا سلبيا .

● البطالة الطبيعية : من المؤكد أن الطاقة المنتجة في اى بلد لا تعادل عدد سكانه باى حال من الاحوال اذ توجد ظروف تحول دون ذلك منها الشيخوخة والعجز وصغر السن ، وقد اعتبرت هذه الظروف بطالة طبيعية تحتم وجودها في اى مجتمع متقدم او نام على السواء .

● البطالة الاختيارية : ويحدث هذا النوع من البطالة حيث يتوافر العمل الملائم للشخص غير انه يعزف عن العمل من تلقاء نفسه وعادة ما يكون هذا الشخص فردا من طبقة ميسورة الحال ودخله دائما اكثر من صفر حتى في حالة تعطله .

● البطالة الموسمية : وينتشر هذا النوع من البطالة في الاقتصاديات البطيئة كثيفة السكان ويرجع ذلك النوع من البطالة الى ان البلاد تعتمد بالدرجة الاولى على النشاط الزراعي ويبدو هذا النوع اثناء عمليات جمع القطن في مصر ومحصول العنب في فرنسا .

● البطالة الدورية : ترتبط البطالة الدورية في الاقتصاديات المتخلفة لاعتبارات كثيرة اهمها درجة ارتباط البلد النامى اقتصاديا بالعالم المتقدم اقتصاديا ومدى تقدم القطاع الصناعي فيه ومدى استقرار البنيان الاقتصادى او تاثره بالتغيرات الخارجية

● البطالة الفنية : وتحدث عند تغيير الفن الانتاجي في البلاد المتخلفة بفن اخر اكثر تطورا ويتم الاستغناء عن بعض العمال او الاستعانة بفئات جديدة من العمال ذات مهارات معينة يتطلبها ذلك الفن المتطور ويترتب على ذلك ما يعرف بالبطالة الفنية .

- وتظهر البطالة الفنية اكثر في صناعة الغزل والنسيج وتغيير الانوال اليدوية التي كان يلزم لكل نول عامل واحد الى انواع ميكانيكية يمكن لعامل واحد ان يشرف على ١٠ انوال او ٤٠ نولا .

وهناك صورة اخرى من البطالة الفنية الناجمة عن التقدم في الاجهزة الادارية واخذها باساليب متطورة مثل ادخال استخدام الحاسبات الآلية مما ترتب عليه تقليل عدد الموظفين .

● البطالة الانكماشية : ينشا هذا النوع من البطالة عندما لا يكون في المجتمع العدد الكافي من الوظائف ويعبر عن هذا النوع من البطالة بلفظ البطالة غير الارادية ولعلاج هذا النوع لابد من اتخاذ الوسائل الكفيلة بزيادة المقدار الكلى من النقود الذى ينفق في شراء السلع والخدمات ذلك لان سبب البطالة الانكماشية هو نقص الطلب على العمال ويرجع ذلك النقص في الطلب الى عدم كفاية الانفاق في شراء السلع والخدمات .

وينتهي الباحث الى ان الاحصاءات تشير الى ان ما يزيد على ٤٠٠ الف مشتغل يدخلون سوق العمل سنويا منهم ما يزيد على مائة الف من خريجي الجامعات وما يزيد على مائة الف من خريجي المعاهد فوق المتوسطة والمتوسطة

● وللمتخصصين رأى ●

وفي عرضنا للقضية على المتخصصين والخبراء اتفق الجميع على ان البطالة هي القضية التي يجب ان نضعها على راس قائمة اولوياتنا :

د . عبد الفتاح ناصف مدير المركز الاقليمي لتخطيط القوى العاملة بالمعهد القومى للتخطيط يقول :

- بالنسبة لحجم المشكلة فتؤكد التقديرات الاخيرة ان عدد المتعطلين يصل الى اكثر من ثلاثة ملايين متعطل اغلبيتهم الساحقة من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة .

- بالنسبة لغير المتعلمين فانهم لا يشكلون مشكلة فالمشروعات الانشائية تستوعبهم ومع ذلك لابد من التصدى الحاسم لهذه المشكلة . ويبدا هذا

التصدى بالنظر في الجهاز التعليمي على المدى البعيد وربطه بشكل اوثق باحتياجات سوق العمل اما الحل الأكثر سرعة في التاثير هو الجهاز التدريبي ومراكز التدريب فلا بد من تدعيمها لتقوم بالتدريب على بعض المهن وعمل تدريبي تحويلي لبعض المهن

- اما المجال الرئيسى الذى من الممكن ايضا استيعاب اعداد كبيرة من الأيدى العاملة هو قطاع الصناعة حيث يعتبر احد المحاور الرئيسية التي يجب التوسع فيها باقصى حد ممكن .

وهذا التوسع يحتاج لمتخصصين لتصور خريطة للصناعة في مصر المتمنى تحقيقها . وهناك الآن الصندوق الاجتماعي للصناعات الصغيرة ويجب أن يكون هذا الصندوق في إطار تصور لمستقبل الصناعة في مصر الذى يضم الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة المغذية وكل ما اخشاه هو التعجل وتنوع الجهات التي ستشرف على اعمال هذا الصندوق وهذا سيؤدى الى عدم التنسيق وبالتالى عدم اتخاذ القرارات المناسبة .

وبالنسبة لدور التكنولوجيا وكيفية اختيارها لصالح القوى العاملة يقول د . عبد الفتاح اننا لا نستطيع التخلف عن العالم ولكن علينا اختيار ما يناسب ظروفنا الاقتصادية .

وفي بعض الاحيان يتحتم علينا اختيار التكنولوجيا العلمية والمتقدمة وذلك في مجالات الصناعات المخصصة للتصدير من اجل التنافس مع صناعات الدول الاخرى . اما فيما يتعلق بالانتاج المخصص للطلب المحلى يمكن أن اركز على تكنولوجيا تكثيف العمالة باستخدام اجهزة متطورة ولكنها تحتاج لايد عاملة كبيرة .

وبالنسبة لدور البنوك في مواجهة مشكلة البطالة يوضح د . عبد الفتاح ان معظم البنوك تستسهل أن ترسل اموالها للبنوك الأجنبية وتاخذ الفرق بين الفائدة التي تحصل عليها من هذه البنوك والفائدة التي تعطيها للمودعين بها وهذه مصيبة كبرى .

□ محمد عطيه سالم وكيل وزارة القوى العاملة لشئون الاستخدام يدلى برايه في هذه القضية فيقول : ان مصر تعانى من بطالة الخريجين بمعنى اننا لا نعانى من بطالة في الفنيين وان تعطل احد فلفترة محدودة وبالاضافة لهذا فاننا نعانى من تضخم في الأجهزة الحكومية والقطاع العام فاعداد العاملين في الحكومة والقطاع العام تصل الى اربعة ملايين بينما نجد دولة مثل تركيا تماثلنا في تعداد السكان عدد العاملين بها في القطاع العام والحكومة لا يزيد على ١,٥ مليون شخص .

وتفاقم المشكلة يرجع لسببين الأول بسبب زيادة السكان بشكل عشوائي وعدم وجود فرص عمل حقيقية تستوعب قوى العمل المضافة سنويا وتصل لحوالى ٤٠٠ الف سنويا .

وتقديرى الشخصى لنسبة العمالة الزائدة في الحكومة والقطاع العام تصل الى ٣٠٪ .

والحل من وجهة نظرى - والكلام مازال لعطية سالم - هو انشاء محافظة جديدة في الصحراء يختار موقعها الخبراء نقيم فيها قرى لكل الخريجين بكافة متخصصاتهم بحيث تقيم الدولة البنية الأساسية ونعطى هؤلاء الشباب القروض والالات بتسهيلات كبيرة ، وبتصريف العمالة المصرية في الخارج اشار الى ان الوزارة عملت اتفاقيات للعمالة مع خمس دول عربية وهى قطر ، الامارات ، الاردن ، العراق ، ليبيا ، ودولة اوروبية وهى اليونان .

دور القطاع الخاص

□ وتناول محمد غانم امين عام جمعية رجال الاعمال الرد على الاتهامات الموجهة للقطاع الخاص ورجال الاعمال بعدم المساهمة في حل مشكلة البطالة قائلا ان المشكلة ليست زيادة السكان التي يدعيها البعض فهذه الزيادة في بلاد كثيرة يتم الاستفادة منها بشكل مخطط ومنظم . والمشكلة الحقيقية هى في معوقات الانتاج امام القطاع الخاص رغم ان فرصة العمل الواحدة تكلف الدولة ٣٢ الف جنيه .

ولمواجهة المشكلة يؤكد امين عام جمعية رجال الاعمال على ضرورة تشجيع القطاع الخاص بالقرارات وليس بالتصريحات وتسهيل عمليات الائتمان والاقتراض وتخفيض نسبة الفائدة واعادة الثقة الكاملة لرجل الاعمال بحيث لا تؤثر عليهم سرقة البعض ممن ليس لهم في العمل عدة ملايين والهروب بها للخارج ويجب ان ننظر لهذه المواقف نظرة اقتصادية وليس ادارية .

□ ويقول د . حسين شحاته استاذ الاقتصاد الاسلامى بكلية تجارة الأزهر ان البطالة تؤدى الى زعزعة الايمان في قلوب العاطلين وعدم الثقة بالنفس واحيانا تقود الى الكفر بالله عز وجل او الى الانتحار .

وعلى مستوى الاسرة فان البطالة تؤدى بشعور رب البيت بعدم قدرته على تحمل المسئولية ويضعف من شخصيته أمام زوجته واولاده ولاسيما في حالة عمل المراة والرجل قاعدا في البيت

وعلى مستوى المجتمع فان البطالة شر وفساد عظيم ، فهى تبدد الطاقات الانتاجية التي خلقها الله عز وجل وسخرها لعمارة الارض وعبادته سبحانه وتعالى ، كما تؤدى الى زيادة الهوة بين الغنى والفقير ويصبح الغنى في موقف قوى لاستغلال حاجة الفقير فهى تؤدى الى زيادة الفقير فقرا والغنى غنا ويقود في النهاية الى سوء توزيع الدخول بين افراد المجتمع وهذا ليس منا ببعيد في مصر .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٢

تحقيقات الأهرام المسائى

وللأحزاب فى « البطالـــة » رأى !

وحتى تكتمل الصورة فى الأسلوب الأمثل للقضاء على « غول » البطالة فتحت « الاهرام المسائى » صفحاتها لآراء مختلف الاحزاب المصرية التى تعمل على الساحة السياسية .

فى البداية يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار

نظرا لان الحكومة والقطاع العام والادارة المحلية قد توقفوا عن التعيين منذ فترة طويلة الا فى نطاق ضيق ، فقد تراكم عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسط وفوق المتوسطة ، وتأخذ اعداد المتعطلين فى ازدياد سنويا .

- ويجب على الحكومة ان توزع المبلغ الذى تكون لدى الصندوق الاجتماعى توزيعا عادلا جغرافيا سليما حتى تحدث تنمية سليمة بالاضافة الى معاونة هؤلاء الشباب باعفائهم من الضرائب والجمارك لفترة لاتقل عن عشر سنوات وتيسر لهم الحصول على المواد الاولية ومساعدتهم فى تسويق المنتجات وتيسير الحصول على الارض اللازمة للمشروعات ومدها بالمرافق .

- وعلى الدولة ايضا ان تستعين ببنوك التنمية الوطنية والتنمية الصناعية وبنك ناصر وبنك الائتمان الزراعى حتى تنشىء اجهزة جديدة لعمل عديد من المشروعات لاستيعاب الايدى العاطلة .

• المشروعات الصغيرة والبطالة •

كما يجب ان تكون المشروعات الصغيرة التى سيقيمها الشباب مرتبطة باحتياجات المجتمع وهنا احب ان اشير الى الكتاب العظيم الذى اعدته وزارة البحث العلمى والذى يضم عديدا من المشروعات التى تبدا براسمال حتى مائة الف جنيه ويبحث تنفيذ هذه المشروعات لانها مرتبطة باحتياجات المجتمع

- ايضا على الدولة العمل على عقد اتفاقيات نقابية للعمالة مع الدول العربية والدول الافريقية وامريكا اللاتينية واستراليا وكندا وهذا الدور ممكن ان تلعبه النقابات المختلفة

• وبشان القطاع الخاص ودوره فى مواجهة قضية البطالة يقول رئيس حزب الاحرار انه قبل المطالبة بهذا علينا مساعدة القطاع الخاص بالوسائل التى لاتعوقه عن الانتاج

□ اما الدكتور رفعت السعيد امين اللجنة المركزية بحزب التجمع فيرى ان البطالة مشكلة اجتماعية واقتصادية وتمس كل قطاعات المجتمع وليس فقط المتعلمين ومن ثمة فالتعليم لاعلاقة له بازمة البطالة ولكن اؤيد فكرة ان يلبى التعليم احتياجات المجتمع فى مجالات محدودة ولكن يجب ان يكون هناك عمليات انتاجية تتطلب ايدى عاملة .

ويضيف اعتقد ان هناك عدة اجراءات اقتصادية ادت الى زيادة البطالة . فهناك مثلا عمليات الربح التى يحصل عليها البعض نتيجة اعمال غير منتجة مثل اعمال السمسرة والتصدير والاستيراد .

ويضيف قائلا ان المشكلة الحقيقية التي تواجه الايدى العاملة المصرية انها ايدى عاملة (غير مدربة) واذا كانت مدربة فعلى مهن لاتلبي احتياجات العصر ومن هنا اصبحت تواجه بمنافسة الايدى العاملة الاخرى خاصة الاسيوية

- وبشان استخدام التكنولوجيا يؤكد د . رفعت السعيد على ضرورة الاستفادة من الايدى العاملة وبالتالى علينا التركيز على التكنولوجيا التي تستوعب العمالة.

وعن الجهاز المصرفي ابدى د . رفعت السعيد تعجبه من وضعه وتساءل .. كيف تستوعب البنوك مدخرات الافراد بفائدة ١٨ ٪ وتمتنع عن الاقراض ؟

فاذا كان كذلك فمن اين ستحصل على الفائدة التي ستدفعها للمودعين ؟ الامر سيؤدى بالطبع اى طبع بنكنوت " مما يزيد من حدة التضخم وانفلات الاسعار وهنا اوكد ضرورة تخفيض سعر الفائدة سواء للايداع او للاقراض بشكل متوازن .

هذا بالاضافة الى ان السفارات المصرية بالخارج لاتفعل شيئا لايجاد اسواق جديدة للعمالة المصرية بل انها لاتفعل شيئا للعمالة الموجودة في الاماكن المختلفة - السفارات المصرية هي لدى الغير وليست مؤسسات لخدمة المواطن المصرى

ولقد زرت عديد من الدول ومارايت مصريا عاملا الا واكد لي انه اسهل بالنسبة له ان يقابل رئيس الدولة التي يعمل بها ولايستطيع ان يقابل فراشا في السفارة المصرية فايجاد اسواق جديدة للعمالة المصرية امر ليس موجود في جدول اعمال السفارات المصرية بالخارج ويجب تعديل هذا الوضع وتصحيحه

□ ويقول السيد ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ان البطالة الاساسية في مصر بين المتعلمين حاملى المؤهلات العليا المتوسطة وفوق المتوسطة ولايمكن حل هذه المشكلة الا عن طريق المنح والعمولات بتخصيصها في شكل قروض ميسرة لهؤلاء الشباب لاقامة مشروعات صغيرة حسب تخصص كل منهم وعلى مستوى الجمهورية كلها

- وعندنا ايضا بنوك التنمية بمختلفة مسمياتها يجب ان تكون جاهزة لتقديم جهدها في هذا المجال .

واطالب بان يخصص كل بنك نسبة ٥٪ من استثماراته لتقديم قروض متوسطة وطويلة الاجل بحيث تدرس الاجهزة المختصة بهذه البنوك المشروعات المقدمة لها وتشجعها وتقدم لها القروض المناسبة وهذا ماتفعله البنوك في اوروبا وامريكا حيث تستقبل اى شاب يريد عمل مشروع معين وتدرسه وعندما تتاكد من نجاحه فانها تقدم له كل العون على الفور ويطالب ياسين سراج الدين البنوك بعدم الاستسهال وترك المجال خاليا من استثمارات اموالها حيث توجد بعض البنوك تستسهل الامر بايداع اموالها في بنوك بالخارج وتكتفى بالحصول على الفرق بين الفائدة التي تحصل عليها من البنوك بالخارج والفائدة التي تعطيها للمودعين ولهذا تاثيره السلبى على قضية العمالة والبطالة

- اما بالنسبة لدور القطاع الخاص فيجب ان يكون أكبر مما هو عليه حاليا ويجب ان تساعده الحكومة وتمكنه من القيام بدوره على اكمل وجه .



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٥ مشروعا جديدا لتشغيل الشباب خلال العام الحالى

مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى يبحث تفاصيل المشروعات التى توفر ١١٠ آلاف فرصة عمل جديدة



كتب ـ محمود معوض : علم المحرر البرلماني للاهرام المسائي ان مجلس ادارة الصندوق الاجتماعي سوف يعقد اجتماعا خلال الأيام القليلة القادمة برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ورئيس مجلس ادارة الصندوق ، وذلك بعد صدور قرار بتعيين امين عام جديد للصندوق خلفا للدكتور حامد مبارك الذى استقال من منصبه .

وسوف يناقش المجلس ١٥ مشروعا جديدا لتشغيل الشباب ويناقش المجلس تقريرا حول مصادر التمويل التي أتيحت للصندوق في الفترة الماضية والتي بلغت حتي الان ٥٦٠ مليون دولار من عدد من صناديق التمويل الدولية والعربية وبعض الحكومات العربية والاجنبية ، وحصول الصندوق على موارد جديدة خلال هذا العام تصل الى ٢٤٠ مليون دولار أخرى ليصل اجمالى تمويل الصندوق الى ٨٠٠ مليون دولار مما يعادل ٢٫٥ مليار جنيه مصرى .

ويناقش مجلس الادارة الذى يحضره عدد من الوزراء المختصين وبعض المحافظين ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة وممثلين عن جمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات تقريرا حول المشروعات التى سيتم تنفيذها خلال العام الحالى وتشمل مشروع الصناعات الحرفية لتشغيل الشباب الذى يوفر ٧٠ الف فرصة عمل جديدة . ومشروعا لتمويل الأسر المنتجة وتسويق انتاجها وتصديره ، واتاحة ١٥ الف فرصة عمل جديدة في الأسر المنتجة ، ومشروعا بانشاء شركة خدمات شبابية لصيانة ونظافة العقارات السكنية يوفر ١٠ آلاف فرصة عمل ، ومشروع تاكسى الشباب والمقدم من الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات والرئيس السابق لشركة النصر للسيارات لتوفير ٥ آلاف فرصة عمل ، ومشروع الصوب الزراعية للخريجين الجدد لتوفير ١٠ آلاف فرصة عمل .

كما يدرس مجلس الادارة مشروعا بشأن منح قروض بشروط ميسرة للعاملين في شركات قطاع الاعمال العام الذين يستقيلون من وظائفهم على ان يتراوح القرض مابين ١٠ آلاف الى ٣٠ الف جنيه .

ويضع مجلس الادارة برنامجا زمنيا لبدء تنفيذ المشروعات التى يمولها الصندوق خاصة بعد ان اثار مجلسا الشعب والشورى مؤقتا عدم بدء نشاط الصندوق الفعلى حتى الان رغم توافر موارد التمويل المالية له .

ويتواكب تنفيذ تلك المشروعات مع بدء الخطة القومية لمواجهة البطالة التى بدأ مجلس الوزراء مناقشتها في اجتماعه الأخير .

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. عاطف عبيد :

تحسين نظم الإدارة من أهم المقومات لملاحقة التطورات المقبلة

د. أسامة عبدالوهاب :

مطلوب ٥٠١ مليار جنيه لخلق فرص عمل جديدة وتحجيم البطالة

د. [illegible] : مشروع أمريكي لنقل الخبرات في أكتوبر القادم

إن تحسين نظم الإدارة هي من أهم المقومات لملاحقة التطورات في المرحلة المقبلة وإن خلق التعاون الاقتصادي بين الشركات المصرية والأجنبية لهو أمر هام وجدير بالتدعيم

كانت تلك هي الكلمات التي ألقاها د. عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الإدارية في الندوة التي نظمتها هيئة فولبرايت بالتعاون مع مركز إعداد القادة للصناعة، ومعهد هارفارد للتنمية الدولية تحت رعايته والسيد محمود عبد الوهاب وزير الصناعة، ودارت حول عقود الإدارة في شركات قطاع الأعمال العام، مع عرض تجربة من الهند كنموذج لتحول التنمية

وتناول مشروع [illegible] الذي تقوم به جامعة هارفارد من خلال هيئة فولبرايت في نقل خبرات أمريكية في كافة الأمور العلمية والعملية.



وذكر وزير الصناعة في كلمته التي ألقاها نيابة عنه د. يوسف مظهر أن قانون ٢٠٣ لسنة ٩١ يهدف أساساً إلى إتباع نظام حديث في إدارة شركات قطاع الأعمال يعتمد على خلق علاقة بين مجالس الإدارات والشركات وكذلك إبرام عقود لأداء هذه الشركات.

وأضاف أن وزارة الصناعة ووزارة الدولة للتنمية الإدارية كانتا القوى المحركة وراء صدور هذا القانون.

وقالت الدكتورة آن رضوان المديرة التنفيذية لهيئة الفولبرايت عن أن تنظيم مثل هذا اللقاء يأتي ضمن جهود الهيئة لملاحقة التطورات الاقتصادية والتي بدأت منذ ثلاث سنوات بالإشراف على برامج التبادل المهني بين مصر وأمريكا والمصممة خصيصاً لصقل خبرات رجال الأعمال المصريين. بجانب إشرافها على البرامج الاكاديمية المختلفة.

وقد تحدث د. ريتشارد مالون الخبير الاقتصادي بجامعة هارفارد الامريكية عن ماهية عقود اداء شركات قطاع الأعمال العام مع عرض نموذج لعقد أداء إحدى الشركات بالهند

وقال إن نظام عقود اداء الشركات هو نظام متبع في مختلف انحاء العالم ومتشابه إلى حد كبير، فهي عبارة عن اتفاقات بين الحكومة وشركات القطاع العام. تسمح بمقتضاها هذه الشركات مزيداً من الحريات في إتخاذ القرارات الخاصة بالشركة دون الرجوع إلى الحكومة. مثل قرارات تعيين او فصل العاملين وأمور الترقية وغير ذلك من الإجراءات الخاصة بالشركة. وتهدف هذه العقود في المقام الأول إلى تحسين اداء شركات الاعمال العامة. ويتم توقيعها عادة بين الحكومة والشركة او بين

تابع الندوة . علاء حفني

الشركات القابضة والشركات التابعة لها

وذكر د. مالون الشروط التي يجب أن تتوافر في اى عقد اداء او اتفاقية عمل لأى شركة وهي تحديد الاهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها، واتباع منهج متفق عليه لتحقيق هذه الأهداف اضافة الى ذلك تمكين الادارة من التحكم في العوامل المؤثرة على تحقيق الأهداف مثل الموارد المتاحة والعوامل البشرية مع تحديد اولويات العمل وتحديد نظام العمل طبقاً لهذه الأولويات، فعلى سبيل المثال هناك بعض الشركات التي تحدد زيادة الانتاج كاولوية، بينما تركز شركة اخرى على تحسين الخدمات.. لذا تختلف سياسات كل شركة حسب اولوياتها، وأضاف ان تقييم اداء الشركة من خلال أداء مديريها هو امرا ضروري يستلزم إتباع مبدأ الثواب والعقاب، كما أن خلق نظام سليم لتدفق المعلومات من خلال جميع العاملين في الشركة لمعرفة المشكلات التي تطرأ اولا بأول واختيار افضل السبل لحلها، هو أمر يساعد في تقييم اداء الشركات بصورة أفضل

وقد اكد د. مالون ان شركات القطاع العام بوجه عام في ظل إتفاقيات الأداء سوف تستطيع تحقيق نجاحا ملموسا خاصة اذا استطاعت هذه الشركات جذب الموارد البشرية المؤهلة كما حدث في تشيلي حيث كشفت الابحاث التي اجريت مؤخرا ان نسبة الخريجين يفضلون العمل بشركات القطاع العام عن القطاع الخاص بالرغم من العروض التي تقدمت، وذلك لإيمانهم بأن الخبرة المهنية من الممكن اكتسابها بصورة افضل في شركات القطاع العام

وعن قانون قطاع الأعمال العام الجديد في مصر قال د. اسامة عبد الوهاب رئيس مجلس ادارة شركة النصر للمسبوكات، ان القانون جزء من خطة كبرى لتطوير القطاع العام وذكر ان من اهم اهداف هذا القانون هو ضمان كفاءة اداء الشركات وذلك من خلال اتباع عقود الاداء. بالاضافة الى سيولة تصفية اعمال الشركات المتعثرة. وكسر حدة القيود المفروضة على شركات القطاع العام وتطوير دور مجالس الإدارات بحيث تصبح تشريعية أكثر منها تنفيذية. كما أن هذا القانون يساعد كل شركة على تحديد نظمها الخاصة التي تتمشى وطبيعة نشاطها

وقد طالب المشاركون بضرورة مناقشة كافة تفصيلات وبنود ذلك العقد في وقت كاف وفي حضور جميع الاطراف المعنية سواء من ادارة الشركات او الحكومة، وركزت المناقشات على ضرورة أن يتم وضع مثل هذه العقود من خلال اجتماعات مجلس الشعب

وقد اشار د. مالون الى ان اكبر مشكلات القطاع العام هو زيادة عدد الموظفين عن حاجة العمل الامر الذي يعرقل سير العمل ويضعف من الاداء

وفي هذا الصدد قال د. اسامة عبد الوهاب ان مصر في حاجة الى ٥ مليار جنيه لضمان عدم ارتفاع معدل البطالة عما هو عليه. بالاضافة الى ١٠ مليارات جنيه اخرى لخلق فرص عمل جديدة



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

هذا ومن المنتظر أن تعقد جامعة هارفرد بالتعاون مع هيئة فولبرايت بتنظيم دورة تدريبية بمصر عن إدارة التصحيحات مؤسسات القطاع العام في اكتوبر القادم . وتهدف هذه الدورة الى تنمية امكانات الاداريين في القطاع

العام من التدريب والمشورة اللازمة للعمل تحت ظل قانون قطاع الأعمال الجديد . وايضا لمناقشة المشكلات التي تواجهها المؤسسات العامة ،

وإرساء نظم حديثة للإدارة وسوف تساهم هذه الدورة أيضا في تحديد الموارد اللازمة لتحسين كفاءة أداء المؤسسات العامة وإيضاح الوسائل

التي تساعد على خلق مزيد من التفاهم في حل المشكلات المشتركة بين الحكومة والقطاع العام وكذلك إتاحة الفرصة أمام المشتركين في الدورة لتنمية قدراتهم على المستوى الشخصي والمهني .

ومن خلال هذه الدورة سوف يتم مناقشة طرق إصلاح المؤسسات العامة عن طريق تأسيس الشركات القابضة . وعقود الاداء . وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص ، وفي هذا الصدد أشاد دكتور عاطف عبيد بهذا المشروع الضخم الذي ينقل الخبرات الأمريكية الى العقول المصرية ، وحث على تقديم المزيد من هذا التعاون المثمر . وقد شارك في الندوة عدد كبير من رؤساء مجالس إدارات شركات القطاع العام وعدد من الوزراء السابقين



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٢



كانت اللجنة الخاصة التى شكلها مجلس الشعب للرد على بيان الحكومة .. واقعية فى تقريرها عن أزمة البطالة .. حيث أشارت إلى أنه لا يمكن حل تلك المشكلة .. إلا إذا توفرت الاحصائيات والمعلومات الصحيحة عنها .. إذ ليس معقولاً .. ألا يكون لدينا - حتى الآن - الرقم الحقيقى لعدد العاطلين .. أو المتعطلين ..! فالملاحظ أن ماتقوله وزارة القوى العاملة .. يختلف عن نتائج الدراسات التى يجريها الجهاز المركزى للاحصاء .. كما لايمت بصلة لأية أبحاث اضطلع أو تضطلع بها أية هيئة علمية ، أو تعليمية ..!

• • •

وربما يتساءل البعض :
ألهذه الدرجة .. نعجز عن التوصل إلى الأرقام السليمة ، وعن وضع الرسوم البيانية الدقيقة التى بدونها .. يصبح بحث المشكلة ، ومحاولة ايجاد الحلول المقترحة .. من رابع المستحيلات - كما يقولون - ؟؟!

• • •

نعم .. إنها مسألة صعبة بالفعل .. سببها أصحاب المشكلة - دون غيرهم - .. الذين يتعمدون الادلاء ببيانات لاتعبر عن الواقع .. لأية جهة تتصدى للمهمة الصعبة ..!!

وأنا أضم صوتى إلى صوت لجنة مجلس الشعب .. مؤكداً أن الحل سوف يظل عسير المنال .. فى ظل غياب المعلومات .. وكم من مشاكل نعانى منها على المستويين الشخصى ، والعام .. من جراء ذلك ..!

• • •

أيضاً .. اعتراف اللجنة بأن مشكلة البطالة .. مؤشر على وجود اختلالات أساسية أخرى .. يفرض على الحكومة .. ضرورة معالجة أوجه القصور ، وسد الثغرات «المفتوحة» .. وإلا فسوف نكون كمن يتحدثون للقمر دون أدنى هدف ..!

مثلا .. ماهو عذر القطاع الخاص فى عدم قيامه بتوفير فرص عمل جديدة بالمعنى المفهوم ..؟؟
إن هذا القطاع يحصل الآن على دعم الدولة وتشجيعها التى نجحت .. تماماً فى القضاء على «الفوارق الطبقية» بينه وبين القطاع العام .. وبالتالى لا سبيل أمامه سوى أن يجنب نسبة من رأس ماله سنوياً .. لتوفير وظائف جديدة للشباب .. ومسئولية الحكومة هنا .. المتابعة ، والمحاسبة معاً .. بل وتطبيق مبدأ الحوافز الايجابية ، والسلبية على القطاع الخاص .. حتى لايتخيل القائمون عليه يوماً .. بأنهم يعيشون فى جزيرة منعزلة .. بعيدة عن «سلطة الدولة» ..! طبعاً .. أرجو ألا يؤخذ هذا .. على أنه نوع من أنواع التدخل فى الحرية الاقتصادية .. أو تقييد النشاط بوسيلة أو بأخرى .. بل أن كل دول العالم التى تعانى من مشكلة البطالة .. وعلى رأسها ألمانيا ، وفرنسا ، وايطاليا .. تلقى بالمسئولية الأكبر على القطاع الخاص .. ليتولى مساعدتها فى رسم وتنفيذ سياسة العلاج .

• • •

فى نفس الوقت .. لقد علقت لجنة مجلس الشعب آمالاً ضخمة على «القطاع الخاص الزراعى» بالذات .. الذى قالت إنه الوحيد القادر على استيعاب فائض العمالة الريفية ، والحد من تيارات الهجرة الداخلية ، وتوفير الاستثمارات اللازمة للتوسع فى زيادة رقعة الأراضى القابلة للاستصلاح !!
وهنا يثور سؤال جديد :
ماالذى يحول دون تحقيق تلك الغايات ؟؟



● ● ●

على أى حال .. لقد أعلنت أمس وزارة الشئون الاجتماعية فى ألمانيا .. أن عدد العاطلين بها وصل أربعة ملايين و ٢٠٠ ألف شخص .. كما أن نسبة السيدات المشردات قد زادت بدرجة كبيرة .. حيث تبين أن هناك ٥٠ ألف إمرأة غير متزوجة .. يعشن فى العراء !!

● ● ●

على الجانب الآخر .. أصدرت إحدى الجمعيات الخيرية الايطالية دليلا بعنوان : «أبناء الشوارع» .. يتضمن أسماء ، وعناوين الأماكن التى يستطيع أن يحصل فيها هؤلاء على المأكل ، والمأوى ..! وقد وجهت الجمعية عتاباً قاسياً .. للحكومة .. لأنها لا تهتم بمشاكل العاطلين ... ولا تبحث بعناية الوسائل الكفيلة بحلها ..!!

● ● ●

.. والحمد لله .. على مانحن فيه !



□ وزير القوى العاملة :

٩٠٪ «عاطلون» بالشهادة !

اخر الاحصائيات تشير الى ان الداخلين لسوق العمل في مصر يزيد عددهم على ٤٥٠ الف نسمة سنويا . بينما تشكو السوق نفسها من بطالة مقنعة !

واذا كان ٩٠٪ من اولئك المتعطلين هم من حملة الشهادات العليا والمتوسطة .. فماذا يقول وزير القوى العاملة المسئول الاول عن توفير فرص العمل

عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب يؤكد ان اكثر من ٩٠٪ من المتعطلين هم من المتعلمين وسبب ذلك عدم الربط بين نوع التعليم واحتياجات سوق العمل مما ادى الى زيادة المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل بينما ظهر اختلال واضح داخل السوق فهناك عجز في بعض التخصصات وفائض في تخصصات اخرى !

ويضيف قائلا من اسباب البطالة ايضا عدم قدرة القطاعات السلعية على استيعاب اعداد جديدة تتناسب سنويا مع الزيادة المطردة لقوة العمل . فالقطاع العام الصناعي لم يستوعب اعدادا جديدة من العاملين خلال الخطة الخمسية الحالية ! وان استمرار الوضع على ماهو عليه الآن ومع بلوغ المعدل السنوى بقوة العمل ٢.٧٥٪ سنويا فان التقديرات تشير الى ارتفاع معدل البطالة بشكل متصاعد مالم يقابله معدل نمو في الانتاج لايقل عن ٨٪ سنويا .

ويحدد وزير القوى العاملة - من وجهة نظره - حلولا عاجلة لحل مشكلة البطالة من بينها الغاء نظام الاجازات للعمل بالداخل لجميع العاملين بالجهاز الحكومي والقطاع العام . وكذلك تخفيض سن المعاش لاتاحة فرص العمل امام الشباب وذلك لكل من استوفى ٣٦ سنة مشتركا في النظام التاميني اسوة بما طبق في انجلترا وفرنسا وامريكا والسويد والدنمارك والنرويج ايضا .

كما يجب الاسراع بتنفيذ خطة الصندوق الاجتماعي للتنمية مع جهاز الحرفيين والاسر المنتجة وجمعيات رجال الاعمال لخلق فرص عمل جديدة امام قطاعات كبيرة من الشباب الراغب في انشاء المشروعات الصغيرة مع موافاة الوزارات بهؤلاء الخريجين لاستبعادهم من كشوف القوى العاملة

واذا كانت تلك هي الحلول العاجلة للقضاء على البطالة فهناك حلول على المدى الطويل - وكما يقول الوزير - منها التوسع في انشاء المدارس الثانوية للاناث لتدريبهن على اعمال الأسر المنتجة . وزيادة اعداد المقبولين بالمدارس الفنية والتعويض بمزيد من الحوافز للالتحاق بها .

وتاتي قبل هذا وذاك ضرورة الربط الفنى بين التعليم واحتياجات سوق العمل مع التركيز على التدريب العملي داخل الوحدات الانتاجية والخدمية بالاضافة الى تحديث وتطوير مراكز التدريب المهني التابعة للوزارات والمحافظات وتوفير الاعتمادات اللازمة لها حتى تلتزم ببرامج التدريب التحويلي وفقا لمتطلبات سوق العمل في مصر □

هيثم سعدالدين



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٢

الاحلام الضائعة على محطات الانتظار

احصائيات البطالة الرسمية مليون و ٧٠٠ ألف والحقيقة الضعف

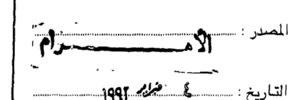
المحافظات المحرومة طردت أبناءها لزحام القاهرة العمالة الوافدة تنافس المتعطلين فى الأعمال الهامشية

تكلفة خلق فرص للمتعطلين ٦٠ مليار جنيه !

تحقيق سيد على

كالمتسولين جلس زيدان صلاح وعبد الباسط طه مع اكثر من ٢٠ شابا عند كوبرى نصر الدين بالهرم ينتظرون مقاول الانفار فى عز البرد كانت الساعة تقترب من العاشرة صباحا وهم جالسون منذ السادسة ينتظرون . المسافة بين المسجد الذى ينامون بجواره وكوبرى الانتظار لاتكلفهم سوى عبور الشارع فقط المشهد يتكرر فى إمبابة وميت عقبة وعين شمس وغالبا عند اى كوبرى ! الاسماء متشابهة والمحافظات التى جاءوا منها هى محافظات صعيد مصر . وغالبا ما تكون سوهاج او اسيوط او بنى سويف بعضهم يحمل دبلوما متوسطا فى التجارة او الصنايع ، ومعظمهم لم يكمل تعليمه وعادة مايتخذون من المساجد او داخل اتوبيسات النقل العام مكانا للنوم ، فرصة العمل لا تاتى بسهولة مرة او مرتين فى الاسبوع فى احسن الاحوال ، وقد ولدت المعاناة لديهم مايشبه العرف ، الاولوية فى فرصة العمل للمتزوج ولديه اطفال ، ثم المتزوج وليس لديه اولاد ، ثم من هم على وشك الزواج اما الذين يحلمون بالزواج فعلى كوبرى الانتظار يضمر حلمهم بعضهم لم يسافر لبلده منذ ستة شهور والبعض الآخر لم يغير ملابسه منذ وصل للقاهرة ومعظمهم لم يداعبه حلم الاستحمام فهى رفاهية لايقدرون عليها ، ولان الحاجة ام الاختراع تعلم حسن من الانتظار ان يخدم رفاقه فى بيع الشاى لهم ولكن شرطة المرافق لاتتركه الا إذا دفع ٢٤ جنيها رسم مصالحة واذا تصالح عليه دفع جنيهين يوميا للضرائب



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٢

هؤلاء المئات دمستهم البطالة فحاولوا عسى ان يفرجها الكريم ومثلهم مليون و٧٠٠ الف شاب وفتاة وفق آخر احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن حجم البطالة فى عام ٩٠ ، واغلب الظن ان هذه الاحصائية غير دقيقة ، خاصة وان هناك دراسات اخرى لجهات رسمية قدرت عدد البطالة باكثر من ثلاثة ملايين ! وايا كان الامر فهموم الشاب العاطل اكثر ، لان معظمهم انهى فترة تجنيده ، واصبحت كل احلامه مرجأة فى انتظار فرصة للعمل ، حتى يصبح رجلا مسئولا عن شىء عن نفسه عن اسرة يحلم بتكوينها المهم ان يصبح مسئولا وهؤلاء عددهم وفق نفس الاحصائية ٩٥٢ الفا بينما يصل عدد المتعطلين من الاناث ٧٤٨ الفا والامر لا يختلف كثيرا لان حلم الفتاة مرتبط بشكل اساسى بحلم الشاب فى ان يصبح مسئولا ولتحقيق ذلك يطالبون بأى وظيفة لان مقاولى الانفار عندما وجدوا العرض مائة ضعف للمطلوب خفضوا اليومية الى الثلث كثير من الاميين يقبلون اى عمل وعددهم اكثر من ٣٤٠ الفا ، ولكن الكارثة فى هؤلاء من حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة وعددهم مليون و٣٠٠ الف ، والارقام ايضا وفق آخر الاحصائيات الرسمية ونفس الاحصائية تعطينا ارقاما لها دلالات فى الخلل الموجود ذلك ان المتعطلين فى المحافظات الحضرية يبلغون ٨٧٠ الفا بنسبة ٥٢ ٪ وبالمحافظات الريفية ٨٠٠ الف بنسبة ٤٨ ٪ ، بينما لايوجد متعطل واحد فى المحافظات النائية وازاء ذلك فان شباب المحافظات المتعطل ليس امامه بديل سوى السفر او الهجرة للقاهرة ، واصبحت الغربة هى الحل ، غربة للخارج او للداخل لافرق .. الم تكن ارض الله واسعة للبحث عن الرزق !

المهمشون !

المتعطلون فى ميادين القاهرة واسفل كباريها وبجوار مساجدها غالبيتهم من محافظات الصعيد رجال فى غاية القوة يعصرون الحديد ، يستغلهم المقاولون ، يقترح بعضهم ان تتبناهم اى جهة لتوظيفهم ، بعد ان ضاعت مدخراتهم فى العراق وليبيا كثير منهم يعملون فى محافظتهم التى جاءوا منها لايوجد بها اى نشاط صناعى يستوعبه فلم يجدوا الا محطات المطرية وأبو الريش وباب الشعرية والتعاون والعمرانية ليلتقطوا رزقهم فى بيع الجرائد او مسح زجاج السيارات وبيع الفل ومسح الاحذية وليت الامر توقف عند ذلك بل فوجىء هؤلاء المتعطلون بمنافسة قوية من العمالة الاجنبية فى التخصصات التى يوجد بها فائض كبير من العمالة كعمال التشييد والبناء من كوريا والشغالات من الفلبين إلى جانب العمالة الافريقية وخاصة من السودان الذين يعملون كبائعين جائلين !

المحافظات المنسية

وفى هذا الصدد تذكر دراسة للجهاز المركزى للتنظيم والادارة ان أهم الاسباب التى دفعت شباب المحافظات المحرومة للهجرة الداخلية تتمثل فى عدم التوزيع العادل فى التنمية بين المناطق المختلفة ، بحيث يتم التركيز على انشاء المشروعات الانتاجية والخدمية فى مناطق دون أخرى وفى مشروع الموازنة لعام ٩٠/٩١ ارقام تعكس خلل العدالة فى التنمية فنصيب الخدمات فى محافظة القاهرة وحدها اكثر من نصيب الخدمات فى كل محافظات الصعيد والوجه البحرى بدءا من المستشفيات ومرورا بحصة الفرد من المياه وخطوط المواصلات ففى محافظة القاهرة ٤ جامعات وبالاسكندرية جامعة واحدة وبكل محافظات الصعيد جامعتان وبمحافظات الوجه البحرى مجتمعة ٤ جامعات اما المصانع فتتركز فى القاهرة والاسكندرية ومنذ آلاف السنين ونحن نعيش على مساحة ٣,٥ ٪ من مساحة مصر ، بينما تقف الصحراء الشاسعة شاهدة على تقدمنا للخلف ! وان الشعارات التى تطلق ليست الا مسكنات ، ذلك إن غزو الصحراء وإقامة المشروعات المناسبة عليها وتعميرها من الممكن ان تمتص البطالة ومثال ذلك مجمع الالمونيوم فى نجع حمادى كما ان التوسع فى صناعة السياحة واستغلال كنوز مصر التى تمتلك ⅓ آثار العالم الى جانب الشواطىء والطقس المعتدل يمكن ان يحقق الكثير ايضا فى امتصاص البطالة ، لأن صناعة السياحة هى صناعة خدمات يمكن ان تستوعب كل المتعطلين .

سياسة الترقيع لاتجدى

وعندما ذهبت إلى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء وجدت دراسات عامة جادة محصت مشكلة البطالة من كافة الابعاد ، ومعظم هذه الدراسات ميدانية ، ونظرية وهناك شبه اتفاق على ان سياسة الترقيع والاصلاح الجزئى لم تؤت اية نتائج وتقترح دراسات البطالة ضرورة اتباع سياسات تبدأ من المنبع وليس عند المصب ويمكن الاخذ بسياسات قصيرة الاجل والاعتماد عليها مؤقتا كخطوة لحل المشكلة من خلال إستراتيجية بعيدة المدى

الحل بـ ٦٠ مليار جنيه !

وفى وزارة الصناعة دراسات تقول ان تكلفة انشاء فرصة عمل تصل الى ٢٠ الف جنيه ، فإذا افترضنا إن العدد الحقيقى للمتعطلين ٣ ملايين شخص ، فإننا نكون بحاجة إلى ٦٠ مليار جنيه لمحاصرة البطالة ، وتقول الدراسة إنه اذا كانت انتاجية العامل الحقيقية تقدر بنحو الفى جنيه سنويا فإن مصر تخسر عدة مليارات لعدم استخدام وتوظيف هؤلاء العاطلين !

وتقترح وزارة الصناعة ضرورة اصدار قرار سريع فى مشكلة الحصول على اجازات بدون مرتب التى تمنح للعاملين فى الداخل ، بعد ان اثبتت الدراسات ان الموظف او العامل يحصل على هذه الاجازة ليعمل فى مكان اخر ويحجب فرصة العمل عن غيره ، ويظل محتفظا بمكانه محجوزا !

متفجرات البطالة !

على ان أهم الدراسات واحدثها التى تناولت مشكلة البطالة فى مصر وطرق مواجهة آثارها السلبية اعدتها المجالس



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٢

القومية المتخصصة ، واغلب الظن ان هذه الدراسات تذهب لمكاتب المسئولين والمهمومين بمشاكل هذا البلد وفى البداية اشارت هذه الدراسة القيمة إلى ان البطالة تتركز فى الاعمار الصغيرة حيث بلغ عدد المتعطلين فى اجمالى الفئات من ١٥ إلى ١٩ سنة ومن ٢٠ إلى ٢٤ سنة ومن ٢٥ إلى ٢٩ سنة وصلت الى ١,٤ مليون متعطل أى نحو ٩٠ ٪ من إعداد المتعطلين وفيما يخص معدل البطالة فإن فئة السن من ٢٠ إلى ٢٤ سنة تمثل أعلى معدل وهو ٣٧,٣ ٪ من إجمالى عدد المتعطلين

ومرة أخرى تطالب المجالس القومية المتخصصة بضرورة التركيز على المشروعات المكثفة للعمالة والحد من تلك المكثفة لراس المال ، كما يجب التنسيق بين سياسات الاستخدام والاستثمار ومراعاة توزيع المصانع على انحاء الدولة وتوجيهها من المدن الكبرى الى المدن الجديدة لتحقيق تكافؤ الفرص .

ثروات مصر المهملة

وتؤكد الدراسة من جديد على الموارد الطبيعية التى تمتلكها مصر ولكنها غير مستغلة مثل الآثار والطبيعة والجو لتنشيط السياحة التى تعتبر فى بعض الدول الصناعية الأولى فى مصادر الثروة بها وتنبه الدراسة الى ضرورة مراجعة التشريعات العمالية للوصول الى قوانين وتشريعات جيدة تحكم العلاقة بين العامل ورب العمل بطريقة ..ازنة وليس على حساب احدهما دون ... مع تشجيع العاملين الحالين الى المد..ن على استثمار أموالهم التى يحصلون عليها عند الاحالة للمعاش فى المشروعات الصغيرة وتطالب المجالس القومية المتخصصة بسياسة جادة فى توزيع الاراضى الصحراوية على القادرين لاستزراعها والاتجاه لنزع ملكية غير الجادين واعادة تخصيص تلك الاراضى للقادرين الجادين وذلك بعد توفير البنية الاساسية

رؤية للصندوق الاجتماعى

وتحدثت الدراسة عن رؤية جادة للصناعات الصغيرة والدور المطلوب من الصندوق الاجتماعى للتنمية لتوفير قدر مناسب من التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة وتشجيع قيام نظام أو هيئة مستقلة للتأمين ضد المخاطر على المشروعات الصغيرة بحيث يغطى التعويض خسائرها فى حالة وقوع الازمات .

وتذكر الدراسة بالمطلب القديم الذى أصبح ملحا فى نقل المؤسسات والمصالح الحكومية التى لاضرورة لوجودها بالدلتا والوادى الى المجتمعات الجديدة لجذب عمالة جديدة .

وتهتم المجالس القومية بمسالة الهجرة الداخلية لتخفيف التوازن بين المكان والسكان وتضرب مثالا بسيناء التى يقطنها نحو ١٥٠ الف نسمة فى حين انها تستوعب ٣ ملايين نسمة كما ان مواردها يمكن ان تكفى لسد احتياجات مصر الغذائية فإذا بدأنا فى تعميرها على أسس سليمة أمكنها استيعاب جزء كبير من البطالة والعمالة القادرة على تحويل الرمال الى مراكز زراعية وصناعية هامة وتقول الدراسة ان الريفيين حين يهاجرون للمدينة التى عادة ما تكون مركزا تجاريا وإداريا وليس صناعيا فانهم لايجدون امامهم سوى فرص عمل خدمية وهامشية غير انتاجية لا تسهم فى اكسابهم مهارات واسلوب حياة وقد لاحظت الدراسة تضخم قطاع الانشطة الهامشية التى تضم الباعة الجائلين وباعة الصحف وخدم المنازل وملاحظى السيارات والمتسولين الامر الذى يجعل مدننا فى نظر البعض امتدادا ريفيا بدرجة او اخرى .

ايـن المجلس الاعلـــى !

وأيا كانت صحة الاحصائيات التى قدمتها المجالس القومية المتخصصة فالشكر واجب لها على الدراسة الشاملة الجادة والتى تعتبر روشتة العلاج للبطالة لأى قرار سياسى او تنفيذى لمحاصرة البطالة .

وغاية الامر ان كل الدراسات التى اعدتها المراكز المصرية المتخصصة تشير فى جوانبها الى خطورة مشكلة البطالة وتصف المتعطلين بأنهم اصابع ديناميت للجريمة والاحباط وعدم المشاركة فى تحمل المسئولية الفردية او المشاركة فى الحياة العامة واذا كانت كل هذه الدراسات تحذر فليس لنا الا ان نتساءل عن غياب الهيئات المسئولة عن تخطيط القوى العاملة وخاصة المجلس الاعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب وماذا قدم هذا المجلس الاعلى سواء فى خلق فرص عمل جديدة أو حتى فى مجرد فك الاشتباك بين السياسات والتشريعات والقوانين المتعلقة بالعمالة والبطالة والاستثمار والهجرة اغلب الظن ان هذا المجلس لم يقدم شيئا وانه زاد من عدد المتعطلين باضافة بعض العمالة المقنعة لجيش البطالة عدد من المسئولين !



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

قضية للمناقشة

وللأميين ايضا حقوق

فى تعليقه على ملاحظات لجنة الرد على بيان الحكومة ، قال رئيس الوزراء د . عاطف صدقي « باسف عميق » ان البطالة قد زادت لهذا الحد فى مصر لان الدولة قامت بدورها الاجتماعي فى السنوات الماضية واقرت مجانية التعليم وعممتها مما ادى الى ان اصبح المتعلمون كثيرين ووقع بعضهم فى البطالة !!

وبهذا الرد « المدهش » يقدم رئيس الوزراء - دون ان يدرى - أعمق تفسير لعدوان الحكومة المتواصل على مجانية التعليم التي اصبحت خرافة ونحن نعرف الآن معلومة جديدة ، وهى ان صندوق النقد والبنك الدوليين ليسا وحدهما المطالبين والمشترطين ان تتخلص الحكومة من بند الانفاق على خدمات التعليم ، ولكن للحكومة نفسها مصلحة اصيلة واستراتيجية واضحة هي تخفيض عدد المتعلمين من ابناء الفقراء بحكم الامر الواقع ، وحتى لايضاف الى العاطلين المتعلمين (ثلاثة ملايين) فى بعض الاحصائيات عاطلون متعلمون آخرون يساعدهم التعليم - حتى لو كان هزيلا كما هو حادث فعلا - على معرفة حقوقهم والدفاع عنها ثم مطالبة الحكومة بالوفاء بمسئولياتها بينما هي تتنصل منها الواحدة بعد الاخرى تحت الشعار السحرى الفاسد الا وهو السوق الذى طالت عصاه كل شيء من التجارة للثقافة للتعليم .

رئيس الوزراء قلق اذن من اجل العاطلين المتعلمين ، ولايعنيه قليلا او كثيرا ان اميين بلا حصرهم ايضا عاطلون او انهم يعملون سواء كانت اميتهم ابجدية او وظيفية بما يعنيه ذلك من تدهور فى الانتاجية والكفاءة فى حالة العمل ، ومن آثار اجتماعية ثقافية مدمرة فى حالة التهميش والبطالة والعمى الروحى الذى تنتجه الامية وهى تعزل الانسان عن العصر بمعارفه الشاسعة المتدفقة وغذائه العلمى والثقافى .

فهؤلاء الاميون لايدركون بسبب أميتهم اولا ، وبسبب عملية تشويه الوعي والابتذال السائد الذى تبثه اجهزة الاعلام ثانيا ان التعليم هو حق اولى من حقوق الانسان ، وهو واجب على كل الحكومات ايا كانت اختياراتها السياسية والاجتماعية لانه ببساطة اداة انتاج وماتنفقه أية حكومة على تعليم الفقراء ليس بأية حال صدقة من الرأسماليين والمليونيرات ، ولكنه فى حقيقة الامر بعض قليل من عائد جهدهم المنهوب وعرقهم المسكوب الذى يتحول الى ملايين فى جيوب الملاك الكبار وبدون هذا الجهد والعرق لن يكون هناك فائض يملأ الجيوب والجهد والعرق هو دائما من نصيب الكادحين وتلك ابجديات صنع الثروة

ان برنامج المعارضة التقدمية التي يمثلها حزب التجمع لاينظر للحملة القومية الضرورية لمحو الامية - ابجدية ووظيفية - مجرد نظرة اخلاقية على اساس انساني يحترم حقوق الجماهير واحتياجاتها ولكنه يرى فيها تطويرا منظما للقوى الانتاجية كما يعني زيادة انتاجية العمل وكفاءته ، واضافة للثروة القومية وعمادها الاول الانسان ، وخطوة اولية لاغنى عنها لتطوير الحياة الثقافية بجذب الجماهير المنفية عنها اليها ، وحينئذ لن يكون من السهل على أية حكومة ان تتلاعب بوعى الناس ثم بحقوقهم ، وتسقطهم بهذه البساطة المذهلة من حساباتها بل ونأسف لان حكومة اخرى ذات يوم كانت قد تطلعت للتطوير الشامل لقوى البلاد وطاقاتها ففتحت ابواب التعليم المجاني للفقراء ، وفتحت منافذ الثقافة والعلم والعصر لبعضهم ، ووفرت لهم الوظائف فى محاولة لاغلاق باب البطالة التى تدمر المتعلمين والأميين .

لكن ثورة مضادة اطاحت بكل هذا لتضعنا فى المازق الشامل الذى نعيش فيه الان ويأسف رئيس الوزراء لان مجانية التعليم كانت لا سياساته العاجزة سببا من اسباب البطالة . ان برنامجا قوميا لمكافحة الامية الابجدية والوظيفية والثقافية هو ضرورة من ضرورات التنمية فللاميين حقوق ايضا ولكن المشكلة ان مايعرضه علينا رئيس الوزراء ليس مشروعا للتنمية ولكنه مشروع للتراجع عن التنمية الذى اسفرت عنه كل سياسة الانفتاح .

فريدة النقاش



الجمهورية تقول:

البطالة ومسئولية المجتمع

×× يواصل مجلس الوزراء اليوم مناقشاته حول قضية البطالة فى ضوء التقارير المقدمة من الوزارات والهيئات المختصة .. تمهيدا لتقديم الخطة المتكاملة لمواجهتها إلى المؤتمر القادم للحزب الوطنى فى يوليو القادم .

×× واللافت للنظر ان مناقشة القضية تتمشى بالفعل مع اهميتها وحجمها ، ولذلك نراها فى بيان الحكومة امام مجلس الشعب وتقرير لجنة الرد على البيان ومناقشات النواب .. وامام مجلس الشورى .. وهى مناقشات مطلوبة بالفعل وتتفق على ان اساس المواجهة يبدا من زيادة معدلات الانتاج حتى يوقف معدل البطالة عند حجمه الحالى لأن القطاع الصناعى لم يستطع فى السنوات الأخيرة تدبير فرص عمل جديدة .. ولكنها نشأت فقط فى المشروعات التى ادرجت فى الخطة .

×× والنقطة الثانية أن مسئولية مواجهة البطالة لم تعد من اختصاص القوى العاملة التى تتولى مهمة توزيع الخريجين .. حسب اسبقية التخرج والتقدير .. على المصالح والمؤسسات الحكومية ومعظمها يندرج تحت القطاع الخدمى .. بل هى من صميم مسئوليات القطاع الخاص الحاصل على كل التسهيلات والمعونات لزيادة الاسهام فى الحركة الاقتصادية والنمو الاجتماعى .

×× ويلاحظ أن المناقشات الجارية حول البطالة لم تعرقل تواجد الأفكار المتجهة إلى الحل الشامل .. مثلا هناك الآن التطور الحادث فى نظام التعليم وربطه بسوق العمل وبرامج التدريب التحويلى المتصاعدة .. وأيضاً هناك الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى تكاملت مصادر تمويله وأعلن عن تخصصه فى صرف القروض للشباب الراغب فى اقتحام مجال الصناعات الصغيرة .

×× وصحيح أن معدلات البطالة مرتفعة إلى حد ما .. ولكن من جهة أخرى هناك المجالات التى يمكن أن تستوعب طاقات الشباب .. وتنعكس ليس فقط فى توفير فرص العمل ولكن تزيد من الانتاج وتحقق الاستقرار . وهى مسئولية الجميع .. الحكومة والأحزاب والقطاعين العام والخاص وكل من يعيش على أرض الوطن .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٢

□ بالاشتراك بين الاتحاد التعاونى

الانتاجى وجهاز الحرفيين بالادارة المحلية

٧٠ الف فرصة عمل إنتاجية للشباب .. أول مارس

لا حد أقصى لقرض المشروع .. و « سماح عامين »

على السداد .. وفائدة ١٠ ٪ فى العامين التاليين

رفع أسماء الخريجين الذين يوافق لهم على مشروعات .. من كشوف المنتظرين للقوى العاملة

يبدأ مع اوائل مارس القادم تنفيذ المشروع الذى تقدم به الاتحاد التعاونى الانتاجى المصرى الى الصندوق الاجتماعى ، والذى وافق عليه الصندوق اخيرا لتوفير ٧٠ الف فرصة عمل انتاجى للشباب الذى لم يعمل بعد من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والثانوى الفنى ومراكز التدريب .

صرح بذلك سيد زكى رئيس الاتحاد ، وقال ان مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى وافق على حوالى ١٥٠٠ مشروع حولت اليه من اللجنة العليا الاستشارية بوزارة الادارة المحلية مصحوبة بدراسات الجدوى الخاصة بها ، وكانت اللجنة قد تلقتها من شباب محافظات الاسماعيلية والشرقية واسيوط وتاكدت من جديتها ، فرات عرضها على الصندوق الاجتماعى طبقا للتسلسل الموضوع للحصول على الموافقات النهائية ... وهو التسلسل الذى يبدا فى خطوته الاولى بالتقدم بالمشروعات الى المحليات التى تتولى الدراسات الاولية لها .

واضاف سيد زكى ان التنفيذ سوف يجرى بالتعاون الكامل بين الاتحاد التعاونى الانتاجى وبين جهاز الحرفيين التابع لوزارة الادارة المحلية ، واشاد بالرعاية الكبيرة التى يوليها د . محمود شريف وزير الادارة المحلية لمشروعات الشباب واهتمامه البالغ بدفع عجلة التنفيذ وحرصه الشخصى على تذليل مختلف الصعاب .

وقال ان الاتحاد تقدم بطلب قرض بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى لادخال المشروعات الموافق عليها مرحلة التنفيذ .... واكد انه اذا كان توفير فرصة العمل الواحدة يكلف الدولة حوالى ٣٠ الف جنيه فان توفير هذه الفرصة عن طريق الاتحاد التعاونى والحرفى لايتكلف اكثر من الفى جنيه ، وذلك للاعتماد فى التدريب على اكساب الحرفة الجديدة على اكثر من ٢٤٠ الف ورشة انتاجية مرخصة فى مصر ، لو تحققت الاستعانة معها بنسبة ١٠ ٪ فقط فى تدريب الشباب لتوافرت ٢٤ الف طاقة مهياة لاعداد الالاف من المنتجين الجدد من الشباب باقل تكلفة .

وعن مشكلة التامينات التى كانت الورش الانتاجية ترفض تدريب الشباب بسببها ، قال



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٢

انه تم تذليلها بتعهد الاتحاد التعاونى بسداد مستحقات التامينات عن تدريب الشباب عن طريقه وعلى نفقته ، كما تم الاتفاق ايضا مع مصلحة الضرائب على عدم تحصيل اية ضرائب من المتدربين الى ان يبداوا الانتاج .

وعن قيمة القروض التى تمنح للشباب ، قال ان الاتحاد سوف يقدم لكل شاب فى المشروع الموافق عليه مبلغ ١٠ الاف جنيه ، ولن يكون هناك حد اقصى للقروض التى تمنح لاى عدد من الشباب يشترك فى مشروع واحد ، طالما ان نوعية وطاقة المشروع تتطلب المزيد من القروض ،واضاف سيدزكي انه يفضل ان تكون القروض فى اكبر حجم منها عينية ، بمعنى القيام بشراء المعدات ومستلزمات الانتاج للمشروع طبقا لاختيار الشباب بغير فرض شىء عليهم ، وطبقا لاحتياجاتهم .

وعن شروط السداد قال انه ستكون هناك مدة سماح عامان قبل بدء السداد ، على ان تحصل فائدة نسبتها ١٠ ٪ على اقساط سداد بقية القرض فى العامين الثالث والرابع .

وفيما يتعلق بتسويق الانتاج اكد رئيس الاتحاد التعاونى ان الاتحاد سوف يقوم باكبر جهد فى هذا المجال ، وذلك بمحاولة فتح مجالات انتاج جديدة امام الشباب واقتحام اسواق جديدة لتصريف منتجاتهم ، واشراكهم فى تنفيذ تعاقدات الاتحاد القائمة ومن بينها الصفقة الاخيرة مع الكويت التى عقدت بمبلغ ٣,٥ مليون جنيه لتوريد اثاث وملابس جاهزة ومشغولات معدنية ومنتجات جلدية ، غير صفقة اخرى مماثلة يجرى التفاوض عليها حاليا مع البحرين .

وقال ان كل المطلوب توافره فى انتاج الشباب لضمان سرعة تسويقه جودة الانتاج والذوق المناسب والسعر المنافس .

واكد ان دخل الشاب الواحد من كل فرصة انتاج جديدة يدخلها من هذا النوع لايتوقع ان يقل عن ٢٠٠ جنيه فى الاسبوع .

وربما من اهم الاجراءات الجديدة التى تقررت رفع اسماء الخريجين من الشباب الذين يوافق لهم على القيام بمشروع انتاجى والذين قدمت لهم قروض من كشوف المنتظرين للتعيين عن طريق القوى العاملة ، وذلك لكى لاتتكرر افادتهم من فرصة العمل مرتين ، وغيرهم ينتظر الفرصة الواحدة .



المصدر : الوفد

التاريخ : فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تفريـــخ البطـــالة !!

عندما امسكت القلم لاضع عنوانا لمقال اليوم اخترت في بداية الامر «حول تفشي البطالة»، ولكني رأيت إن لفظ «تفشي يعني انتشر وعم . وهو لفظ يكاد يكون دارجا في كثير من الاحيان قريناً لكثير من المسميات .. ولكن كلمة «تفريخ» وهي مصدر للفعل فَرَّخ .. اكثر انطباقا لواقع الحال . والتفريخ كما نعلم من الرقود والركود حتى يخرج الفرخ الصغير من البيضة .. وهو ما نعرفه بفقس البيضة . والفقس لا يكون إلا بالاحتضان .. وبطول الرقاد في جو من الدفء والرعاية . فهو صنعة اختصها الله لمخلوقاته . ولعل حكومتنا السنية وهي ترعى مشكلة البطالة .. تضاهي الدجاجة في فقسها . فكم هي سعيدة لترى فرخها وقد كبر .. واصبح له ريش .. يسير منتفخا يتنقل هنا وهناك .. واهلا بالمشاكل .. فقد زادت المشاكل مشكلة .. ولتضم لزميلاتها عسى ان تجذب او تشد عيون الناظرين إليها .. فتخف حدة النقد إلى غيرها .. ولتجد مادة تعلق عليها اسباب الفشل غير ما اعتادت ان تتعلل به من ضياع الشباب من جراء وقوعه فريسة للادمان على المخدرات . ونسوا ان الادمان ما هو إلا ابن البطالة وضوها وصنوها وربيبها ..

والحقيقة التي لا تنكر في براعة اعلامنا ممثلا في التليفزيون وغيره من صحفنا القومية في تصوير اخطر المشاكل البطالة كانها نعمة هبطت من السماء لتلفت الانظار .. ولتؤكد مدى حرص الحكومة على تبني هذه المشكلة الضخمة .. ومدى اهتمام القيادات السياسية والتنفيذية والحزبية الحاكمة . وما اسرع العناوين بالمانشتات العريضة بعرض الصفحات وطولها بوجود الحلول الحاسمة والسريعة لها .

وكان البطالة لم يحس بها المسئولون الا عندما قبضت السلطات التشيكوسلوفاكية على حدودها على اربعة من الشبان المصريين تجمدت اطرافهم من الصقيع وقد طفشوا من وطنهم من أجل تعذر الحصول على لقمة العيش حتى وقعوا ضحية نصب لاحدى شركات التسفير . والغريب ان هذا يقع بعد رحلة لوزير القوى العاملة في البلاد العربية . وإعلانه في اكثر من صحيفة منذ اشهر قليلة ان مشكلة البطالة قد انحسرت .. ثم اذاعته على ان هناك مئات الألوف من فرص العمل للشباب قد دُبّرت .. وكل يوم منذ اكثر من خمس سنوات ودفعات الخريجين من التي التحقت عن طريق هذه الوزارة لم تتحرك عن عامي ٨٣ و٨٤ . واخيرا يتقبل الناس هذه التصريحات بالبسمات . وكما يقول الفيلسوف الفرنسي «اتيان راى» ان اليأس العميق كثير الابتسام !

ومما لا جدال فيه ان الحكومة قد تصدت لهذه المشكلة معللة بانها ستستقي الحلول مما وضعه الحزب الوطني .. والحزب الوطني هو بدوره كما اعلن امينه العام سيركز على حل مشكلة البطالة في مؤتمر يوليو . وقد خرج بتوصيات منذ اربعة اعوام ارسلها لحكومته .. والحكومة كما نرى هي الحزب والحزب هو الحكومة . فهل وضعت هذه التوصيات المصحوبة بالبحوث او الحلول وطرق العلاج في الادراج ؟ واين دور وزارة القوى العاملة من هذا كله .. ومن هذه المشكلات بالذات ؟!

إن من المهام الاولى والاختصاصات الرئيسية لهذه الوزارة تحديد رقم المواطنين الذين يندرجون تحت هذه الشريحة .. ووضع التحليلات اللازمة لذلك .. ولكن مما هو مؤكد لا يوجد رقم محدد للبطالة وقفت عليه الحكومة او حزبها على الرقم الصحيح لشبابنا الذي يدخل في قائمة من يتظللون بهذه التسمية «الشباب العاطل» والذي أمدت به وزارة القوى العاملة مجلس الوزراء الذي يبحث المشكلة ؟ والذي انتهى منه باعداد تقريره . وما هي نوعيات هذا الشباب .. والحرف او المجالات التي يعملون فيها .. وعدد كل شريحة وتدرجها في كل عام .. وموقف العمالة التي عادت من الدول العربية من الكويت والعراق بالذات .. وما هي الخطة التي سلكتها هذه الوزارة إزاء هذه المشكلة وليس فقط بمكاتبات من ادارة الخريجين الى الوزارات تطلب فيها البيانات عن الوظائف الخالية . اين بحوث هذه الوزارة التي انشئت خصيصاً للقوى العاملة . لان وزارة القوى العاملة لا نسمع عن نشاط لها إلا اثناء انتخابات النقابات .. وصدور القرارات التي تحول دون دخول بعض مرشحي المعارضة عن خوضها .. ثم ردودا فورية للوزارة على كل ما تلمح له صحيفة عن شكوى التدخل في هذه الانتخابات ثم نجد ان اكثر من ٥٠٠ قضية رفعت ضد هذه



الوزارة لتصل الى اعلى عدد من القضايا رفع في هذا المجل في تاريخ الانتخابات العمالية . ثم صدور احكام قضائية تبين مدى قيمة هذه الردود والتصريحات ولعل اخرها دعوى ابوالعز الحريرى برفض شطبه من جداول المرشحين باستخدام اسوأ قرار يصدر في تاريخ الانتخابات النقابية القرار ١١٩ لوزير العمل الحالى الذى يحق له ان يمنع اى مرشح من دخول الانتخاب قبل موعده بـ ٢٤ ساعة غير مكتف بالقانون .. وبتحريات وسلطة المدعى العام الاشتراكى في هذا الشان والتى خولها له قانون العيب .

إن تركيز وزارة العمل والحكومة على مثل هذه التصرفات تفقد الحكومة التركيز على هذه المشكلة الضخمة وهي البطالة . وهذا يبين لنا ان هذه المشكلة تشارك وزارة القوى العاملة والحكومة في صنعها

يواكب هذه التصرفات عدم وجود قانون يرسم طريق تملك او التحاق الخريجين للعمل في استصلاح الاراضى فكل ما يعلن هو «قواعد» .. والقواعد كما نعرف جميعا لا تلزم الاجهزة او الادارات بالتنفيذ اذا ما تقدم المواطن مطالبا بحق .. انما هي اختيارات لأعضاء الحزب الحاكم .. ليست فيها مساواة .. وليست فيها مواد محددة تضع تشغيل او تمليك آلاف الشباب في الأراضى الصحراوية إنما كل ما هناك من الحين والحين برنامج للدعاية او تصريح يخلق الأمل الذى تلاشى .. والثقة التى تزعزعت . او كما يقول المثل العربى . إن الأمل سبب خيبة الأمل .

ولم اكن مغاليا عندما بدات كلامي بان الحكومة تساهم في صنع هذه المشكلة وفي ركودها بالنسبة لمسائل اقتصادية اخرى كثيرة لا تتعجل الحلول .. ولا تلتمس العلاج لها من اعداد كوادر مدربة بانشاء مراكز تدريب فنية للشباب يتعلمون فيها صناعة بدلا من الاكثار من مصايف في الصيف للتهليل والتصفيق والتصفير

إن الشباب امانة . وحرام ان تدفعهم الحكومة او النظام لهذا المجال .. وحرام ان يصدم كل يوم بالآمال الكاذبة ووعود السراب . الم يكف سنوات مضت وكانت المحلات الحرفية والقطاع العام تفتح ابوابها قبل العاشرة صباحا ولا يسمح لها بالعمل بعد الساعة السادسة او السابعة مساء واستمر العمل بهذا القرار لمدة عشر سنوات من ٨ نوفمبر ١٩٨٠ حتى عام ٨٩ ولعل في هذا القرار ما كان يدفع الشباب الى الفراغ والى التعطل والتسكع والبطالة فانتشر الادمان وصاحبه ظاهرة الاغتصاب . وما اكثر الاصوات التى نادت بايقاف هذا القرار . ولم ترتض الحكومة كل ما تردد في مجلس الشعب وفي صحف المعارضة سنوات وسنوات وفجاة بعد أن استفحل الشر تراجعت الى ما كانت عليه الحال

إن تمسك الحكومة والنظام باسلوب العناد يؤكد انهما يصنعان او يساهمان في صنع هذه المشكلة وتفريخها دون رحمة بالشباب الذى يتلكون عليه

ثم ماتراه على الشاشة الصغيرة من ان صبيا صغيرا اثناء إصلاحه سيارة في احدى الورش وقد تعلم مهنة ياكل منها حلالا .. يظهر التليفزيون كانه يشكو سوء الحال .. وظلم الحياة حين يرى صبيا مثله يحمل الشنطة ذاهبا الى مدرسته . إن مثل هذا الاعلان يؤذى كل من تتسخ يده بالشحم . إن هؤلاء الصبية الميكانيكية والكهربائية والسباكين والنجارين وكافة الحرف هم اسطوات المستقبل ليست المدرسة هي التى تعد الاسطوات . واليوم ومنذ اعوام ينشر ان المدارس لا تتقن التعليم وتزحم الفصول ولأن الفصل لا يتسع إلا لثلاثين تلميذا وهو مكتظ باكثر من ضعفه وقد يصل الى سبعين او ثمانين كما وان التلاميذ يجلسون على الارض وليس على تخت واليوم المدرسى ثلاث دورات ..

اتركوا الناس تبحث عن ارزاقها .. واتركوا الورش تؤدى دورها في خدمة المجتمع . ولا داعى لتتعقب وزارة القوى العاملة «رافة ورحمة» هذه الصبية لتعمل المحاضر وتفرض الغرامات . لتقوم بذلك في حدود معقولة اذا رات مخالفة وليس تحرير المحاضر عمّال على بطّال .

واخير لا نرضى لموقف الحكومة من مشكلة البطالة لن يذكرنا بقول الشاعر العربى :

تفرقت غنمى يوما فقلت لها
يا ربّ سلط عليها الذئب والضبعا .

حسن حافظ



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

سياسات التوظف والتشغيل في مصر :

وقفة مع النفس

دكتور/
اسماعيل محمد عرمان

في الاونة الاخيرة بدات الصيحات تدور حول موضوع البطالة والتشغيل في مصر وامكانية خلق فرص العمل ودور القطاع الخاص في هذا المجال وبدا كل من له وليس له في هذا المجال بابداء الراى والنصح في هذا الموضوع. واستمرت الجهات المختلفة تطالعنا بتصريحات مختلفة منها اخيرا ان وزارة القوى العاملة تقدمت بمخطط في هذا المجال والذى ظهر احد مقترحاته في صحف يوم ١٣/١/١٩٩٢ حيث ينص هذا الاقتراح على عدم التصريح بالاجازات بدون مرتب للعمل داخل مصر وفرض ضريبة جديدة على اصحاب الاجازات بدون مرتب واستخدامها في خلق فرص عمل جديدة والتمعن في هذه الاقتراحات يظهر «التهريج» في معالجة مثل هذه الامور الهامة والحيوية والتى ننادى باتخاذ اسلوب المواجهة الصحيحة لهذه المشاكل منذ الستينات ولاحياة لمن تنادى وهو الاسلوب المتاصل في مصر حيث لانتحرك حتى تقع الواقعة.

اولا .. احب ان اوضح ان مبدا الاجازات بدون مرتب سواء للعمل في الخارج او الداخل انما تتركز في القطاع الحكومى حيث ان القطاع الخاص قد عدل من مسارات عدة في معالجة الاجور والاستخدام كذلك فعل القطاع العام والذى سار على درب القطاع الخاص وبالتالى معدل التشغيل او الاستخدام يتناسب مع الانتاجية الحدية لهذه القطاعات ولكن بالنسبة للقطاع الحكومى فلم تتخذ اية اجراءات وبالتالى فان الاجازات بدون مرتب انما هى اسلوب تتمكن الدولة به من خفض معدلات فائض العمالة التى تم توظيفها بالجهاز الحكومى فقط حيث انه في مجال الاستخدام فان الدولة لاتسيطر الا على هذا القطاع فقط، وعلى مدى العشرون عاما الماضية تضاعفت العمالة به بينما انخفضت الانتاجية الحدية لهذه العمالة الى حد قارب الصفر حيث تظهر الدراسات ان هناك انخفاضا ملحوظا في الانتاجية في جميع القطاعات وان هذه العمالة ماهى الا بطالة مقنعة وان الفرص التى تقدمها الدولة لهؤلاء المتقدمين لها ماهى الا احد اساليب الضمان الاجتماعى او التامين ضد البطالة.

اضافة فان من يفكر في المقترح الخاص بفرض ضريبة جديدة على اصحاب الاجازات بدون مرتب واستخدامها في تمويل خلق فرص عمل جديدة للعاطلين الجدد نجد ان من اقترح هذه الضريبة لايعلم ماهى ابعاد خلق فرصة العمل وتكلفتها وان الحصيلة التى ستتجمع من هذه الضريبة لاتكفى لخلق فرص العمل المطلوبة بل ستنتهى هذه الحصيلة الى تغطية نفقات اخرى غير خلق فرص العمل وان مثل هذه الاقتراحات انما هى فقط للاستهلاك وليست حلول فعلية تعالج المشكلة.

زيادة فان الدراسة لتصريحات المسئولين عن سياسات العمالة والتشغيل تظهر انه في خلال عامى ٩٠ و ١٩٩١ طالعتنا الصحف بتصريحات للسيد المسئول بدعوة الخريجين من تخصصات مختلفة للتقدم بطلبات الاستخدام للترشيح لشغل فرص عمل جديدة والتى لوقمنا بعملية حسابية لمعرفة عدد هذه الفرص المعلن عنها لوجدنا ان عدد هذه الفرص تزيد على ثلاثمائة فرصة عمل وبمتابعة مسار هذه الترشيحات يتبين انها تتواجد فقط في القطاع الحكومى الذى يعتبر المنفذ الوحيد للتوظيف والاستخدام والذى يوزع عليه الكم الهائل من هذه العملة من خريجى المؤهلات الجامعية والمتوسطة علما بان اكثر من ٧٠ ٪ من هذه الترشيحات لم تتخذ بشانها اية اجراءات فعلية لاتمامها او انجازها. كذلك فان التحليل المالى لميزانية الدولة يظهر ان الميزانية لاتشمل او تاخذ في الاعتبار التكلفة المطلوبة فعلا لخلق فرص عمالة حقيقية منتجة. وهنا يجب ان نتساءل من يضحك على من ؟ وهل هذه الوزارة المسئولة تتجمل ولاتكذب او انها تستخدم التصريحات لغرض في نفس يعقوب .. كذلك طالعتنا الاهرام في ٢٤/١٠/٩١ في عمود الناس والاقتصاد والذى يحرره الاستاذ عبد الرحمن عقل بمقال معنون «لغز البطالة»، والذى يقول فيه انه تلقى من الدكتور سلطان ابو على وزير الاقتصاد الاسبق وسكرتير الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع كتابا عن الموارد البشرية والبطالة في مصر وان هذا الكتاب هو تسجيل للمؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين من المصريين وان الكتاب يقع في ستمائة صفحة ويضم كل ماقيل حول هذا الموضوع ويستطرد الاستاذ عقل ان ما استوقفه هو بعض البيانات والاحصائيات عن البطالة والتى تعتمد على البيانات الخاصة بالتعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦ والتى تقدر البطالة في عام ٢٠٠٠ بنحو ٢ مليون متعطل وهو مايعكس ان ٢٦ ٪ من

قوة العمل في الفئة العمرية ١٥ الى ٢٩ لاتجد عملا وقد علق الاستاذ عقل على هذه المعلومة بانها مصيبة ثم انهى المقال بفقرة بداها بان لغز البطالة في مصر اخطر ماسيواجه الاقتصاد المصرى في عقد التسعينيات وينبه الى اتخاذ سياسات من شانها تنظيم الاسرة وتنشيط وضبط اتزان سوق العمل المصرى .

وما هذه الدراسات والاحصائيات التى ارسلها الدكتور سلطان ابو على الى الاستاذ عقل ماهى الا اعادة للتشخيصات السابقة والدراسات والبحوث المشتركة مع المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وبعثات البنك الدولى والامم المتحدة والتى بدات منذ الستينات

كما ان الارقام والاحصائيات التى حصل عليها الاستاذ عقل لاتطابق الواقع ولكن ادخلت عليها التعديلات لتجميلها او لاخفاء الواقع وذلك لقصور في بيانات التعداد نفسه والذى سبق ان نوهنا عنه للمسئولين عن التعداد في حينه اضافة الى انه منذ عام ١٩٨٦ وحتى الان فلقد حدثت مجموعة من التغيرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تجعل هذه البيانات غير صالحة للاستخدام في بناء استراتيجية دقيقة تعالج الواقع . على سبيل المثال في الفترة من ١٩٨٣ وحتى يونيو ١٩٩١ فان المتعطلون من المتعلمين من خريجى المؤهلات المتوسطة والجامعات والمعاهد يقدر باكثر من ثلاثة ملايين ونصف ويمكنكم الرجوع الى بيانات مخرجات المؤسسات التعليمية اضافة الى المتسربين من مراحل التعليم المختلفة الى سوق العمل لعدم امكانية الاجهزة والمؤسسات التعليمية والتدريبية امتصاص هذا الكم الهائل من الاطفال لعدم توافر الاماكن لهم وهؤلاء لايجدون عملا لان سوق العمل مكتظ بنوعيات لايحتاجها سوق العمل .

واود ان اشير هنا الى ان تقديرات البطالة السافرة تزيد على ٢٧ ٪ من جملة قوة العمل وليست كما عرضها مسئول امام مجلسى الشورى والشعب والذى اراد ان يتجمل وليست كما تعرضها وسائل الاعلام هذه الايام . اننا نتوقع لتقدير البطالة السافرة في عام ٢٠٠٥ اذا استمر الوضع كذلك ـ اى اذا استمرينا في ان نكون جميعا خبراء في كل شيء ـ ان يكون رقم البطالة السافرة ممثلا لاكثر من ٣٥ ٪ من قوة العمل ـ هذا اضافة الى النسبة الكبيرة الممثلة للبطالة المقنعة.

اذا ما هو الحل ؟

الجواب او الرد على هذا التساؤل هو ان البطالة لايمكن ان تكون لغزا اذا ماعولجت وفقا للاساليب والاستراتيجيات التى سبقتنا اليها دول نامية اخرى بدانا معها المسار واخذت المشكلة بجدية واستمعت الى نصائح وتوجيهات الخبراء في هذا المجال والذى مكننا من مساعدتها في تخطى هذه المشكلة ومشاكل التنمية الاقتصادية ولكن في مصر لابد ان تكون البطالة لغزا او خطرا يواجه المجتمع المصرى باثاره الاقتصادية والاجتماعية والتى سبق لى ان ذكرتها

اننى اؤكد على ان حل البطالة لايرتكز كما يحدث في مصر على مشروعات تنظيم الاسرة التى تعتبر من المشروعات طويلة المدى (من ١٥ الى ٢٠ عاما) في عائدها كما ان ائدها في تخفيض النمو السكانى من ٢ الى ٣ ٪ لان الركن الاساسى في فعالية مثل هذه المشروعات هو رفع المستوى الاقتصادى وتوفير الرفاهية الاقتصادية للفرد والاسرة وبالتالى يمكن ان يكون لمثل هذه المشروعات الخاصة بتنظيم الاسرة .

ان الحل ياعزيزى هو التركيز على خلق فرص عمالة جديدة منتجة حقيقة وليست وهمية .

وكانت مصر في نهاية الستينات كانت قد تنبهت الى هذه المشاكل وبدات فعلا في معالجة هذه المشاكل بجدية والمعروف انه لمواجهة هذه المشكلة يجب توفير المتخصصين او الكوادر التى يمكن لها وضع الحلول والاستراتيجيات فعملت على ايفاد مائة وخمسين مبعوثا للتخصص في تخطيط القوى العاملة وتنميتها وعندما عادوا في منتصف السبعينيات وجدوا ان الجهاز المتخصص في هذا المجال قد الغى لخلافات شخصية بين بعض المسئولين بغض النظر عن اهميته لمصر ووجد هؤلاء المتخصصون انفسهم قد انضموا الى وزارة القوى العاملة والتى بدلا من ان تقوم بابعاد هذا الواجب والتخصص ياسيدى ... وبدلا من ان يتعاون موظفيها مع هؤلاء المتخصصين بدات حربا شعواء وعنيفة على العائدين المتخصصين وذلك للتخلص منهم وقد نجحوا في ذلك حيث ترك اخرهم هذه الوزارة في عام ١٩٩٠ بعدما سمع بان المسئول عن هذه الوزارة قد طلب من رئيس ادارته المركزية للتنمية الادارية ان يجد طريقة للتخلص من هذا الاخير .

ونتسال : اين هؤلاء المتخصصون الان ؟ انهم يعملون مع المنظمات الدولية التى تقدم خدماتها في تخطيط وتنمية الموارد البشرية للدول النامية والتى استفادت ومازالت تستفيد من هذه الخبرات وتستعين بها في اعداد كوادرهم المتخصصة واحلالها للعمالة الوافدة لهذه الدول .

كلمة اخيرة في مقالى اود ان اؤكد بها اننا اذا لم نعدل هذا المسار ونركز على معالجة المشكلة موضع الساعة بصورة جدية ونبعد عن التهريج بفرض ضرائب او انشاء صناديق للمعاونة ـ والذى يجعلنا نخطو للوراء ونركز فقط في الاعادة والازادة في دراسة المشكلة التي قد قتلت بحثا منذ نهاية الستينيات والتى مازلنا نهتم بتشخيصها كلما حان الاذان دون ان نتحرك لعلاج المشكلة او نترك المجال للكوادر المتخصصة التى يمكنها ان تقدم حلولا جذرية للموارد البشرية المصرية ومشكلاتها وعلى الاخص مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة منتجة فاننا نتوقع ان يسود واقع اسود وان ناخذ دائما في اعتبارنا ان فاقد الشىء لايعطيه .

وعلى وعد بلقاء أخر لنلقى الضوء على سياسات الاستخدام والتشغيل بين الواقع والمستهدف ومشكلة مصر مع هذه المؤسسات وكيفية التحرك للحق بالركب .

كاتب المقال : مستشار الامم المتحدة لتخطيط وتنمية الموارد البشرية



المصدر : وطنى

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٢

رأى وطنى ..

الشباب والتطور

من الاقوال السائدة فى مختلف انحاء العالم ان الشباب عماد المستقبل ، وهم فى نفس الوقت يشكلون الحجر الاساسى فى بنية الدولة . وقد رأت بعض الدول أن تمنح الشباب من الفرص ما يحقق بها ذاته وينشأ على فهم تام بالمجتمع الذى يعيش فيه ملبيا نداء ذلك المجتمع فى كافة النواحى . ويقف الشباب كالحجر الصلب مدافعا عما يعتور البلاد من مآسى داخلية وخارجية .

واذا كانت مشاكل المجتمع تمنع المسئولين وصناع القرار من التفكير فى الاوضاع المتغيرة والظروف المستجدة فى المجتمع ، فهناك من يستطيع الوصول الى رؤية مستقبلية وهم المفكرون والكتاب واصحاب الاهتمام العام الذين يساعدون فى وضع الخطوط لحل مشاكل الاهالى واستنباط القوانين التى تسير عليها ، ورسم الخطط الايجابية للمستقبل مع التنفيذ المتزامن لها فى جميع المجالات ، وان ذلك يعتمد على المعلومات . ويمزج هؤلاء الخبراء او المتخصصون بين الاتجاه الزراعى والرغبة فى تصنيع البلاد بل ونقل الصناعة من الحالة الميكانيكية الى الميكانيكية الالكترونية التى تعتمد على التسيير الذاتى وتستخدم اشكالا من المواد المخلقة الجديدة وبذلك تتحول العمالة العضلية الى عمالة عقلية .. وهذا يعنى فتح المجالات امام العمالة المصرية خارج حدود مصر سواء فى العالم العربى أو فى الاقطار الافريقية. وقد أعلن وزير التعليم ان هناك لجنة مشتركة بين وزارة التعليم ورجال الاعمال والغرف التجارية والزراعية لتحديد التخصصات المختلفة من العمالة الفنية من خريجى مدارس التعليم الفنى ، وذلك للتنسيق الكامل بين مختلف الجهات المستقبلة للعمالة ووزارة التعليم لتحديد الاعداد والنوعيات المطلوبة من خريجى مدارس التعليم الفنى فى ضوء التضخم فى خريجى المدارس الفنية ، وضرورة تحديد اسلوب وبرامج التدريب للخريجين مع وضع خطة لتغطية مختلف المدن الصناعية الجديدة بالمدارس الفنية التى تراعى تلبية احتياجات هذه المدن بمختلف النوعيات الفنية .

وقد تظل مشكلة البطالة برأسها بينما لم تستقر الامور بعد .. ولكن يمكن قيام الصناعات الصغيرة والحرفية كاحد عوامل النجاح فى التنمية الاقتصادية ، ويرى خبراء الاقتصاد أن الاهتمام بتلك الصناعات كروافد للصناعة فى مصر سوف تعمل على تغيير هيكل الاقتصاد المصرى ، وتركيبة ذلك الاقتصاد لصالح الصناعة مما يزيد من القيمة المضافة الى الناتج القومى .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

إذن فالبطالة فى هذه الأوقات معناها أن الأيام قد أتت بعكس ما هو طبيعى ومتوقع ، فإذا لم يعمل المرء وينتج ويكسب ويتزوج ويمض فى طريق تحقيق أمانيه فمتى إذن يفعل ذلك ؟ ثم إن وطأة الحياة ونفقات المعيشة والحاجة الملحة إلى المال بعد مضى سنوات الإنفاق على التعليم والتدريب والتكوين لا يمكن إغفالها أو التقليل من أهميتها ، ويضاف إليها الشعور النفسى أو المعنوى بالخيبة والفشل حيث لا يوجد العمل ، وكأنما أصبح الشاب نوعا من الكم المهمل الذى لا يجد له مكانا مع الأحياء المنتجين ، وقد جربت البطالة عقب تخرجى فى الجامعة منذ سنوات طويلة مضت ثم استطعت أن أخطو فى الحياة خطوات إيجابية سريعة موفقة ، ولكننى اضطررت بعد ذلك تحت وطأة العمل السياسى أن أعانى من البطالة مرة أخرى ، وتأصلت فى النفس عقدة اسمها البطالة والخوف من أن يعيش الإنسان بلا عمل ، ومن هنا فإن أزمة الشباب العاطلين المرهقين من طول البحث أو من طول الانتظار ، ومن الفراغ فى الحالين ، والعجز عن تحصيل ما يفى بالمطالب دون اعتماد على الآخرين ، إن هذه الأزمة تشغل حيزا كبيرا من النفس والعقل ومن التفكير والوجدان ، لأن المرء يحمل فى ذاكرته انطباعات عنها شديدة العمق لا يمحوها الزمن ، وخاصة أن العمل لم يكن بالنسبة لى ترفا ، ولم تكن البطالة مما يسهل على النفس احتماله تحت وطأة ظروف اقتصادية غير مواتية .

وقد قرأت كثيرا فى الأيام الأخيرة عن أزمة البطالة والوسائل الكفيلة . بحلها ، ولكننى رغم ذلك لم أنته إلى وصفة علاج شافية محددة ، ويبدو لى أن المسئولين فى الدولة هم أيضا لايزالون يبحثون ويدرسون وفى أذهانهم بطبيعة الحال تصورات عامة وأفكار متناثرة ، لا تصلح أن تكون حتى الآن برنامجا علميا مدروسا متكاملا يمكن أن يوضع موضع التنفيذ العملى . وهناك ما يدل على ذلك ، فأمامى وأنا أكتب هذا الكلام خبر يقول إن مجلس الوزراء عقد اجتماعا يوم الأربعاء الماضى برئاسة الدكتور عاطف صدقى لمناقشة مشكلة البطالة وأسبابها وأساليب علاجها على ضوء التقارير التى أعدتها الوزارات المعنية ، وهكذا يبدو أن الأمر لايزال موضع دراسة ، حتى الأسباب التى أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة تحتاج إلى بحث ومراجعة كأنما هى أسباب خفية مجهولة لم تكن تخطر على بال أحد ، هذا رغم أن المجالس القومية المتخصصة التى يشارك فى عضويتها عدد ضخم من الوزراء السابقين والحاليين والخبراء المتخصصين وأساتذة الجامعات ، هذه المجالس أعدت تقريرا ضافيا عن مشكلة البطالة وأسبابها والتوصيات الخاصة بعلاجها . ثم إن جهات أخرى عديدة ، درست هذه المشكلة الحيوية وقدمت تقارير عنها كوزارة القوى العاملة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ومركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء الذى أعد دراسة جادة تناولت المشكلة من كافة أبعادها ، بالإضافة إلى ما أعدته وزارة الصناعة من تقارير عنها ، وغيرها من الوزارات والهيئات والأبحاث الخاصة ويجىء فى مقدمة هذا كله ما يصدر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وإن كانت الأرقام والمعلومات والاحصائيات التى يقدمها هذا الجهاز لا تلقى اعترافا عاما بصحتها أو دقتها على الأقل .

وهذه النقطة بالذات تحتاج إلى وقفة فإن غياب الأرقام والاحصائيات الدقيقة لا يعطى المناخ المناسب لدراسة أية مشكلة دراسة علمية قائمة على أسس سليمة ، ونحن نشكو من غياب الأرقام والإحصائيات فى كل مجالات حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية ، ولعل من أهم الاحصائيات التى لا يمكن تجاهلها عند دراسة مشكلة البطالة فى الوقت الراهن والاحصائيات الخاصة أولا بعدد المتعطلين الحاليين عن العمل مع توزيع هذا العدد الكلى على الشرائح العمرية والشرائح التعليمية وبيان عدد الذكور وعدد الإناث والمواطن الأصلية لهؤلاء المتعطلين لنعرف من أين أتوا ؟ وما هى المحافظات التى تفرز أعدادا كبيرة منهم ، والمحافظات الأخرى التى قد تكون فى حاجة إليهم ؟ ثم إنه لابد من معرفة الرقم الصحيح الذى نلف حوله وندور منذ سنوات كثيرة ولا ننتهى إلى رقم معين ولو بالتقريب الذى لا يخل بالحقيقة إخلالا شديدا ، وهو رقم المهاجرين إلى الخارج بحثا عن عمل ، وتوزيع هذا الرقم أيضا على شرائح العمر والتعليم والمهنة وما إلى ذلك من بيانات ضرورية ، والخلاف حول رقم عدد المهاجرين أكثر اتساعا من الخلاف حول عدد العاطلين ، والفرق بين الأرقام المتاحة فى كلا التقديرين يحسب بالملايين لا الآلاف ولا بعشرات الآلاف ، ومن هنا يتضح لنا أن علاج مشكلاتنا العامة فى كل المجالات أصبح أمرا متعذرا لا يقوم على أساس سليم ، وفى الخارج يقدرون عدد العاطلين كل شهر لا كل سنة ، وبالآحاد لا بالآلاف أو الملايين ، كما هو المألوف



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ... ١٩٩٢

لايزال عندنا الأمل ، هنا لا هناك ، على أرض بلدنا توجد فرص العمل التى يمكن أن تكفى الملايين من شبابنا الذين يعانون الآن من البطالة والاكتئاب والإحباط الذى قد يصل إلى اليأس من الحياة ، والبطالة هى أعتى خصوم الشباب ، لأن هذه المرحلة من العمر هى التى يشعر فيها المرء بأنه يحلق فى السماء بجناحين من الآمال العريضة والأمنيات التى قد تصل إلى حد الأوهام لا مجرد الأحلام ، هذه الفترة من العمر هى التى تفيض بالحيوية والنشاط ، وتعقب مرحلة الدراسة والاستعداد ، وتنقل المرء إلى مرحلة العمل والإنتاج وتحقيق الأمانى وبناء الأسرة والشعور بأحاسيس الرجال .

وأقول للشباب لايزال عندنا أمل



محمود عبدالمنعم مراد

عندنا ، ولن مثل ذلك عن مقدار ما تحوله العمالة المصرية من عملات أجنبية إلى مصر ، ومقدار ما تحتفظ به منها في الخارج . وهذه كلها مسائل في غاية الأهمية والحيوية . ومع ذلك فنحن نجهلها ولم نبدأ بعد في علاج هذا النقص في المعلومات كمشكلة ابتدائية أساسية لابد من الانتهاء منها قبل بدء دراسة المشكلة الأخرى التي نواجهها . ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن لجنة الرد على بيان الحكومة التي شكلها مجلس الشعب أخيرا ذكرت في تقريرها عن مشكلة البطالة أنه لا يمكن حل تلك المشكلة إلا إذا توافرت الاحصائيات والمعلومات الصحيحة عنها ، إذ لا يعقل ألا يتوافر للجنة الرد حتى الآن الرقم الحقيقي للعاطلين أو المتعطلين ، فوزارة القوى العاملة تقول كلاما يختلف عما يقوله الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، كما يختلف عما تذكره دراسات عديدة قامت بها جهات رسمية أخرى .

ومهما يكن من أمر فإن ما لا يدرك كله لا ينبغي أن يترك كله ، كما يقولون ، ونحن هنا نحاول أن نلقى ضوءا على جوانب هذه المشكلة المعضلة دون ادعاء بأننا نقدم ما نراه حلا علميا مدروسا قابلا للتحقيق . فليس في إمكاننا ذلك ، وليس أيضا في إمكان أية جهة رسمية نظرا لما ذكرناه من غياب المعلومات والإحصائيات ، هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى نظرا لتشعب العوامل التي أدت إلى هذا الواقع وحاجتنا إلى سياسات طويلة المدى تتناول كل جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتشريعية وغيرها .

وليس هذا المقال محاولة لذم الحكومة ولا للدفاع عنها ، مسئولية الحكومة الحالية تبدو أقل من مسئولية التاريخ السياسي والاقتصادي لمصر خلال الأعوام الثلاثين الماضية . وقد ذكرت من قبل أنني عانيت البطالة منذ الأربعينات عندما كان تعداد السكان لا يصل إلى عشرين مليونا ، وفي السنوات الأولى من ذلك العقد (الأربعينات) أصدر مجلس الوزراء في ذلك الوقت قرارا بمنع التعيين في وظائف الحكومة لأي سبب إلا بعد عرض الحالات الاستثنائية على مجلس الوزراء مجتمعا ليتخذ القرار اللازم ولو بصدد تعيين موظف واحد في وظيفة صغيرة بالدولة ، ومن جراء ذلك عانى الكثيرون من خريجي الجامعات في ذلك الوقت من البطالة ، وتأخر تعيينهم في الوظائف التي يطمحون إليها سنة بعد سنة ، فما بالنا إذن وقد أصبحنا الآن أكثر من خمسة وخمسين مليون شخص ، إضافة إلى سجل تاريخي حافل بكل الأسباب السياسية والقانونية والاقتصادية التي تؤدي مجتمعة إلى أزمة بطالة قاتلة .

لقد تمت في الخمسينات والستينات إجراءات تؤدي إلى تأجيل مشاكل البطالة ليتحمل أعباءها أبناء الأجيال القادمة . وها نحن أولاء نتحملها كأعنف ما تكون ، بعد أن أصبحت دواوين الحكومة وشركات القطاع العام ، مكتظة بالموظفين الزائدين على الحاجة ، وهم من مخلفات النظام الذي تكفل بتعيينهم جميعا بطريقة عشوائية ، بعيدا عن تخصصاتهم وعن الحاجة الحقيقية إليهم ، وكانت المرتبات التي يتقاضونها أشبه بمعونات البطالة التي تدفعها الدول المتقدمة للمتعطلين من أبنائها . وكانت حكومات ذلك الزمان مضطرة اضطرارا إلى تعيين الخريجين بالجملة دون نظر إلى الحاجة الحقيقية إليهم ، بعد أن أخذت هذه الحكومات على عاتقها أن تجد لكل متخرج عملا ، بعد أن سدت الطرق أمام القطاع الخاص ، وأممت الشركات والمصانع الموجودة في ذلك الوقت ، ولم تهيىء المناخ الصالح لخلق فرص العمل الحقيقية ، على أن أخطر ما فعله هذا العهد ، في الخمسينات والستينات ، هو أنه جعل من الشباب عددا من البشر خالين من كل إرادة ، عاطلين عن كل إبداع ، مستندين تماما إلى قرارات حكومية تصدر بتعيينهم في أي وقت تحدده الحكومة ، وفي أية وظيفة تحددها حتى لو كانت لا تمت بأية صلة إلى تخصصاتهم العلمية . ولم يكن هناك أدنى أمل لأي شاب تخرج في الجامعة وأرقى المدارس والمعاهد المتوسطة ، في الحصول على عمل خارج دواوين الحكومة وشركات القطاع العام . وهكذا تحول الشباب جميعا في ذلك الوقت إلى موظفين خاضعين لسلطة الدولة القابضة على أزمة الأمور في كل المجالات دون أن يستطيع أحد أن يمارس العمل الذي يهواه أو الذي يتناسب مع مؤهله وتخصصه العلمي ، وظل الحال على هذا المنوال حتى سنوات قريبة مضت . يتخرج كل عام مئات الألوف من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، وينتظر كل خريج في بيته حتى تصله الورقة المرتجاة من وزارة القوى العاملة ، تحدد له الوظيفة التي اختيرت له ، ومعظم هذه الوظائف وهمية ، وكثيرا ما يجد الموظفون الجدد أنه لا مكان لهم في الأماكن التي حددتها القوى العاملة لهم ، ولا مقاعد يجلسون عليها ولا مكاتب يؤدون عملهم فيها ، وعندما أصبح العبء لا يطاق ، بدأت الدولة مرغمة ومضطرة إلى مراجعة هذا الموقف ، واضطرت إلى إلغاء قرار التعيين بالجملة ، وأصبح الملايين يقفون الآن في صفوف الانتظار من سبع سنوات أو أكثر ، والدولة عاجزة عن تقديم فرص العمل المتاحة لهذه الأيدي العاطلة .

وفي نفس الوقت لم ينظر أحد إلى التعليم نظرة متأنية فاحصة ، تربط بينه وبين احتياجات المجتمع الحقيقية ، وكل





المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢

وان ظروف مصر الحالية تناسب الصناعات الحرفية من حيث اعتمادها على القوى البشرية اكثر من اعتمادها على الالات ، وهذا هو ما يدفع المسئولين للاهتمام بها باعتبارها خطوة فى سبيل الصناعات المستقبلية الكبرى ، وقد تم تحديد الاستراتيجية الاقتصادية للنهوض بالصناعة ومواجهة عملية التغيير التى سوف تطرأ على المجتمع نتيجة المتغيرات الاقتصادية الجديدة بانشاء مشروعات جديدة او التوسع فى المشروعات القائمة ، ولكن ذلك يعتمد على القضاء على المشكلات التى تقف عائقا امام انطلاق القطاع الحرفى مع ضرورة توفير الخامات والبحث عن اساليب جديدة للتسويق داخليا وخارجيا . ويطالب الخبراء بضرورة تكوين فكر الشباب حول اهمية الصناعات الحرفية وحجم الفوائد التى يمكن ان تدرها هذه الصناعات بالنسبة للشباب ، وهذا الدور معقود على الاحزاب السياسية والمعاهد المتخصصة . وتقوم الحكومة بدورها فى حل مشكلة التمويل للمشروعات الصغيرة بعد ان ادركت اهميتها لتخرج الدولة من العالم المتخلف الى العالم المتطور.

ان فتح الباب للتكنولوجية الابتكارية الجديدة هو الذى يغير النظم ثم البشر . واننا فى العالم اجمع نمر بمرحلة تحول جذرى يحتاج من الدول الى اعادة النظر واعادة البناء لكل ما استقر من اوضاع المجتمع الصناعى ، وهذه هى فرصتنا الذهبية لكى نعيد بناء انفسنا وهو امر لم يكن ممكنا طوال سنوات سيادة واستقرار المجتمع الصناعى .. فاقامة المرافق المعلوماتية والعمل على التحول الى الصناعات الجديدة هو الذى سيغير البشر وهو الذى سيفرض تخليا من التفكير القدرى . وهو الذى سيجعل التحول من اى شكل من اشكال الحكم الى ديموقراطية المشاركة ضرورة ملحة لفائدة الجميع .. الحاكم والمحكوم معا.

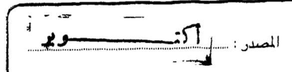




المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٢



ما فعلته دولة الخمسينات والستينات ، هي أنها جعلت التعليم بالمجان ، ولكن أى تعليم هو ؟ لقد تركته على حاله منذ كان دنلوب صاحب الأمر والنهى فى التعليم المصرى ، الذى كان هدفه الوحيد تخريج موظفين كتابيين وإداريين يعملون على خدمة الخبراء الأجانب ، ولا أريد أن أخرج عن الموضوع لأتحدث عن مجانية التعليم وآثارها ، ولكنى فقط أتحدث عن التعليم وهدفه وبرامجه وارتباطه بالحياة وبالمجتمع ، لقد كانت السياسة مجرد مظهر يخدع الجماهير بالشعارات دون التصدى لمصالح الوطن الحقيقية فى الحاضر والمستقبل .

وكما قلت مازلنا نعانى من اثار ذلك العهد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، ما زال التعليم فى مصر كما كان فى الستينات ، وبخاصة فى التعليم الجامعى والفنى ، هذا اذا لم يكن قد زاد سوءا وبعدا عن احتياجات المجتمع ، ومسايرة للتغيرات العلمية والتكنولوجية الحديثة التى أثرت فى العالم كله . إن مشكلة البطالة لا يمكن بحال ما فصلها عن مشكلة التعليم الخطرة التى تواجهها مصر الآن ، ويكفى للدلالة على ذلك أن أبسط ما يمكن أن يتعلمه التلميذ فى مدارس التجارة المتوسطة ، هو أن يكتب خطابا على الآلة الكاتبة العربية دون أخطاء كثيرة ، وفى وقت معقول نسبيا وكل صاحب عمل فى مصر يدرك تماما ، كم هى معقدة تلك المشكلة التى تواجهه عندما يريد تعيين فتى أو فتاة للكتابة على الآلة الكاتبة ، فلا يجد من بين خريجى المدارس المتوسطة من يستطيع أداء هذه المهمة .

إن حوالى نصف مليون متخرج فى الجامعة أو المعاهد العليا أو المتوسطة ، يجدون أنفسهم كل عام هائمين على وجوههم فى الشوارع ، وهم عبء مضاف إلى الأعباء الموجودة بالفعل ، حيث يتراوح عدد العاطلين الآن بين مليون ونصف إلى ثلاثة ملايين متعطل . والحكومة تشكو من كثرة موظفيها الذين يتقاضون مرتبات هزيلة ولكنهم يقومون بأعمال تافهة قد لا يستحقون عليها مرتبات اصلا . وشركات القطاع العام هى الأخرى مرهقة بالعمالة الزائدة ، حيث كانت أبوابها مفتوحة لكل من هب ودب ، أو لكل من وجد له واسطة أو شفاعة ، حيث كان المال العام ليس ملكا لأحد . وفرص العمل الجديدة تحتاج إلى أموال ضخمة ، ويقولون إن كل فرصة تحتاج إلى رأس مال يبلغ ٢٠ ألف جنيه ، فإذا كان لدينا ثلاثة ملايين من العاطلين نريد أن نخلق لهم فرص عمل ، كنا فى حاجة إلى ٦٠ ألف مليون جنيه ، تدخل ميدان العمل والاستثمار إضافة إلى ما هو قائم . فهل هذا ممكن ؟

وكل الحسابات والأرقام والدراسات تقول إن المشكلة عويصة وخطيرة ، وتحتاج إلى تغييرات جذرية فى شتى النواحى ، كما تحتاج إلى سنوات طويلة . ولا أريد هنا منافسة المتخصصين فى محاولة الوصول إلى الحلول العملية والوسائل الناجعة الكفيلة بالقضاء على هذا الكابوس المخيف الذى يكتم أنفاس شبابنا . ولكنى فقط أود أن أوجه نظر هؤلاء الشباب إلى أمر لا أظن أنه يقع فى حسبانهم أو يدور فى أذهانهم ، هذا الأمر هو أنهم هم أنفسهم يتحملون قدرًا كبيرًا من أزمة البطالة الخانقة ، وهم مدعوون الآن مع أسرهم أو أولياء أمورهم ، إلى إعادة النظر فى سلوكهم فى الحياة ، وفى قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم ، ليعيشوا العصر الحديث الذى تغيرت فيه الظروف عما كانت عليه فى أواسط هذا القرن الذى يوشك أن ينتهى . نريد أن يصح العزم على الاعتماد على النفس والبحث عن فرص العمل المتاحة التى قد تحتاج منهم إلى تدريب أو إعادة تأهيل مع غض الطرف تمامًا ونهائيا عما حصلوه من علم ، سواء فى الجامعات والمعاهد أو فى المدارس الثانوية المتوسطة ، إن كل ما تعلموه لن يساعدهم على الحصول على العمل المناسب ، والدعوة موجهة بطبيعة الحال إلى المتعلمين من شبابنا وهم يمثلون ٩٠ فى المائة من المتعطلين فى الوقت الحاضر . والوظيفة الحكومية يجب أن تكون مستبعدة من الأذهان ، لأنها غير متاحة من ناحية ، ولأنها من ناحية أخرى لن تفى بحاجات الشباب فى ظل الأسعار التى ترتفع من يوم إلى آخر ، ولا يمكن أن تكون كل الأبواب مغلقة فمازلنا نحتاج إلى عدد ضخم من الفنيين الذين يمكن تأهيلهم بعد فترة معقولة من التدريب المهنى ، ولست ممن ينادون بالعمل فى غسيل الأطباق وكنس الأرض والخدمات المنزلية أو الفندقية المشابهة ، رغم أن العمل اليدوى بوجه عام ليس مرفوضًا ، ولكن هناك أعمالاً تجمع بين تشغيل الأيدى والرءوس والخيال ، وتساهم مساهمة إيجابية فى زيادة الإنتاج وتوفير أموال كثيرة تضيع هباء فى قيام غير المدربين من العمال بأعمال الصيانة التى تحتاج إليها السيارات والثلاجات وأجهزة الراديو والتليفزيون والغسالات والسخانات وما إليها . كما أن كثيرًا من المهن المتعلقة بالبناء ، لا تزال تحتاج إلى مزيد من الأيدى العاملة المدربة . ثم إن النشاطات التجارية والخدمات المتنوعة لا تزال تبحث عن الشباب الطموح القادر على الأداء السليم الدقيق ، مع ضرورة الاقتناع بأن فى كل امرئ منا طاقات وقدرات خاصة لا تظهر إلا فى ساعات التحدى وعندما تمس الحاجة إلى إظهارها واستغلالها ، وهذا ما كانت الظروف الماضية تحول دول إنطلاقه وتفجيره فى نفوس الشباب الذين لم يكن أمامهم سوى انتظار خطاب التعيين بلا جهد مبذول أو خيال أو إبداع تحركه الدوافع القوية والإرادة المتحفزة والطاقة التى تريد لها متنفسًا ..



إن الباب كما قلت لم يغلق بالضبة والمفتاح فى وجه شبابنا . ومن واقع تجاربنا فى الحياة ، قبل نصف قرن من الزمان ، نستطيع أن نقول لشبابنا إنه ما من كائن بشرى يعجز عن تحصيل تكاليف حياته ، إذا ما حاول وبحث وفتش داخل نفسه وفى الحياة عن الطاقة التى يمكنه استغلالها وتنميتها .

على أبنائنا أن يطالبوا أنفسهم قبل أن يطالبوا الحكومة بحل مشكلاتهم فقد تطول الحلول العامة وتستلزم وقتاً ممتدا لتغيير الظروف والقوانين وتهيئة المناخ لزيادة الاستثمارات وخلق فرص جديدة للعمل ولا يصح أن يظل شبابنا مكتوفى الأيدى يقفون على نواصى الشوارع منتظرين الفرج يأتى من السماء ، هذا إذا لم يكونوا أسوأ حظا بالتردى فى متاهات الانحراف والبعد عن الطرق الشريفة المشروعة لتحصيل أرزاقهم .

مؤتمر موسع بجامعة القاهرة لتشغيل ٢٠٠ خريج

رغم انها تجربة ايجابية وبداية طيبة نحو الطريق الصحيح.. الا ان هناك بعض التحفظات بالنسبة للملتقى الوظيفى الذى عقد هذا الاسبوع لتوظيف خريجى كليتىَ التجارة والاقتصاد بجامعة القاهرة عن طريق دعوة قطاع رجال الاعمال والشركات المختلفة لاختيار من يحتاجون اليه من الخريجين فى الكليتين وفقا لشروط ومواصفات معينة.

والحديث عن التحفظات وأثارتها يهدف اساسا الى توسيع نطاق التجربة وتعزيزها ليكون مردودها اشمل وآثارها اعم.. ولتخدم اكبر عدد من الخريجين من مختلف جامعات ومعاهد مصر.

ماذا يقول المسئولون.. ممثلو الشركات.. والخريجون

مجدى قطب



وقبل التطرق الى التحفظات نتوقف عند اراء بعض الشخصيات العامة والمسئولين عن تنظيم الملتقى.

● ● ففى كلمته فى افتتاح الملتقى.. اشاد الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والتنمية الادارية بالملتقى، وقال ان قطاع الاعمال هو الامل فى اتاحة المزيد من فرص العمل وطالب الخريجين باعداد انفسهم اعدادا جيدا وفقا لمتطلبات سوق العمل والسعى المستمر لتعلم واتقان اللغات الاجنبية والتعامل مع الحاسبات واجهزة الكمبيوتر الحديثة.

واضاف الدكتور عاطف عبيد ان القطاع الحكومى لا يستطيع فى الوقت الراهن توفير فرص عمل جديدة فهو يستوعب الان ٤,٢ مليون موظف.. مقابل سبعمائة الف فقط منذ ٢٠ عاما ويدفع لهم مرتبات قيمتها ٨,٢ مليار جنيه مقابل ٣٠٠ مليون جنيه منذ ٢٠ سنة.

لكنه اشار الى ان الحكومة ستستمر فى بناء واقامة وتحديد مشروعات البنية الاساسية لجذب المستثمرين من الخارج والداخل.. وقال انها مستمرة فى سياسة تحرير الاقتصاد وتوحيد التشريعات ورفع الحواجز واعداد القوى البشرية اللازمة لسوق العمل واقامة مناخ حر مستقر واسواق منظمة للمال وارساء دعائم الاستقرار والتآلف.. باعتبار ان ذلك من ركائز التقدم وجذب الاستثمار الذى يتيح بدوره فرص عمل جديدة.

وقال ان الدولة مستعدة للتخفيف من اية اعباء قد تثقل كاهل قطاع الاعمال فى مجال توظيف او تدريب الخريجين.. وطالب بان يكون هذا الملتقى بداية للمزيد من اللقاءات بين خريجى الجامعات ورجال الاعمال.. وعرض ان تتحمل الحكومة بالكامل تكاليف تدريب الخريجين سواء داخل الجامعات او بمعرفة قطاع رجال الاعمال والشركات.

● ● وذكر الدكتور مأمون سلامه رئيس جامعة القاهرة ان هذه التجوبة تجسد دور الجامعة فى تنمية المجتمع والبيئة وان الهدف منها تحقيق الربط الدائم بين الجامعة ومجتمع رجال الاعمال والشركات المتخصصة.

بداية.. وفرصة

● ● الدكتور على السلمى نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون الطلاب والتعليم قال ان هذه تعتبر بداية ستنتقل الى كليات الجامعة الاخرى لتوظيف خريجيها.

وقال انها فرصة لاقتراب رجال الاعمال من الجامعة والتعرف على امكانياتها العلمية وطرق اعدادها للخريجين.. وانها تمثل تطويرا فى دور الجامعة بحيث لا يتوقف عند تخريج الطلبة ويمتد لرعايتهم والسعى لتوفير فرص العمل لهم بعد تخرجهم.

واشار فى كلمته فى حفل افتتاح الملتقى.. الى السعى لاقامة مكتب توظيف دائم فى جامعة القاهرة للربط بين خريجيها وقطاع الشركات ورجال الاعمال.

اعداد الخريجين

● ● الدكتور منير سالم عميد كلية تجارة القاهرة قال للجمهورية ان مركز الابحاث التابع للكلية سيبدأ من الان فى مهمة اعداد خريجى الكلية وفقا لمتطلبات سوق العمل مشيرا الى ان عدد طلبة كلية التجارة يبلغ ٢٤ الف طالب.

حول التحفظات

● ● المهندس اسماعيل عثمان نائب رئيس الغرفة التجارية الامريكية صاحبة المبادرة لعقد الملتقى الوظيفى قال للجمهورية انه يعتبر هذا الملتقى تجربة وبداية فقط.. مشيرا بذلك الى محدودية فرص العمل المتاحة من خلال هذا الملتقى.

٢٠٠ فرصة عمل فقط

وبالنسبة لضوابط التقدير « امتياز وجيد جدا » قال انه فى اطار التجربة رؤى البدء بهذه الضوابط ضمانا لنجاح التجربة بما يضمن استمرارها ثم التوسع فيها بعد ذلك.

واضاف ان الشركات التابعة للغرفة خمسمائة شركة.. يمكنها ان تتيح فى المتوسط ٥ آلاف فرصة عمل سنويا.. لكنه ينبغى عدم الاكتفاء بالتجربة عند الغرفة والشركات التابعة لها.. فيجب اجراء اتصالات مع جمعية رجال الاعمال والغرفة التجارية المصرية واتحاد الصناعات.. لزيادة اعداد خريجى الجامعات الذين يتم تشغيلهم عن طريق الملتقى الوظيفى مع قطاع رجال الاعمال.

وكان المهندس عثمان قد اشار فى كلمته امام الملتقى الى ان الغرفة الامريكية تلقت من الشركات التابعة لها بيانا بمواصفات الخريجين المطلوبين للعمل لديها وهى قدرة الخريج على اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب فضلا عن مهارات وقدرات الخريج اللغوية وغيرها.. بغض النظر عن التقدير الى جانب الالتزام بالمواعيد.

وروى واقعة عن خريج جامعى توجه الى احدى الشركات الضخمة للعمل بها وبدأ العاملون بالشركة فى توجيه الاسئلة للخريج.. فباغتهم هو بطلب معلومات عن الشركة ونشاطها وهيكلها التنظيمى... الخ.. وكانت اسئلة الخريج

مفاجاة لم يالفها المسئولون بهذه الشركه الضخمة المعروفة.. واعجبوا بشخصية الخريج وثقته فى نفسه واسلوبه فى رسم مستقبله وتشاء الاقدار ان يصبح هذا الخريج رئيسا لمجلس ادارة هذه الشركة.

زمام المبادرة

● ● وقال الدكتور اسامه زكى رئيس لجنة الاعداد لملتقى التوظف للجمهورية . ان هناك ٤٥ شركة تشارك فى الملتقى يمكن لكل منها استيعاب من ٢ الى ٣ خريجين فى المتوسط.. وذكر ان هذه بداية فقط.. ردا على التحفظ الخاص بقلة عدد فرص العمل.

واشار الدكتور زكى الى ان الجامعة تأخذ بعد ذلك زمام المبادرة.. وانها بالفعل دعت شركات العاشر من رمضان و٦ أكتوبر لكن الدعوة كانت متأخرة وانها لن تقتصر فى مستقبل على الملتقى الوظيفى للشركات التابعة للغرفة التجارية الامريكية وستوجه دعوات لجهات وشركات اخرى لتوسيع نطاق التجربة واتاحة الفرصة لتوظيف اعداد اكبر من الخريجين.

وحول اقتصار التجربة على الخريجين الحاصلين على امتياز وجيد جدا رد الدكتور زكى بان الملتقى يتيح الفرصة للحاصلين على جيد وحتى تقدير مقبول اذا كانت لديه مهارات عملية ولغوية متميزة ويتمتع بالشخصية المطلوبة فى سوق العمل.. واشار الى ان الدعوة لم تقتصر على خريجى سنوات معينة وانها كانت مفتوحة لخريجى جميع السنوات السابقة.. دون اى قيود.. فضلا عن اتاحة فرص تدريب لطلبة السنتين الثالثة والرابعة.. لضمان الحصول على عمل بعد التخرج.

اراء رجال الاعمال

وبالنسبة للشركات المشاركة فى الملتقى وفرص العمل المتاحة فيها ومواصفات الخريجين المطلوبين للعمل فيها.. التقت الجمهورية بعدد من المسئولين ببعض هذه الشركات.

● شركة قطاع عام مرموقة فى مجال الانشاءات والمقاولات اعتذر المهندس احمد زكى مدير عام معهد الشركة للتدريب عن تحديد عدد الخريجين المطلوبين للعمل بالشركة وقال انها تشترط حصول الطالب على تقدير جيد واجادة اللغة الانجليزية ويفضل الحاصل على دورات كمبيوتر.

● بينما قال المهندس سمير عارف المسئول عن التوظيف بشركة مصرية لمبيعات الكمبيوتر ان هناك من ٦ الى ٧ فرص عمل متاحة للعمل بالشركة وانها تشترط ذكاء الخريج واجادته اللغة الى جانب حسن المظهر والشخصية الواثقة من نفسها، وهى تقبل الخريجين بدءا من تقدير جيد ولا تشترط الحصول على دورات كمبيوتر وان كانت هذه الدورات ترجح كفة الخريج عند التساوى مع نظرائه.. والمرتب يبدأ من ثلاثمائة جنيه.. الى جانب عمولة المبيعات.

● وقال كيفين ريدجيلى المدير الامريكى لشركة استثمار مشترك تعمل فى مجال المحاسبة والمراجعة ان الشركة لديها من ١٠ الى ٢٠ فرصة عمل وتشترط اجادة اللغة الانجليزية اجادة تامة والحصول على تقدير امتياز من قسم المحاسبة بكلية التجارة واشار الى ان الشركة تلقت ثلاثمائة طلب عمل خلال الساعات الاولى للملتقى ورفض ذكر مرتب الخريج بعد تعيينه وقال ان ذلك يتحدد وفقا لمهارات وقدرات الخريج

ويقول نادر عبداللطيف مسئول المبيعات باحدى الشركات اليابانية أن لدى شركته فرصة عمل واحدة للشباب ممن يجيدون الانجليزية وبتقدير جيد.

وتقول الطالبة فاتن عبدالرازق بقسم اللغة الانجليزية بكلية التجارة انها تقوم مع زملائها بارشاد الخريجين والضيوف لاماكن الاكشاك المخصصة لكل شركة من الشركات المشاركة فى

ولكى تكتمل الصورة كان لابد من معرفة رأى الخريجين المعنيين بالتجربة.

ويؤكد معظم الخريجين ان الوظائف المعروضة تتطلب مستوى معينا من اللغة والكمبيوتر لايتوافر لمعظمهم لذا فان الامل لديهم ضعيف ـ لكنهم على العموم يرحبون بالتجربة



المصدر : 

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ ٩ محافظين يناقشون في اجتماع امس :

المشروعات الانتاجية للقضاء على البطالة بين الشباب

كتب : خالد عز الدين

ناقش امس محافظو القاهرة ، والجيزة ، والاسماعيلية وبورسعيد ، والشرقية ، والمنوفية ، والسويس ، وقنا ، والبحر الاحمر ، ووزارة القوى العاملة والتدريب والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، موضوع تشغيل الخريجين للقضاء على مشكلة البطالة حيث عرض كل محافظ المشروعات الانتاجية التي تمت في محافظته واستوعبت اكبر عدد ممكن من الخريجين.

وصرح الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز بأن زيادة اعداد الخريجين في مرحلة التعليم الجامعى والمتوسط وتكدس اعداد العمالة في القطاع الحكومى ، وعدم قدرته على استيعاب قوة عمل جديدة وتوقف استيعاب القطاع العام بالشكل المطلوب للخريجين ادت الى تزايد مشكلة البطالة بالاضافة الى ان قطاع الاعمال غير قادر على استيعاب الطلب المتزايد من الخريجين .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٢

في مدينة ١٠ رمضان :

الجنزوري : دعم القطاع الخاص ليساهم في خطة التنمية

الكفراوي : مشروعات جديدة توفر ٤٠ ألف فرصة عمل

كتب محمود غنيم :

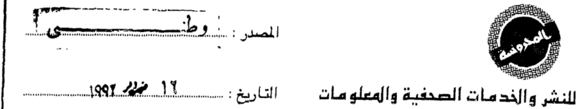
اكد الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط على اهمية دور القطاع الخاص في المرحلة القادمة لتوفير فرص جديدة للعمالة وان سياسة الحكومة تدعم القطاعين العام والخاص على حد سواء ليساهما في تحقيق خطة التنمية

واعلن المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان تنفيذ مشروعات صناعية جديدة بمدينة العاشر من رمضان توفر ٤٠ الف فرصة عمل جديدة . كما ستتم مضاعفة طاقة المياه في المدينة الى ٢٧٢ الف متر مكعب يوميا والكهرباء الى ١٨٠ ميجاوات والسنترال من ٥ الى ١٠ الاف خط تليفوني لمواجهة الاقبال المتزايد من المستثمرين على المدينة والذي فاق الخطة الموضوعة لمراحل نمو المدينة .

واضاف ان اجمالي المشروعات الصناعية بالمدينة ٩٧٧ مشروعا بدأ الانتاج في ٤٦٨ مشروعا منها وفرت ٣٠ الف فرصة عمل .

جاء هذا خلال زيارة الدكتور الجنزوري والمهندس الكفراوي لمدينة ١٠ رمضان ، افتتحا خلالها مصنعا جديدا للادوية باستثمارات ٢٥ مليون جنيه تنتج ١٢٠ دواء جديدا من المنتجات العالمية ، ومستشفى للتأهيل النفسي ومركزا لعلاج الامراض النفسية والذهنية والسمعية وتفقدا مصنعا لانتاج مستحضرات التجميل ينتج ٦٠٠ منتج عالمي .

وصرح المهندس فاروق السنباطي رئيس جهاز المدينة ان هناك عددا من مشروعات الخدمات لاهالي المدينة يجري تنفيذها منها انشاء مكتبي بريد ومكتبي تلغراف و١٥ سوقا تجارية و٥ مجمعات استهلاكية و مستشفيات خاصة ويجري تجهيز المستشفى العام للمدينة كما سيفتتح قريبا خط للمياه العكرة بطاقة الف متر مكعب لري الف فدان جديدة بالحزام الاخضر للمدينة ومحطة للصرف الصحي



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٢

البطالة .. مشكلة في مقدمة همومنا

تفاقم المشكلة يعكس فشل السياسات التي اتبعت لمواجهتها !

كيف أصبحت البطالة تحديا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ؟

٣ اعتبارات أساسية في استراتيجية مواجهة المشكلة



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٢

عادت مشكلة البطالة ، لتفرض نفسها في مقدمة الهموم والاهتمامات ، بعد ان اخذت تتفاقم وتنذر بمزيد من الاخطار التي تهدد المجتمع .. واكتسبت من الابعاد ما جعل منها تحديا اقتصاديا حقيقيا ، وتحديا اجتماعيا خطيرا ، وتحديا سياسيا لا يقل خطورة .

ذلك لان تفشي البطالة ، يمثل اهدارا للكوادر البشرية ، وحرمانا للفرد من حقه في اشباع حاجاته الانسانية الاساسية ، وافتئاتا على حقه في مستوى معقول من المعيشة

هذا علاوة على ان تفشي البطالة يعكس اخلالا باصول « العقد الاجتماعي » بين الدولة والفرد ، فضلا عن انها تمثل تهديدا للثقة بين النظام السياسي والافراد ! .

.. في البداية ، فان جميع البيانات المتاحة تشير الى ان مصر اصبحت تواجه مشكلة البطالة منذ اوائل الثمانينات ، حيث برزت هذه المشكلة في عدة مظاهر ؛ من بينها « البطالة السافرة » .. اذ توضح نتائج التعدادات ، مراحل تفاقم هذه الظاهرة خلال الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٦ ؛ حين ارتفع عدد المتعطلين من حوالى ١٧٥ الفا في عام ١٩٦٠ الى اكثر من مليونين في عام ١٩٨٦ .

وتشير الدراسات الى ان خطورة المشكلة تكمن في كونها « مشكلة مركبة » ـ اى انها ليست مشكلة اقتصادية فحسب ، وانما هي مشكلة اجتماعية وسياسية ايضا . تهدد استقرار المجتمع .

ومن ثم فان التفكير لمواجهة هذه المشكلة ، لابد وان ياخذ شكلا متكاملا بحيث تكون المواجهة جزءا من عملية تنمية شاملة ، اقتصادية واجتماعية ، تكفل الاهتمام بحل مشكلة البطالة .. او ـ على الاقل ـ التخفيف من حدتها بكل ابعادها .

وذلك لان الواقع يؤكد ـ حتى الان ـ فشل السياسات التي اتبعت لمواجهة البطالة .. ويرجع الاسباب الرئيسية في هذا الفشل الى ان تلك السياسات صممت بشكل جزئي ؛ او كحل مؤقت .. ولم يتم وضعها في اطار شامل .

ـ فالسياسة السكانية ـ سواء المتعلقة بتنظيم الاسرة او بالهجرة الداخلية ـ لم تؤد الى الابطاء من معدل النمو السكاني الذي استمر بمعدل ٢٫٨ في المائة سنويا خلال الفترة بين تعدادى ١٩٧٦ و١٩٨٦ ـ ولا الى ابطاء الهجرة من الريف الى المدن ، اذ ارتفعت نسبة السكان في المناطق الحضرية من ٣٧٫٤ في المائة عام ١٩٦٠ الى ٤٠٫٥ في المائة عام ١٩٦٦ .. والى ٤٣٫٨ في المائة عام ١٩٧٦ ـ والى ٤٣٫٩ في المائة عام ١٩٨٦ .. وقد ترتب على زيادة نسبة التحضر ، تزايد نسبة البطالة في الحضر من ٤٫٣ في المائة عام ١٩٦٦ الى ١٥٫٨ في المائة عام ١٩٨٦ .

ـ كذلك فان السياسة التعليمية فشلت حتى الان ـ في القضاء على الامية ، فلا يزال حوالى نصف سكان مصر اميين ـ اذ تبلغ نسبة الاميين ٤٩٫٦ في المائة في اقل التقديرات .

كما فشلت هذه السياسة في استيعاب جميع الاطفال في سن الالزام . اذ بلغت نسبة الاستيعاب ٨٤ ٪ بالمائة في مرحلة التعليم الاساسي ، و٥٨ في المائة في المرحلة الثانوية .. وذلك في عام ٨٦ و١٩٨٧ ـ على سبيل المثال .

ـ كما فشلت السياسة التعليمية في المواءمة بين اعداد الخريجين ، ونوعيتهم ، وفرص العمل المتاحة .. اذ تشير بعض البيانات الى ان نسبة البطالة بلغت ٢٠٫٦ في المائة بين خريجي التعليم المتوسط ، و١٠٫٣ في المائة بين خريجي التعليم العالي .

ـ اما عن سياسة تشغيل الخريجين فهي ـ وان كانت قد ادت الى التباطؤ في ظهور مشكلة البطالة خلال فترة الستينات ، وبداية السبعينات ، الا انها ادت الى انتقال « البطالة المقنعة » الى اجهزة الحكومة من ناحية .. والى ظهور « البطالة السافرة » خلال الثمانينات من ناحية اخرى .. بعد التاخير في تعيين الخريجين الجدد الى ثلاث سنوات .. ثم خمس سنوات ، ثم ست سنوات .. فاكثر .. فلم تستطع فرص العمل التي انشئت ان تستمر في استيعاب نحو ٧٠ الف خريج سنويا من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة .

ـ كما ان سياسة تشجيع هجرة العمالة المصرية للعمل في الخارج ـ لا سيما في دول الخليج ـ كحل لمشكلة البطالة في مصر ، لم تستمر نتيجة للصدمة العكسية في سوق البترول ، وما ادت اليه من الاستغناء عن اعداد متزايدة من العمالة الوافدة الى هذه الدول .. وقد اوضحت البيانات الاحصائية ان عدد العمال المصريين العائدين من دول الخليج يقدر بنحو ١٠٠ الف عامل سنويا منذ بداية الثمانينات .. يضاف الى ذلك عودة قرابة مليون عامل مصرى من الكويت والعراق .. بسبب حرب الخليج في اوائل العام الماضي .

ـ اما عن سياسة القطاع الخاص ، فانها لم تعمل على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين في سوق العمل ، حيث لم تتجاوز فرص العمل التي وفرتها المشروعات التي تمت الموافقة عليها من جانب الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ٢٣٥٫٦ الف فرصة عمل حتى نهاية عام ١٩٩٠ .

في ضوء هذه العوامل مجتمعة ، يمكن تحديد ملامح ومظاهر مشكلة البطالة في الاقتصاد المصرى .. في ان « البطالة السافرة » قد تزايدت معدلاتها من ٢٫٢ في المائة عام ١٩٦٠ الى ٧٫٧ في المائة عام ١٩٧٦ ثم وصلت الى ١٤٫٧ في المائة عام ١٩٨٦ .. ولا تزال تواصل الارتفاع .. مما يعد مسئولا عن تفاقم مشكلة سوء استغلال الموارد البشرية ..

وتبرز هذه المشكلة بشكل خاص ـ في نمط توزيع البطالة وفقا للمستوى التعليمي ، حيث يتضح ارتفاع نسبة

عزت سامي

المتعلمين تعليما متوسطاً وتعليماً عاليا، من ٨ر١٦ في المائة ــ و١ر٢ في المائة عام ١٩٦٠ الى ٤ر٢٤ في المائة و٦ر٧ في المائة عام ١٩٧٦ .. بمعنى أن المتعلمين تعليما متوسطا وفوق المتوسط اصبحوا يشكلون نحو ٣١ في المائة من اجمالي عدد المتعلمين .. ومما لا شك فيه ان هذه النسبة قد تزايدت عن ذلك كثيرا الان .

ولا شك ايضا ان تزايد بطالة المتعلمين تعليما متوسطا وعاليا ــ هو امر خطير ــ لانه يمثل فاقد للموارد المالية التي انفقت على تعليمهم ويصبح العائد من الاستثمار في هذه الحالة « صفرا » ، وقد يتحول الى قيمة سالبة في حالة اذا مثل هؤلاء تهديدا لاستقرار المجتمع !

وقد كان من نتيجة ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين ان تغير هيكل المتعطلين ، ليحتل الباحثون عن عمل ــ لاول مرة ــ وهم الشباب المؤهل خريج النظام التعليمي ــ نحو ٩٠ في المائة من المتعطلين .. اما النسبة الباقية ــ والتي تبلغ ١٠ في المائة ــ فهي تضم المتعطلين الذين سبق لهم العمل .

وهناك ناحية اخرى في قضية البطالة ، ترتبط بالتوزيع الاقليمي للاستثمارات . حيث يتبين ان الحكومة قد تحيزت في تخصيص الاستثمارات ما بين المحافظات الحضرية على حساب باقي المحافظات ، وترتب على التوزيع غير المتوازن للاستثمارات . أن نمت بعض المناطق الحضرية نموا سريعا على حساب المناطق الاخرى غير المميزة . وقد جعل هذا النمو من هذه المناطق مناطق جذب للهجرة الداخلية .

.. وتشير البيانات المتاحة الى ان معدل النمو المتوسط السنوي لقوة العمل في المناطق الحضرية كان اكثر ارتفاعا عنه في المناطق الريفية؛ حيث بلغ ٨٣٨ر٢ في المائة في المناطق الحضرية مقابل ٨ر. في المائة في المناطق الريفية خلال الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٦ .. مما ترتب عليه تزايد حجم العمالة المشتغلة بالحضر من ٣ر٣٢ في المائة في عام ١٩٦٠ ــ لتصل الى ٩ر٤٦ في المائة من اجمالي العمالة المشتغلة في عام ١٩٨٦ .

ان تركز الاستثمارات العامة في مناطق محدودة ، ساعد على اجتذاب اعداد متزايدة من المهاجرين اليها ، فاستقروا بها وارتفعت بذلك معدلات البطالة في الحضر بشكل ملموس .

ومع ان الحكومة قد حاولت تلافي معدلات البطالة الحضرية المرتفعة من خلال خلق مزيد من فرص العمل في الحضر ، الا انه ترتب على هذه السياسة استمرار تدفق الهجرة الداخلية على بعض المراكز الحضرية الاساسية واستمرت البطالة الحضرية في تصاعد معدلاتها ، لان معدل خلق فرص العمل لم يكن قادرا على اللحاق بمعدل النمو السريع لقوة العمل الحضرية .

كما ان اهمال المحافظات الريفية لفترة زمنية طويلة نجم عنه ارتفاع معدلات البطالة الريفية .. فالقطاع الزراعي لم يعد قادرا على خلق فرص كافية للعمل لسكان المناطق الريفية ، وبالتالي لم يعد قادرا على استيعاب مواطنيه .

وهنا تجدر بنا وقفة امام أوضاع العمالة والبطالة فى القطاع الزراعى نطبقا لبيانات عام ١٩٨٦ . تقدرالقوة البشرية العاملة فيالزراعة بنحو ٢ر٨ مليون فرد ، يعمل منهم حوالى ٧ر٦ مليون فرد فى الداخل والخارج بنسبة ٧ر٨١اما الباقين ـ وهمنحو٥ر١ مليون فرد ـ بنسبة ٣ر١٨٪ فانهم يعتبرون متعطلين عن العمل ، لعدم توافر فرص عمل يلتحقون بها .

وعلى الرغم من ان الخطةالخمسية الاولى ٨٢ ـ ١٩٨٣ ـ ٨٦ ـ ١٩٨٧ استهدفت استيعاب قطاع الزراعة ، بنسبة ٢٢٪ من العمالة المستخدمة الجديدة خلال سنوات الخطة ٠٠ الا ان الخطة خصصت لهذا القطاع نسبة ٩ر٤٪ فقط من اجمالى استثمارات الخطة ٠.فى نفس الوقت الذىخصصت فيه نسبة ٢١٪ من جملة استثماراتها ـ مثلا لقطاع النقل والمواصلات ، على ان يستوعب هذا القطاع نسبة من العمالة المستخدمة الجديدةلاتتجاوز ٥٪ فقط !!

وبايجاز .٠ فان تفاقممشكلةالبطالة .٠ اصبح يتطلب مواجهة فورية ، وحاسمة لها : وذلك يتطلب ضرورة تركيز استراتيجية التنمية الاقتصادية على رفع معدلات النمو ، من خلال الاعتماد على الانشطة الانتاجية ٠٠٠ ويتحقق ذلك عن طريق استغلال ورفع كفاءة الموارد المحلية الىاقصىمستوى ممكن ٠

ولما كانت الموارد البشرية هى اكثر العناصر توافرا فى الاقتصاد المصرى فان تلك الاستراتيجية يجب انتستهدف هدفا مزدوجا ، هو زيادة معدلات النمو ٠ والتشغيل الكامل للموارد البشرية ، فهى اذن ـ استراتيجية للنمو مكثفة للعمل .

وعليه تصبح المكونات الرئيسية ، لهذه الاستراتيجية ، توسيع القاعدة الانتاجية المحلية للاقتصاد ، وتنمية وتطوير الموارد البشرية والاستغلال الامثل لها .

كذلك فان اية استراتيجية لمواجهة ظاهرة البطالة وتفاوتمعدلاتها الاقليمية فى مصر ، لابد وان تاخذ فيحسبانها ثلاثة اعتبارات اساسية هى !

■ ضرورة تعبئة الجهود وخلق المناخ المشجع على اضافة مزيد من الاستثمارات بواسطة كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص بمختلففروع انشطتهما ٠

■ ضرورةاحداث تغيير فياسلوب تخصيص الموارد والاستثمارات لبصبح اكثر توجها الى المحافظات التياهملت لفترة زمنية تجاوزت الربع قرن ، حتى يمكن ـ مع الوقت ـ ان تتحول لتصبح مناطق استقرار وليست مناطق طرد لسكانها .

■ ضرورة السعى لاختيار فنون انتاجية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل بما يسمح باستيعاب اعداد كبيرة من العمالة .

ان السبيل الوحيد لمواجهة مشكلة البطالة يتمثل فى العمل على اعادة هيكلة البنيان الاقتصادى المصرى ، بحيث تزداد الاهمية النسبية والكفاءة الاقتصادية للقطاعات الانتاجيةالرئيسية فى المجتمع : وتقضى عمليه ـ اعادة الهيكلة ـ هذه باتباع استراتيجية للتنمية تختلف عن النمط المتبع حاليا ـ ان جاز اعتباره نمطا للتنمية .

بحيث تستهدف الاستخدام الامثل لكافةالموارد المتاحة ـ واهمها العنصر البشرى ـ على اعتبار ان تنمية هذا العنصر تمثل الهدف الرئيسى فيها ، وان تحقيق هذه الاستراتيجيه لايمكن أن يتم الا فى الاجل الطويل .٠فضلا عن انه يتطلب توجيها متزايدا من قبل الدولة لكافة انشطة الاقتصادية ، وليس تراجعا من دورها ـ كما يقول البعض ٠

والى جانب ذلكمن الضرورىترجمة هذه الاستراتيجية الى مجموعة من الاجراءات المتسقة ٠ والاهتمام ـ بوجه خاص ـ بالسياسة الاستثمارية والتى تتضمن رفع حجم الاستثمارات .٠ واعادة تخصيصها بين القطاعات وتقليل الاعتماد على الفنون الانتاجية كثيفة راس المال بحيث لا تتعارض نتائجها معسياسة رفع مستوىالتشغيل المستهدفة فى الاقتصاد القومى ٠

كذلكلابد انتتجاوز هذهالاستراتيجية المجال الاقتصادى بحيث تشمل بعدا اجتماعيا واسعا ، يتمثل فى تصحيح الانماط الاجتماعية السلبية التىسادت خلال السنوات الماضية ، والعمل على ترسيخ قيم جديدة تعلى من شأن العمل المنتج فى المجتمع ، وذلكمن خلال تبنى نسق جديد للحوافز المادية والادبية .

المصدر : السياسي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٢

فرص عمل جديدة للشباب في الصناعات الحرفية والصوب الزراعية والأسر المنتجة

١٥ مشروعا لتشغيل ١١٠ الاف شاب هذا العام

٢,٥ مليار جنيه من الصندوق الاجتماعي لتمويل هذه المشروعات



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٢

كتبت سميحة كريم :

يبدأ مجلس إدارة الصندوق الاجتماعى تنفيذ ١٥ مشروعا لاستيعاب ١١٠ آلاف شاب خلال العام الحالى ، وذلك بعد أن بلغت مصادر تمويل الصندوق حتى الان ٢٥٠٠ مليون جنيه شارك فيها عدد من الصناديق الدولية والعربية وبعض الحكومات العربية والاجنبية

وصرح مصدر مسئول بمجلس إدارة الصندوق الاجتماعى ان هذه المشروعات تتضمن مشروع الصناعات الحرفية لتشغيل الشباب الذى يوفر ٧٠ الف فرصة عمل جديدة ومشروعاً لتمويل الاسر المنتجة وتسويق إنتاجها وتصديره ..لإتاحة ١٥ الف فرصة عمل جديدة .. ومشروعاً لانشاء شركة خدمات شبابيه لصيانة ونظافة العقارات السكنية يوفر ١٠ الاف فرصة عمل .. ومشروع تاكسى الشباب الذى قدمه اتحاد الصناعات المصرية برئاسة الدكتور عادل جزارين والذى يوفر ٥ الاف فرصة عمل جديدة .. ومشروع الصوب الزراعية للخريجين الجدد لتوفير ١٠ الاف فرصة عمل .

وعلمت « السياسى » ان مجلس إدارة الصندوق يدرس حاليا مشروعا لمنح قروض ميسرة للعاملين فى شركات قطاع الاعمال العام الذين يستقيلون من وظائفهم على ان يتراوح القرض ما بين ١٠ الاف إلى ٣٠ الف جنيه

ويضع مجلس إدارة الصندوق برنامجا زمنيا لبدء تنفيذ هذه المشروعات مع بدء الخطة القومية لمواجهة مشكلة البطالة التى تبدأ الحكومة تنفيذها الايام القادمة .



□ الجهاز المركزى للاحصاء

نسب البطالة لعام ٨٦ لاتقارن بالوضع الحالى

أكد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ان نسب البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة التى اشارت اليها لجنة الخدمات بمجلس الشورى فى مناقشاتها ـ والعليا قد استخرجت من عينة التعداد لعام ٨٦ بعد تكبيرها وانه لايمكن مقارنة هذه النسبة بالوضع الحالى للبطالة لعام ٩٢، لأنها تصور الوضع من أكثر من ٥ سنوات

واضاف الجهاز ـ فى مذكرة بعث بها للدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ردا على مانشر حوله مطالبة الأعضاء للجهاز بتحرى الدقة فى ارقامه ـ أنه لم يتم اجراء اى تقديرات لبيان التعداد عن البطالة فى السنوات التالية للتعداد ، والجهاز مستعد لأى توضيحات اخرى مطلوبة فى هذا الموضوع .



المصدر: الأهالي

التاريخ: ٠٩ فبراير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وثيقة البنك الدولي التي أنكرها رئيس الوزراء

الموظفون والعمال يعيشون تحت خط الفقر

أبو المعاطي السندوبي

... اهم المؤشرات التي رصدتها وثيقة البنك الدولي التي أشار اليها خالد محيي الدين زعيم المعارضة البرلمانية في رده على بيان الحكومة امام مجلس الشعب وانكرها د. عاطف صدقي رئيس الوزراء. ترصد الوثيقة احصائيات خطيرة تؤكد تدهور الخدمات بشكل عام وانخفاض المستوى الصحي للسكان خاصة الاطفال والامهات الحوامل وقد تقدم البنك الدولي بهذه الوثيقة الى الحكومة المصرية عام ١٩٩٠ تحت عنوان. تخفيف حدة الفقر والتكيف الهيكلي في مصر.

تبدا الوثيقة بتحديد عدد الأسر المصرية التي تعيش تحت خط الفقر وفق ماهو متاح من بيانات حتى سنة ١٩٨٢. ففي هذه السنة تراوحت نسبة هذه الاسر مابين ٢٢ ٪ الى ٣٠ ٪ من الاسر المصرية ... وبالارقام فعددها يقع بين ١,٨ مليون اسرة الى ٢,٤ مليون اسرة.

ولاشك ان اجراء دراسة حديثة لعدد الاسر التي تعيش تحت خط الفقر في سنة ١٩٩٢، اي بعد ١٠ سنوات من بيانات البنك الدولي قد ترتفع نسبتها الى ما يقارب نصف الاسر المصرية، ولكن المثير هو ما تذكره الوثيقة حول تساوي عدد الاسر التي تعيش تحت خط الفقر في سنة ١٩٨٢ في المدن مع عدد الاسر التي كانت تعيش تحت خط الفقر في نهاية الخمسينيات

وتذكر الوثيقة بيانات تفصيلية عن الانفاق من عام ١٩٨٢ ففي الريف بلغ انفاق افقر ١٠ ٪ من سكان الريف ٢٥٠ جنيها في السنة، بينما بلغ انفاق أغنى ١٠ ٪ ٢٤٧٥ جنيها في السنة، اما في المدن كان انفاق افقر ١٠ ٪ من السكان ٢٨٠ جنيها في السنة بينما أغنى ١٠ ٪ من المدن ينفقون ٢٦٧٦ جنيها في السنة ووفقا لنفس بيانات البنك الدولي عام ١٩٨٦، فان نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في مدن مصر أعلى من نسبتهم في نيكاراجوا وتونس، اما في ريف مصر فان نسبة من يعيشون تحت خط الفقر اعلى من نسبتهم في افغانستان والسلفادور والكاميرون.

وتصل نسبة فقراء الفقراء الى ٨,١٠ ٪ من عدد الاسر المقيمة في مدن مصر، أما في الريف فالنسبة ترتفع لتصل الى ١٢,٨ ٪ من الاسر، وهؤلاء لاتمكنهم دخولهم الهزيلة من ان يبلغوا اقل من الحد الأدنى لمعيشة الانسان على حد الكفاف.

وتؤكد الوثيقة ايضا الى ارتفاع نسبة الاطفال داخل الاسر التي تعيش تحت خط الفقر (اقل من ١٥ سنة) فتصل نسبتهم الى ٤٠,٨ ٪ من اجمالي اعداد هذه الاسر، وتشير الوثيقة الى ان هؤلاء الاطفال هم اكثر جماعة معاناة من الفقر، فمن بين كل ٣ او ٤ اطفال مصريين، يعيش واحد تحت خط الفقر. اما الارامل وكبار السن، فانهم يعيشون خارج الحسبان تماما. ومعظم الارامل لايتلقون مساعدة كافية للحياة، كما ان ٤,٩ ٪ من الاسر الفقيرة في الحضر فقط تعتمد على دخل الام اساسا. رغم ان معظمهن لديهن ازواج، ولكنهم عاطلون عن العمل او غير قادرين عليه لكبر سنهم او لاعاقتهم

الثلث ... خارج سوق العمل

وفي مجال تحديد نوعية الاعمال التي يقوم بها أرباب الاسر التي تعيش تحت خط الفقر، تذكر الوثيقة ان ثلثهم خارج سوق العمل، فلا توجد احصائيات او بيانات عن اعمالهم. اما ارباب الاسر الذين يعملون فمعظمهم من العاملين في الحكومة والقطاع العام ١٣ والدليل على ذلك ان ١٣ ٪ من ارباب الاسر التي تعيش تحت خط الفقر في المدن يعمل معظمهم في القطاع العام بينما يعمل ١٧ ٪ من أرباب هذه الاسر في قطاع الخدمات العامة والخاصة، وغالبيتهم موظفون في الحكومة.

اما الوضع في الريف فالصورة أسوأ ففي الزراعة يعمل ٤٠ ٪ من ارباب الاسر التي تعيش تحت خط الفقر، حتى الذين يملكون مساحات صغيرة يزرعونها يقعون ايضا تحت خط الفقر بنسبة ١٠ ٪ من مجموع هذه الاسر

الاحتياجات الاساسية ... بعيدة المنال

ولمعرفة كيف يحصل من يعيشون تحت خط الفقر على احتياجاتهم الاساسية، تتناول الوثيقة عدة مؤشرات

- سوء التغذية

ويظهر ذلك في أن ٣٥ ٪ من سكان مصر يحصلون على اقل من (٢٠٠٠) سعر حراري يوميا بينما المعدل المقبول في ...





من بين كل ٣ اطفال يعيش واحد تحت خط الفقر

النامية ٢١١٥ سعرا حراريا . وتشير الوثيقة الى انه على الرغم من التحسن الذى طرأ من انخفاض نسبة وفيات الاطفال الا ان ذلك لم يرافقه تحسن مماثل في تغذية الاطفال . وهذا ما خلصت اليه دراسة اليونسيف والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المنشورة سنة ١٩٨٨ فوفقا لها ، اصيب الاطفال قبل دخول المدرسة اى اقل من ٦ سنوات بتدهور شديد في اوضاع تغذيتهم في الفترة الممتدة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٦ وبلغ عدد الاطفال المصابين بالانيميا ٢٨,٤ ٪ في سن ما قبل ٦ سنوات عام ١٩٧٨ وفى سنه ١٩٨٦ ارتفعت النسبة لتصل الى ٥١,٦ ٪ في مسح ميدانى لاطفال شمل ٢٤ مدينة على مستوى الجمهورية ..

اما بالنسبة لسكان مصر ككل فقد ارتفعت نسبة المصابين بنقص حاد في التغذية من ٢,٩ ٪ عام ١٩٧٨ الى ٧ ٪ عام ١٩٨٦ . اما المصابون بنقص مزمن في التغذية فقد ارتفعت نسبتهم من ٢١,٢ ٪ من سكان مصر عام ١٩٧٨ الى ٢٤,١ ٪ من السكان عام ١٩٨٦ .

وتتجسد المأساة في ارتفاع نسبة الحوامل المصابات بالانيميا ، حيث بلغت ٢٢ ٪ من اجمالى النساء الحوامل عام ١٩٨٦ وترتفع لدى الامهات المرضعات لتصل الى ٢٥,٣ ٪ منهن

● الصحة

تشير الوثيقة الى تحسن صحة اصحاب الدخول العالية المتوسطة اكثر من تحسن صحة محدودى الدخل بينما لم ينل معظم من يعيشون تحت خط الفقر اى نوع من الرعاية الصحية .

ولكن اخطر ما تشير اليه الوثيقة ان الفقر قد ادى الى اصابة معظم اطفال الاسر التى تعيش تحت خط الفقر بالعجز وعدم القدرة على ممارسة الانشطة البدنية والعقلية وتذكر الوثيقة ان معظم اطفال تلك الاسر مصابون باعتلال صحى مزمن ، يحد من قدرتهم على المشاركة في النشاط الاقتصادى والاجتماعى وترتفع نسبة الوفاة بين الاطفال الذين يعيشون في غرف مزدحمة

● المياه النقية والصرف الصحى

تشير الوثيقة الى حرمان ٤٤,١ ٪ من سكان الريف من المياه النقية الصالحة للشرب وتبدو الصورة أسوأ في الوجه القبلى حيث لا يتوفر لـ ٥٨ ٪ من سكانه مياه نقية مما يؤدى الى اصابتهم بالامراض الطفيلية وتبدو الصورة في الحضر افضل حيث تبلغ نسبة من ليس لديهم مياه نقية ٧,٦ ٪ من عدد سكان الحضر

● السكن

لقد ادى ارتفاع اسعار المساكن الى ان اصبح ثمن شقة عادية في المدن يتجاوز الدخل السنوى لـ ٤٤ ٪ من سكان مصر لمدة ١٠٠ عام .

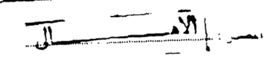
وكان من الطبيعى ان يؤدى ذلك الى انتشار المساكن العشوائية ، وانتشار العشش والخيام والسكن في المقابر

توجد ادلة كافية على ان العجز عن الحصول على مسكن ادى الى نتائج سيئة على الاسر منخفضة الدخل وايضا على الاسر متوسطة الدخل ، خاصة لدى الشباب في المدن مما دفعهم الى السكن في مناطق محرومة من المياه والصرف الصحى والخدمات الصحية الاولية والطريقة الثانية التى ظهرت بين هؤلاء الشباب المتزوجين لحل مشكلة المسكن هو بناء حجرة ملاصقة لمسكن الاهل او على السطح والطريقة الثالثة تمثلت في السكن المشترك مما ادى الى تقسيم الشقة الواحدة الى شقتين او ثلاث ، ومما يؤكد ذلك ان ثلث المتزوجين في القاهرة بدأوا حياتهم الزوجية بالسكن في منزل الاهل ، كما ان ٢٧ ٪ من المتزوجين ولديهم ثلاثة اطفال مازالوا يقيمون مع اسرهم لعجزهم عن الحصول على مسكن يتلاءم مع دخولهم المحدودة .

● التعليم

رغم كل ما شهدته مصر من توسع في العملية التعليمية الا ان احصاء سنة ١٩٨٦ يكشف عن وجود ١٧,٣ مليون مصرى اى حوالى نصف السكان لا يعرفون القراءة والكتابة ، كشف هذا الاحصاء عن ان العدد المطلق للاميين قد ارتفع عن عددهم سنة ١٩٧٦ حيث كانوا ١٥,١١ مليون امى . ويأخذ هذا الكم الهائل نصيب نسبة النساء الاميات الى ٦٢ ٪ من اجمالى عدد الاميين في مصر وتبلغ اعلى نسبة لهم في محافظة سوهاج حيث تبلغ نسبتهم ٧٩,٦ ٪ من عدد الاميين في هذه المحافظة كما تبلغ عدد النساء الاميات في القاهرة ٣٩,٢ ٪ من نساء العاصمة





التاريخ : ..... ٩ ..... ١٩٩٢

محمد عبدالعزيز شعبان :

تخلى الدولة عن التنمية يرفع معدلات البطالة والاسعار

سياسة تحرير الاقتصاد امتداد للانفتاح الاقتصادى الذى اضر الاقتصاد



محمد عبد العزيز شعبان

اعترض النائب محمد عبدالعزيز شعبان حزب التجمع على تقليص دور الدولة في التنمية الاقتصادية . وقال ان التخلي عن هذا الدور سوف يرفع معدلات البطالة والاسعار وطالب بدور اساسي للدولة في اقامة المشروعات كثيفة العمالة .

ووصف محمد شعبان سياسة تحرير الاقتصاد التي تتبعها حكومة عاطف صدقي بانها امتداد لسياسة الانفتاح التي اضرت بالصناعات الوطنية . وتسببت في تدهور الانتاج وقال ان هذه السياسة وهي المسئولة عن انخفاض مستوى معيشة محدودي الدخل وازمة البطالة وتدهور خدمات التعليم والعلاج والاسكان

وطالب النائب محمد شعبان برفع الحد الادنى للاجور الى ١٢٠ جنيها شهريا مع اضافة العلاوات الى قدامى العاملين ، ورفع العلاوة السنوية بما لايقل عن نسب رفع الاسعار

وحتى لاينضم العاطلون الى قوائم المجرمين طالب محمد شعبان بصرف اعانة بطالة لهم حتى يتم مواجهة هذه الازمة ويتم تمويل اعانة البطالة من حصيلة التامين ضد البطالة الذي يجرى تحصيله من العاملين . ورفع نسبة الفائدة على اموال التامينات لتصل الى مستوى فوائد البنوك .

وشدد محمد شعبان على اهمية اطلاق الحريات ، خاصة النقابية ، وطالب بالغاء قانون الطوارىء واطلاق حق تكوين الاحزاب واصدار الصحف . والغاء تدخل المدعي الاشتراكي ووزير القوى العاملة في الانتخابات النقابية ، وتنقية الجداول الانتخابية وزيادة مخصصات خدمات التعليم والعلاج ومياه الشرب والصرف الصحي ، نظرا لاهمية هذه الخدمات وتاثيرها على حياة المواطنين



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٢



« فاطمة العطار »

البطالة تقلق الأسرة المصرية!

مازالت .. وحتى الآن مساحة المناقشات بين أعضاء المجلس لبيان الحكومة الذى القاه الدكتور عاطف صدقى فى ٣٠ ديسمبر الماضى ، تاخذ كل وقت المجلس .. وقد مضى أكثر من ٣ أسابيع .. ومازالت المناقشات مستمرة والتى سوف تمتد لشهر مارس القادم ، كما صرح الدكتور فتحى سرور ..

تحدث حتى اليوم أكثر من مائتى عضو كل منهم محاولاً انتقاده لبيان الحكومة من واقع المشاكل التى تواجه دائرته .. وإن كانت هناك قلة قليلة من الأعضاء تلك التى تتحدث منتقدة البيان من واقع مشاكل مصر الكبرى .

ومع بداية جلسات الأسبوع .. تحدث رئيس حزب التجمع .. خالد محيى الدين .. وأوضح فى حديثه أنه قد أعد دراسة متكاملة حول كل ما جاء وورد فى بيان الحكومة أعدها أمانة المجلس .. ومن أهم ما ركز عليه فى تلك الدراسة .. ما يشغل هموم البيت المصرى الذى أرهقه الغلاء وارتفاع الأسعار .. ومشكلة البطالة التى تهز كيان الشباب .. وأزمة الغلاء باعتبارها من أهم القضايا التى تقلق الأسرة المصرية ، بل وتشكل تهديداً خطيراً على جهود التنمية على حد قوله .. وطالب بضرورة أن يصدر بيان شهرى فى الصحف يوضح فيه أسباب ارتفاع الأسعار .. مادمنا قبلنا الدخول فى آليات السوق والاقتصاد المفتوح .

ثم يعود ويتساءل عن معايير النجاح من وجهة نظر الحكومة فى سياسة الإصلاح الاقتصادى .. وما مدى النجاح فى تنمية الناتج المحلى الإجمالى .. وخاصة نحن نرى الركود والكساد الاقتصادى مخيمين فى الأسواق ..

ومع أكثر من محاولة بمقاطعة خالد محيى الدين .. الذى استغرق كلامه أكثر من ٤٥ دقيقة .. إلا أن الدكتور فتحى سرور حرص أن يكمل حديثه للنهاية .

وإذا ماانتقلنا إلى رد الحكومة على انتقادات الأعضاء فى الجلسات الأولى .. نرى د . عاطف صدقى يقول : الحكومة فى السنوات الأخيرة تعمل بكل جهد لخفض حجم التضخم بكل الوسائل لتقليل العجز فى الموازنة مع زيادة الإنتاج .. وأنا سعيد إن معدلات التضخم فى انخفاض مستمر .. لكن ما يوجه من اتهامات للحكومة .. فهذا ظلم .. لأننا منذ عام ١٩٨٠ ، ونحن نعمل على زيادة أجور العاملين لمواجهة ارتفاع الأسعار .. وهذه الزيادة تأتى فى صورة علاوات .. وقريباً إن شاء الله تضم هذه العلاوات إلى المرتبات ..

الذين يتهموننا بخفض الدعم .. فهذا غير حقيقى ، وإن معظم السلع الحقيقية مدعمة .. ومازال رغيف العيش لا يمس وكذلك الدقيق .. وجميع السلع التموينية داخل البطاقة مدعومة .

أما فيما يتعلق بمشكلة البطالة .. فهى همنا الكبير .. وهى تقلقنا جميعاً . حكومة .. وأغلبية .. ومعارضة .. بمعنى أنها تقلق مصر ولا سبيل إلى تخفيف حدة البطالة إلا بتوسيع قاعدة الإنتاج .. عن طريق تطوير القطاع العام ليساعد فى توفير فرص العمل أمام الشباب ..

وقد حظى المجلس هذا الأسبوع بجلسات مسائية .. ولكن للأسف الشديد .. إن نسبة الحضور من الأعضاء لم تكن على مستوى الأهمية ، مما طرح من مناقشات هامة .

أيضاً تكلم د . محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس .. والذى انتقد بيع المشروعات التى تنشئها الدولة .. ويتساءل إذا كان حاصل البيع يتناسب بل يوازى مع ما صرف على تلك المنشآت ..

وعن فساد أكثر من ٥٠٠ طن سمك .. اتهم كمال خالد الحكومة بالإهمال ، ولوح بيده بشريط ڤيديو وتقارير رسمية تثبت ترك أقفاص السمك حتى تعفنت منذ شهر يناير ورموها فى محطة كهرباء كفر البطيخ .

وتساءل وليم نجيب سيفين .. لماذا خلا بيان الحكومة من وضع استراتيجيات لمصر حتى عام ٢٠٠٠ ، حتى يكون للحكومة نظرة مستقبلية

وتحدثت العضو جليلة عواد .. ليست باعتبارها نائبة عن جنوب سيناء ، وإنما من واقع كونها (سيدة) تحمل أعباء المسئولية كأم وربة بيت

ــ لا يوجد موظف أيا كانت درجته وهو يئن تحت ضغط مصاريف البيت .. والمدارس .. الدروس الخصوصية .. وفاتورة التليفون .. والكهرباء .. والمياه والسبب الرئيسى وراء هذا الضغط الاقتصادى والارتفاع الجنونى فى الأسعار هو (ضريبة المبيعات) ، والتى طالبت بوقفها فى الحال .. رأفة بهذا الشعب .. ثم تساءلت عن الـ ١٣ مليار جنيه التى رصدت لفروق الدعم .. تيسيراً على غير القادرين من محدودى الدخل فأين ذهبت ..؟!

وفى خضم المشاكل الحيوية التى يتحدث فيها الأعضاء .. شذ واحد منهم .. وهو إبراهيم محمد على (فلاح) ، وطالب بخروج المرأة من العمل إلى المعاش فى سن الأربعين حتى تتمكن من الإشراف على رعاية الأولاد والذى سيكونون أحوج إليها فى سن المراهقة أكثر احتياجا لهم وهم فى سن الطفولة .. وهنا قاطعته العضو سوسن الكيلانى ، وهو الصوت النسائى الوحيد الذى اعترض على هذا الاقتراح .. وثارت قائلة : إن ما يقوله هذا الزميل شىء خطير .. ولكن قاطعها د . فتحى سرور وقال لها : إن كل نائب هنا له رأيه الشخصى ونحن لا نقف ضد رأى أو نصادر رأى أحد .

وتحدث أحمد هيكل وزير الثقافة السابق مثيراً مشكلة التعليم .. وكيف أنها شهدت ثورة تعليمية فى وجود د . فتحى سرور .. ولكن يرى أن حل مشكلة التعليم .. يدخل فى ثلاث مراحل هامة .. إصلاح فلسفة التعليم .. وإصلاح مكان التعليم .. وإصلاح المعلم .. الذى لا يزال يحصل على مرتب ٤٥ جنيهاً .

وبعد .. هذا العرض المختصر لآراء واتجاهات أعضاء المجلس لبيان الحكومة .. نقول : أوجدوا الحلول الجذرية لهذه المشاكل وتكاتفوا مع الحكومة لتنفيذها

□



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

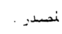
المصدر : 

التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٢

الاقتصاد التصديرى الحل الوحيد لمعالجة البطالة

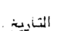
الإسراع ببرنامج الخصخصة لاستكمال برنامج الإصلاح





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفيه والمعلومات





التاريخ: ١٢ فبراير ١٩٩٢

كتب ـ عماد غنيم:

دعا الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادى ونائب رئيس البنك الدولى السابق إلى معالجة مشكلة البطالة بالتحول نحو الاقتصاد التصديرى مؤكداً أن قضية البطالة هى اعقد واعمق مايواجه الاقتصاد المصرى من تحديات. واشاد بالنجاح الذى حققته الحكومة فى مجال الإصلاحات المالية والنقدية ولكنه اكد ضرورة استكمال برنامج الإصلاح فى جوانبه الاقتصادية مشدداً على اهمية الإسراع ببرنامج الخصخصة واستكمال تحرير الاقتصاد الوطنى.

جاء ذلك فى المحاضرة التى القاها مساء امس الاول فى افتتاح الموسم الثقافى لجمعية النداء الجديد وحضرها عدد كبير من رجال الأعمال والاقتصاديين وأساتذة الجامعات وعدد من المهتمين بالحياة الثقافية والفكرية.

١٠٪ معدل النمو

وقد احتلت القضايا الاقتصادية معظم المحاضرة حيث اكد الدكتور سعيد النجار أن العلاج الحقيقى للمشكلات الاقتصادية يتطلب الوصول بمعدل النمو السنوى إلى ١٠٪ وهو مايعادل ضعف المعدل الذى تطمح إليه الخطة الحالية مشيراً إلى أن هذه النسبة لو تحققت فسوف تكون قادرة على خلق عدد يتراوح مابين ٧٠٠ و ٨٠٠ الف فرصة عمل سنوية بما يساهم فى الحد من ازمة البطالة التى تعانى منها البلاد.

واكد إمكانية رفع معدل النمو الاقتصادى على هذا النحو اسوة بما فعلت دول أخرى إذا مااتخذت التدابير الاقتصادية والسياسية اللازمة لإحداث نمو حقيقى ومرتفع للاقتصاد الوطنى.

واوضح أن الوصول إلى هذه المعدلات الطموحة لن يتأتى إلا بالتوجه نحو الأسواق العالمية وجعل السلع المصرية قابلة للتصدير مشيراً إلى أن المحاولات الحالية لإحداث نمو من خلال مشروعات تتوجه نحو السوق الداخلية لن تحقق سوى نجاح جزئى فى معالجة ازمة البطالة



د. سعيد النجار

ونوه بقلة حجم الصادرات المصرية حاليا مقارنة بالدول الاخرى حيث بلغ حجم صادرات مصر فى عام ١٩٩١ حوالى ٤ مليارات دولار بينها ١.٥ مليار دولار صادرات نفطية وذلك مقابل ١٤.٥ مليار دولار حجم صادرات تركيا و٢٧ مليار دولار للمكسيك و٢٨ مليار دولار لتايلاند و٢٩ مليار دولار لاندونيسيا فضلاً عن النشاط التصديرى الهائل لدول جنوب شرق اسيا.

وذكر ان نصيب الفرد فى مصر من الصادرات لايتجاوز ٧٢ دولاراً مقابل ٢١ الف دولار للفرد فى سنغافورة و١٧ الف دولار فى هونج كونج.

راس الحربة

وشدد على ان للقطاع الخاص يعد بمثابة رأس الحربة لاقتحام الاسواق الخارجية لان قطاع الاعمال العام غير مؤهل لهذا الدور ويفتقر إلى الإمكانيات التى تجعله قادراً على فتح هذه الأسواق.

وطالب بتوفير مجموعة من الإجراءات المساندة لنجاح هدف زيادة الصادرات وأهمها تحرير التجارة الخارجية وترشيد الحماية الجمركية للصناعات المحلية مع وضع تعريفة جمركية معتدلة فى جميع الاحوال لتنشيط وتوثيق علاقاتنا التجارية مع العالم.

وفيما يتعلق بسعر الصرف اكد انه يمثل عنصرا هاما فى نجاح خطط التصدير مشيرا إلى ان المغالاة فى تقدير قيمة العملة المحلية يمثل دعما للواردات ومعوقا للصادرات المحلية

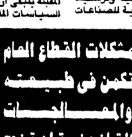
انجازات حققتها الحكومة

وفى تصوره لبرنامج الاصلاح الاقتصادى اثنى الدكتور سعيد النجار على الانجازات التى حققتها الحكومة فى خفض معدل التضخم وعجز الميزانيه، وميزان المدفوعات كذلك انتهاج سياسة اكثر واقعية فيما يتعلق بأسعار صرف الجنيه ولكنه انتقد بطء الحكومة فى استكمال الجوانب الاقتصادية لبرنامج الإصلاح وخاصة فيما يتعلق بسياسات التحول نحو القطاع الخاص.

ووجه انتقادات حادة لنشاط القطاع العام مؤكداً ان مشكلة هذا القطاع ليست تنظيمية يمكن معالجتها بقانون او تغيير اشخاص وإنما تعود عيوبه لطبيعة النظام نفسه لأنه ببساطة غير مملوك للقائمين عليه. كذلك فإن متخذ القرار فى الشركة الحكومية غير مسئول عن نتائجه إلى حد كبير كما تختفى من ممارسات القطاع العام مبادئ هامة للنجاح التجارى والاقتصادى مثل القدرة على الابتكار والإبداع والمنافسة

ودعا إلى الإسراع ببرنامج التخصيص على أسس موضوعية دون إفراط او تفريط فى تنفيذ الشركات الحكومية التى تعانى من مديونية هائلة.

وقال : إن دور الدولة فى المرحلة المقبلة ينبغى ان يقتصر على تقرير السياسات المالية والاقتصادية بصورة عامة دون التدخل فى عمليات الإنتاج الدقيقة وان تولى الدولة جل اهتمامها للاشراف وتطوير القطاع الخدمى فى مجالات الصحة والتعليم والقضاء وغيرها وتولى



الأهرام

المصدر





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ ١٢ مايو ١٩٩٢

غياب الحافز للدور الرقابي على الانتاج ومواصفاته وان تسوى القطاع الخاص انشط مشروعات اسمية

وقال : إنه لاينبغي التقليل من شأن العقبات التي تواجه برنامج التخصيص غير أنه لاينبغي كذلك التهويل من شأنها أيضا

واكد ان هناك مساحة كبيرة في ميدان قطاع الاعمال يمكن تحويلها للقطاع الخاص فورا مثل شركات التجارة الداخلية والسلع الاستهلاكية والصناعات الغذائية وغيرها

وفيما يتعلق بمستقبل قطاع الاعمال يقول : إنه يجب ان تتركز وظائفه في قطاع النفط وقناة السويس وإدارة مشروعات النقل والسكك الحديدية مع ترك باقي القطاعات الخدمية فضلاً عن القطاعات الإنتاجية لكي تتولاها المبادرات الخاصة.

فشل التخطيط المركزى

واكد ان تجربة السنوات الماضية في مصر وفي باقي دول العالم الثالث فشل سياسات التخطيط المركزي والاشتراكية المستمدة من الأنظمة الشمولية التي سادت بعض دول العالم وفشلت بوضوح في احداث معدلات نمو تتلاءم مع متطلبات التحديث

وقال : إن العالم يتجه نحو التكتلات الدولية التي بدأت في اوروبا ووجدت صدى لها في جنوب شرق اسيا وان مصر مطالبة بالبحث عن دور لها لمواجهة هذه التكتلات.

وقال في نهاية المحاضرة : إن التطوير الاقتصادي يتطلب استكمال مسيرة الديمقراطية التي بدأتها مصر حيث تقتضي الموضوعية الإشادة بما حققته مصر في ظل سياسات الرئيس حسني مبارك من تحولات ديمقراطية واضحة والمطلوب الان ترسيخ مفهوم الديمقراطية بحيث لاتقتصر فقط على حرية الكلمة وإنما يجب ان يمتد الإصلاح السياسي للدستور نفسه الذي يجب أن تتم تنقيته من شوائب الفكر الشمولي الذي ساد البلاد خلال حقبة إعداد الدستور الحالي

JF



الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩١

صباح الخير

البطالة .. هي واحدة من اعقد المشاكل في مصر

وتسعى الخطة الخمسية الجديدة . الى توفير ٤٠٠ الف فرصة عمل في كل سنة . لمواجهة الزيادة المطردة في عدد الشباب الراغبين في العمل . وفي راى الاقتصادى المعروف الدكتور سعيد النجار . ان حل مشكلة البطالة . يستدعي زيادة هذا الرقم الى ٧٠٠ الف فرصة عمل . او ٨٠٠ الف فرصة عمل ان امكن ..

وتحقيق هذه الارقام الطموحة . يتطلب زيادة نمو الاقتصاد المصرى بنسبة عشرة في المائة سنويا .. وهي نسبة كبيرة لم تحققها مصر . في اية سنة من السنوات .

ورغم ضخامة هذا الرقم . الا ان هناك بعض الدول النامية نجحت في تحقيقه .. مثل النمور الاسيوية (سنغافورة . وكوريا . وتايوان . وهونج كونج) .. ومثل بعض الدول الاخرى منها المكسيك . وتركيا . وتايلاند . وغيرها . وقد حققت كل هذه الدول معدلات كبيرة في النمو . لانها ركزت كل جهودها على تصدير منتجاتها الى الاسواق العالمية

والوضع في مصر يختلف . لقد ركزت الاستراتيجية المصرية . خلال السنين الطويلة الماضية . على اشباع احتياجات السوق المحلى . ولم تهتم كثيرا بالأسواق العالمية .. من هنا كانت الصادرات المصرية متواضعة - بل متواضعة للغاية - بالمقارنة مع صادرات العديد من الدول النامية الاخرى وبالتالى كان النمو الاقتصادى بدوره متواضعا

لقد بلغ حجم الصادرات المصرية . في عام ١٩٩١ . نحو اربعة مليارات من الدولارات بينما بلغت صادرات كوريا الجنوبية ٧٢ مليار دولار وبلغت صادرات تايوان ٧٦ مليار دولار . وصادرات هونج كونج ٩٨ مليار دولار .. اما صادرات تركيا . وهي بلد اقرب الى مصر . من الدول الاسيوية .. فقد بلغت ١٤ مليار دولار

ولو نظرنا الى الصورة من جانب اخر . يتبين لنا ان نصيب الفرد في مصر من حجم الصادرات المصرية يبلغ ٧٢ دولارا . بينما يقفز هذا الرقم في هونج كونج الى ١٧ الف دولار . ويقفز اكثر واكثر في سنغافورة ليصل الى ٢١ الف دولار



المصدر: الأخبار

التاريخ: ٢٢ فبراير ١٩٩٢

وفى رأى الدكتور سعيد النجار ، ان المعالجة الحاسمة لمشكلة البطالة فى مصر ، لن تتحقق ، ما لم يتحول الاقتصاد المصرى ، الى اقتصاد تصديرى ، يغزو الأسواق العالمية ، ويساعد على تحقيق نسب مرتفعة من النمو الاقتصادى ، وبالتالى تتوافر فرص عمل جديدة تزيد على الفرص المفترضة فى خطة التنمية الحالية .

وقد أدلى الدكتور سعيد النجار بهذه الرؤية ، من خلال لقاء نظمته جمعية النداء الجديد .. وهى جمعية ثقافية جديدة ، قام بتكوينها فريق من المثقفين والمفكرين والاعلاميين والاقتصاديين ورجال الاعمال واختاروا الدكتور سعيد النجار رئيسا لها . وكان موضوع اللقاء تحديات الاقتصاد المصرى .

وهدف الجمعية الجديدة .. التى تفتح باب عضويتها لمختلف الطوائف والمهن والاحزاب .. هو تعميق الفكر الليبرالى فى المجتمع المصرى ، فى مواجهة الأفكار الشمولية ، والأفكار الرجعية .

والأمر الذى لفت نظرى .. ان اكثر من ثلاثمائة شخص ، من ابرز الوجوه فى المجتمع المصرى ، حرصوا على حضور هذا اللقاء الذى نظمته جمعية النداء الجديد .. مما يؤكد بالفعل ضرورة تعميق الفكر الليبرالى .. فى مواجهة الأفكار المشوشة ، التى تحاول طمس الهوية المصرية .

سعيد سنبل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٣ [illegible] ١٩٩٢

٦٤ مليار جنيه استثمارات القطاع الخاص فى الخطة القادمة

توفير ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة

كتب جميل جورج :

علمت « الاخبار » ان استثمارات خطة التنمية للعام المالى (٩٢/٩٣) تقدر بنحو ١٤٥ مليار جنيه .. منها ٦٤ مليار جنيه للقطاع الخاص .. سيوفر بنك الاستثمار القومى ٣٠ مليار جنيه لتمويل المشروعات الحكومية .. وتوفر الخطة اكثر من ٥٠٠ الف فرصة عمل لتغطية الزيادة فى مجال سوق العمل .

ويعقد الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط الذى عاد من المانيا اجتماعا الاسبوع القادم يحضره ظافر البشرى نائب رئيس بنك الاستثمار القومى لوضع الاطار النهائى لاول سنوات الخطة الثالثة للتنمية .. كما سيتم تحديد حجم القروض الميسرة وعلمت « الاخبار » ان القروض ستوجه لمجالات اضافية الى جانب مجالات الاسكان واستصلاح الاراضى منها المشروعات التصديرية وتعميق التصنيع المحلى .

د. كمال الجنزورى

وعلمت « الاخبار » ان الخطة ستتضمن هذا العام الاعتمادات اللازمة لتمويل المشروعات المشتركة ومشروعات القطاع العام وذلك لاستكمال المشروعات التى بدأت مرحلة الانتاج او قطعت مجالا كبيرا فى الانشاءات وعددها نحو ٢٠ شركة .

وقد انتهى كل من الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة الدولة للتنمية الادارية وبنك الاستثمار القومى بتقييم شركات القطاع العام الاوضاع الانتاجية والعائد من استثمار رأس المال



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

الحكومة تدرس المعاش المبكر لمواجهة مشكلة البطالة

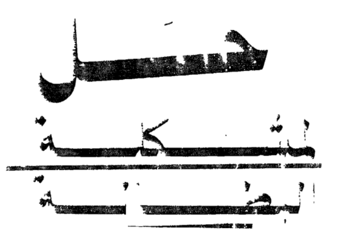
كتب محمد الفقى :

علمت « الأحرار » ان الحكومة تبحث فى الوقت الحالى اتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة مشكلة البطالة والتى وصلت الى ٣ ملايين متعطل فى السنة الاخيرة .

من بين الاختيارات المطروحة اتاحة الفرصة امام الراغبين فى الخروج الى المعاش المبكر وبالتحديد فى سن ٥٥ عاما وكذلك الغاء الاجازات بدون مرتب للعمل فى داخل البلاد لاتاحة فرص العمل لشباب الخريجين مع اطلاقها بدون قيود للسفر للخارج .

ومن بين المطروح ايضاً ترك المرأة للعمل مقابل حصولها على نصف المرتب لتقليل التضخم فى الجهاز الحكومى والذى لم يعد قادراً على توفير اى فرصة عمل جديدة الا ان بعض الاتجاهات داخل الحكومة قد عارضت هذه الفكرة رغبة منها فى عدم حل مشكلة البطالة على حساب المرأة .





دكتور محمد قدرى حسن

تثور مشكله البطاله هذه الايام بشكل حاد بعد ان وصلت الى الحد الذى لايمكن تجاهله . مما دفع مجلس الوزراء الى تخصيص أكثر من جلسه من جلساته لمناقشة هـذه المشكلة ومحاوله الخروج منها

والبطاله ليست مجرد تعطل الشباب عـن العمل لكن لها اثار اجتماعية أكثر مـن ذلك بكثير . اولها وأهمها شعور الشباب باليأس وعدم المبالاه . واهمال المجتمع لـه . ممـا يجعله غير قـادر على تحمـل المسئـولية . والوقوف موقفا سلبيا من المتغيرات الكبيرة التـى تـطرأ على المجتمـع . وتـدفعه الى الاحساس بعدم الاهمية وعدم الانتماء . هذا اذا لم ينحرف ويدخل فى مجالات أخرى كادمان المخدرات مثلا للهروب مـن الـواقع الـذى يعيشه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

والبطالة وضع نشأ من نظام تعليمي اهتم بالكم ولم يعتن بالكيف . وهي افراز طبيعي لنظام سياسي اهتم بحشد الأعوان والمؤيدين وترك المتخصصين المخلصين . وهي محصلة تقاليد اجتماعية تهتم بالشهادة وبالتعليم الجامعي وتستهجن التعليم الفني والعمل اليدوي . وهي نتيجة نظام اقتصادي اتخذ الشعارات والهاتفات هدفا له وترك التنمية والتطوير

وحل مشكلة البطالة لايكمن في زيادة عدد العاملين . وانشاء درجات وظيفية جديدة . وتوسيع الجهاز الاداري للدولة ليستوعب الاعداد المتزايدة من خريجي الجامعات والمعاهد

الحل الحقيقي لهذه المشكلة هو في التنمية . والمزيد من التنمية . في شتى المجالات الصناعية والزراعية . وفي تشجيع الاستثمار . لأن هذا هو الذي يخلق فرص العمل الحقيقية . ويزيد الانتاج الفعلي . ويحقق الرخاء الاقتصادي

أمامنا الصحراء بها كثير من الاراضي الصالحة للزراعة . وتحتها الماء اللازم لبث الحياة فيها . والشباب القادر والجاهز للعمل موجود . لكن هناك القيود الادارية وهناك الروتين الحكومي . وهناك النظرة المكتبية للعمل والتي تعطل وتعوق الانطلاق . وتوقف التوسع . وتنهي أي أمل في المستقبل

الشباب لايحتاج الى الوعود البراقة بمستقبل سعيد . ولاينتظر أن تهبط عليه الثروة من السماء . انما هو مستعد للعمل وبذل الجهد . بشرط أن ترفع الحكومة الوصاية عليه . وتتركه يعمل وينتج

وتطالعنا الصحف يوميا باخبار كثير من الجرائم التي تتزايد بكثرة . مثل جرائم الاغتصاب والسرقة والقتل خاصة بين الابناء والاباء . انها تعطينا تصورا حقيقيا للمدى الذي وصلت اليه مشكلة البطالة وانعدام الثقة في المستقبل واستحالة تكوين اسر جديدة لعدم المقدرة المالية على الزواج ونظرة الحقد التي تفشت في المجتمع نتيجة لهذا تدفع الشباب الى التطرف والدخول في التنظيمات المتطرفة التي تصب على المجتمع كل الحقد وكل الكره لما هو قائم .

واذا كان عدم وجود عمل هو الصورة الطبيعية للبطالة . فإن هناك صورة أقسى هي البطالة المقنعة . التي يدور في فلكها جيش من العاملين في الحكومة والقطاع العام . ولا عمل . ولا [illegible] . ولا اختصاص لهم بل يشكلون عبئا على الدولة وعلى [illegible]

لقد أصبحت المكاتب الحكومية مكدسة بالالاف من الشباب الذين لاعمل لهم سوى تضييع الوقت . وتعطيل مصالح الناس . وانتظار اول الشهر لصرف المرتبات التي لاتغني ولاتسمن من جوع . وأصبح كثير من موظفي الحكومة يقومون باعمال اخرى ولاينتسبون الى الحكومة الا بالاسم ويحرصون عليها واجهة اجتماعية كموظف محترم . ولضمان دخل ثابت ومعاش مضمون في نهاية الخدمة

والملاحظ أن هناك تباينا واضحا في توزيع العاملين على وزارات و[illegible] الدولة المختلفة . فهناك قطاعات تعاني من كثرة عدد العاملين ومن العجز الشديد فيهم بل وندرتهم في بعض الاحيان . خاصة الجهات التي يرتبط عملها بالجمهور وبقضاء مصالح المواطنين

واذا كان القضاء على مشكلة البطالة يحتاج الى حلول وامكانيات كبيرة . وتضافر جهود عدد من المسئولين . فانه يمكن تقديم بعض الحلول التي يمكن ان تعالج بعضا من هذه المشكلة .

فمرفق الامن مثلا يعاني من عجز شديد في رجال الشرطة . ولاتقدم الامكانيات المتاحة حاليا لوزارة الداخلية [illegible] في زيادة عدد رجال الشرطة بالنسبة المطلوبة لتحقيق الامن المنشود . لدرجة أن جهاز الشرطة استعان ببعض المجندين وجعل منهم رجال شرطة يقومون بتنظيم المرور . وضبط الأمن وأعمال الحراسات للأفراد والمنشآت



هذا المجند الامي غالبا ، القادم من أعماق الريف والذى لم يتعامل مع معطيات الحضارة الحديثة الا ق اقل القليل ، والذى تبهره المدن الكبيرة كالقاهرة وغيرها باتساعها وتقدمها وسرعة الحياة فيها ، يصبح فجأة مسئولا عن تنظيم المرور ف شوارع وطرق يعجز عن تنظيمها أكبر المتخصصين ، ويتعامل مع شخصيات مختلفة لم يكن يحلم أن يقابلها ، ويواجه مواقف تفوق قدراته بكثير

هنا يمكن لوزارة الداخلية ان تستعين بالشباب من خريجى الجامعات والمعاهد كمتطوعين ف جهاز الشرطة بعد أن يتلقوا التدريبات المناسبة ليقوموا بتنظيم المرور وعمل الحراسات وسائر الأعمال التى يصلح ان يقوموا بها ، ويمكن اني كون لهم زى مناسب يخالف زى رجال الشرطة . وبالطبع سيكون ذلك مقابل مكافأة مجزية يتقاضها المتطوع تغطى احتياجاته وتشعره بالمسئولية واهتمام المجتمع به .

هذا الشاب المتطوع سيكون بلا شك صورة مشرفة ف التعامل معه ، وهم بالطبع سيكونون اكفا من المجندين الأميين ف القيام بواجباتهم ، وسيفرضون بعلمهم وثقافتهم واسلوب تعاملهم مع المواطنين احترام الناس لهم وتقديرهم لعملهم .

والتوطع ف خدمة الشرطة ليس امرا جديدا ، فقد سبق اثناء الحرب العالمية الثانية ان استعانت الشرطة بالمتطوعين لمعاونتها عند الحاجة لحفظ الأمن والنظام وصيانة الأموال ومكافحة الاجرام .

كما ان الشرطة تستعين من قديم بطلبة المدارس الثانوية لتنظيم المرور أثناء العطلات الصيفية ، وهم اقل سنا وعلما وتجربة وخبرة من الشباب خريجى الجامعات .

هذا اقتراح لحل مشكلة البطالة يفيد وزارة الداخلية . ويفيد الشباب ، ويستفيد من طاقات عاطلة لتحقيق نهضة بلدنا مصر .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٢

كتب حمدى عبد العزيز

خلال مناقشة لجنة الإنتاج الصناعى والقوى العاملة بمجلس الشورى فى الأسبوع الماضى لدور التدريب فى مساندة برامج الإصلاح الاقتصادى .. أكد وزير القوى العاملة عاصم عبد الحق أن التدريب المهنى أساسى بالنسبة للاقتصاد القومى وأن التعليم بمشاكله الحالية سواء نقص الاستثمارات أو قلة عدد الفصول أو ضعف مستوى الخريجين ينعكس فى صورة منتج زائد فى السوق بشكل بطالة .

وأضاف أنه من عام ٨٣ حتى عام ٩٠ لدينا نصف مليون من الحاصلين على مؤهلات عليا تم تشغيل ٣٠٠ ألف وباقى ٥١٩ ألف خريج بلا عمل .

أما المؤهلات المتوسطة فبلغ عدد العاطلين منهم مليونا و ٩١٣ ألفا . كما يوجد ٢٤٨ ألف عاطل من أصحاب المؤهلات فوق المتوسطة ويبلغ مجموع البطالة بين الخريجين مليونين وثلاثة أرباع المليون تم تشغيل ربع مليون فقط منهم وباقى ٢,٥ مليون خريج من كافة المؤهلات بدون عمل .. وأكد أن هذا ليس هو الرقم الحقيقى للبطالة لأن الحكومة ليست رب العمل الوحيد فى مصر مشيرا إلى قيام ٣ وزارات بتشغيل الخريجين وهى الصحة والتعليم والقوى العاملة .

عاصم عبد الحق

وذكر أن هناك ٦٠ ألف خريج سنويا من أربع كليات لا يعملون وهى كليات الحقوق والتجارة والآداب والزراعة .. وأن الحاجة ماسة للتدريب التحويلى داخل إطار المهنة الواحدة وداخل مجموعات يتطلبها سوق العمل .

وأشار لوجود ٥٠٠ مركز تدريب مهنى تتبع ١٨ وزارة فى ٢٦ محافظة بمصر لا تعمل بطاقتها الكاملة وتحتاج لأموال لإعداد دورات تشغيل .. ثم بدء تدريب تحويلى سريع تتطلبه سوق العمل .

وقال إن رقم البطالة الدقيق لا يمكن تحديده حاليا .. لأن القطاع الخاص وظف أعدادا من الخريجين ومنهم من سافر للخارج ومنهم من يعمل بالريف وأنه سيتم إعداد قاعدة بيانات مع مركز المعلومات بمجلس الوزراء ومع منظمة العمل الدولية ليسجل فى منتصف هذا العام الأرقام الحقيقية للعمالة والبطالة .



المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ فبراير ١٩٩٢

البطالـــة والأخطـــار المحدقـــة بالوطـــن

من أخطر الأوبئة التى تدمر جسد الأمة وتهدد كيانها وتقضى على حركة الحياة فيها وباء البطالة سواء كانت هذه البطالة ناتجة عن قلة المشاريع وانحسار التجارة والصناعة وضيق المساحة الزراعية ، وكثرة الخريجين، واتساع قاعدة الشباب فى الوطن ، أو كانت بطالة مقنعة تعود الى كثرة الموظفين وتراكمهم داخل دوائر العمل دون حاجةحقيقية لهم او كانت بطالة مؤقتة ترجع الى كساد السوق وضعف القوة الشرائية وتراكم المنتج واستخدام المدخرات كعائد مؤقت لتسيير عجلة الحياة .

د . عبد الرشيد عبد العزيز سالم

ان انواع هذه البطالة كلها تكاد تكون السمة العامة فى جميع دول العالم الغنى منها والفقير ، المتقدم منها والمتخلف . ولكنها تتفاوت بمقادير محددة حسب قدرة القائمين على الشئون الاقتصادية فى هذا الوطن او ذاك ، وحسب بلورة التخطيط الناجح فى هيئة مشروعات بعيدة المدى تتلاءم وفئات الشباب الخريج وتخصصاتهم المتنوعة . ولا شك ان البطالة فى مصر تدور فى محورين رئيسيين . المحور الأول البطالة المقنعة فى الوزارات والادارات والمؤسسات العامة بالدولة ، حيث توجد بها اعداد رهيبة من المعينين بها بدون حاجة فعلية لهم ، لذلك نراهم يتكدسون فى الغرف والأروقة دون عمل او انتاج . اما المحور الثانى والأهم . فهو محور اعداد الشباب المتتابعة الذين تقذفهم الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الى الشوارع فى كل عام دون ان يكون امامهم من الاعمال سواء فى القطاع العام او الخاص ما يستوعبهم ويستغل طاقاتهم المخزونة ، التى بلا شك كانت تفرغ فى الدراسة والبحث والمذاكرة والامتحانات قبل التخرج ..

ان طاعة اولى الأمر ، والاحساس بهم ، والتضامن معهم ، لا يمكن ان ياتى بالخطب والتصاريح والوعود الفارغة ، وانما يتم ذلك من خلال احساس المواطن بان المسئولين يفكرون فيه فى كل يوم بل وكل ساعة ، وانهم لا يغفلون عنه ، وعن مشاكله الحياتية لحظة واحدة . وان كل مجهوداتهم منصبة على تحقيق اماله فى حياة حرة كريمة . واخطر ما فى هذا المضمون شعور الشباب بالضياع وانهم ليسوا جزءا من خطة الدولة .

إنهم فى هذه الحالة يشكلون قنبلة ذرية فى اعماق الوطن لاينفع معها نزع فتيل التفجير ، ولا يحمى من خطرها صب مئات الاطنان من الاغطية والستائر الترابية والحجرية ، انهم فى حاجة الى اتصال دائم بهم والى تنوير مستمر بحالة الوطن واوضاعه المالية والاقتصادية والانتاجية وتحريك مشاعرهم نحو الولاء للوطن والفداء والتضحية من اجله فى هذه المرحلة التى - ولاشك - هى مرحلة تراكمات قديمة يمتد عمرها الزمنى اكثر من نصف قرن وسببتها وساهمت فيها حكومات كثيرة ومتتابعة اما بالجهل ، وإما بسوء الادارة ، وإما بالفساد والتفسخ .

ولاينفعنا اليوم ان ننبش ، الماضى ، وان نحرك ماسيه وخزعبلاته . وإنما ينفعنا الوقوف على المشكلة بكل ابعادها ، وتشكيل هيئة قومية متخصصة من علماء الاقتصاد والادارة والنفع العام ، يكون كل همها معالجة هذه المشكلة ووضع الحلول الناجعة لها بمساهمة الدولة ورجال المال والاعمال والبنوك وان يكون لها من القوانين والسلطة ما يكفل لها القدرة على التنفيذ الفورى وذلك كما حدث فى « كوريا الجنوبية » حين بدات اولى خطواتها للخروج من الركود والبطالة والتخلف ، وقد نجحت كما تعرف نجاحا باهرا ، واصبحت من عمالقة الصناعة والزراعة والانتاج ، واصبح لها وفرة فى السوق العالمية من المال مما جعلها احدى الدول الغنية التى يشار اليها فى اى محفل دولى . بعد ان كان ابناؤها ينتشرون فى معظم بلاد العالم بحثا عن القوت الضرورى واملا فى حياة كريمة تليق بالانسان .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

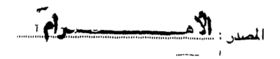
التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٢

ان هذا الحلم ـ حقيقة ـ لن يتحقق بين يوم وليلة ، ولكن من الواجب علينا ان نسارع في وضع النواة التى تؤتي ثمرها ولو بعد حين ، ورئيس الدولة ـ كما نعرف ـ حريص على ذلك ، ويبذل اقصى طاقاته في العمل والاتصال بالدول المختلفة في اوروبا وامريكا وآسيا وافريقيا واستراليا لتحقيق هذا الأمل . ولكنه وحده لن يستطيع فعل المحال ، ولابد من تضامن كل فئات الشعب معه ، وخاصة القادرين ماليا وفكريا واجتماعيا ، ولابد حتى يتحقق ذلك ، ان نشغل الشباب وان نستغل طاقته في زراعة الصحراء ، وفي بناء صناعات صغيرة تتمركز اماكنها في مناطق شاسعة ومتباعدة وان تكون هذه الصناعات ذات اهداف يكمل بعضها بعضا حتى تشكل في النهاية منتجا تكنولوجيا دقيقا يعد للتصدير وغزو الاسواق العربية والافريقية اولا ، ومنافسة الأسواق الاوروبية والآسيوية ثانيا . وبهذا يساعد هؤلاء الشباب زملاءهم الذين تتواكب افواجهم الى الجامعات وينتظرون المستقبل . إن هذه النواة ليست بالعمل المحال ولكنها تحتاج الى بصيرة وادراك ، وتحتاج الى الامان في استغلال الاموال وطرحها في الاسواق كما تحتاج الى ايد شريفة تسهر عليها وتنميها في كل يوم . والذى لاشك فيه ان الاموال موجودة ومكومة في البنوك وعند بعض الافراد . ولكنها لاتجد المنفذ والقاعدة لتعمل ، فاطلقوا هذا المارد من عقاله وسوف ترون مصر جديدة ومبدعة .

وسوف تشاهدون المصريين اعظم امة تخوض غمار الحياة وتسابق كل جديد فيها . وعندها لن تكون هناك بطالة . ولن يقف الشباب على الأبواب ينتظر عملا تافها لا نفع منه ولا فائدة . وسيتغير روتين الحياة في المصالح الحكومية ، وسيرى المجتمع نفسه آمنا من الغشاشين والمضللين والمخادعين وتختفى الظواهر الكثيرة الفاسدة التى برزت بسبب البطالة وتكدس الشباب في الشوارع والطرقات .

إن هذا الأمل ليس ببعيد ومن الله ارجو ان يوفق المسئولين اليه حتى لاتصاب مصرنا العزيزة بسوء .



المصدر : 

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤيـــة

ولو بنصف الأجر !

نشرت الصحف على صدر صفحاتها خبرا يؤكد ان خريج الجامعة الذى يعمل فى مشروعات الاسر المنتجة يحصل على عائد شهرى يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ جنيه وهذا معناه «بحسبة» بسيطة انه يسلوى الاجر الذى يحصل عليه زميله بعد احالته للتقاعد . فاذا كان الامر كذلك فلماذا لايتم تطوير أداء هذه المشروعات حتى تستوعب حوالى ٣ ملايين شاب هم عدد الخريجين الذين مازالوا على قائمة الانتظار للحصول على فرصة عمل وكيف يستطيع هؤلاء الشباب التقدم لهذه المشروعات ولو بنصف هذا الاجر ولماذا لايتم الاعلان عنها حتى لاتواصل نسب البطالة ارتفاعها وتاكل كل جهود التنمية الاقتصادية ونفاجا بسلوكيات بعض الشباب تتجه للاساليب المتطرفة منها الانحراف او الانتحار بعد احساسهم بانهم اصبحوا «عالة» على اسرهم الذين تحملوهم حتى ينالوا شهادتهم الجامعية .

والسؤال الآن : لماذا لايتم اقامة هذه المشروعات على اراضى المدن الصناعية الجديدة ومنها : الصالحية والعاشر من رمضان والسادات وتحويلها الى مدن للاسر المنتجة والمشروعات الصغيرة حتى تجد الوحدات السكنية الجديدة من يسكنها بعد ان وضعت الحكومة قضيتى البطالة والاسكان فى مقدمة اولوياتها وحتى تعود الثقة الى شبابنا الذى فقد الامل فى الحصول على فرصة عمل .

نبيل السجينى

خلل خطير بين خريجي الجامعات واحتياجات سوق العمل

٦٠٪ نسبة الفائض من الخريجين .. وارتفاع البطالة المقنعة

كتب ـ زكي السعدني :

كشف تقرير للمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي ، عن وجود خلل خطير بين مخرجات التعليم في القوى البشرية من المعاهد المتوسطة والكليات والمعاهد العالية وبين احتياجات المجتمع من الخريجين . ارجع التقرير سبب الظاهرة الى غياب الربط بين التعليم واحتياجات السوق من القوى العاملة في المجتمع . كما اكد التقرير ارتفاع الفائض بين الخريجين من كليات التجارة والاداب والحقوق والزراعة ، ويقدر عددهم بنحو ١٠٠ الف خريج سنوياً بنسبة ٦٠٪ من جملة الخريجين في جميع الكليات الجامعية والمعاهد العالية . كشف التقرير عن وجود عجز كبير في خريجي كليات السياحة والفنادق واقسام اللغات الاجنبية وكليات الاقتصاد والعلوم



د . حسين كامل بهاء الدين

السياسية والاقتصاد المنزلي وكليات التربية ، والتربية النوعية والفنون التطبيقية والجميلة . كما يوجد فائض كبير بين خريجي المعاهد التجارية بسبب تخريج ١٤٠ الف طالب سنوياً من المدارس الثانوية التجارية والمعاهد المتوسطة ، بما يعادل ٤٥٪ من جملة الخريجين في جميع المدارس الثانوية الفنية والمهنية . واضاف التقرير انه يوجد عجز كبير في مهنة التمريض والخدمات المتنوعة في المستشفيات ، والفنيين المساعدين في المجالات الطبية ، والعمالة الزراعية المثقفة والخدمات الاجتماعية ، ومدرسات رياض الاطفال

وأكد التقرير ان الخلل ادى الى ارتفاع نسبة البطالة المقنعة بين القوى البشرية التي تمثل عبئا ثقيلاً على الاقتصاد القومي . وطالب بتحقيق التوازن بين مدخلات التعليم في المراحل المختلفة

وتوزيع الطلاب على التخصصات التي يتطلبها سوق العمل . كما طالب بالتوسع في مراكز التدريب وتحريرها من مختلف قيود المبنى والمؤهلات ومدة الدراسة



المصدر : ....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ... ١٩٩٢

مشكلات الشباب أمام مجلس الشعب

عبد الرحيم الغول : مشروع قومي لاستيعاب طاقات الشباب

أبو بكر الباسل : توفير فرص عمل منتجة للشباب

محمد أحمد حسني : بحث ظاهرة هجرة الشباب للخارج

عطية البربري : الاستغلال الأمثل لأوقات الفراغ

كتب عادل قنديل :

رغم ان الشباب جزء من المجتمع .. وقضاياه جزء من القضايا العامة إلا ان المشكلات التي تصنع ازماته تتسم بالخصوصية .. وانطلاقا من اهمية الدور المنوط بالشباب في تحقيق التنمية الشاملة في وقت يتعرضون فيه لإحباطات متتالية تحول بينهم وبين المشاركة بمختلف صورها .

ـ اكد ممثلو الشعب خلال مناقشاتهم لبيان الحكومة داخل المجلس وفي لجانه المتخصصة على ضرورة تكثيف الجهود لإقتحام مشكلات الشباب وقضاياه . ولكن كيف يرى نواب الشعب ازمة الشباب ؟ وماذا يحملون في حقائبهم من حلول عملية لهذه الازمة ؟

مشروع قومي

في البداية يرى النائب عبد الرحيم الغول رئيس لجنة الشباب في مجلس

الشعب ان الشباب اليوم لا يملك السيطرة على المشكلات التى تواجهه فالتضخم موجود ، وفرص العمل المتاحة ضئيلة ، والاجور والمرتبات منخفضة علاوة على عدم مواءمة الامكانيات الاقتصادية مع الرغبة فى الاستقلال المادى عن الاسرة للتمكن من الزواج وتكوين اسرة مستقلة ، واصطدام الشباب بمجموعة من العقبات التى تتمثل فى ارتفاع الاسعار بالنسبة للمساكن والاثاث بصورة تفوق طاقته .

ويقول الغول فالبعد المادى للمشكلة يرتبط فى انعكاسات المشكلة الاقتصادية على امكانات الشباب وقدراتهم اذ تمسهم بشكل مباشر إجراءات التقشف وتحرير الاقتصاد فتزداد نسبة البطالة بينهم ، ومادام العمل غير متوافر فلن يكون هناك فى الغالب الاهم مسكن مستقل وزواج .

ويؤكد رئيس لجنة الشباب على ضرورة ايجاد مشروع قومى ضخم يستوعب طاقات الشباب ويحقق طموحاتهم ويلبى احتياجاتنا التنموية ، والعمل على تحديد وتقنين الضوابط اللازمة لإلحاق الشباب بوظائف مع ربط الاجور والعلاوات والترقيات بالمهارة والكفاءة والانجاز فى اداء العمل .

تعيين الخريجين

ويرى النائب ابو بكر الباسل ان مشكلات الشباب العامل لا تقل عن مشكلات الشباب العاطل ، ويشير الى الواقع المطروح حاليا فى المجتمع المصرى الذى يعكس أوضاعاً وتناقضات صارخة فيما يتعلق باسس توزيع الخريجين على اماكن العمل ، حيث ادى تبنى الحكومة لسياسة الالتزام بتعيين الخريجين الى انتشار ظاهرة البطالة المقنعة ، وبالتالى تراكم العمالة غير المنتجة مما يمثل اهدارا لقدرات وطاقات وامكانات الشباب ، ويمهد الطريق امام مشاعر الاحباط والاغتراب لتحتل عقول وقلوب وقطاعات عريضة من الشباب بصفة خاصة ، اذ تتعارض نوعيات العمل مع خبراتهم وميولهم واستعداداتهم ، مما يعوقهم عن استخدام ملكاتهم ، او استثمار خبراتهم العملية والعلمية ، ويؤدى الى تهاوى قيمة العمل فى نفوسهم ، وضعف الحافز الى الانجاز فى قلوبهم ، واتساع الفجوة القائمة حاليا بين طموحاتهم وواقعهم وفى النهاية تفاقم مشاعر الاغتراب وفقدان الثقة واللامبالاة .

ويطالب بضرورة العمل على توفير فرص عمل منتجة للشباب ، واعادة تاهيل وتدريب الآلاف من خريجى الجامعات ، وكذلك الموظفين الذين تم تعيينهم فى وظائف لاتتناسب مع مالديهم من مؤهلات علمية او خبرات عملية .

ويقول النائب محمد احمد حسن ان مواجهة قضايا الشباب اصبحت قيمة حيث ان بقاء الاوضاع الحالية بالنسبة لهذه الشريحة الهامة من المجتمع يؤدى الى تضاؤل الشعور بالانتماء ، وزيادة الاتجاهات الانعزالية والسلبية بينهم وهو ما يمثل ازمة اخلاقية وسلوكية بالاضافة الى الازمة المادية المتفاقمة ، ويؤكد على ضرورة بحث ظاهرة الهجرة بين الشباب مؤقتة او دائمة والعمل على ايجاد عامل جذب ضخم فى مواجهة عوامل الطرد العديدة ، وقيام اجهزة رعاية الشباب فى الدولة بدورها ومسئوليتها فى مساعدة الشباب على استثمار اوقات الفراغ باعداد الدراسات والمشروعات ، وتوفير فرص العمل والقروض الميسرة .

الاعلام وقضايا الشباب

ويشير النائب فكرى الجزار الى قضية هامة وخطيرة تتعلق بما تقوم به وسائل الاعلام من دور فى تغيير معايير ومفاهيم القيم الاجتماعية ، ويضيف بان دعم القيم الاقتصادية والاستهلاكية والمادية ينعكس سلبا على الشباب الذى لا تمكنهم قدراتهم المادية من مسايرة تلك القيم ، فيزداد الشعور بالحرمان الشديد ، واتساع فجوة التفاوت الاجتماعى بين تلك الفئة والفئات الاخرى ، وفى نفس الوقت فإن وسائل الاعلام لا تعطى القدر الكافى من الاهتمام لمشكلات الشباب الحقيقية مما يعمق من مشاعر الاغتراب لديهم ، ويطالب فكرى الجزار بضرورة اعادة النظر فى الرسالة الاعلامية بحيث تحتل قضايا الشباب حيزا اكبر مما هو متاح حاليا ، وان تتضمن تحديد المشكلات والاولويات والمشاركة فى اقتراح الحلول وطرح البدائل ، مع ضرورة التاكيد على مبدا المكاشفة والمصارحة بالحقائق كاملة والبعد عن اية معلومات مضللة .



ابو بكر الباسل

اجهزة رعاية الشباب

ويرى النائب عطية البربرى اهمية قضية شغل اوقات الفراغ لدى الشباب التى تقوم باحتوائهم حيث لا توجد فى الوقت الحالى الوسائل والمؤسسات الكافية التى تقوم باحتوائهم والتعبير من خلالها عن قضاياهم ، وعلى سبيل المثال فإن الاتحادات الطلابية لا تستطيع ان تفى وحدها باحتياجات الطلاب سواء من ناحية منحهم حرية التعبير عن ارائهم وافكارهم ، او من حيث استغلال طاقاتهم ومواهبهم لشغل اوقات فراغهم ، كما ان الاوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى منهم لا تمكنهم من الاستغلال الامثل لأوقات الفراغ حيث يؤدى ارتفاع اسعار الكتب الى تهميش موقف الشباب من الثقافة العامة والمتخصصة ، ويضيف بان القيود المادية الموضوعة تجاه



المصدر : الـــــأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

الاشتراك في النوادي الاجتماعية يؤدى الى استنفاذ طاقات الشباب في بعض الانشطة غير الجادة ، وقد تؤدى الى الاتجاه نحو اشكال عديدة من السلوك المنحرف .
ويطالب البربري بضرورة قيام اجهزة رعاية الشباب بدورها في شغل اوقات فراغ الشباب ، ودعم الانشطة الثقافية في مراكز الشباب من خلال تحديث المكتبات وتزويدها بالكتب بصفة دورية

حلول واقعية

ويطالب النائب محمد عبد العال خلف بضرورة تضافر وتآلف كل الاجهزة والهيئات والوزارات المعنية بالشباب بشكل مباشر او غير مباشر لمواجهة مشكلات الشباب وقضاياه ، سواء ما يواجه الشباب بصفة عامة من مسكن ، وعمل وتيسير سبل الزواج ، او ما يواجه فئات معينه من الشباب كإدمان المخدرات والتطرف والارهاب والعنف وذلك من خلال تبنى حلولا حقيقية وواقعية وملائمة وغير تقليدية تتمشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واهدافها .

البعد السياسى لمشاكل الشباب

ويؤكد النائب ابو الفضل الجيزاوى على ضرورة زيادة الاهتمام بالبعد السياسى لمشاكل الشباب ، وذلك من خلال الاهتمام بالتنشئة السياسية ، ورفع درجة المشاركة السياسية ، والعمل عن زيادة التنظيمات السياسية المعبرة عن توجهات الشباب ، وبما يسهم في خلق مناخ ديمقراطى اكثر استقرارا ، ويطالب بتوسيع هامش الحركة امام التيارات الفكرية الجديدة امام الشباب ، واستيعابها بما يحقق درجة اكبر من المصداقية لحرية الفكر والتعبير عنه .

البطالة

ويرى النائب احمد عفت ان مشكلة البطالة تحتل مقدمة القضايا التى تمس مستقبل الملايين من شباب مصر كما ان استمرارها يمثل اهداراً لجانب مهم من طاقات المجتمع ، ويطالب بحل هذه المشكلة التى تؤرق الشباب من خلال تشجيع الصناعات الحرفية والصغيرة ، وانشاء بنك لتمويل مشروعات الشباب بقروض ميسرة ، وتسهيل هجرة الشباب الى الخارج وفتح اسواق جديدة للعمالة في الداخل والخارج امامهم ، واتاحة الفرصة امام الشباب لتولى القيادة في المواقع الادارية المختلفة ، ومضاعفة الاستثمارات المخصصة لتنفيذ مشروعات الشباب .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التنمية والإنتاج..لمواجهة البطالة

لا بديل في القضاء على البطالة الا بالتنمية وزيادة الانتاج اللتين تعتمدان على ركيزتين اسسيتين الشعب والدولة فبينما تقع مسئولية رفع مستوى المعيشة على الشعب تلتزم الدولة بتدبير وتوفير كافة الامكانات والحجنت والوسائل اللازمة التى تكفل تحقيق الحد الادنى من الحياة الكريمة لافرادها وهذا لن يتأتى الا باعادة بناء هياكلنا وكبتنتنا على اساس ديمقراطى سليم والتخلص من جميع المعوقات والآثار السلبية التى خلفها لنا الحكم الشمولى الذى ظل يحكم مسيرتنا لاكثر من ٢٥ عاما وكان سببا مباشرا فى تفاقم حدة ازمة البطالة

بقلم :
رشاد ابراهيم محجوب
الحاكم السابق لقطاع غزة

اذن يتوجب الأمر أن تتضافر جهود الدولة والتربويين والمتخصصين والآباء فى ايجاد الحلول التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... الخ للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة قبل ان تتفاقم حدتها وتصبح مصدرا لتهديد الامن القومى وتوصى بالآتى:

١ - ان يكون للمنزل والمدرسة والجامعة دور فى معالجة هذه الظواهر السلبية وان تتطابق سياسة التعليم مع حاجات المجتمع مع تكامل جميع عناصر التعليم من الناحية الدينية والرياضية والجسمانية والثقافية والترويحية... الخ.

٢ - الاعتماد على الحوار كأسلوب لمواجهة الافكار المتطرفة وان يكون هناك دور كبير للهيئات والاجهزة التابعة للازهر فى محو الامية الدينية واعلان رأى الاسلام فيما يشغل الناس من قضايا المجتمع.

٣ - ان يكون هناك دور غير تقليدى لوسائل الاعلام تعتمد فيه على الاساليب غير المباشرة فى التوعية بعرض البرامج التى تبرز النماذج السوية والسلوكيات القويمة بجانب دور العبادة والاندية والندوات الثقافية ومراكز الشباب... الخ.

٤ - ان يصدر قرار بتخصيص جميع اراضى الدولة الصحراوية القابلة للزراعة للشباب وتسهيل اجراءات تملكها دون المرور بحلقة تعقيدات الروتين الادارى فى اعطاء الموافقات والتصديقات - ١٣ جهة - واعطاء جميع المعونات اللازمة للاستصلاح والاستزراع.

٥ - احياء دور الحرف واعادة الحياة الى الورش والصناعات الصغيرة.

٦ - التوسع فى اقامة مراكز التدريب المهنى فى كافة النشاطات الانتاجية الصناعية والزراعية والحرفية والخدمية.

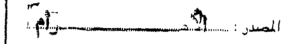
٧ - تشجيع الجمعيات التعاونية الانتاجية والاسر والقرى المنتجة واعطاء دفعة قومية للسياحة كمصدر اساسى للاقتصاد القومى.

٨ - النظر فى تعديل قانون الانتخابات بالنسبة لتحديد نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين وهو الشرط الذى ورثته الحياة المصرية من بقايا النظام الشمولى وهو لا يعنى الدعوة باعادة الطبقية بل هو شرط لتأكيد المساواة والعدالة بين الجميع فى ظل ديمقراطية سليمة ترتكز على مبدأ تكافؤ الفرص.

٩ - ترك الحرية لتشكيل الاحزاب السياسية والصحف وازالة جميع الاجراءات الادارية والامنية والسياسية التى تعترض قيامها مع وضع الضوابط لحماية الامن القومى بالنسبة للتمويل المالى لهذه الاحزاب منعا لاى تدخل او تلاعب خارجى.

١٠ - العمل على زيادة رأسمال الصندوق الاجتماعى وتسهيل اجراءات الاقتراض والضوابط التى تتضمنها عملية الموافقة على الاقراض منه مثل توافر نسبة تتراوح بين ٣٠ - ٥٠٪ على الاقل من رأسمال المشروع قبل الاقتراض مع توافر دراسة الجدوى الاقتصادية الى جانب عقد الملكية او امكانية الرهن... الخ علاوة على الاكراميات والمصاريف الادارية ورسوم التنمية الادارية والتمغات... مع إصدار القرارات باعفاء هذه المشروعات من الضرائب لمدة خمس سنوات على الاقل.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ..... ٦ مارس ١٩٩٢

حضانات لتفريخ أصحاب مشروعات صغيرة

يجرى تطبيق برامج اعداد الشباب في العديد من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء وذلك عن طريق جمعيات تطوعية غير حكومية لا تهدف الى الربح تدير وتنفذ هذه البرامج باسلوب اقتصادي بحيث تغطي ايراداتها على مصروفاتها خلال فترة زمنية مناسبة لضمان استمراريتها . تتولى هذه الجمعيات انشاء ما يسمى بمراكز حضانات لتفريخ اصحاب مشروعات خاصة صغيرة وعن طريق هذه المراكز تقوم باعداد وتفريخ الشباب الراغب في اتخاذ العمل الحر طريقا لمستقبله ولتنمية اقتصاد بلده .

نبيل احمد الشامي
عضو جمعية رجال اعمال اسكندرية

طريقة تجهيز المراكز

(١) يخصص لكل جمعية (عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية) مساحة مناسبة من الارض مزودة بالبنية الاساسية على سبيل الايجار لمدة لاتقل عن ٥٠ عاما بايجار رمزي مع الأخذ في الاعتبار التوسع في المساحة طبقا للتوسع في نشاط الجمعية وتكون هذه المساحة هي أساس انشاء المركز .

(٢) تقوم الجمعية بانشاء مبنى مركزي يتضمن الاتي : ـ

- قاعات تدريب مزودة بكافة الوسائل التعليمية .
- تسهيلات ادارية ومكتبية / سكرتارية / الة كاتبة / كومبيوتر / فاكس / تلكس / شبكة تليفونات .. الخ .
- مكتب خبرة محاسبية .
- مكتب خبرة ضرائبية وتأمينات اجتماعية .
- مكتب خبرة هندسي .
- مكتبة .
- غرف مستقلة (مكاتب) تخصص للراغبين في بدء مشروع خاص صغير في المجالات التجارية والخدمية .

(٣) تقوم الجمعية باقامة منشآت صغيرة بمساحات تتراوح ما بين ٥٠ ـ ٣٠٠ متر مربع تخصص للراغبين في بدء مشروع خاص صغير انتاجي (صناعات صغيرة) مع تجهيز خدمات مركزية لهذه المنشآت (دورات مياه / مطعم أو بوفيه للعاملين / تليفونات عمومية) .

كيفية تشغيل المراكز :

(١) يتقدم الشباب الراغب في بدء نشاط خاص صغير الى ادارة المركز برغبته ويتم قيده في برنامج التوعية والتوجيه ومدة البرنامج من ٢ ـ ٦ ايام ويتم اختيار الصالحين ومن يثبت لديه الاستعداد يكون من اصحاب الاعمال وذلك للقيد في البرنامج الرئيسي للاعداد لبدء وخلق المشروعات الخاصة الصغيرة وتتراوح مدة هذا البرنامج من ١٠ ـ ٢٠ اسبوعا .

(٢) يتم تقديم طلبات الشباب الذين اجتازوا الدورة التدريبية الاساسية بنجاح تبين رغباتهم في البدء في تنفيذ مشروع خاص صغير وتتولى ادارة المركز دراسة هذه الطلبات مع المساعدة في اعداد دراسات الجدوى وتحديد التمويل اللازم وقيمة مساهمة كل مشترك وقيمة القرض المقترح لبدء النشاط .

(٣) يفضل في البداية توجيه الشباب للعمل في المجال التجاري وبصفة خاصة في مجال توزيع المنتجات الصناعية للشركات المنتجة ويقوم المركز بالمساعدة في الحصول على تعاقدات مع الشركات المنتجة لتكليف الشباب المشترك في توزيعها .

(٤) تخصص غرفة واحدة مجهزة كمكتب لكل شاب متخرج من الدورة الاساسية لاستخدامها كمقر لمشروعه في المجال التجاري او الخدمي مع الاستفادة من التسهيلات الادارية والمكتبية بالمركز من اعمال سكرتارية وفاكس وتليفونات وخلافه ويتم تقدير القيمة الايجارية لهذه الغرفة على اسس اقتصادية شاملة مقابل استخدام الخدمات والتسهيلات الادارية والمكتبية وتسدد على النحو التالي : ـ

- يتم سداد ثلث القيمة الايجارية الحقيقية عن الأشهر الستة الاولى لبدء النشاط .
- يتم سداد ثلثي القيمة الايجارية الحقيقية عن الأشهر الستة الثانية لبدء النشاط .
- بعد مرور سنة على بدء النشاط وبعد المتابعة والتقييم يتم سداد القيمة الايجارية الحقيقية مع اضافة نسبة بسيطة لتعويض الفترات المخفضة السابقة حتى يتم تغطية الفرق بالكامل ثم يحاسب فقط على القيمة الايجارية الحقيقية .

(٥) بعد فترة من ممارسة العمل في المجال التجاري والخدمي بالاسلوب السابق ايضاحه يمكن دراسة طلبات من يرغب من الشباب في التحول من النشاط التجاري الى النشاط الانتاجي الصناعي الصغير بعد تقديم دراسة جدوى بمشروعه بمعاونة المركز .

تخصص للمشروع الذي تثبت جدواه مساحة مناسبة من المنشآت الصغيرة السابق تجهيزها ويمنح قرضا مع تسهيلات في السداد حتى يتمكن صاحب المشروع من بدء النشاط والانتاج ويقوم المركز بوضع القواعد اللازمة للتسهيلات الائتمانية المناسبة كما يمكن للمركز معاونة المشروع في توزيع منتجاته عن طريق الشباب الذي يعمل في المجال التجاري والخدمي .

(٦) أصحاب المشروعات الجديدة في المركز يمكنهم الاستفادة بالخدمات المركزية مثل الاستعانة بمكاتب الخبرة في المجالات المحاسبية والضرائبية والتأمينات ومكتب الخبرة الهندسي .

(٧) مع نمو نشاط المركز يمكن اقامة وحدة تصميمات في مجالات متعلقة بالنشاط ليستفيد اصحاب المشروعات الصناعية الجديدة منها وتنفيذها . كما يمكن للمركز اقامة معرض دائم لمنتجاتهم .

(٨) تستمر المتابعة لكل شاب يبدأ نشاطه في أي مجال لمساعدته على تخطي المشاكل او العقبات التي تصادفه كما يتم من حين لآخر تدريبهم في المجالات المتعلقة بمجال النشاط .

اما بالنسبة للشباب الذي يثبت عدم قدرته واستعداده لبدء مشروع خاص صغير فيجب ان تكون هناك خطة للتوجيه الى مجالات اخرى خارج المركز بمعنى ان يتم تحويل اصحاب الشهادات المتوسطة الى مراكز التدريب

المهنية الموجودة لاكتساب مهنة تساعدهم على شق طريق الحياة بالعمل اليدوى سواء فى المشروعات القائمة او الجديدة اما بالنسبة لخريجي الجامعات فيجب ان يكون هناك برنامج تدريب تحويلى لمن يرغب منهم .

بهذا الاسلوب تكون مراكز التفريخ عاملا مؤثرا فى تحويل طاقات الشباب الى طاقات منتجة تضاف الى القوة العاملة فى الدولة وتكون وسيلة لاستيعاب اعداد هائلة من الشباب من أصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة وبالتالى خلق فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة

واقترح ان تبدأ احدى الجمعيات القائمة التى لا تهدف الى الربح مثل جمعيات رجال الاعمال وغيرها فى انشاء اول مركز كتجربة رائدة يمكن تعميمها تدريجيا بكل المحافظات وعلى ان يتولى الصندوق الاجتماعى للتنمية المساعدة فى التمويل وتخصيص الأراضى اللازمة لهذه المراكز

اليوم قبول طلبات تعيين حملة المؤهلات العليا ٨٤ والمتوسطة ٨٣ بالوزارات والهيئات والوحدات التابعة لمحافظة القاهرة

تبدأ وزارة القوى العاملة والتدريب اليوم ولمدة اسبوعين فى تلقى طلبات راغبى العمل فى بعض الوظائف بالوحدات التابعة لمحافظة القاهرة والوزارات والهيئات بمحافظة القاهرة التى توجد بها درجات شاغرة من حملة المؤهلات العليا دفعة ٨٤ ، ومافوق المتوسطة والمتوسطة دفعة ٨٣ تنفيذا لموافقة اللجنة الوزارية للخدمات

وتقرر قبول طلبات حملة المؤهلات العليا فدفعة ٨٤ من خريجى كليات الهندسة /قسم مدنى ، وعمارة و تخطيط ومدن وحاسبات آلية وتحكم كهرباء وقوى وكهرباء واتصالات ميكانيكا وقوى وميكانيا وانتاج

كما تقرر قبول طلبات خريجى كلية الفنون الجميلة جميع التخصصات والفنون التطبيقية جميع التخصصات وبكالوريوس زراعة شعبة عامة وصناعات غذائية وانتاج حيوانى وبساتين وارشاد زراعى وبكالوريوس علوم تخصص كيمياء وبكالوريوس اعلام جميع التخصصات .

وقررت وزارة القوى العاملة ايضا قبول الخريجين حملة ليسانس الاداب تخصصات علم نفس ووثائق ومكتبات ٩١ واقتصاد وعلوم سياسية جميع التخصصات واقتصاد منزلى جميع التخصصات

وقررت الوزارة قبول حملة دبلوم اعداد الفنيين الصناعيين تخصص معمارى واليكترونيات وتحاليل كيميائية ودبلوم صنايع جميع التخصصات وتلمذة صناعية تخصصات طباعة واوفست تجليد وكهرباء واتصالات وتصوير وزجاج



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

حل قومى لمشكلة البطالة يطرحه المؤتمر الأول للتنمية

كيف تصبح معادلة الأرض والانتاج فى خدمة الانسان ؟

هذه قضية هامة طرحها مؤتمر التنمية .. ففى مصر ثروة فى الارض .. وايضاً ثروة من البشر .. قيمة مضافة بالايجاب - لا بالسلب - الى قدراتنا - لكن المشكلة اننا لم نستثمرها بعد !

فى تحليل وزير القوى العاملة د . عاصم عبد الحق ان مشكلة البطالة الحالية والمتمثلة فى وجود نحو ٤ ملايين شاب بلا عمل من اسبابها زيادة معدلات النمو السكانى (حوالى ٢,٧ ٪) سنويا ايضا سياسات التعليم التى تخلق فائضا من الخريجين فى تخصصات ليست مطلوبة .

.. والتسرب ايضا !

محافظ الجيزة يقول ان مشكلة البطالة تنبع من اعداد الذين يتسربون من مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى وكذلك نسبة كبيرة من الذين يحصلون على مجموع ١٤٠ درجة فى الاعدادية ولا يتمكنون من مواصلة تعليمهم ..

من الأسباب ايضا حرص الشباب على الوظيفة الحكومية ويضيف محافظ الجيزة : ان هناك البطالة المقنعة وتتمثل فى الذين يعملون فى وظائف حكومية دون وجود عمل حقيقى لهم .. والبطالة غير المقنعة تتمثل فى وجود فائض من البشر لايقابلهم فرص عمل .

محافظة الجيزة يعرض المشكلة بالارقام .. هناك ٤٠٠ الف شاب يدخلون سوق العمل كل عام منهم ١٠٠ الف من الجامعات وكحل للمشكلة يرى ضرورة :

● التدريب التحويلى للشباب والاهتمام بالتدريب المهنى .

● كما ان هناك ضرورة للحد من الزيادة السكانية .

فى إطار التنمية

محافظ الاسماعيلية د . احمد جويلى يعرض لواقع مشكلة البطالة .. من بين مليون و٦٠٠ الف نسمة فى الاسماعيلية هناك ١١ الف خريج بلا عمل منهم ٧٥ ٪ مؤهلات متوسطة و ٢٥ ٪ مؤهلات فوق متوسطة وجامعية ويضيف د . جويلى : هناك ٧ الاف منشاة و ٨٠٠ ورشة .

ويجرى حصر شامل لاعداد العاطلين سنويا .

.. ويرى د . جويلى ان حل مشكلة البطالة على المستوى القومى يتم فى اطار خطة التنمة ..

على المستوى المحلى تستفيد محافظة الاسماعيلية من اهمية الموقع السياحى المتميز لجذب الاستثمارات .

كما تستفيد من امكانات الزراعة شرق قناة السويس . وهناك امكانية لزراعة ١٧٠ الف فدان ..

ويدعو محافظ الاسماعيلية الى :

- ضرورة رسم خريطة سكانية جديدة : تعيد توزيع السكان على الارض .
- أن يتغير منظور استصلاح الاراضى .. بحيث تتحقق اقامة الفلاح على الارض التى يستصلحها .
- هناك ٣ مناطق للتنمية الصناعية تقام مع محافظة بور سعيد تضم ٣٩ مصنعا منتجا .

٣ محاور

● محافظ اسيوط حسن الالفى يحدد ٣ محاور لمواجهة مشكلة البطالة فى المحافظة :

● المجندون .
● الحاصلون على اجازة بدون مرتب

محمد الكاشف

(٦٠٠٠) فرد .

● الصناعات الصغيرة : ويعمل بها ١٢ الف مواطن اعضاء في جمعيات تعاونية حرفية .

التحدى

محافظ الفيوم د . عبد الرحيم شحاته في تحليله لقضية البطالة يرى انها احدى

قضايا التحدى .. وهى نتيجة وليست سببا .. كما انها إنعكاس للوضع الاقتصادى والتنموى ..

الفيوم في ضم ١,٨ مليون نسمة وتوزع ثلث مليون فدان .. جهاز تشغيل الخريجين خلال ٧ اعوام - بين سنة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ قام بحصر اعداد الخريجين الذين يبلغ عددهم ٤٣ الف شاب من المؤهلات المتوسطة .

الاحتياجات المستقبلية حتى عام

١٩٩٥ تبلغ ٣٤٢٧ خريجا من المؤهلات المتوسطة والجامعية . وهناك فرص عمل في شركات ومصانع استخراج الزيوت يبلغ عددها ٣٢٧٣ فرصة .

هناك ٤١٧ شابا تم تشغيلهم في مشروعات توزيع الخبز بالمحافظة . و ٤٩٧ شابا حصلوا على قروض الشباب واستفادوا بها في مشروعات مختلفة و ٩٤٣ شابا حصلوا على اراض جديدة مستصلحة .

لكن هل هذا هو الحل ؟

يتساءل محافظ الفيوم : ثم يجيب .

نحن ندعو لحل قومى لمشكلة البطالة من خلال خطة التنمية الشاملة ..

محافظ الغربية المستشار ماهر الجندى يطرح ابعاد الحل من خلال دعوة لمشروع قومى لكل مصر ..

يقول : أن هناك جهودا لإستصلاح الأراضى وللاستثمار لكنها ما تزال محدودة .

- اننى أرى استصلاح الاراضى وغزو الصحراء يمكن ان تكون مشروعا قوميا تتضافر من اجله كل الجهود وتجتث البطالة من جذورها .

- ادعو ايضا الى الاستفادة الكاملة من شواطئنا واستغلال الثروة السمكية والاستفادة منها .

- أرى ايضا التوسع في المجتمعات العمرانية الجديدة بعيدا عن الشواطىء . على نطاق المحافظة نحن نسعى لحل المشكلة من خلال مشروعات للتشجير ومن خلال العمل في توزيع الخبز ومشروعات اخرى . لكن المطلوب هو حل قومى شامل للمشكلة من خلال خطة لغزو الصحراء ..

هذا هو الحل - الذى طرحه عديد من السادة المحافظين ..

نحن بحاجة الى خلق مدن في الصحراء في اطار خريطة جديدة للتنمية تستثمر طاقات البشر وتحول الكم المصرى المتميز والمعروف بقدرته على العمل الدءوب - الى كيف فاعل ومؤثر ..

هذا هو الحل الذى يحمل بعدا جديدا لقضية التنمية لايتنبه اليه أحد بعد - ومن خلاله تصبح مصر قوة فاعلة ومؤثرة في معركة التحدى الحضارى الدائر على مستوى العالم حاليا .. وبه تتحول معادلة الارض والانسان الى عنصر تطور حضارى شامل .. لكل مصر .. ومنها تتفتح ابواب مستقبل .. ليس له حدود .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

صباح الخير



الوف من شباب الجامعات المصرية ، تخرجوا ، ولا زالوا بغير عمل . ماذا تفعل هذه الالوف ! هل تجلس وتتحسر وتسند الرؤوس فوق الاكف ، فى انتظار خطاب القوى العاملة الذى قد يجىء ، وقد لايجىء ؟ ام تقبل اى عمل ، حتى ولو كان لا يحتاج الى مؤهل جامعى ؟

فى ٢٨ يناير الماضى ، تناولت هذه المشكلة فى عمود صباح الخير ، وقلت يومها : من رايى الا ينتظر الخريج خطاب القوى العاملة ، وان يبدأ بعمل ما الى ان يجد العمل المناسب .

وتعليقا على هذا الرأى .. تلقيت رسالة من مواطن مصرى فى السعودية يعمل مديرا باحدى المؤسسات التجارية ، هو رسمى محمد قاسم .. قالت سطور رسالته : مع اعجابى الشديد ، وتقديرى لكتاباتكم واحاسيسكم بالام وآمال هذا الجيل من الشباب ، ومعايشتكم لواقعه ، الا اننى اختلف معكم بشأن موضوع انتظار الخريجين لخطاب القوى العاملة .

اسألك : هل من المعقول ان يقضى خريج الجامعة نحو ١٦ عاما من عمره ، فى مختلف مراحل التعليم ، انفق خلالها من ماله ودمه وعمره الكثير .. ثم يتخرج ليقوم باعمال يمكن لغيره ان يقوم بها ، ويزاولها دون حاجة الى مؤهل جامعى ؟

لو صحت هذه المقولة .. اذن ، لماذا تعلم ، ولماذا قضى زهرة شبابه فى تحصيل التعليم ؟ هل فعل كل هذا ، لينتهى الامر به الى لصق السيراميك على الجدران ؟!

ولو ان الخريج اقدم على مثل هذه الاعمال ، التى لاتتطلب مؤهلا جامعيا .. فان الشباب الذين يصغرونه فى العمر ، والذين لايحملون اية مؤهلات سيتفوقون عليه ، لانهم يبدأون هذه المهن وهم صبية فى سن صغيرة ، بينما يتحتم على الخريج الجامعى ان ينتظر المؤهل ، وينتظر تادية التجنيد ، وبالتالى لاينزل سوق العمل قبل ان يبلغ الخامسة والعشرين .. ينزل ليبدأ مهنة من المهن التى لاتحتاج لمؤهل جامعى ، وهو لايدرى عنها شيئا ! ومعنى هذا ان التعليم اصبح عقبة فى طريق الشباب ، بدلا من ان يكون سندا لهم .

وتدهش ياسيدى لان كثيرا من خريجى الجامعات لايمانعون فى غسل الصحون ، وحمل الحقائب ، وكنس الشوارع فى الخارج ، ويرفضون مثل هذه الاعمال فى مصر .

وتتساءل لماذا ؟ اقول لك : لان الاجور التى يتقاضونها فى الخارج نظير هذه الاعمال اجورا كبيرة ، ولو توافرت لهم هذه الاجور فى مصر ، لما ترددوا عن ممارسة هذه الاعمال .

ثم إنى أتوجه اليكم بسؤال . وارجو ان تصدقونى القول . هل تقبل سيدى الفاضل لابنك الذى حصل على مؤهل عال ، ان يقوم بكنس الشوارع .. اعتقد بكل الصراحة والموضوعية .. لا ، والف لا ! فاذا كان الهدف من التعليم هو تخريج كنسة الشوارع ، وغاسلى الاطباق ، فاحرى بنا ان نغلق الجامعات ، ونكتفى بشهادات محو الامية ..

انتهت رسالة المواطن . ويبقى لى تعليق .

سعيد سنبل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

التخصيصية والعمالة الزائدة .. وحلول واقعية

تأمين ضد البطالة واعادة تأهيل وتدريب العمالة

كتب ـ عادل الشفيق :

من المؤكد ان العمالة الزائدة تمثل عقبة اساسية امام عمليات التخصيصية التى اتفقت مصر عليها مع المؤسسات الدولية كجزء من سياسة واجراءات الاصلاح الاقتصادى ، حيث انه لايعقل ان يقدم اى مستثمر على شراء اى وحدة انتاجية ويتحمل مرتبات العمالة الزائدة بها لان معنى ذلك ببساطة بداية العمل بطريقة خاطئة وتحميله مصروفات زائدة مما يرفع من تكلفة الانتاج وبالتالى تلغى الفكرة الاساسية من التخصيصية بمعنى ادارة المشروعات ادارة اقتصادية سليمة تخضع للمعايير العلمية والعملية فى الادارة والانتاج والتسويق وغيرها وإلا رجعنا مرة اخرى الى سياسات اقتصادية تحكمها عناصر اخرى اثبتت اضرارها بالاقتصاد بجملة مما يؤدى الى تفاقم المشكلة ووصولها الى ماوصلت اليه حاليا

ومن ناحية اخرى لابد من مراعاة ان مشكلة البطالة حاليا وصلت الى درجة من الحدة لاتسمح بأى حال من الاحوال بزيادتها عن طريق تخفيض عدد العمالة فى المشروعات القائمة والتى قد تستغنى عن جزء من هذه العمالة فى حالة بيعها للقطاع الخاص ، مما يؤكد ضرورة وضع عدد من الحلول غير التقليدية لمراعاة مصالح الطرفين ، العامل وصاحب العمل .

ويطرح الدكتور فاروق ناصر ـ رجل اعمال ـ تصورا لوضع حل لهذه المشكلة يتركز فى انشاء نوع من التأمين ضد البطالة اسوة بما هو معمول به فى معظم دول اوروبا حيث ان نظام التأمينات الاجتماعية الحالى فى مصر لايوفر الضمانات الكافية للعامل إلا اذا بلغ سن معينة او كان مشتركا فى التأمينات عن عدد محدد من السنوات ، ويمكن تعديل النظم المعمول بها فى الخارج لتتناسب مع الواقع المصرى وخاصة فيما يتعلق بقيمة التأمين ضد البطالة حتى لايكون سببا للتقاعس عن العمل والاعتماد على التامين فقط ، ويصرف التأمين للعامل اذا اجبر على ترك العمل الى ان يعثر على عمل اخر او اذا اوجدت له الدولة عملا ورفضه .

كما يمكن ايضا صرف مبلغ من المال يعادل مرتب عدة اشهر للعامل الذى يتم الاستغناء عنه واعادة تأهيله وتدريبه على حرفة اخرى او رفع مستواه الحرفى وغيرها من الطرق التى تزيد من فرصته فى الحصول على عمل خاص او حر .

ويمكن تمويل هذه العملية « تأمين بطالة او صرف تعويض للعامل » عن طريق بيع مجموعة من الاصول لشركات ليس لها اهمية انتاجية ولكن فى الوقت نفسه لها قيمة سوقية كبيرة حيث ان معظم شركات القطاع العام لها مقار ومراكز فى وسط المدينة او فى اماكن اخرى تستعمل فى الادارات المختلفة ولايؤثر نقلها الى اماكن اخرى على العملية الانتاجية اذ قد يصل ثمن بعض الشقق فى منطقة وسط البلد بالقاهرة الى عدة ملايين وتستعمل كمقر لادارة شئون العاملين مثلا ولن يضر احدا نقلها الى اى موقع اخر ببيع هذه الشقق وغيرها من الاصول لتحقيق عائد يساهم فى تكلفة اعادة تدريب وتأهيل هذه العمالة او اعطائها التعويض المناسب او انشاء النظم التأمينية التى تسهل لها الحياة وتعطيها الضمان والاطمئنان على المستقبل .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٢

الخطة الخمسية القادمة.. والبطالة

٢,٥ مليون فرصة عمل جديدة والمشكلة ستظل قائمة

في البداية وطبقا للارقام المعلنة في الاطار المبدئي للخطة الخمسية الثالثة ٩٧/٩٢ ينتظر ان يصل عدد المشتغلين في نهاية هذه الخطة الى ١٦ مليونا و ٣٥٠ الف مشتغل وبعملية حسابية بسيطة نجد زيادة في قوة المشتغلين تقدر بنحو ٢ مليون و ٤٥٠ الف مشتغل مقارنة بالسنة الأخيرة ٩٢ الخطة الحالية ومن ثم سوف يكون ـ بدءا من يوليو هذا العام ـ هناك نحو ٤٩٠ الف فرصة عمل كل عام بمعدل نمو في المتوسط حوالى ٣,٣ ٪

وهذه الأرقام لاتعنى القضاء على ظاهرة البطالة السافرة ـ وصلت في نهاية الخطة الخمسية الثانية الى مليون و ٤٠٠ الف متعطل طبقا للارقام الرسمية ـ فالخطة الجديدة نفسها توضح انها تسعى الى وقف تزايد حجم البطالة وخفض نسبتها في قوة العمل وتوضيح ذلك تبينه الأرقام الاتية

في سنة ٩٢/٩١ بلغت قوة العمل ١٥ مليونا و ٢٦٨ الفا بلغ المشتغلين منهم ١٣ مليونا و ٩٠٠ الف مشتغل بمعدل ٩١ ٪ وكانت البطالة مليونا و ٣٦٨ بلغت نسبتهم الى قوة العمل ٨,٩ ٪ ويتوقع في عام ٩٧/٩٦ ان تصل قوة العمل الى ١٧ مليونا و ٦٦٩ الفا سيكون عدد العاملين منهم نحو ١٦ مليونا و ٣٥٠ الفا بنسبة ٩٢,٥ ٪ وسيصل حجم البطالة الى مليون و ٣١٩ الفا بنسبة ٧,٥ ٪ الى قوة العمل وهكذا ستظل المشكلة قائمة .. الامر الذى يتطلب وضع حلول حقيقية لمعالجتها .

قبل تحديد الخطوات والاجراءات لمواجهة هذه الظاهرة يشير الاطار المبدئي للخطة القادمة الى عدد من النقاط الهامة منها .

○ ضرورة التفرقة بين المدى القصير والمتوسط والطويل

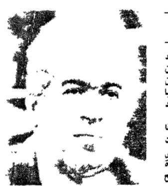
○ الغالب والاعم انه مالم تتدخل الدولة فسوف يستمر حجم البطالة في التزايد.لكن

تحقيق : آمال علام

ونتيجة استراتيجية ادارة الاقتصاد المصرى والاتجاه نحو التحرير اصبح من الضرورى ان يكون تدخل الدولة عن طريق اليات السوق وليس تدخلا اداريا مباشرا مع الحفاظ على حريات الافراد وحقوقهم

○ قبل اتخاذ اى قرار سواء اكان متعلقا بسوق العمل ذاتها او بغيرها من المجالات لابد من إجراء الدراسات الدقيقة حتى لاتنتج آثارا جانبية تزيد من الظاهرة ولاشك ان وزارة التخطيط ـ كما اوضح الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ـ بما يتوافر لديها من خبرة ومعرفة بالعلاقات التشابكية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هى اقدر الجهات ـ وبالتنسيق مع باقى الوزرات والاجهزة المختصة ـ على القيام بهذه الدراسات او تقييمها .

ويضيف الدكتور الجنزورى ان الخطة الخمسية الثالثة تعطى اهمية خاصة لمعالجة البطالة عن طريق الربط بين احتياجات الأنشطة الاقتصادية من جهة واجهزة التعليم والتدريب من جهة اخرى



كما تأخذ في الحسبان ايضا عند اقرار او تشجيع اقامة المشروعات العامة والخاصة اثر اقامتها على الطلب على العملة وبالتالى على حجم البطالة الا انه لابد من التسليم بان مشكلة البطالة مهما اعطيت من اولوية فهى ليست المشكلة الوحيدة التى تواجه الدولة ولابد من معالجتها بالتوازى مع المشكلات الاخرى ويخلص الدكتور الجنزورى الى ان الاجراءات التى يستلزم اتخاذها للحد من مشكلة البطالة تنحصر في معالجة كل من زيادة العرض لقوة العمل ونقص الطلب

على هذه القوة

وبدورنا ومن خلال قراءة الاطار المبدئى للخطة يمكن ان نلخص الاجراءات لمواجهة هذه الظاهرة فى النقاط التالية

□ تشجيع الهجرة الى الخارج وهذا يتطلب دراسة الاسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها من العمالة حاليا ومستقبلا فى نفس الوقت بذل الجهود المكثفة لتعريف المهاجرين قبل سفرهم بحقيقة الاوضاع فى دول المهجر

□ الحد من الهجرة الداخلية وذلك بالعمل على دمج الريف بالحضر فى نسيج واحد

□ ربط التعليم بسوق العمل ويلاحظ هنا ان المستهدف هو ربط التدريب والتعليم الفنى اللذين يوفران للدارس مهارات عملية معينة باحتياجات الانشطة الاقتصادية من هذه المهارات حتى تتحقق اكبر فائدة للفرد والمجتمع ورغم ان معدل البطالة بين الاميين منخفض الا ان محاربة الامية والتركيز على التعليم الاساسى والفنى المتوسط يرفع من كفاءة ونوعية قوة العمل ويزيد الطلب عليها فى هذا الاطار يستلزم الامر التوسع فى التدريب التحويلى ، تغيير نظرة المجتمع التقليدية للتعليم والعمل والارتفاع بمستوى ادارة المشروعات وتمكينها من فرض النظام والجدية فى مكان العمل وتحفيز المجد ومعاقبة المتهاون

□ زيادة الاستثمارات وزيادة القطاعات السلعية منها خاصة الزراعة والصناعة حيث يفترض ارتفاع قدرتها على الاستخدام الحقيقى المنتج للعمالة عن غيرها عن القطاعات وهذا يتطلب الحد من الاستهلاك لزيادة المدخرات وتنشيط سوق المال

□ تحقيق التوازن بين ماهو مستهدف من متابعة التطورات والاكتشافات العلمية والتكنولوجية الحديثة ومحاولة تحقيق اقصى استفادة ممكنة منها من جهة وماهو مستهدف ايضا من استخدام كامل لقوانا البشرية من جهة اخرى وانسب اسلوب لتحقيق هذا الغرض تصحيح اسعار عوامل الانتاج لتعكس القدرة النسبية لها والى ان يتم ذلك قد يكون من الملائم تشجيع المشروعات كثيفة راس المال

□ دعم القطاع الخاص غير المنظم ، الحرفى اساسا ، فنيا وماليا واداريا وتشجيعه على التوسع فى نظام التلمذة الصناعية لما ينتظر ان يكون لذلك من اثر إيجابى فى استيعاب جزء ملموس من البطالة فى الحضر خاصة

□ اقامة مركز قومى لنقل وتطوير التكنولوجيا وتطويعها لاحتياجات الاقتصاد المصرى والنظر فى امكانية تعديل اوصاف ومهام مختلف الوظائف لتتمشى مطالبها مع نوعية قوة العمل المصرية المتاحة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهرام المسائى

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢



قيمة التفوق ومواجهة البطالة

تؤكد لنا الاحداث كل يوم ان مصر تعتني بشبابها اكثر من عنايتها باى شىء آخر وذلك انطلاقا من حقيقة كون الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل .. ومظاهر عناية مصر بشبابها كثيرة ولكننا سنختار منها تطورين وقعا خلال الساعات الثماني والاربعين الماضية لما لهما من دلالة خاصة .

الحدث الاول : هو اعلان الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم عقب لقائه بالرئيس مبارك يوم الاثنين الماضي انه عرض على الرئيس تطورات العملية التعليمية خلال العام الحالى وما تم انجازه بالنسبة لاصلاح المدارس واحوال المعلمين واطالة العام الدراسى . وان الرئيس طالب باستمرار هذه المجهودات لكى نتبوأ المكانة اللائقة بنا في مجال التعليم .. وفي ذات التصريحات اعلن وزير التعليم ان الرئيس مبارك وافق على اقامة يوم للمتفوقين يحضره الرئيس بنفسه لكى يلتقى بابنائه الطلاب المتفوقين في مختلف المجالات العلمية والتعليمية والرياضية والفنية لتاكيد مفهوم التفوق في مصر وابرازه لان التفوق له قيمة كبيرة ويهم الرئيس مبارك ان تترسخ في مصر في المرحلة المقبلة .

ولا شك انه تفكير صائب من الدكتور وزير التعليم ان يقيم يوما للمتفوقين من شباب مصر في القطاع الطلابى ولفتة جادة وكريمة من الرئيس ان يوافق على الحضور بنفسه في هذا اليوم لتشجيع ابناء مصر المتفوقين

وقد يلاحظ الناس اننا نعيش في عالم يسيطر عليه المتفوقون .. المتفوقون سياسيا او المتفوقون اقتصاديا او المتفوقون عسكريا او المتفوقون رياضيا .. وهذا يعني ان التفوق قيمة مطلوبة وضرورية اذا اردنا ان نتقدم وان يكون لنا مكان لائق في عالم المتفوقين .. ولكى يحدث ذلك لابد ان نبدأ بغرس هذه القيمة في نفوس الطلاب لكى يشبوا عليها ويعتادوها ولا يتنازلون عنها بعد ان يتذوقوا حلاوة طعمها . فالتفوق له طعم حلو لا يعرفه الا المتفوقون .. ومن المؤكد ان اهتمام الدولة بذلك واهتمام الرئيس شخصيا بتلك القيمة .. يمكن ان يجعل من التفوق بعد سنوات قليلة عادة مصرية

ولكننا يجب ان ننبه الى ان قيمة التفوق لكى تكتمل لا يمكن ان تكتمل في ظل نظام تعليمى كسيح ولذلك فاننا نطالب باسراع الخطى على طريق تطوير التعليم وان نضرب كل ما يعترضنا على هذا السبيل من عقبات مهما تكن طبيعتها .. ان تكريم قيمة التفوق تكشف عن فكر متطور يحاول وزير التعليم ان يزرعه في اوساط الطلاب فكر يحارب اليأس والتخلف والنمطية والقوالب الجامدة .. فكر يتطلع الى المستقبل .. ويسعى الى بناء جيل من الشباب القوى القادر المنطلق .. ولذلك فاننا لا نريد ان تعوقه اية عوائق من الماضى وهو يضرب الخطى على طريق تطوير التعليم لان التفوق وتطوير التعليم وجهان لعملة واحدة ..

الحدث الثاني : هو الاعلان عقب اجتماع مجلس ادارة الصندوق الاجتماعى برئاسة الدكتور عاطف صدقى مساء يوم الاثنين ايضا عن تكريس موارد الصندوق لصالح شباب مصر .. لقد قررت الحكومة في هذا

المصدر : الاهرام المسائى

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

الاجتماع وضع ما توافر لديها من اموال بلغت ٧٤٥ مليون جنيه تحت تصرف الصندوق على ان يتم استخدامها لتحقيق اهداف شبابية ايضا هي توفير مزيد من فرص العمل للشباب والخريجين والحرفيين .. وفي هذا الاطار تقرر اسناد المشروعات التي يمولها الصندوق الى صغار المقاولين من الشباب في مختلف القرى والمدن .

ولا شك اننا جميعا نشعر بوطاة البطالة وآثارها السيئة على شبابنا ولذلك فان كل الجهود تتجه الى الحد من البطالة بين الشباب وخاصة الخريجين سواء كانوا جامعيين او غيرجامعيين .. وهنا لابد أن نعترف بحقيقة تجاهلناها طويلا وهي حقيقة اقتصادية واجتماعية على حد سواء .. وملخصها انه لا يوجد مجتمع بلا بطالة وان سياسة التشغيل الكامل التي كانت تدعيها النظم الشيوعية سياسية خيالة لم تتحقق ولا يمكن ان تتحقق .. ومن هنا فان العمل ليس مسئولية الدولة ولا المجتمع وحدهما ولكنه اولا وقبل كل شيء مسئولية الفرد .. عليه ان يسعى الى العمل ويبحث عنه ويؤهل نفسه له ولا ينتظر ان يمنحه له احد .. ومن هنا فان شبابنا مطالب بان يغير من افكاره التواكلية القديمة وان يتقدم جادا الى الميدان بفكر جديد يدرك ان العمل حق وشرف وواجب وحياة وانه في نفس الوقت مسئولية شخصية عليه قبل ان يكون مسئولية على اى طرف آخر .

ولا شك ان ثمة خيط غليظ يربط بين الفكرتين .. فكرة التفوق .. وفكرة مواجهة البطالة فلا بطالة للمتفوقين بطبيعة الحال .. ولا عمل للكسالى والمتواكلين .. وعلينا أن نرسخ هذه المعادلة في اذهان شبابنا بكل الطرق .

المحرر



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص .. أخطر من أزمة البطالة بين الشباب

يكتبها اليوم : **محمود معوض**

في الوقت الذى تتلقى فيه مصر المديح من مؤسسات الاقراض الدولية بسبب التزام الحكومة الصارم ببرنامج الاصلاح الاقتصادى - تتفجر على الجانب الآخر مشكلات اجتماعية معقدة يجب الا تنساها الحكومة في غمرة هذا المديح . ان هناك معاناة شديدة وثقيلة يتحملها المواطن المصرى في ظل انسحاب الحكومة من كافة مجالات الخدمات الضرورية والاساسية للمواطن وترك الاسعار حرة كي تفترس مواطنين ترتفع نسبة من يعيشون منهم تحت خط الفقر .. فسباق التخلى بين الوزارات الخدمية والانتاجية عما يسمى بالدعم التزاما بالتوجيهات القاسية لصندوق النقد - قد افقد المواطن وعيه حينما يفاجأ بالارتفاع السرى المفاجىء للاسعار .. الذى وصل به الأمر ، في اكثر الاحيان الى اخلال الحكومة بالتزاماتها مع المواطنين .

دستورية الطرف القوى

وبالطبع فان الحكومة وهى تتعاقد مع الفلاح البسيط - على سبيل المثال - لبيع مستلزمات الانتاج له بسعر محدد ، لاترى غضاضة في ان تجبر الفلاح حين المحاسبة على السعر الجديد .وليس مهما ان تطبق الاسعار على الفلاحين بأثر رجعى على الرغم من عدم دستورية هذا التوجه .

فالحكومة وهى تتعاقد تتعامل على انها الطرف القوى الذى يجوز له فسخ التعاقد من طرف واحد ، وعلى المتضرر ان يدفع الثمن .. وتتداعى العبارات التى يطلقها بعض المسئولين في ظل غيبة وعى سياسى ناضج قائلين : هذا هو التحرر الاقتصادى الذى لامناص عن الالتزام بتنفيذه ، نكون او لا نكون .!

من سلال المشاكل

ان الحجم الهائل من المشاكل التى يعانى منها المواطن المصرى يفرض على الحكومة في هذه المرحلة توخى الحذر والحيطة في مجابهة هذه الآثار الاجتماعية الضارة .. ولقد لفت نظرى وبشدة وانا اقرأ عينة من اوراق وشكاوى الشباب في سلة من سلال المشاكل في البرلمان قرأت في هذه العينة اولوية الازمات التى يعانى منها الشباب ، والذى تمتلىء صدورهم بالهموم الصعبة والمتراكمة من المعاناة وهم ينظرون الى المستقبل ، وفي استقراء لجدول الازمات لديهم وجدتهم يثيرون معنى جديدا غاب عن ذهننا جميعا ..

الأزمة الحقيقية .. وأم القضايا

كشف الشباب عن ان أزمة البطالة التى يصفها السياسيون بأنها ازمة طاحنة ليست في الحقيقة والواقع هى الازمة الطاحنة .. ولكن الازمة الكبرى التى يتحمل وزرها كل السياسيين والتنفيذيين في الحكومة ومن يتعاون معهم .. هى الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص ، ولقد شعرت بالخجل والدهشة عندما وضع الشباب فعلا يده على قضية هى في - نظرى - أم القضايا في مصر الان ولم يفطن اليها كثير من القادة : ان الشباب ادرك بالحس الوطنى العميق ان الدولة الان تحاول الاصلاح لانقاذ مصر من مغبة مجاعة وانهيار اقتصادى يجر وراءه الكثير من المصاعب والاهوال ويكون السبب الاساسى في انهيارات تؤدى الى عواقب وخيمة لايستطيع احد ان يتصورها .

وعى صادق .. رغم المعاناة !

هذه عبارات صادقة يجب ان نعيها جميعا لانها صادرة من الرصيد الاستراتيجى الحقيقى لمستقبل مصر وهم فلذات اكباد هذا الوطن الذى يجب على كل مسئول فيه ان يستمع ويعى لكل كلمة جاشت بها نفوسهم .

قال الشباب : كيف نشعر بالتكافؤ في الفرص بين الخريجين ونحن نشاهد ان من يلتحق بكلية الشرطة هم ابناء صفوة كبار القوم والمسئولين فيه من ابناء اعضاء مجلس الشعب والشورى ، ومن ابناء رجال الهيئات القضائية ومن ابناء كبار الصحفيين ، ومن ابناء كذا وكذا .. يتقدم للكلية حوالى ٦٠٠٠ طالب .. يتم تصفيتهم الى ٦٠٠ من « ولاد الناس الطيبين » .. كيف ؟! ويتم تطبيق هذا ايضا في النيابة وفي كثير من المؤسسات والاجهزة الحساسة ناهيك عن انه - في ظل ندرة فرص العمل لاتعيين الا بواسطة .!

ولقد استشعرت بان هناك ظلالا من الشعور بالاحباط لدى هؤلاء الشباب الذى ينبهنا جميعا الى انهم على مسافة قريبة من اخطر بوابة تتسلل منها آفة الاحباط والشعور بعدم الانتماء والانحراف الخطر الى الضياع الذى يصعب مقاومته .

الانتماء .. ليس نبتا شيطانيا !

فالانتماء فى تعريفه الشامل : هو مجموعة من القيم والمبادىء المترسخة فى قلب وعقل ووجدان المواطن ، تظل هذه القيم محل استمساك طالما ان هناك توازنا حيا يحكم حركتها ويوجهها الى التضحية والفناء دفاعا عن الوطن ودفاعا عن مبادئه وقيمه القائمة وعلى قمتها العدالة فى

التضحية ، والعدالة ايضا فى العائد الذاتى الذى يعود اليه .. لكن اذا ما حدث اختلال فى تلك التركيبة وزحف اليها ميكروب الظلم ثم الشعور بالظلم بعدها تكون الكارثة .. ان الحكومة تدعو المواطنين الى ترك الوظيفة .. ولكن الى اين ؟ اين فرص العمل الانتاجية المتاحة فى ظل شعارات منح الخريجين مشروعات لاخدمات بها ولامرافق ..

ان اخطر مايتعرض له الوطن الان هو الاهدار للمورد البشرى على الرغم من ان الحكومة تنفق الملايين على تعليم شبابنا تذهب هباء ! بما لاتستطيع الدولة ان تستفيد منه ، ولايستفيد به الشباب ايضا .. والنتيجة نقمة الشباب على الحكومة وعلى الدولة .. ويكون الثمن باهظا متمثلا

فى اللامبالاة وفقدان الاخلاص ، وعدم الاتقان

لم يبق إلا المصارحة

هذا يفرض علينا وقفة مع النفس ووقفة مع الحكومة .. اذ لم يبق سوى المصارحة والمكاشفة .. وشعبنا يقدر تماما امانة المصارحة .. وعلى الحكومة ان تبدا بنفسها فى ترشيد انفاقها ، وضغط الوظائف القيادية بها ، والغاء كل بنود الاسراف فى الانفاق فى دواوين الوزراء والوزارات وفى سفاراتنا بالخارج فلا يمكن لنا ان نتصور ان بعض القيادات تقوم بشراء العربات الجديدة ذات الموبيلات الحديثة كاملة الاوصاف بينما هنك عجز يتزايد فى ميزانية الدولة .! وبرنامج جديد للقروض يخشى ان يرتفع حجمه مرة أخرى .! وليس امامنا ولو فى المستقبل القريب فرص دولية تهيىء لنا اسقاط الدين مثلما نجح الرئيس حسنى مبارك فى اسقاط اكثر من نصف الديون المصرية كثمرة لاعتدال سياسته الخارجية .

موقف معكوس للمثقفين !

واذا كان الشباب المصرى الذى عبر بصراحة مطلقة عن همومه ومعاناته وقلقه على مستقبله قد كشف لنا ابعادا جديدة ، واسبابا معقولة لازمته الطاحنة فان هناك ايضا تيارا غريبا قد تاثر بالاعاصير القادمة من الجزائر ، وللاسف قاده مجموعة من المثقفين الذين بادروا بتوجيه النصح والارشاد للحكومة فى عدم التسرع للتحول الديموقراطى حتى لايحدث فى مصر ماحدث فى الجزائر . ان اخطر ما فى هذه القضية هو ان المنادين بتطبيق الديموقراطية قد عادوا فى كلامهم ، وتراجعوا فى مطلبهم بتحقيقها .. لانهم مع الديموقراطية بشرط الا تاتى بمن يختلفون معهم فى الرأى الى السلطة .. لكنهم نسوا ان للديموقراطية قواعد لابد من احترامها .. اهم هذه القواعد انها وسيلة سلمية وحيدة لفض النزاع فى الآراء والاختلاف من اجل المصلحة العامة .. وبدونها فانه لابد ان يكون هناك صراع يمكن ان يدار بوسائل اخرى ذات عواقب وخيمة وعلينا ان نتابع فقط الآثار الناتجة عن ادارة الصراع فى غيبة الديموقراطية فى الجزائر ، هناك ما لايقل عن ١٠٠ قتيل وضعف هذا العدد من الجرحى الى جانب الاجراءات الاخرى المعادية لحقوق الانسان ..

ان اخشى ما نخشاه ـ ونحن فى مصر قد ارتضينا الديموقراطية منهجا لاعدول عنه ـ هو التراجع فى المد الديموقراطى الذى حقق قدرا كبيرا من الحرية فى التعبير ، الامر الذى اعاد للصحافة دورها الرائد فى الكشف عن مظاهر الفساد فى ظل قضاء نزيه وفوق كل هذا قيادة سياسية لاتتستر على منحرف مهما كان شخصه ، ذلك يعطينا الامل ، ولايرجع بنا الى المطالبة بتقييد الحريات تاثرا بعواصف خارجية ، ثبت باليقين ان هناك من يحرص على تضخيم آثارها الى الحد الذى يخلق رايا عاما ضد الديموقراطية وهنا تكون الكارثة الاعظم ..

الحصانة .. اين حدودها القانونية ؟ !

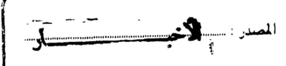
كان امرا طبيعيا ان تعيد اللجنة التشريعية بمجلس الشعب النظر فى قرارهابشان النائب المتهم بتقاضى رشوة قدرها ٢٠٠٠ جنيه مقابل قيامه بالتزكية لاحد المواطنين المعارين للعمل بالسعودية .. فتقرر رفع الحصانة عنه بعد مرور ٢٤ ساعة من قرارها السابق والغريب برفض رفع الحصانة عنه .!

وعندما عرضت القضية على مجلس الشعب باكمله كان واضحا ان الدكتور سرور رئيس مجلس الشعب حريص على ضرورة رفع الحصانة عن النائب .. ولكن الاغلبية اصدرت حكما مخففا يقضى بالموافقة على الاذن فقط للنائب بسماع اقواله بما يعنى انه لايجوز اتخاذ اجراءات قانونية إزاء النائب .!

وبصرف النظر عن موجات الانفعالات بين النواب وهناك نسبة منهم سوف يعرض امرها على هذا المجلس لرفع الحصانة عنهم .. فان واجب المجلس ان يضرب المثل فى الموافقة الفورية على طلبات رفع الحصانة وليس الاذن فقط للعضو بالاستماع الى رايه .. لان المجلس بقراره الاخير يغل يد النيابة العامة فى اتخاذ اجراءات حبس المواطن احتياطيا ، وبذلك تكون النتيجة هى عدم مساواة المواطن باعضاء مجلس الشعب فى المثول امام قاضيه الطبيعى . ولابد ونحن نتحدث عن ضرورة رفع الحصانة عن عضو مجلس الشعب ان يضع المجلس فى اعتباره حقيقة هامة ، وهى التفرقة الواضحة بين كيدية الحكومة فى إعاقة النائب وبخاصة النائب المعارض عن اداء وظيفته النيابية وحماية لارائه مهما كانت ، وبين التهم الجنائية

التي يرتكبها بعض النواب وتتطلب محاكمتهم امام القضاء .. وذلك حتى لايتم استثمار الحصانة سياسيا بما يتعارض مع هدف المشرع من توفير الحماية للعضو في مواجهة السلطة التنفيذية .!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....



صباح الخير

تلقيت الرسالة التالية من الدكتور أحمد سرور محمد عميد كلية التجارة وادارة الاعمال . جامعة حلوان . قالت سطور الرسالة أتابع كتاباتك في الفترة الاخيرة عن موضوع البطالة والشباب . وتساؤلاتك عن كيفية الحلول للخروج من هذه المشكلة التي تعوق مسيرة التنمية الأقتصادية لبلدنا الحبيب مصر

لقد قمنا مع بعض الزملاء من اساتذة كلية التجارة جامعة حلوان ، جنبا الى جنب مع بعض رجال الاعمال المدفوعين بدافع العطاء ، وبعض المسئولين في الدولة بتكوين الجمعية المصرية لتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة لخريجي الجامعات ، وهدفها الاساسي هو تشجيع الشباب من خريجي الجامعات على اقامة ، وتملك المشروعات الصغيرة

وعندما نذكر كلمة مشروع صغير ، فهذا يعني جميع المقومات العلمية للمشروع ، حتى نضمن له النجاح والاستمرارية . وعليه فان الشباب من خريجي الجامعات يتقدمون بفكرة المشروع ، وتدرسه الجمعية معهم ، وتناقشهم فيه لضمان جدية المشروع ، وضمان استمراره وبقائه ونجاحه .

وهناك نظام إداري معين للجمعية . تم وضعه بعد تفكير ودراسة وابحاث وخبرة ، استغرقت وقتا طويلا ، لتنظيم العلاقة بين الخريجين والجمعية والبنوك . وهو نظام ـ نزعم ـ انه لا يوجد له مثيل في أية جهة أخرى تسعى لتنمية المشروعات الصغيرة بين الشباب .

وقد استطاعت الجمعية ان تحقق حتى الآن حوالى ٣٠ مشروعا بالاضافة الى بناء مجمع صناعي صغير في مدينة ٦ اكتوبر

ان الاهتمام بالمشروعات الصغيرة . يسهم في حل مشكلة البطالة ، وينمي الموارد البشرية ، ويحقق درجة عالية من الانتماء والولاء بين شباب مصر لوطنهم . ويقضي على التطرف بين الشباب .

كل ما أريد ان أقوله إنني اتفق معك في ان خريج الجامعة يجب ان يعمل عملا يحتاج الى مؤهل جامعي . وادارة المشروعات الصغيرة التي يتملكها الشباب . تحتاج اكثر ما تحتاج لكي تنجح ، الى جامعي يمكنه ادارة المشروعات بنجاح من خلال الاستخدام الافضل لعناصر الانتاج ، ضمانا لاستمرار المشروع .

ان المشروعات الصغيرة التي نفذتها الجمعية هي نماذج حية لكل من يريد أن يرى كيف يعمل الجامعيون على ادارة مشروعاتهم بنجاح .



كانت تلك هى رسالة الدكتور أحمد سرور محمد عميد كلية تجارة حلوان ، ورئيس الجمعية .

وأقول إننى أتفق معه تماما فى ان توفير فرص العمل للشباب . تجعلهم يرتبطون بوطنهم مصر ، بحيث يصبح كل ولائهم وكل انتمائهم لوطنهم .. فى حين ان البطالة تجعلهم يكفرون - وأكرر يكفرون - بالبلد الذى يعيشون فيه ، وبالتالى يصبح من السهل افساد عقولهم ، ودفعهم الى التطرف أو الضياع

اننى أحيى هذه الجمعية ، طالما انها ساهمت فى خلق فرص عمل للخريجين . واقول من واجب كل مصرى تشجيع كل انسان يعمل على خلق فرص عمل جديدة للشباب .. حتى ولو اقتصرت هذه الفرص ، على فرصة عمل واحدة .

سعيد سنبل



المصدر : الوفد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

أين إعانة البطالة

بدات خطوات الاصلاح الاقتصادى منذ عامين
بدات خطوات الاصلاح بالفعل ولكن على حساب المواطنين وبعيدا عن حسابات الحكومة.
لقد فضلت الحكومة ان تبدا بزيادات الاسعار والاستغناء عن العمال المؤقتين والحد من عمليات التعيين للخريجين وفرض الرسوم والضرائب.
وهذه الاجراءات ادت لزيادة اعداد العاطلين سواء الذين استغنت عنهم الشركات بسبب الضغوط الاقتصادية والكساد او الذين لم يحالفهم الحظ اصلا في الحصول على وظيفة... اى وظيفة.
وفى كل دول العالم المتحضر الذى يأخذ باسلوب الاقتصاد الحر، توجد مكاتب للبطالة تمنح اموالا بسيطة للعاطلين تكفيهم بالكاد للتعيش والانفاق الضرورى.
وفى مصر لا يوجد مثل هذه المكاتب رغم انتشار البطالة ليس فقط بين شباب المدن ولكن ايضا بين ابناء الريف واصبحت البطالة قنبلة تشتعل ببطء وتوشك على الانفجار.

والسؤال الذى يطرح نفسه:
لماذا لا يتم انشاء مكتب للبطالة يقوم بحصر اعداد المتعطلين وتصنيفهم حسب تخصصاتهم ويتم صرف اعانات عاجلة لهم او قروض بدون فوائد كما هو متبع فى الخارج؟
سؤال طرحته «الوفد» ويجيب عنه الخبراء والمختصون فى هذا التحقيق.

● احمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر يرى ان فكرة انشاء مكتب للبطالة فكرة وجيهة من حيث المبدا ولكنها تتطلب دراسة وبحث عن مصادر التمويل حتى تنفذ الفكرة ولا تصبح مجرد شعار.
الفكرة - مكتب للبطالة - شاهدتها بنفسى فى العديد من البلدان التى زرتها مثل السويد فقد زرت بنفسى مكتبا للبطالة هناك يقوم على فكرة الوساطة بين طالب الوظيفة وبين صاحب المنشاة ويتقاضى المكتب مبالغ مالية من كلا الطرفين بعد استلام الوظيفة وقد يصل الامر الى استقطاع جزء من راتبه اذا لم يكن يملك المقدرة المالية.. وقد يحدث احيانا ان يكون طالب الوظيفة حاصلا على اجازة فى القانون وتاتى وظيفة بالاعمال البحرية فيعرضها عليه المكتب واذا لم يتسلم عليه الانتظار لحين ورود وظيفة تتطلب تخصصه واذا تسلم الوظيفة فعلا فليس معنى ان الوظيفة المناسبة لتخصصه قد ضاعت فلابد انما العكس هو الصحيح فحتى بعد استلامه الوظيفة يقوم المكتب باعلامه بالوظيفة الجديدة التى تناسب تخصصه.
المسالة هنا محلولة لان هناك وظائف فعلا والمشكلة التى توجد لدينا هنا انه حتى مكاتب العمل المكلفة بتلك المهمة - حصر وتسجيل بيانات الخريجين - لا تقوم بذلك فهى تكتفى بمجرد التسجيل فقط لان اصحاب الوظائف لا يخبرون تلك المكاتب بنوعية الوظائف التى هم فى حاجة اليها وعلى هذا الاساس لا يصبح لمكاتب العمل التابعة لوزارة العمل اى جدوى فى تلك المسالة وللانصاف نقول ان مكاتب العمل تقوم بتوفير فرص العمالة بالنسبة للمعوقين الذين خصص لهم القانون نسبة ٥٪ من الوظائف والمهن.

مكتب ضرورى وهام

● الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة مقرر اللجنة الاقتصادية بحزب الوفد يؤكد ان هناك انواعا ثلاثة من البطالة يجب مراعاتها جيدا قبل التفكير فى انشاء مكتب للبطالة هذه الانواع الثلاثة هى
البطالة الدائمة.
البطالة الموسمية والتى تبدو واضحة فى قطاع الزراعة.
البطالة المقنعة او المستترة.
هذه الانواع الثلاثة يعانى منها للاسف اقتصادنا القومى خاصة بعد تزايد البطالة الدائمة التى اصبحت بمثابة قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار فى اى لحظة واى وقت ساعد على ذلك توقف العديد من المشروعات عن الانتاج فضلا عن تخفيض مشروعات اخرى لانشطتها الانتاجية نتيجة الانكماش والكساد الاقتصادى الذى فرضته الحكومة.
وتزداد المشكلة حدة - مشكلة البطالة - مع قدوم الايدى العاملة الوافدة من الخليج وهى تمثل اعدادا هائلة من الايدى العاملة الذين تم الاستغناء عن خدماتهم فانضموا الى طابور البطالة الطويل حتى استفحل عددهم وكانوا يشكلون اكثر من مليونين.
ويضيف الدكتور ابراهيم اباظة:
عملية انشاء او تخصيص مكان للبطالة عملية حيوية وضرورية وهامة لاحصاء عدد العاطلين بدقة وتصنيفهم وتوزيعهم فيمابعد على الوظائف الملائمة



وفقا لتخصصاتهم والمفروض ان يتولى تلك المهمة الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ولكن ذلك يتطلب اولا ان يكون الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء مؤهلا لتلك الوظيفة بحيث يقوم بعملية مسح شاملة لكل العاطلين

تاتى بعد ذلك قضية اخطر وهى قضية اعانة العاطلين الى ان يجدوا عملا واتاحة فرص عمل لهم هذه العملية من الممكن ان يقوم بها مكتب دائم لرعاية البطالة يتمتع بصندوق خاص يمول من موارد الدولة ويخصص دخل هذا الصندوق لاعانة البطالة والبحث عن فرص عمل فى مختلف القطاعات الانتاجية وتوجيه هذه العمالة لتلك القطاعات.

والمفروض ان يفتتح هذا الجهاز - جهاز رعاية البطالة - سجلا لتلقى اسماء العاطلين وتخصصاتهم وخبراتهم وكافة البيانات العامة مثل السن والحالة الاجتماعية والمهنة والخبرة والتخصص ويتولى هذا المكتب من ناحية اخرى الاتصال برجال الاعمال والحكومة والقطاعين العام والخاص ويبحث عن فرص عمل ملائمة لهم لانه كثيرا ما يحدث نوع من التجهيل او فقدان المعلومات عن فرص العمل الحقيقية والمتاحة ويمكن لهذا المكتب ان يكون له نشرة اسبوعية او دورية تذاع وتنشر فى مختلف وسائل الاعلام لاعلام المسجلين بهذا المكتب بفرص العمل الموجودة فى القطاعات المختلفة.

المشكلة الكبرى فى راى هى مشكلة اعانة العاطلين اثناء فترة تعطلهم وهذا امر يجب ان ترعاه الدولة ويمكن ان يرعاه القطاع الخاص بحيث تكون فى شكل قروض تمنح للعاطلين اثناء فترة تعطلهم تكفى الحد الادنى للمعيشة او تكون فى شكل اعانة لا ترد.

ويمكن فى هذا الصدد لمكتب رعاية البطالة ان يتلقى التبرعات من الجمهور او اصحاب المصالح او غيرهم كنوع من الزكاة «الغارمين والعاملين عليها».

ويختتم الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة كلامه قائلا:

ولكن القضاء على البطالة لا يمكن ان يكون بغير سياسات اقتصادية حكيمة ورشيدة تتولاها حكومات ترسم خطا صحيحا للمسيرة الاقتصادية وهذا الخط الصحيح يستحيل قيامه مع دولة تقبض بين يديها على مقاليد الاقتصاد كله وتحكم النشاط الاقتصادى بترسانة ضخمة من القوانين التى تعرقل النشاط الاقتصادى وتصدر قرارات لا تخضع لسياسة واضحة بل قرارات متخبطة وعقيمة تصيب حقل الاستثمار بالاضطراب والبوار فلابد من تغيير المناخ الاستثمارى فى مصر بحيث تفتح القنوات الاستثمارية امام المستثمرين والقطاع الخاص وبالتالى تولد فرص عمل جديدة وحقيقية تستوعب هذه الاعداد المتزايدة من البطالة وبغير ذلك سوف تزداد البطالة حدة بسبب الكساد والانكماش الذى يخيم على المناخ الاستثمارى فى مصر

سياسة اقتصادية اخرى

● من ناحية اخرى يرفض الدكتور عبدالقادر همام - استاذ الادارة باكاديمية السادات - فكرة انشاء مكتب للبطالة لدفع اعانات شهرية للعاطلين اسوة بمكاتب البطالة الموجودة فى الخارج فهذه المكاتب حد قوله هى مكاتب دفع تامين للبطالة المجتمعات متقدمة هناك والحكومات [illegible]ة فعلا على خلق فرص عمل حقيقية جديدة ولو نظرنا الى ما يسمى بقواعد الحساب الاكتوارى وهو الفرق بين ما يتلقاه العاطل خلال فترة زمنية وجيزة نجده لن يتعدى فى معظم الاحوال حوالى عام واحد وفى خلال هذا العام سيجد فرص عمل تعطيه اجرا اعلى مما ياخذه من مكتب التامين - تامين البطالة - وبالتالى سيلتحق ويمتنع عن قبض تامين البطالة

اذن هذه المكاتب لا تصلح الا فى دول بها فرص عمل متعددة والعكس تماما صحيح لا تصلح فى دول بها فرص عمل نادرة او قليلة او لا تناسب اعداد الخريجين كل عام حيث انها فى هذه الحالة ستدار باسلوب غير اقتصادى وتعتبر

تحقيق : طلعت المغربى

اعانة من الدولة تمثل عبئا على الموازنة العامة وبالتالى هى لن تطبق حيث ان مصر تعانى من عجز فى الموازنة العامة ولن يسمح لها البنك الدولى بزيادة اخرى تزيد هذا العجز ولكن الافضل فى رأيى هو البحث عن سياسة اقتصادية اخرى تزيد من فرص العمل .. اى ان المنهج يجب ان يكون هو ايجاد البديل لحل المشكلة الخاصة بالبطالة وليس اجراء مسكن وقتى وهذا يتطلب سياسات اقتصادية اكثر تشجيعا لرؤوس الاموال لزيادة القدرة على جذب المشروعات التى تخلق فرص عمل حقيقية وهذا هو الحل طويل الامد..

البحث عن التمويل

● ويرى الدكتور حمدى عبدالعظيم استاذ الادارة باكاديمية السادات ان مكتب البطالة فكرة حيوية وهامة ولكن ينبغى ان نضع فى الاعتبار عند انشاء هذا المكتب ان يكون له رصيد او تمويل ضخم يستخدم فى توفير فرص عمل للباحثين عن العمل ولا يجدونه وعلى هذا المكتب فى حالة انشائه ان يقوم بعمل حصر من وقت لاخر بحيث يتجه بعض الافراد الى تسجيل اسمائهم اختياريا فى هذا المكتب لمساعدتهم فى الحصول على العمل وفى هذه الحالة يكون المكتب مجرد وسيط بين اصحاب الاعمال الذين يبحثون عن نوعيات مختلفة من العمالة وبين الراغبين فى العمل ولكنهم فى حالة بطالة فكانه يقوم بالتوفيق بين العرض والطلب على العمل على مستوى الدولة هذا فضلا عن امكانية تقديم معونات اجتماعية للمساعدة فى توفير حد ادنى من المعيشة للباحثين عن العمل ولكنهم فى حالة بطالة . كما تلجا بعض المكاتب الى تقديم مبالغ فى صورة قروض لمن يعانون البطالة ثم تحصلها منهم بدون فوائد بعد الحصول على فرص العمل المناسبة عن طريق المكتب وبهذا يمكن لمكتب البطالة ان يقوم بدور ايجابى فى علاج مشكلة البطالة

ولكن المشكلة فى رأيى ليست فى انشاء مكتب للبطالة انما المشكلة هى انه لا توجد موارد فائضة عن حاجة الموازنة العامة للدولة يمكن استخدامها فى علاج مشكلة البطالة

والحل الوحيد هنا هو الحصول على تمويل من جهات دولية مثل البنك الدولى وبنك التنمية الاسلامى وصندوق الانماء الاقتصادى والاجتماعى وغيرها من الصناديق العربية التى يمكن ان تلعب دورا اجتماعيا فى نفس الوقت الذى تلعب فيه دورا اقتصاديا

مكاتب اخرى

رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى الديمقراطى الدكتور سمير طوبار يوضح ان مكاتب البطالة الموجودة بالخارج وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ما هى الا نوعان من المكاتب .

الاول يقوم بدور الوسيط بين الباحث عن العمل وبين صاحب المنشاة الباحث عن عمالة ولديه وظائف شاغرة ويتقاضى هذا المكتب مبالغ مالية من الطرفين فى حالة اتاحة العمل والتحاق طالب الوظيفة بالمهنة الشاغرة ، اما النوع الثانى من المكاتب فهو مكاتب الضمان الاجتماعى وتقوم على فكرة اعطاء منحة او اعانة لمن يفقدون وظائفهم او يفصلون منها فصلا تعسفيا لحين التحاقهم بوظائف جديدة وتتراوح المدة ما بين ٣ شهور الى ٦ شهور فقط حسب المكتب والنظام الذى يتبعه والولاية التى يوجد بها .

ويضيف د . سمير طوبار

بالنسبة لمصر فنحن نحتاج الى اقامة مشروعات استثمارية بعد تشجيع الاستثمار لاقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة تستوعب الاعداد الهائلة من العاطلين وتتيح فرص عمل جديدة لهذه المشكلة ان هذا صعب حاليا نظرا

للظروف الحالية حيث نمر بحالة ركود اقتصادى ناتج عن التحولات الاقتصادية من اقتصاد الادارة المركزية الى اقتصاد السوق الحرة وعندما يأخذ الاصلاح الاقتصادى الخطوات المرسومة له سوف تزيد الانتاجية وتاتى فرص عمل جديدة تستوعب الخريجين كل علم على ان هذا كله لا ينفى ان هناك خطوات اصلاح فى الطريق مثل الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى تم انشاؤه عام ١٩٩١ والذى يقوم على فكرة تلقى التبرعات والهبات من المؤسسات والصناديق المحلية والاجنبية ويقوم باقراض الشباب بقروض ميسرة على المدى الطويل ، فهو يمنح مثلا كل خريج مبلغ ١٠ الاف جنيه لمن يريد ان يبدا مشروعا جديدا .

وعلى هذا الاساس يمكننا التفكير فى انشاء صناديق اخرى مثل صندوق مدخرات العاملين بالحكومة حيث يتم طرح اسهم تحصل من علاوات العاملين بالحكومة والقطاعين العام والخاص من اجل اقامة مشروعات تستوعب العاطلين ، ويمكن لهذه المشروعات ان يعمل بها العاملون بالدولة حيث يحصلون على رواتب اعلى وافضل . كذلك الامر بالنسبة للتلاميذ وطلاب المدارس والجامعات حيث يمكن تحصيل مبلغ جنيه واحد من تلميذ الابتدائى وجنيهين من تلميذ الاعدادى و ٣ جنيهات من طالب الثانوى او من هم فى مستواه و ٤ جنيهات من طالب الجامعة او من هم فى مستواه . ويتم تحصيل هذه المبالغ جميعا وهى لن تقل عن ١٠٠ مليون جنيه فى العام يمكن استثمارها فى اقامة مشروعات لتشغيل المتعطلين وهكذا .

فكرة اساسية

● جميل مسعد - مهندس مدنى يؤكد ان انشاء مكتب للبطالة ليس امرا حيويا فحسب وانما هو اولى خطوات برنامج الاصلاح الاقتصادى حيث يمكن ان يكون هذا المكتب اولى خطوات الاصلاح الادارى الذى يترتب عليه اصلاح اقتصادى .

فنحن لدينا بطالة مقنعة ودائمة كبيرة جدا ، وهؤلاء يمكن حصرهم عن طريق مكتب للبطالة ويتم تصنيفهم حسب تخصصاتهم على ان تكون هناك ضريبة للبطالة يتم تحصيلها من جميع العاملين بالدولة لتمويل هذا المكتب بحيث تصبح قضية البطالة قضية قومية مثل التامين الصحى يمتد بمظلته ليشمل جميع العاملين بالدولة ثم نبدا بعد انشاء هذا المكتب فى برامج تدريبية لهؤلاء المتعطلين حيث يلحقون بمختلف الوظائف والمهن



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٢

أيـن نقيـم المشـروعات الصـغيرة ؟

إن مشكلة البطالة لن تحل بإقامة المشروعات فى المدن القديمة . وسيكون رد الفعل عنيفا إذا ما اقيمت فى تلك المدن . لانها بذلك سوف تضغط بعنف على السكان . فمن ناحية سوف يتنازل كثيرون عن مساكنهم من اجل إقامة الشركات والمكاتب والعيادات .. الخ . ويتكدس السكان فى شقق ضيقة من اجل حفنة جنيهات سرعان ما تختفى . ويتضح لهم فى النهاية انها لم تحقق الامل المنشود ومن ناحية اخرى فاضرار الزحام معروفة وعلى راسها تلوث البيئة وإنتشار الامراض .

د . إيهاب سلام

إن مشكلة البطالة لن تحل إلا من خلال إقامة المدن الجديدة وبالاسراع فى إقامتها وتنميتها . حيث تستطيع كل شركة أن تنشىء فرعا لها لمواجهة إحتياجات الناس فى هذه المدن مع انشاء انشطة جديدة متنوعة تستخدم عمالا ذوى خبرة أو عمالا جددا .

كل هذه الانشطة هى نواة المكتظة بالسكان .

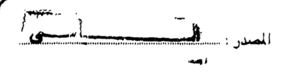
والجدير بالذكر أن نلفت النظر إلى قيمة التصنيع كعامل من عوامل نشأة المستوطنات الكبيرة السريعة النمو . فهو ينمى الانتاج وينمى قدرة الفرد الانتاجية . كما أن تنويع الانتاج بإدخال صناعات جديدة يؤدى إلى إرتفاع مستوى معيشة الفرد فى المدينة مما يساعد على إستقبال مزيد من المهاجرين اليها .

لكن الوضع يستلزم التضحية من جانب الدولة ومن جانب الأفراد . وذلك من اجل إنشاء المدن الجديدة وإقامتها على أسس إقتصادية متينة حتى تستقبل مزيدا من المهاجرين .

فالدولة يجب أن تتنازل عن أثمان الارض الباهظة وتحاول أن تخفف عن الناس . وتسعى الى تجهيز هذه المدن بكافة المنشآت الخدمية اللازمة والقوى العاملة اللازمة لها . ولا تنس أن تخفف عن هذه القوى العاملة المنتقلة الى المدن الجديدة سواء فى أثمان المأوى أو الملبس أو المأكل . لذلك يبدو منطقيا أن تشارك الدولة الأفراد فى عبء المعيشة فى المدن الجديدة . فتتحمل الفرق بين أسعار الاحتياجات فى المدن القديمة وأسعارها فى المدن الجديدة . وبذلك لايتكبد المواطن المقيم غير عبء الأسعار فى المدن القديمة . حتى يكون إنتقاله الى المدن الجديدة أخف وطأة عليه ويتقبله بصدر رحب .

ومن جانب آخر يكون من الواجب على المواطن المقيم أن يقيم بالفعل فى المدينة الجديدة وليس بالاسم . فلا تجده يسافر كل يوم عائدا الى شقته التى حجزها فى مدينته القديمة . وفى نفس الوقت يؤدى عمله دون أن تفتت الغربة شيئا من حماسه نحو العمل . ويتضامن الأفراد فى سبيل تطوير مجتمعهم الجديد .





المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ..... ١٥ مارس ١٩٩٢ .....

طال انتظار العاطلين للصندوق العاطل عن العمل !!

ترتفع الاصوات كل يوم مطالبة بحل مشكلة البطالة .. وتتجه الدعوى دائما إلى صندوق التنمية الاجتماعية الذى قدمته الحكومة منذ اكثر من عام كالعصا السحرية لحل المشكلة وفتحت باب الاكتتاب الدولى لتنمية موارده و آخر من اكتتب كانت سويسرا التى قدمت ثلاثين مليون دولار اى مائة مليون جنيه .. وآخر الإحصاءات تقول ان رصيد الصندوق قد اصبح يقارب المليار جنيه .

والفكرة وراء هذا الصندوق هو انه سيقدم قروضا واعانات للعاطلين حتى يقوموا بمشروعات انتاجية او خدمات بحيث لا يقل القرض عن عشرة الاف جنيه يحصل عليها عاطل واحد اومجموعة من العاطلين .. ولو قسمنا المليار جنيه على هذه القيمة لوجدنا ان حصيلة الصندوق الحالية يمكن ان تكفى لإقامة مائة الف مشروع .. ولو افترضنا ان عدد العاملين فى كل مشروع يتروواح مابين شخصين إلى اربعة اشخاص سنجد انه يمكن ان نلحق حوالى ثلث مليون عاطل بعمل . وهو رقم كبير .. لكنه لن يحل مشكلة البطالة نهائيا إذ ان العدد الحقيقى للعاطلين يزيد على مليون ونصف المليون .. صحيح ان المشروعات العامة والخاصة التى تحددها خطة التنمية ستستوعب نفس العدد تقريبا اى ثلث مليون اخر ..

وفى جميع الاحوال ان إلحاق ستمائة الف من مليون ونصف عاطل تفريج كبير لتخفيف حدة الازمة التى كلما استفحلت كلما افرزت افات اجتماعية رهيبة .. نرى بداياتها فى الجرائم الغريبة والشاذة التى تحدث يوميا فى المجتمع الذى لم يعهدها من قبل لكن حتى الآن لا توجد اى تفاصيل عن خطط ووسائل تشغيل صندوق التنمية الاجتماعية هذا .. اى كيف ستمنح القروض وشروطها وماهى المشروعات التى ستستخدم فيها .. بل لم نقرا قط عن اى عملية مسح او دارسة جدوى لنوعية هذه المشروعات وارتباطها بالبيئة والمكان الذى ستنشأ فيه ..
ولهذا فإن المجال مفتوح للاجتهاد .. وإن كان سبب إحجام اغلب الكتاب عن الكتابة فى الموضوع هو انه لم تتحدد معالمه بعد .. ولم يدل اى مسئول بتفصيلات عن اى مقترحات بشأن .
على انه من الضرورى فى البداية ان تزيد كمية رصيد الصندوق لتصبح ضعف الرقم الحالى .. ولذلك فالامل معقود على المساندة من الدول العربية التى من مصلحتها استقرار الاوضاع الاقتصادية فى مصر .. لكن فى نفس الوقت يجب عمل الضوابط التى يمكن بواسطتها زيادة اموال المشروع باستمرار وإجراء المعادلة الصعبة .. التى تقضى بان يقدم الصندوق القروض باقل فائدة ممكنة نظرا لاهدافه الاجتماعية الخطيرة وبين ضمان الحصول عليها .

ولابد الا تزيد فائدة القروض على اربعة فى المائة حتى لا يرهق القرض اضحابه وهم عاطلون مبتدئون .. فالصندوق ليس بنكا يستهدف الربح .. انما المقصود بالفائدة هو ضمان عدم ضمور رصيد الصندوق .. ولنلاحظ ان نتاج المشروعات الجديدة يجب أن يكون اقل فى السعر عن الإنتاج العام فى المجتمع حتى يضمن رواج ذلك الإنتاج ولا تفلس تلك المشروعات فيعود اصحابها إلى البطالة من جديد .. وتضيع اموال الصندوق ..

من ناحية أخرى يجب اختيار المشروعات بناء على دراسة دقيقة تعتمد على الاتصال بالناس العاديين والاسواق العادية وليس الاعتماد على اكاديميين ولجان « تلهف » معظم الأموال كالعادة ويجب ان تقام المشروعات على ارخص ارض ممكنة وحبذا لو وفرت الدولة اماكن للورش فى الأرض الصحراوية المحيطة بالقاهرة والإسكندرية .. واستخدام خيام .. ومعسكرات مهجورة وعربات السكة الحديدية القديمة بدلا من المبانى .. وتخصيص بعض الشقق القليلة من الاسكان الشعبى لإقامة بعض تلك المشروعات .. وايضا استخدام منازل لإقامة مشروعات خياطة ونسج البلوفرات والصناعات المنزلية ايضا .

ثم اعداد أماكن خاصة لتسويق المنتجات .. للمنتجات التى لا يمكن خلطها بالانتاج السلعى العادى فى المجتمع .. ومراعاة ربط الانتاج بظروف البيئة واحتياجاتها .. بمعنى إذا كانت وزارة التعليم تقرر وجبة لتغذية اطفال المدارس .. فإنه يمكن تكوين مشروع لنقل هذه الاغذية تكون مهمته توريد الطعام لمدرستين او ثلاث فى الحى . وهكذا ..

على ان هناك شيئا مهما جدا .. هو ضرورة إثارة الحماس الشعبى للمشروع .. ووضعه تحت الرقابة الشعبية .. ولا يتاتى ذلك إلا عن طريق عمل سياسى جماهيرى حقيقى .

وهذا يقتضى تعاونا بين كل الاحزاب فى كل قرية وحى .. والمجالس المحلية لتنظيم عملية اختيار العاطلين والمشروعات .. وطريقة قيامها بعملها ..

فهذا سيخفف كثيرا من البيروقراطية واللجان التى تمتص الكثير من موارد اى مشروع وتبعده عن طريقه الصحيح .

إن نجاح هذا المشروع سيخفف الكثير من معاناة الشعب .. وايضا يحقق نوعا من التوازن فى الريف والمدينة .. بحيث يحفظ للسلام الاجتماعى اركانه .. وينمى الانتماء الوطنى بعد ان يرى هؤلاء العاطلون خصوصا من المتعلمين أن الدولة تهيء لهم مكانا تحت الشمس ولا تتركهم فريسة الضياع والافلاس والاحباط والجوع !.

عبد الستار الطويله



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ ٥ مارس ١٩٩٧

خواطر اقتصادية

العمالة والخطة الجديدة



بقلم

د . صليب بطرس

عالجت هذه الخواطر الاسبوع الماضي قضية اخلاقية تبدو للبعض انها لا صلة لها بالاقتصاد .. انها على العكس وثيقة الصلة به وبكافة نواحي الحياة الا وهى محنة الوصول الى الحقيقة التى ضعفت حتى تلاشت او كادت فترة ليست بالقصيرة ، سيطرت على النفوس خلالها نعرة ان لا صوت يعلو على صوت المعركة ومن هو مسئول عنها بطبيعة الحال ليس فى الحرب بل وفى السلم . وفى ظل هذه المقولة اصبح لا احد يجرؤ على مجابهة من كانوا يزيفون الحقيقة حتى ولو كانت ارقاما يصعب بل ويستحيل انكارها . فالاسعار كانت ترتفع والتضخم يشق طريقه صاعدا ومع ذلك لايجرؤ احد ان يكشف الغطاء على اسبابه حتى استشرى وكاد ان يحطم الحياة الاقتصادية .

والمقال فى طريقه الى الظهور نشرت جريدة الاهرام على صفحتها الاولى خبرا مفاده ان الخطة الخمسية الثالثة - ١٩٩٢-١٩٩٣ - ١٩٩٦-١٩٩٧ - توفر ٢١٢٠٠٠ر٢ فرصة عمل للشباب والخريجين بمتوسط ٤٩٠ الفا فى العام الواحد ، يضاف اليها ٧٢٠ الف فرصة عمل ناتجة من عمليات الاحلال بمتوسط سنوى ١٤٨ الف .

واختبار صحة هذه الارقام والوقوف على مصداقيتها يحدى نوعى محنة الوصول الى الحقيقة فى نفوس القائمين على تكوين هذه الارقام ، يستلزم اجراء مقارنة بين رقم فرص العمل وبين جملة الاستثمارات التى تجىء فى الخطة الجديدة لان فرص العمل لا تخلق من فراغ ، بل لابد لها من استثمار .

وفى نفس الخبر ورد ان جملة الاستثمارات - قطاع الاعمال الخاص - قطاع الاعمال العام - القطاع الحكومى - يبلغ ١١٤ مليار جنيه موزعة بين هذه القطاعات ٦٥ مليار ، ٥٠ مليار ، ٢٠ مليار جنيه على الترتيب . وبعملية حسابية بسيطة يتبين ان تكلفة فرصة العمل الواحدة تقدر بحوالى ٤٧٠٠٠ جنيه خلال الخمس سنوات القادمة التى تمتد من ١-٧-١٩٩٢ وتنتهى فى آخر يونية ١٩٩٧ .



المصدر : ....

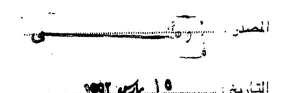
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٥ مارس ١٩٩٢

ولو رجعنا عشر سنوات الى الوراء او على وجه التحديد الى فبراير سنة ١٩٨٢ بعد تولى الرئيس حسني مبارك مسئولية حكم مصر ، بعد ان المؤتمر الاقتصادي الذي عقد لبحث الوضع الاقتصادي وتشخيص ادوائه ووصف الدواء قد قدر تكلفة فرصة العمل الواحدة في ذلك الوقت بحوالي ١٨٠٠٠ جنيه مما يعني ان واضعي الخطة الخمسية الجديدة يرون ان هذه التكلفة سوف ترتفع في "خمس عشرة سنة فيما بين ١٩٨٢ و١٩٩٧ بحوالي ١٥٨ في المائة في المتوسط اي ان الزيادة السنوية في الاسعار تصل الى مايزيد قليلا على عشرة في المائة وهو معدل لا يسنده الارتفاع الذي تحقق خلال العشر سنوات الماضية .. فالحكومة نفسها قد اعلنت اكثر من مرة ان متوسط زيادة معدل التضخم تجاوزت العشرين في المائة في حين ان المحافل الدولية تقدرها بما يصل الى الثلاثين في المائة ، ومعنى ذلك ان واضعي الخطة الخمسية الجديدة يتوقعون هبوطا في معدلات التضخم في سنوات الخطة القادمة . وهناك ما يسند هذا التصور فالخطة الجديدة تشهد آثار الاصلاح الاقتصادي التي تستهدف في المقام الاول هبوط معدلات التضخم . ولكن تبقى معدلات زيادة الاسعار .. هل واضعوها متفائلون ؟ .

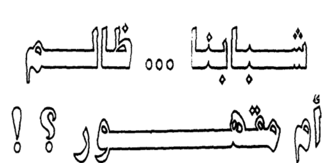
هذه صورة طيبة تدل على ان بعض المخططين احد يسود تفكير بعض الجهات المسئولة في مصر نظرا لانهم استشعروا ضرورة الحرص عند مهمة الوصول للحقيقة مما يعني البعد عن العشوائية وهذه ثمرة من ثمار الديمقراطية التي تتناسب مع العهد الحالي .

يبقى سلوك المسئولين عن تقدير ارقام الزيادة السكانية .





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 15 مارس 1992



شبابنا ... ظالم أم مقهور ؟!

ما من شاب او شابه بعد ان انهى دراسته ، سواء كانت جامعية او متوسطة الا وتعرض للكثير من المتاعب والاحباط والمهانة فيرحلة البحث عن عمل هو يعرف مسبقا انه سوف يعاني ، فقد سبقه الكثيرون في تلك الرحلة الموعودة ولكن كل واحد او واحدة يراوده امل ان يكون حظه اوفر ومستقبله افضل فرص العمل تبدو من الاعلانات التي تمتلىء بها الجرائد متوفرة وميسورة فكل يوم هناك مئات من هذه الفرص التى يبدو بعضها براقا ومغريا ، وفرصة لا تعوض ولكن بعد عدة مرات قد تستغرق اسابيع اوشهور يجد نفسه يدور في حلقة مفرغة فهو يتصل تليفونيا، ثم يذهب قد يجد المكان غير ملائم ولا يوحي بالجدية فيختصر الطريق ويعود من حيث اتى . وقد يجد مكانا منسقا وانيقا وسكرتيرة او اكثر غاية في الاناقة والشياكة والكياسة وحسن الاستقبال ، تحثه على مقابلة صاحب الشركة او المشروع الذى يطلب منه ان يقدم مؤهلاته ليثبت جديته في طلب الوظيفة ولانه جاء بالفعل يسرع باستخراج عدة صور من شهادات تخرجه ويقدم المطلوب ويكتشف ان الذى سوف يكلف به هو العمل كمندوب تسويق وبيع ، لايهم المؤهل المهم اسلوب الاقناع ، يفكر ان يتراجع يغريه صاحب العمل بالمرتب المعقول ، والعمولة المجزية والكسب السريع ، ويطلب منه ان يجرب مجرد تجربة لن يخسر معها شيئا ويبدا ، ينتهى الشهر ولايكاد ينجح في بيع شيء يكتشف ان المرتب الذى وعد به مشروط بالمبيعات لامواعيد للحصول على اجره الشركة لاتفرق بين اول الشهر وآخره ، الشهر عندها قد يمتد شهرا ونصف لايهم ابرام عقد ، يسال عن العقد الشركة مستعده لكتابة عقد ،ولكنه ليس ملزما للشركة بقدر ماهوملزم للشاب نفسه . قد تضطره الظروف ان يستمر شهر اخر على امل ان يكون افضل من سابقه الشركةوعدت بتثبيته ، ولكنها وعود في الهواء ينتابه الياس ويرى انه انفق في المشاوير من اجل الشركة مبالغ كبيرة كانت اسرته اولى بها . يترك المكان ليحاول في مكان اخر وتستمر المحاولات تتشابه الظروف وان اختلفت التفاصيل . يجد نفسه بعد عام او اكثر محلك سر.. العمل الدائم المضمون يذهب غالبا الى صاحب نصيبه وصاحب النصيب هذا في كل الاحيان ابن واحد من المهمين الميسورين الذى لايحتاج اصلا للوظيفه .

العمل في بنوك ؟ لا امل فيشركات عامة مستحيل في الحكومة بمرتباتها العاجزة بعد ثماني سنوات من التخرج ، واذا كان سوف يعمل بعد ثماني سنوات ، فمتى سوف يحقق ذاته ، ومتى سوف ينجح ، ومتى يستطيع ان يكون اسرة وبيت هل يبدا مشروع عمل صغير فردى او مع مجموعة ؟ من اين راس المال ليجرب الاعمال اليدويه ، ما العيب !

ولكن معظم هذه الاعمال غيردائمة والمعلم يريد من صبيانه الطاعة العمياء والا اهدر كرامتهم حتى السفر الى الخارج اصبح حلما مستحيل التحقيق ، معظم الذين يسافرون تحت وهم الكسب والنجاح يتسولون ثمن تذكرة العودة الى بلادهم .

ان الرئيس يشجع كل التشجيع القطاع الخاص ، وفي كل مناسبة يشيد بدوره في مساندة القطاع العام والواجب ان يقوم هذا القطاع بفتح ابواب الفرص للعمل امام الشباب الضائع ، على ان تكون الكفاءة وحدها هي جواز المرور الى الوظيفة ، وليس الحسب او النسب او الواسطة ،والا فهل يمكن ان نتساءل مع آلاف الشباب العاطل اين هم ابناء وبنات كبار المسئولين والمهمين في البلد ؟ لماذا يجد كل واحد منهم مكانا لامعا براقا ينتظر تخرجه ؟ وهل يبقى واحد ، واحد منهم فقط عدة اسابيع او شهور بدون عمل ؟!

اننا نتساءل هل شباب هذا الجيل ظالم ام مظلوم ؟ هل هو متسرع ويريد ان يحقق كل شيء بسرعة بلا تعب او جهد حقيقي ، وانه يريد بين يوم وليلة ان يجد نفسه في عمل لائق . وقد حقق ثروة وكون اسرة وفتح بيتا . ام انه مظلوم حفيت اقدامه ، ذاب سعيا وجريا وراء سراب : نحت الصخر تضيع سنوات عمره امام عينيه بلا بارقة امل تلوح امامه يحس بالعجز والقهر والظلم ، يرى الفساد وقد امتد الى جهات عديدة ، بشكل يحرمه تكافؤ الفرص يفتقد القدوة

ونتساءل لماذا يسهل انقياد الشباب الى التعصب ، وتصديق الافكار الهدامة واعتناقها والسخط على المجتمع ؟ ولماذا يسهل وقوعه ضحية الادمان ؟ ولماذا يقوده عذابه الى الانحراف او السرقة والاجرام !

الاساس اقتصادى قبل ان يكون اهمال اسرى ، الاساس البطالة التي يعيشها المتعلمون بوجه خاص والتي تملاهم بالاحباط والحقد واليأس والسخط والاحساس بالقهر الاف من الشباب ، لابل ملايين فقد اكدت بعض الاحصاءات الاخيرة ان هناك ثلاثة ملايين عاطل من خريجي الجامعة وهؤلاء ليسوا غرباء عنا او بعيدين عن دنيانا . اننا قد نعرفهم بالاسم فمن بينهم ابناؤنا وابناؤكم وبناتنا وبناتكم وكلهم ، كل واحد منهم قنبلة موقوته .. قابلة للانفجار في اى وقت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٢

اليوم .. بدء قبول تعيين ٢٤١٦ خريجا بالاسكندرية

كتب ـ هيثم سعد الدين :

يبدا من اليوم قبول طلبات تعيين نحو ٢٤١٦ خريجا من حملة المؤهلات العليا دفعة ٨٤ والمتوسطة وفوق المتوسطة ٨٣ ولمدة اسبوعين على ان تقدم الطلبات شخصيا لمديرية القوى العاملة بالاسكندرية على النموذج ١٥٣ ق . ع المعدل المتوافر بمكاتب البريد بالمحافظة وسيتم التعيين بمديريات الخدمات التابعة للادارة المحلية وديوان علم المحافظة .

وصرح السيد محمد عطية سالم وكيل وزارة القوى العاملة بالاسكندرية بأن المديرية تقبل اوراق الحاصلين على بكالوريوس التجارة تخصص محاسبة وادارة اعمال وبكالوريوس الهندسة جميع التخصصات ماعدا مدنى وعمارة وبكالوريوس الزراعة ، وبكالوريوس الاقتصاد المنزلى شعبة عامة وليسانس آداب تخصص جغرافيا وتاريخ واجتماع وفلسفة ووثائق ومكتبات وبكالوريوس علوم تخصص كيمياء وفيزياء وكيمياء حيوى وبكالوريوس فنون جميلة تصميم وديكور وبكالوريوس اعلام علاقات عامة فقط وبكالوريوس خدمة اجتماعية وبكالوريوس سياحة وفنادق وليسانس حقوق دفعة ٨٤ .

واضاف وكيل الوزارة انه سيتم قبول حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ٨٣ من دبلوم اعداد فنيين تجاريين « سكرتارية وحسابات » ودبلوم صنايع ٥ سنوات تخصص كهرباء ودبلوم صنايع ٣ سنوات تخصص امناء معامل ودباغة جلود وسمكرة ونجارة وأدوات صحية ، ودبلوم زراعة وتجارة .



المصدر : الأهرام المسائي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ - مارس ١٩٩٢



□ في المنوفية :

الشباب يشارك في حل مشاكل البطالة والادمان والاسكان !

شبين الكوم : محمد عبد الحليم :

لم يعد شباب المنوفية يقف موقف المتفرج امام المشاكل التي تواجه مجتمعه الذي يعيش فيه .. بل اصبح يفكر ويناقش كل قضية تواجه المجتمع المحلي والقومي ليساهم في وضع الحلول والمقترحات المناسبة لها من وجهة نظره بالمشاركة الايجابية في الندوات الفكرية والثقافية التي تلقي الضوء على هذه القضايا ....

وفي الندوة الثقافية والفكرية بمدينة السادات قدم شباب المنوفية ١٣٥ بحثا عن مشاكلنا القومية واسلوب علاجها في البطالة والادمان والتدخين والتطرف الديني والمشكلة السكانية وتنظيم الاسرة .

وفي بداية الندوة قال المحافظ المستشار فكري عبد الحميد لقد ان الاوان لكي ينطلق الشباب عن بصيرة حتى تكون الرؤية واضحة وان الديمقراطية هي حوار بقصد الوصول الى احسن الاوضاع لذا فلقد اثرت ان يختار الشباب بانفسهم الموضوعات التي يرون انها جديرة بالمناقشة حتى تكون ترجمة حقيقية لهذا المعنى .

وقال السيد / محمد ابراهيم خير وكيل اول وزارة الشباب لقد اشترك شباب المنوفية في كافة المواقع العلمية والانتاجية والخدمية في ١٣٥ بحثا عن مشاكلنا القومية وقد تم بلورة مقترحات الشباب وحلولهم لمواجهة هذه القضايا التي يعاني منها مجتمعنا

ففي مشكلة البطالة : طالب الشباب بالاهتمام بالدورات التحويلية للشباب مع التنسيق لكل الجهات لخلق فرص عمل ذاتية للشباب وتيسير القروض وازالة المعوقات امامها من الروتين والاقتصار على دراسة الجدوى الاقتصادية وهدف المشروع ترك الحرية للشباب للبدء في مشروعاتهم ولايبقى للدولة الا الاشراف الفني او المتابعة والعمل على فتح مراكز توجيه مهني جديد او زيادة الشعب في المراكز الموجودة لاتاحة اكبر فرص للشباب في ميولهم نحو المهنة التي يرغبون العمل بها ورفع حد الاعفاء الضريبي لمشروعات الشباب مع اعطاء فترة سماح مناسبة لاتاحة الفرصة للمشروع للانتاج .

وفي مجال الادمان : طالب الشباب بضرورة تطبيق الاعدام على التجار في مكان عام والاهتمام بالمشكلة من قبل الثقافة والاعلام من حيث عرض الافلام التي تشير الى هذه المشكلة واضرارها على الاماكن العامة والمصالح والوحدات الصحية ووضع مواد ومناهج وقائية لطلبة المدارس للحد من المشكلة من المهد والاهتمام بالنواحي الدينية وزيادة الوازع الديني للشباب وتطبيق قانون الغرامات على المواطنين في المواصلات العامة لمنع التدخين وملء اوقات فراغ الشباب ببرامج هادفة في المدارس ومراكز الشباب واماكن تجمعاتهم وتنظيم ندوات لاولياء الأمور لحثهم بضرورة المتابعة لابنائهم حتى تتوافر لهم الرعاية الاجتماعية .

كما طالب الشباب بغزو الصحراء والتوسع في المجتمعات العمرانية الجديدة واستغلال موارد الدولة استغلالا حسنا وتنظيمها من حيث الاراضي الزراعية والمشروعات الانتاجية والقطاع الخاص ودعمه وضرورة تعديل قانون الايجارات في المساكن وتركه للعرض والطلب للقضاء على مشكلة المساكن المغلقة مما يساهم في الحد من مشكلة الاسكان وفتح الفرصة امام الشباب الذي يعمل في وظائف حكومية تملك الاراضي المستصلحة مقابل ترك الوظيفة .



المستشار فكري عبد الحميد يتحدث في ندوة الشباب



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٢

في مجلس الشورى :

استيعاب الزيادة في الخريجين بمشروعات الخطة

تخفيف المديونية العامة للدولة

كتب زايد علي سعد :

اكد د. ظافر البشرى وكيل اول وزارة التخطيط ان الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/٩٧ سوف تشهد تحسنا ملموسا في تخفيف المديونية الخارجية بعد اسقاط نحو ٥٠٪ من الديون الخارجية .

واوضح البشرى انه سيتم استيعاب الزيادة الجديدة من الخريجين بحيث تستوعب الخطة الخريجين الجدد

وقال امام لجنة الشئون المالية بالشورى التي راس اجتماعها أمس د. مصطفى كمال حلمي ان المكون الاجنبي في الخطة الجديدة تبلغ نسبته ٣٠٪ فقط بنسبة تقل ١٢٪ عن الخطة السابقة . ويصل اجمالي القروض الاجنبية في الخطة الجديدة ١٢ مليار جنيه فقط . واكد د. البشرى أن الخطة الجديدة ستشهد تحسنا في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بحيث يحقق فائض قدره ٢ مليارات و ٧٦٠ مليون جنيه في حالة اضافة الاعانات والمنح الخارجية بينما يحقق عجزا قدره ٢ مليار جنيه في حالة استبعاد هذه المنح والمعونات الاجنبية

توفير ملايين فرص العمل • ما هى عقباته !

يجب أن توضع قضية البطالة فى حجمها الحقيقى حتى يتم التعامل معها بكل ما تتطلبه وتستلزمه من سياسات واجراءات وتشريعات وترتبط نقطة البداية بالاقرار والاذعان الى حقيقة الحجم البالغ الضخامة للبطالة وان ما هو مطلوب توفيره من فرص عمل لا يقتصر على بضع مئات من الالاف بل ان المطلوب توفيره يبلغ عدة ملايين من فرص العمل الجديدة بكل ما تعنيه كلمة فرص عمل جديدة من ابعاد وحقائق

رؤية يكتبها : **أسامة غيث**

ويستحيل القبول بالمنطق الذى يقتصر فقط على توفير فرص العمل المنتجة للشباب من الوافدين الجدد على سوق العمل لان جزءا هاما من برنامج الاصلاح الاقتصادى الشامل فى مصر يرتكز على تحويل العمالة الزائدة من مواقع العمل الحالية التى تتكدس فيها بالحكومة والحكم المحلى والهيئات الاقتصادية والخدمية وكذلك شركات قطاع الاعمال العام الى مواقع عمل جديدة تتحول فيها الى عمالة منتجة تضيف الى الناتج القومى والدخل القومى حتى يتحول الكثيرون من الكسالى رغم انوفهم الى طاقة عمل حقيقية

وعلى الرغم من كافة الاحاديث القائلة بما تم توفيره من فرص عمل خلال الخطة الخمسية الاولى للتنمية وكذلك خلال الخطة الخمسية الثانية للتنمية والتى تنتهى مع نهاية يونيو القادم .. فان واقع الحال وبعيدا عن صراعات الأرقام والمؤشرات الاحصائية والجدل فى مدلولها ومضمونها الحقيقى يقول ان هناك قاعدة عريضة من المتعطلين عن العمل وبالتالى من المحرومين من المشاركة فى عمليات البناء والتنمية بكل ما يعنيه ذلك من حرمان للاقتصاد القومى من طاقات بشرية كان من الممكن أن تضيف الكثير والكثير بدلا من ان تتسكع فى طوابير المتعطلين الطويلة فتفقد الصبر ويضيع منها الامل وتتحول الى رصيد لقوى الرفض والتطرف والعداء ويصل البعض منها الى ان يتحول الى طاقة تدمير مع وقوعه فريسة سهلة لمصيدة الافكار المضللة .

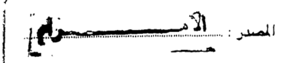
وبحسابات الاقتصاد الصرفة فان الخطة الثالثة للتنمية والتى تبدأ مع اول يوليو القادم لا يمكنها توفير ملايين فرص العمل المطلوبة لا عن طريق الاستثمارات العامة التى تتقلص بحسابات وتقييمات الاسعار الحقيقية بالمقارنة بمستويات الاسعار السائدة فى بداية الخطة الخمسية الاولى ولا عن طريق الاستثمارات الخاصة لان ما وفرته بالفعل من فرص عمل فى الخطتين الاولى والثانية يقول ان ما سيتم توفيره يتضاءل كثيرا عن الاحتياج الفعلى حتى لو سلمنا بصحة تقديرات وتوقعات الخطة الثالثة للتنمية .

من هنا فان الحجم الضخم لمشكلة البطالة يتطلب عقلية غير تقليدية ويحتم الالتزام بحلول غير تقليدية بكل ما يعنيه ذلك من تعديلات جذرية فى قانون العاملين بالدولة وهى تعديلات حان الوقت لاصدارها بحيث تقدم حوافز حقيقية ومغرية للاحالة المبكرة للمعاش وللحصول على اجازات طويلة الأجل تتيح الاخلاء الفعلى للوظيفة واتاحتها لاخرين مع التوسع الجاد والعملى فى منح الاجازات للعاملات من الجنس اللطيف بعيدا عن السيوف المشهرة التى ترفع شعارات خادعة بالعداء للمراة .. لان الاتجاه العالمى فى الدول الصناعية الكبرى يقول بوجود اتجاه حقيقى لعودة المراة للاقتناع والاقرار بان مسئوليتها عن الأسرة تفوق اهمية مسئوليتها عن اى عمل اخر وان هذه المسئولية بحساب صالح المجتمع والدولة يعنى الكثير والكثير من تلافى سلبيات الأجيال الضائعة والانحراف والمخدرات والعنف وهى السلبيات التى افرز الكثير منها خروج المراة الى العمل وتخليها عن مسئوليتها كربة للاسرة ترعاها وتحميها فى ظل فهم ثبت فساده يقول ان هذه المسئولية اتفه واحقر واقل شأنا من عمل المراة .

وليس هناك ما يمنع فى بعض المهن والاعمال التى تحتمل طبيعتها وظروف ممارستها ان يتم السماح على نطاق واسع للمراة بان تعمل نصف الوقت بنصف الأجر وان يكون هذا الاختيار ايضا متاحا للرجال لمدة زمنية محددة حتى يتمكنوا من الالتحاق باعمال اخرى او يقوموا بتنظيم اعمالهم الخارجية بديلا عن قيامهم بها مستغلين امكانيات التزويغ من العمل والهروب من عدم الوجود فيه باشكال وصور مختلفة .

ويجب التحذير من محظور بالغ التأثير فى المرحلة الراهنة يقول ان ما يسمى بالصناعات الصغيرة او المتوسطة قادر على تقديم حلول سحرية لمشكلة البطالة لان التجربة العالمية فى الدول الصناعية الكبرى تقول ان هذه الصناعات حتى تنجح وتتسع دائرتها لابد ان ترتكز على مفهوم رئيس هو مفهوم « الصناعات المغذية » يعنى ان هناك صناعات كبرى قائمة او يتم اقامتها تعتمد فى جزء هام من نشاطها الانتاجى على مجموعة واسعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير احتياجاتها من بعض المكونات والسلع الوسيطة اللازمة لعملياتها الانتاجية الضخمة والكبيرة .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ... ١٩٩٢

وينطبق نفس المنطق على ما يقال عن الأسر المنتجة والصناعات العائلية داخل نطاق العائلة والاسرة الواحدة او الاوسع فإن الامر يحتاج الى تنظيم واسع بالغ الدقة والاحكام تتولاه شركات كبرى مهمتها الرئيسية والأولى هي التسويق بكل ما يعنيه التسويق من مسئوليتها عن توفير المواد الخام ومستلزمات الانتاج ويجب أن يشاركها في توفير آلات ومعدات الانتاج نظام عريض لمنح القروض بفائدة منخفضة وبشروط ميسرة للسداد وان يكون هناك نظام ضريبي يبحث في الاعتبار ظروف عمل هذه الأسر والحدود القصوى لدخولها وعائدها والاهداف الدافعة لعملها والمرتبطة بتوفير احتياجات المعيشة الضرورية بحيث يتقرر لها اعفاء ضريبي شامل .. وبغير وجود الشركات الكبرى الضامنة لتسويق الانتاج الذى هو في تلك الظروف تكليفات محددة للاسر المنتجة لتقديم منتج بمواصفات محددة سلفا ومكسبت معروفة مسبقا وبهوامش ربح مدروسة ومعقولة بغير ذلك سيظل نشاط الأسر المنتجة محدودا وهامشيا لا يقدم حلا للمشكلة ولا يساهم في علاجها او التخفيف منه.

ونظرة واحدة الى تجربة اليابان في بدايتها وهي التجربة التى افرزت العملاق الاقتصادى اليابانى وكذلك نظرة واحدة في تجربة النمور الاقتصادية الاسيوية للتعرف على اساليب تجميع الصناعات الالكترونية والاجهزة الكهربية وكيفية اعتمادها على نشاط انتاجي أسرى ومنزلى للتجميع الجزئي للمنتج النهائي وما ادت اليه من توفير لفرص عمل ضخمة بالاضافة الى تخفيض كبير في تكلفة المنتج النهائي لهي نظرة كفيلة بالدراسة والاستفادة والتطبيق وكذلك يحتاج الامر الى دراسة لتجربة ايطاليا في مجال صناعة الملابس الجاهزة والتريكو والتى تعتبر ايطاليا من مقدمة دول العالم فيها وهي دولة يتسم انتاجها بالذوق والجودة العالية والاسعار المرتفعة حيث يعتمد جانب رئيسى من هذه الصناعة على ورش الانتاج الاسرى والمنزلى ولكنها ورش تحركها شركات كبرى تمدها بالخامات والتصميمات والانواق وتراقب عمليات الجودة وتضمنها كما تضمن التسويق وبالتالى تضمن الربح والعائد وهي تجارة وصناعة حجمها في ايطاليا بالغ الضخامة وما توفره من فرص عمل يصل الى مئات الآلاف .

هذه مجرد عينة من الافكار غير التقليدية التى يتم الحديث حولها وعنها لسنوات طويلة مضت بغير تنفيذ وبغير اتخاذ خطوات جادة لتغيير القائم وتعديله .. وكل ما هو مطروح حتى الآن مجرد عناوين بغير مضمون حقيقى في مواجهة مشكلة بالغة الحدة والعنف ومتصاعدة الى اقصى درجات الحدة والتصاعد ولا بديل عن مواجهتها والنزول على مقتضيات هذه المواجهة الجادة حتى نحفظ للمجتمع المصرى توازنه وتماسكه واستقراره ؟!

ترحيب بمشروع التجمع لصرف إعانة بطالة للمتعطلين

رحب أعضاء لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب برئاسة احمد عبد الرحيم حمادى، بمشروع التجمع لاصدار قانون جديد يقضي بانشاء صندوق لتقديم إعانة شهرية للعاطلين، حتى يتم توفير فرص عمل لهم

أكد النواب من جميع الاتجاهات على أهمية الاقتراح وضرورته لمواجهة تفشي البطالة في المجتمع، ومايترتب عليها من تداعيات خطيرة تعاني منها كل أسرة مصرية، كما أكدوا على مسئولية الدولة في توفير الموارد الاساسية لتمويل الصندوق مثلما يحدث في كافة البلدان الرأسمالية

إعترض مندوب وزارة الشئون الاجتماعية، على تعديل قانون التامينات الحالي لانشاء الصندوق المقترح، حتى لايؤدي ذلك الى احداث اضطراب في النظم التامينية القائمة.

كما إعترض مندوب مصلحة الضرائب عن تحصيل نسبة من الضرائب الحالية لتمويل الصندوق.

وقد وافق خالد محيي الدين رئيس الهيئة البرلمانية للمجتمع، على إعادة صياغة المشروع، وفق المبادىء التي اقترحها الاعضاء، وذلك باقتراح اصدار قانون خاص لانشاء صندوق مستقل لاعانة العاطلين، يكون له موارده الخاصة وتقدم الدولة التمويل الأساسي، مع تقديم مقترحات لاضافة عناصر تمويلية بجانب الدولة لميزانية المشروع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٥-٢-مارس ١٩٩٢

البطالة .. وما الحل ؟

٤ ملايين عاطل من حملة المؤهلات في سنة ٢٠٠٠

● سمير طوبار : مطلوب إعادة النظر في السقوف الائتمانية للحد من البطالة

● حديث : ضياء عبد الحميد



● مشكلة البطالة فى تزايد مستمر .. الاحصائيات تشير إلى تفاقم المشكلة حتى سيصل عددهم عام ٢٠٠٠ - اى بعد ثمانى سنوات - إلى ٤ ملايين عاطل من بين حملة المؤهلات .. خاصة إذا علمنا ان الخطط الخمسية لم تفلح فى توفير فرص عمالة تستوعب اعداد الخريجين المتزايدة !

وفى لقاء « لآخر ساعة » مع الدكتور سمير طوبار استاذ الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى شرح وباسلوب محايد توصيفا لمشكلة البطالة وابعادها فى إطار الظروف المحلية ، وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية الجديدة بنتائجها السلبية ..

فى البداية تحدث الدكتور سمير طوبار حول سياسة الاصلاح ونتائجها فقال : بدات الحكومة فى بداية عام ١٩٩٠ مرحلة الاصلاح الهيكلى الشامل حيث وضعت برنامجا متوسط الاجل لزيادة حجم الاستثمار ، وتخفيف حدة التضخم وعلاج الاختلال فى ميزان المدفوعات .. وفى مقدمة الاولويات التى سعت إليها الحكومة تحرير الاقتصاد المصرى وإقامة اقتصاد السوق ، عن طريق تنمية القطاع الخاص للعمل فى مناخ تنافس حر ومستقر ، ويتنافس معه فى تلك البيئة القطاع العام ، والذى يتصور انكماش حجم نشاطه .

وقد تطلب لتحقيق هذا الغرض إحداث تغيرات اساسية وشاملة فى صورة حزمة من السياسات والاجراءات .. فاصبحت السمة الأساسية هى تحرير الانشطة الاقتصادية من السيطرة الحكومية ، والاعتماد على قوى السوق ، وعلى القطاع الخاص فى تحقيق النمو ، وتوفير فرص العمل ، مع تخفيض الدعم الذى كان يقدم للسلع الاستهلاكية وقصره على السلع الضرورية .. ولتحقيق ذلك عقدت الحكومة النية على الاسراع فى إجراءات الاصلاحات الهيكلية ، حتى إذا حل منتصف عام ١٩٩٣ يكون قد تم تحرير التجارة الخارجية ، وتحرير حوالى ٩٠ فى المائة من المنتجات الصناعية لتباع باسعار السوق .. وإلغاء كافة القيود والرقابة على الاستثمار الخاص .. ومع منتصف عام ٩٥ يكون قد تم تحرير كافة الأسعار وفقا لقوى العرض والطلب فى السوق .

سياسة الاصلاح .. والنتائج السلبية

ويضيف الدكتور سمير طوبار . لاشك ان الحكومة قد قطعت شوطا كبيرا فى مجال الاصلاح الاقتصادى ، وحرصت فى نفس الوقت ان يكون التنفيذ متدرجا وبالمعدلات التى تكفل عدم الاخلال بالعلاقات داخل المجتمع ، وتضمن فى نفس الوقت اتمام عملية الاصلاح فى التوقيت المناسب ، ولكن من المؤكد ايضا أن سياسة الاصلاح الاقتصادى كان لابد أن تسفر عن بعض النتائج السلبية بالنسبة لمحدودى الدخل نتيجة ارتفاع اسعار بعض السلع والخدمات وكذلك تفاقم مشكلة البطالة خاصة بين خريجى الجامعات والمعاهد .. فلاشك أن تنفيذ هذا البرنامج من المتوقع ان يترتب عليه إلقاء إعباء على المواطنين فلا إصلاح دون تضحيات ، غير أن الحاجة ماسة لحماية الطبقات محدودة الدخل .. مع ضرورة مضاعفة الجهد لتحقيق زيادة ملموسة فى الانتاج والارتفاع بمستوى الانتاجية بما يمكننا من مواجهة مشكلة ارتفاع الاسعار وانتشار البطالة .

● وبالنسبة لمشكلة البطالة .. من الواضح ان واضعى سياسات الاصلاح الاقتصادى لم يضعوا لهذه المشكلة اهتماما بالدرجة الكافية على الرغم من آثارها الخطيرة على المجتمع .. فهل توضح لنا حجم المشكلة بالأرقام حاليا ومستقبلا ؟

ويقول الدكتور سمير طوبار .. الخطة الخمسية الأولى ٨٦ - ٩١ قدرت زيادة فى حجم العمالة بلغت ١.٥ مليون نسمة ، اى بمتوسط سنوى قدره ٣٠٠ الف نسمة ، وانه من المتوقع أن يرتفع حجم العمالة فى سنوات الخطة الخمسية الثانية بنحو ٢.١ مليون نسمة .. وتعكس التقديرات الحالية أن هناك حاجة حقيقية لتوفير فرص عمل لا تقل عن ٥٠٠ الف فرصة سنويا .. ويؤيد ذلك ما نشاهده من تزايد العرض فى السوق ، ومن تدافع اعداد كبيرة على التقدم للوظائف الشاغرة كما يؤكد ذلك وجود دفعات من خريجى سنوات سابقة مازالوا بدون عمل حتى الآن .

وبافتراض أن من يخرجون من سوق العمل للاحالة إلى المعاش ، او غير ذلك من الاسباب يتراوح عددهم ما بين ٥٠ الفا ، و ١٠٠ الف فرد ، يكون هناك فارق من راغبى العمل يصل إلى ٤٠٠ او ٤٥٠ الف فرصة عمل سنويا .. كذلك تبين الاحصائيات أن تعداد القوى العاملة فى مصر يبلغ ١٤ مليونا ... ويقدر عدد غير العاملين بنحو ٢.٨ مليون اى بنسبة ٢٠ فى المائة من القوى العاملة وهذه النسبة تعد مرتفعة جدا بالمقارنة بالمعدلات العالمية .

كما أن هذه النسبة تصور نسبة البطالة الظاهرة فقط ولا تتضمن البطالة المقنعة الناشئة عن تشغيل جانب من القوى العاملة باقل من طاقتها الانتاجية نتيجة توظيف اعداد تزيد عما يحتاجه حجم العمل .. ومن ثم تنخفض إنتاجية العامل ..

وعلى هذا الأساس فإن حجم العمالة التى تدخل سوق العمل سنويا تقدر بحوالى ٤٥٠ الف فرد يمثل الخريجون منهم ٨٠ الف فرد ..

● ولكن مشروعات الخطة الخمسية الثانية فى القطاعين العام والخاص والمشروعات الحكومية ، والتى هى مدرجة ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى .. اليس من المفترض انها ستوفر قدرا من فرص العمل يتناسب والزيادة المتوقعة ؟

ويقول الدكتور سمير طوبار .. إذا كانت الخطة الخمسية الثانية قد استهدفت توفير ٤٠٠ الف فرصة عمل فى كل عام من اعوام الخطة .. فمن الطبيعى ان توفير هذا القدر من فرص العمل مرهون بتنفيذ مشروعات الخطة بالكامل

لذلك .. وفى ظل احسن الفروض ـ فإنه لو تم تنفيذ كل ماقدر من استثمارات فى الخطة الخمسية الثانية ، سوف تستوعب الاستثمارات الجديدة حجما من العمالة يماثل مايدخل سوق العمل كل عام ، ٤٥٠ الف فرد ، ويبقى عدد العاطلين متراكما بنفس القدر كما كان .

ولقد قدرت البطالة السائدة فى وقتنا الحالى بين حملة المؤهلات المتوسطة واقل من الجامعة بحوالى ١,٠٣ مليون ، بينما يصل فى عام ١٩٩٥ إلى ١,٧٢ مليون .. وفى نهاية القرن الحالى قد يرتفع حجم البطالة من هذه الفئة إلى ٢,٥ مليون عاطل .

كذلك قدر حجم البطالة لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها إلى ٠,٤١ مليون وفى عام ١٩٩٥ يرتفع الرقم إلى ٠,٩٠ مليون ، ويصل فى نهاية القرن الحالى إلى ١,٦٢ مليون متعطل .

ويحذر الدكتور سمير طوبار .. إنه إذا استمرت خطة الاستخدام على وضعها الحالى فسوف تتفاقم مشكلة البطالة لتصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ما يتراوح بين ٢ ـ ٤ ملايين عاطل من بين حملة المؤهلات .. ويصور هذا التقدير ضخامة المسئولية الملقاة على عاتق واضعى السياسة الاقتصادية كى توفر الخطط والبرامج والاستفادة من الفرص المتاحة امام الاستثمار الوطنى والاجنبى ، وزيادة الاستثمار فى مصر لتستوعب ما لا يقل عن ٢ مليون فرصة عمل لحملة المؤهلات فى فترة لا تتجاوز عشر سنوات وحتى عام ٢٠٠٢ ، اى بنهاية الخطة الخمسية الرابعة ، إضافة إلى الفرص التى تقابل الزيادة المستمرة فى اعداد الخريجين حتى يمكن المحافظة على معدلات الاستخدام التى كانت سائدة فى عام ١٩٨٦ .

● من وجهة النظر الاقتصادية .. هل يمكن امتصاص هذا القدر من القوة العاملة المتدفقة على سوق العمل سنويا .. وهل يمكن فى ضوء الاساليب التكنولوجية القائمة والمطبقة حاليا فى الوحدات الانتاجية القضاء على هذه المشكلة ؟

ويقول الدكتور سمير طوبار .. هناك ضرورة لاستخدام وسائل تكنولوجية كثيفة العمل ، تمتص فائض العمالة وتوفر فرص العمل الكافية لاستيعاب المتدفقين على سوق العمل ، ولا تمثل عبئا تمويليا ، غير ان هناك بعض الانشطة التى تحتاج إلى اساليب إنتاج متطورة واساليب تكنولوجية كثيفة راس المال مثل الصناعات الثقيلة والصناعات المنافسة للخارج والتى تطرح انتاجا يعد للتصدير ، ومن ثم يجب ان يقتصر الانتاج كثيف راس المال على مثل هذه الانشطة دون غيرها .

كما ان هناك طاقات عاطلة متمثلة فى تشغيل الوحدات الانتاجية وردية واحدة فقط ، وتبقى ١٦ ساعة دون عمل ، رغم ما وظف فيها من استثمارات باهظة ، وحبست فيها رؤوس اموال سدد ثمن الاتها بالنقد الاجنبى ، واستخدمت فيها التسهيلات والقروض ، لذلك فإن تشغيل هذه الالات اكثر من وردية واحدة يتيح المزيد من فرص العمل دون إضافة اعباء استثمارات جديدة ، ويساهم فى تخفيض التكاليف ونسبة راس المال والقضاء على الطاقات العاطلة ، وإعادة تنظيم العمل ليقضى على تزاحم العمالة فى وردية واحدة ربما تعانى هى نفسها من بطالة مقنعة .

وقد يقتضى الامر تدبير الاسواق لتصريف الانتاج المضاف نتيجة تشغيل هذه الورديات وهو امر كان التفكير فيه ضروريا قبل البدء فى تحديد طاقة المشروع منذ البداية .. وربما يمكن العلاج فى دفع مزيد من الانشطة وبالتالى يحتاج الامر إلى إعادة النظر فى سياسة تقييد الائتمان ووضع السقوف الائتمانية .

هل معنى ذلك ان السقوف الائتمانية اصبحت عائقا امام إقامة المشروعات وبالتالى عدم إتاحة فرص عمل جديدة .. او هل سياسة السقوف الائتمانية تزيد من مشكلة البطالة حاليا ويجب النظر فيها ؟

المصدر : آخر ساعة
التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٢

ويقول الدكتور سمير طوبار .. بالنسبة للسقوف الائتمانية يجب ان يقتصر التقييد على المشروعات غير المنتجة ، ويتم التسهيل للمشروعات الأخرى المنتجة .. فالسقوف المقصود بها الحد من التضخم فإذا كانت المشروعات منتجة ، وتطرح إنتاجا إضافيا ، وفى نفس الوقت تمتص قدرا من القوى الشرائية .. فمعنى ذلك انها تساهم فى الحد من التضخم وايضا تخفف من اثر الانكماش فى السياسات النقدية المقيدة .

وصحيح ان مصر لا تعانى من مشكلة تضخم فحسب ، ولكنه تضخم مصاحب بركود فى الانشطة الاقتصادية وتقييد الائتمان فى هذه الحالة قد يؤدى إلى تفاقم الركود ونقص المعروض ـ لذلك لابد من تحديد المجالات التى يتعين تقييد الإئتمان فيها وهى الانشطة الاستهلاكية وغير المنتجة ، والتوسع فى الائتمان للانشطة المنتجة فى مجالات الزراعة والصناعة ليخفف من الركود

وفى جميع الاحوال ينبغى ان يصاحب وجود سياسة نقدية مقيدة تطوير لسوق الاوراق المالية حتى يتوفر للمستثمرين فرصة للاقتراض من الجمهور او طرح اسهم للاكتتاب العام تجمع امواله من صغار المدخرين ، وبالتالى سيكون هناك زيادة من فرص الاستثمار وزيادة من فرص العمل .

الصناعات الصغيرة فى شتى المجالات

● ولكن مازال السؤال مطروحا .. كيف نعالج هذا الوضع الذى ترتفع عنده معدلات البطالة لتصل إلى مستويات غير مسبوقة ؟

ويقول رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى .. الأمر يحتاج فى المرحلة القادمة التركيز على الصناعات الصغيرةالتى تستخدم رؤوس اموال محدودة من ٢ إلى ١٠ ملايين جنيه مثلا ، ولكنها تستخدم فى نفس الوقت المزيد من العمالة .. حيث وجد ان نصيب قطاع الصناعة من توفير فرص عمل تقدر بحوالى ٢٠٠ الف فرصة عمل فى حين ان الصناعات وكثافة راس المال لا يمكن ان تستوعب فى المرحلة الحالية اكثر من ٥٠ الف فرد سنويا .

ويجب ان تدعو الدولة لتكوين وحدات إنتاجية فى شتى المجالات ، وتقدم البنوك ضعف راس المال المدفوع بقروض ميسرة .. فلم يعد الأساس الذى بنيت عليه فلسفة الانتاج الكبيرة يناسب الدول النامية مثل مصر ، والتى تتمتع بوفرة فى عنصر العمل وندرة فى راس المال .. لذا يتعين المبادرة بإنشاء صناعات صغيرة تستوعب ١٥٠ الف فرد سنويا .

ويرى الدكتور سمير طوبار ايضا ضرورة توزيع مجالات الاستثمار على كافة المحافظات ، وإتاحة الفرص للقطاع الخاص للمشاركة فيها وذلك عن طريق دراسة تقدم من كل محافظة على حدة بالمشروعات التى لديها والتى يمكن ان تقام على ارضها فى ضوء الامكانيات والمزايا النسبية لكل محافظة على حدة ، على ان تتمتع بنفس الاعفاءات والمزايا للمدن الصناعية الجديدة .

البطالة المقنعة والانتاج ؟

● وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للبطالة الظاهرة .. إلا ان هناك نوعا اخر من البطالة غير ظاهر . البطالة المقنعة .. والتى تمثل طاقات عاطلة تعوق حركة الانتاج وتظهر فى النهاية فى صورة اختلالات اقتصادية فى الوحدات التى تعمل بها .

● يقول الدكتور سمير طوبار .. تبدو هذه الظاهرة واضحة فى تكدس العمالة فى الجهاز الحكومى ووحدات القطاع العام ، ويؤثر هذا التكدس فى ضعف مستوى الانتاجية ، وارتفاع الاسعار . وتتعقد المشكلة وتترك اثارا فى تسابق بين الأجر وارتفاع فى الاسعار .

خاصة إذا علمنا ان الاجور والمرتبات المدفوعة من الدولة للمشتغلين بالحكومة والقطاع العام تنعكس على ما يقرب من نصف الشعب ، نظرا لان عدد العاملين بالحكومة يقدر بنحو ٣,٦ مليون عامل .. وعدد العاملين بالقطاع العام ١,٥ مليون عامل .. اى إجمالى يقدر بحوالى ٥ ملايين عامل .. فإذا ضرب هذا الرقم فى خمسة اشخاص ، متوسط حجم الاسرة ، نجد ان من يتاثرون بالدخول المدفوعة يصل إلى ٢٥ مليون نسمة ، وهذا يتطلب التنسيق بين زيادة معدلات الاسعار ، وزيادة معدلات الدخول المدفوعة من جانب الدولة لتناسب زيادة تكاليف المعيشة

لذلك ترتبط الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار وخلق المناخ المناسب لتحسين احوال موظفى الحكومة والقطاع العام . ولن تجدى اى زيادة نقدية فى الاجر فى علاج المشكلة .. ومن ثم يقتضى الامر خطوات تحديد للاجر فى ظل إطار حركة إصلاح مالية واقتصادية . ترتبط بخلق فرص عمل خارج الحكومة والقطاع العام مع الاهتمام ببرامج التدريب بمعنى سحب العمالة الفائضة فى القطاع الحكومى وتدريبها لممارسة مهام واعمال منتجة ،



المصدر : ......الأهـــــــالى

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......٥-٢-مارس ١٩٩٢......

الصندوق الاجتماعى لن يحل مشكلة البطالة

الوزارات تتصارع للاشراف على الصندوق

كثر الحديث فى الفترة الاخيرة حول « الصندوق الاجتماعى » والذى اعلن الرئيس حسنى مبارك عن انشائه فى يناير ١٩٩١ واختلف عدد من الوزراء حول دور عمل الصندوق فتعطل عمله عاما كاملا واستقال د . حامد مبارك أمين عام الصندوق بعد ان فقد القدرة على مواجهة الخلافات فى وجهات النظر بين الوزراء .

وتم تعيين د . حسين الجمال أمينا عاما للصندوق فى الشهر الماضى ليبدأ الصندوق نشاطه بتخصيص ٧٠ مليون جنيه لوزارة الحكم المحلى و٥ ملايين جنيه لوزارة الشئون الاجتماعية كدفعة من المبلغ المقرر صرفه عام ٩٢ والذى يقدر بـ ٨٠٠ مليون جنيه

وتم تعيين د . حسين الجمال . أمينا للصندوق الاجتماعى ، وحدد د . عاطف صدقى رئيس الوزراء الحد الاقصى لقروض الصندوق الاجتماعى بـ ١٠ الاف جنيه بفترة سماح عامين وبفائدة ١٠ ٪ ويشترط لمنح القروض عمل دراسة جدوى للمشروع وتوفير الأرض اللازمة لاقامة المشروع ومشاركة طالب القروض بـ ٥٠ ٪ من رأس المال للمشروع مع وجود خبرة سابقة لادارة المشروع .

وقرر د . صدقى صرف حصيلة الصندوق على اربع دفعات تنتهى فى عام ١٩٩٤ ، وخصص ٨٠٠ مليون جنيه للدفعة الاولى .

وخصص الصندوق ٣٣ مليون جنيه لصندوق الأسر المنتجة الذى تقرر صرف ٥ ملايين جنيه له كدفعة اولى واكد أحمد رأفت رئيس جهاز الحرفيين انخفاض عدد المشاركين فى المشروع والمطبق عليهم شروط القرض .

وحصل د . محمود شريف وزير الادارة المحلية على ٧٠ مليون جنيه للمشروعات الصغيرة واكد ان الشباب الذين يحصلون على قروض من الصندوق سترفع اسماؤهم من كشوف القوى العاملة .

ومازال الخلاف قائما حول دور الصندوق فى حل مشكلة البطالة وفى مواجهة الاثار السلبية الناجمة عن سياسة الاصلاح الاقتصادية

الخبراء يرون ان الحكومة ليست لديها تصور واضح لرسالة الصندوق الاجتماعى ، ويقولون انها اتخذت منه وسيلة سياسية لتهدئة العمالة العائدة من الخليج وتهدئة الرأى العام خاصة بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى وظهور بوادر تشير الى زيادة حجم البطالة الى جانب ارتفاعات الاسعار المتوالية . فما هى حكاية هذا الصندوق الذى داعب امال الكثيرين ثم تسرب اليهم القلق بعد ان تعثرت خطوات العمل به او قيامه بدوره الذى اشارت اليه تصريحات المسئولين .

فى مايو ١٩٩٠ اعلن د . موريس مكرم الله وزير التعاون الدولى ان برنامج الاصلاح الذى وافق عليه صندوق النقد والبنك الدوليين ينص على انشاء صندوق اجتماعى لمواجهة بعض الاعباء عن محدودى الدخل والمترتبة على هذا البرنامج وتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادى

وحدد د . موريس أهداف الصندوق فى تقديم المعونة المباشرة لبعض الفئات المتأثرة بسياسة تحرير الاسعار وتشجيع التدريب التحويلى للعمال ممن نشاط لآخر دون الارتباط بما درسوه وكذلك دعم الصناعات كثيفة العمالة .

وبعد ٧ شهور وفى يناير ١٩٩١ اعلن الرئيس حسنى مبارك انشاء الصندوق الاجتماعى ضمن برنامج الالف يوم لتحرير الاقتصاد ، وقال د . موريس ان

انشاء الصندوق لايعنى الغاء الدعم . وبعد نشوب ازمة الخليج وزيادة عدد العائدين من العراق والكويت قال د . موريس مكرم الله ان تلك الازمة حتمت الاسراع بانشاء الصندوق . وتم اضافة محور اخر له خاص بحل مشاكل العاملين العائدين للبلاد بسببها ومرت الايام دون ان يتحقق شىء من هذا

ويعود د . موريس مكرم الله مرة اخرى وبعد فشل الصندوق فى حل مشاكل العمالة العائدة وبعد الاتفاق مع صندوق النقد . ليعلن من جديد اربعة اهداف جديدة للصندوق وهى التدريب التحويلى لمن يفقد فرصة عمل اثناء عملية التحرير ، والاقتراض لاقامة مشروعات للقطاع الخاص وتحويل المشروعات كثيفة العمالة وتقديم المساعدة النقدية لمن يرغب فى اقامة مشروع جديد .

فشل الصندوق

ويرجع د . رشاد عبده مدير التسويق بالبنك المصرى الامريكى فشل الحكومة فى حل مشاكل العمالة العائدة عن طريق الصندوق الى عدم وجود تصور واضح لها حول ادارة الصندوق لتخفيف الآثار الاقتصادية التى تعرض لها المصريون بالعراق والكويت فى ذلك الوقت خاصة ان الحكومة اعتمدت فى حل مشاكلهم على وسيلة غير موضوعية ، وكان الاولى بها ان تجرى اتفاقات مع الامم المتحدة باى وسيلة لصرف مستحقات العاملين فى العراق

ويرى د . احمد حسن ابراهيم المستشار بمعهد التخطيط القومى ان فكرة الصندوق الاجتماعى ليست مصرية وهى مطبقة فى الدول الرأسمالية بهدف امتصاص البطالة الناتجة عن تطبيق اليات السوق ، ويكشف د . احمد ان هدف الصندوق هو ايجاد فرص عمل مؤقتة بعض الوقت وليست مستديمة وبالتالى فاهداف الصندوق هى تسكين الام البطالة وليس حل مشاكل البطالة .

ويؤكد د . سلطان ابو على وزير الاقتصاد الاسبق هذا الاتجاه ويقول ان الصندوق مدته ثلاث سنوات لتعويض المواطنين وبعد هذه الفترة ، يصحح الاقتصاد المصرى نفسه ، مع ارتفاع الكفاءة الاقتصادية .

موارد الصندوق

وكان الرئيس مبارك قد اكد في افتتاح الدورة البرلمانية في نوفمبر الماضي ان حجم التمويل المتاح يقدر بحوالي ٧ . مليار جنيه ويعلق . حلمي نمر نقيب التجاريين ان موارد الصندوق عبارة عن اعانات وقروض جاءت نتيجة موقف مصر من ازمة الخليج وهذه الموارد ليست لها صفة الاستمرارية التي تمكن الصندوق من تحقيق اهدافه وطالب بايجاد مصادر تمويل مستمرة حتى يكون للصندوق فاعلية وبترشيد استخدام الأموال المتاحة للصندوق.

وقال د. عبد الاحد جمال الدين وكيل مجلس الشعب في اجتماع اللجنة العامة بمجلس الشعب رداً على بيان الحكومة ان أموال الصندوق الاجتماعي تاتي من الخارج وهذا معناه ان هناك متابعة دولية لنشاطه والمطلوب ان يسفر عن حلول حقيقية لمشكلة البطالة .

خلافات وخلافات

ومع مرور الوقت بعد تشكيل الجهاز الفني للصندوق في مارس ١٩٩١ ظهرت الخلافات بين المسئولين عن الصندوق والحكومة وتركزت اساسا حول اسلوب عمل الصندوق وكيفية منح القروض وهل تمنح القروض لخريجي الجامعات الذين لم يتم تعيينهم عن طريق القوى العاملة ام للعمالة التي سيتم الاستغناء عنها وكانت اسعار الفائدة على قروض الصندوق محل خلاف ايضا فالبعض طالب بعدم تحصيل فائدة لتشجيع الشباب على اقامة المشروعات او على الاقل تكون الفائدة لاتتعدى ٣ بينما طالب الاخرون بان تكون الفائدة بسعر لايقل عن ١٠ لتحفيز الشباب على العمل والانتاج لرد قيمة القروض .

وظهرت خلافات اخرى بين الوزارات التي تريد الاشراف على مشروعات الصندوق وهي الشئون الاجتماعية والمالية والادارة المحلية والقوى العاملة والتدريب والتعاون الدولي وانضم اليهم مجلس الوزراء . واصرت كل جهة على حقها في الاشراف على الصندوق وكانت النتيجة استقالة امين عام الصندوق د حامد مبارك في ديسمبر الماضي

وطلب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ان يساهم الصندوق في توفير فرص عمل لاسر العاملين عن طريق تاهيل المتعطلين منهم وتدريبهم على الصناعات الصغيرة وتخصيص قطعة ارض مستصلحة صحراوية لاتحاد العمال لكي يساهم الصندوق في انشاء مجمع زراعي صناعي عليها

بينما طالب د. عبد القادر حاتم المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة ان تشمل مشروعات الصندوق مشروعات التنمية الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وتوجيه عناية خاصة للامومة والطفولة والمعاقين في نطاق الفئات محدوده الدخل مع توسيع مجال المشاركة في تنفيذ عمليات الصندوق الاجتماعي بحيث تشمل كافة المؤسسات الرسمية والاهلية

ويعلق د. رافت شفيق على ذلك قائلا الكل يريد ان ياخذ اموال الصندوق ويتصرف فيها وفقا لفكره وللاسف ليس لدى اى من هؤلاء الوزراء خطة اقتصادية متكاملة للاستفادة من هذه الاموال .

دور الصندوق غائب

ويؤكد د. صديق عفيفي رئيس قسم ادارة الاعمال بجامعة المنوفية على غياب ادراك السلطات المختصة لرسالة الصندوق ويطالب باعادة تشكيل مجلس ادارته ليكون اكثر فاعلية في اداء دوره ويحذر من التضخم الاداري والذي يشل حركته ويستنفد الجزء الاكبر من اموال الصندوق .

ويطرح د. صديق عدة مقترحات لتصحيح مسار الصندوق الاجتماعي ومنها تحديد الفجوة الاستثمارية المطلوب ان يستوعبها نشاطه ورصد المشروعات الصغيرة الممولة منه وتحديد اهدافها مع اتخاذ اسلوب التسويق المتطور لخدمات الصندوق اعتمادا على اسلوب الخدمة وليس المنحة

المشروعات تباع خرده

ويرى د. رأفت شفيق ان مشكلة الصندوق ليست الموارد ولكن في المناخ العام غير الملائم للاستثمار في مصر على الاطلاق والمتمثل في البيروقراطية الحكومية التي اثرت بشكل واضح على المتقدمين للاستفادة من الصندوق فعددهم قليل جدا نظرا للتعقيدات الادارية والأهم من ذلك ان المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالاسعار ومستلزمات الانتاج غير معروفة مما يجعل اى دراسة جدوى اقتصادية لمشروع تتغير خلال ستة اشهر على الاقل لتغير التكلفة لان الحكومة لديها سياسة لرفع الاسعار ولكنها سياسة غير معلنة كما ان الصندوق يركز على جانب الانتاج ويهمل قضية التسويق ... لديهم القدرة على الانتاج ويفتقرون ... التسويق

ويتوقع د. رأفت فشل الصندوق الاجتماعي بصيغته الحالية ويؤكد ان المشروعات التي يقترحها الصندوق لن تحقق عائدا على الاقل لن تكون قادرة على سداد القروض وفوائدها وبالتالي سيضطر الصندوق الى بيع هذه المشروعات خردة في المستقبل

ويقدم استبدال الصندوق ... لترويج الاستثمارات بين ... تقدم لهم الخبرة والتمويل وتنظيم دورات تدريبية في الجوانب المحاسبية والادارية للمشروع الاستثماري وتقديم دراسات الجدوى مجانا لكل مشروع وتتولى ايضا انشاء شركة لتسويق منتجات هذه المشروعات على ان تتبع تلك الهيئة وزارة التعاون الدولي لانها الوزارة التي تحصل على القروض والمنح وهي المسئولة عن ردها مرة أخرى .

الصندوق لا يكفي

اما د. احمد حسن ابراهيم ميرى ... اهداف الصندوق مؤقته ولن تستطيع حل مشكلة البطالة في مصر فحجم البطالة في المتوسط الآن ٣ ملايين عاطل يضاف اليهم نصف مليون عامل تستهدف ... الاستغناء عنهم ممن يعملون في القطاع العام بالاضافة الى ان سوق العمل يستقبل ٤٠٠ الف عامل سنويا لتصل البطالة الى ... ملايين عاطل بعد ٤ سنوات وهي عمر الصندوق ونظرا لامكانياته المحدودة لن يستطيع حل مشكلة البطالة ولابد من مد فترة عمله الى عشر سنوات على الاقل مع مضاعفة رأسماله عشر مرات على الاقل عن طريق المنح والقروض الخارجية والمعونات المالية وان تتفق كل من وزارتي التخطيط والقوى العاملة على وضع خطة على مدى السنوات العشر القادمة كفترة واحدة للقضاء على البطالة من خلال مشروعات تستوعب تلك الاعداد وبقروض كافية لكل مشروع في كافة المجالات والا تقتصر على الصناعات الحرفية فقط مع استخدام التعاونيات لتوفير مستلزمات الانتاج والتسويق .

فى حين يرى د . رشاد عبده ان الصندوق يحل جزءاً ضئيلا من البطالة حوالى ٢,٢ ولكنها نواة لخلق فرص عمل اضافية تخفف من الضغوط على المجتمع ويضيف ان سعر الفائدة على القروض الممنوحة تنخفض بالمقارنة باسعار السوق ولكنه مرتفع بالنسبة لبداية مشروع للشباب . والحكومة ترى ان هذه النسبة ١٠ ٪ تعمل على تحفيز الشباب على الانتاج لرد فوائد القروض ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ عمارة فى لقائه مع مديرى الشباب بالمحافظات :

تنفيذ مشروعات قومية تستوعب ٤٠ الف خريج سنويا

كتب ـ أحمد الشهاوى :

اعلن عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة ، فى اجتماعه امس بمديرى الشباب والرياضة بالمحافظات انه تقرر تنفيذ عدد من البرامج والمشروعات لايجاد فرص عمل لنحو ٤٠ الف خريج كل عام ، ينتظر زيادتها فى المراحل التالية للتنفيذ ، وهذه المشروعات ستكون ذات طابع « خدمى » يدر عائدا على الشباب المشارك فيه يصل الى خمسة جنيهات يوميا للشاب الواحد .

وقد عهد رئيس المجلس الى مديرى الشباب بدراسة امكانات التنفيذ فى كل محافظة وعرضها عليه ، واعداد برامج للنشاط التثقيفى والترويحى لشباب الخريجين المشارك فى هذه المشروعات ، وسيتم فى الصيف القادم تنفيذ مشروع للعمل القومى حيث يقوم الشباب بتشجير وزراعة المنطقة المحيطة بمطار القاهرة ، واقامة حزام اخضر حول هضبة المقطم ، وتنفيذ مشروعات عمل شاملة على مستوى المحافظات يشارك فيها طلاب الجامعات ومراكز الشباب ، وتنظيم زيارات متبادلة للشباب ، وطلاب الجامعات بين المحافظات تحت شعار « اعرف بلدك » وتنظيم معسكرات شاطئية لطلاب جامعات الصعيد ، وشباب الفلاحين خلال الصيف ضمن برامج السياحة الطلابية التى ينظمها المجلس .

واشار عبد المنعم عمارة الى اهمية التنسيق بين وزارة التعليم والجامعات والمجلس الاعلى للشباب فى تنفيذ البرامج والانشطة خلال العام الدراسى واشهر الصيف . وطلب من مديرى الشباب تنظيم لقاءات دينية وفكرية اسبوعيا لدعم حوار الشباب مع المسئولين ورجال الفكر وتنظيم مهرجانات رياضية فى كل محافظة ، فى ختام انشطة الصيف □



وقف ظاهرة تزايد فرص العمل للشخص الواحد على حساب اخرين

امام المتغيرات الجديدة التى فرضت نفسها على واقعنا الاقتصادى بعد تنفيذ سياسات غريبة على حياتنا لم يكن هناك بد من التصدى لاخطر قضية تشكل تهديدا سافرا لامننا القومى وامننا الاجتماعى وهى قضية البطالة هى ام القضايا التى لاتخفف من حدتها الوعود البراقة او الارقام المجنونة هى فى حاجة فقط الى مواجهة جادة وصريحة نضع فى اعتبارها واقعنا الاقتصادى الجديد الذى اخرج الحكومة من مساحة المنافسة فى توفير فرصة عمل واحدة حقيقية .. وابقى فقط على قطاع خاص اصبح يملك مقدرات الامور فى كافة الشئون الاقتصادية وبخاصة فى توفير فرص عمل جديدة للعاطلين

وإذا كان مجلس الوزراء الذى استشعر خطورة تلك الازمة قد شكل لجنة عليا لوضع برنامج تنفيذى يحدد دور كل وزارة وكل هيئة فى الحل الجزئى للمشكلة .. فان مجلس الشعب من خلال لجنته البرلمانية المختصة وهى لجنة القوى العاملة برياسة عبد العزيز مصطفى قد قرر المواجهة وباسلوب غير تقليدى لهذه الازمة المتصاعدة .

من هنا جاءت دعوة رئيس اللجنة لوزير الصناعة المسئول عن القطاع الصناعى الذى كان يتحمل وحده خلال ٣٠ عاما مسئولية تشغيل الخريجين فى قطاعات الانتاج والتصنيع التى تم تشييدها فى مصر خلال هذه الفترلكن ماهو الموقف اليوم وقد انقلبت الامور راسا على عقب فقد حدث ركود اقتصادى مخطط وتمت اعادة جدولة اهداف القطاع العام ليصبح قطاع اعمال حصل على حرية اقتصادية تجعله يعيد النظر فى سياسة التشغيل .

وكان المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة صريحا فى حواره مع اللجنة



محمود معوض

وبلغة صريحة اكد الوزير ان البطالة مرتبطة ارتباطا كاملا بالاستثمار وليس لدى وزارة الصناعة برامج او خطط يمكن من خلالها ان نقول اننا سنوفر فرص عمل لـ ٣٠٠ الف خريج غدا او بعد غد

هناك فقط برامج لوضع سياسات تؤدى إلى زيادة رقعة النشاط الاقتصادى الذى يؤدى بالتالى الى زيادة فرص العمل للعاطلين ولابد ان نعترف بان هناك تضاربا فى البيانات حول اعداد العاطلين وقد كشف التقرير الذى عرض على مجلس الوزراء فى اجتماعاته الاخيرة ان عدد المتعطلين من التعليم العالى لايزيد على ٨,٥ ٪ .

وينتقل الوزير فى حديثه الصريح عن تلك المشكلة قائلا : نحن نشعر خلال الفترة الاخيرة او السنوات القليلة الماضية بان الاستثمار لم يعد منفذا بالقدر الذى كان منفذا فى السنوات السابقة

ونحن نقول الاستثمار لان الذى يهمنا هو الاستثمار بجميع جوانبه استثمار البنية الاساسية والاستثمار الانتاجى كمشروعات اقتصادية فالبنية الاساسية موضوع ياخذ الاولوية وهو يستخدم عمالة موجودة ولكنها عمالة موجودة بوجود المشروع وهى ليس المشروع الدائم او المشروع الذى يستوعب العمالة على المدى الطويل .

واستطرد الوزير قائلا : انه يوجد فى وزارة الصناعة تقليد متعارف عليه منذ ٣٠ عاما وهو ان القطاع العام الصناعى كان احد القطاعات الرئيسية التى تخلق فرص عمل للعاملين وهذا النظام كان ينفذ اجباريا وجارى العمل به لسنوات طويلة الى ان بدانا نواجه وضعا كان يجب ان نواجهه قد نكون قد تاخرنا بشانه بعض الشىء وهو موضوع الانتاجية وعوامل المنافسة من انتاج هذا القطاع وغيره من القطاعات سواء كانت محليا للسوق المحلى او خارجيا للتصدير وبالتالى اصبحت المعاملات الانتاجية تطغى او تاتى اولا قبل اى عوامل اخرى

ذلك فيما يختص بالمصانع القائمة فعلا وقد نتج عن هذا بدلا من ان نضيف اعدادا من العمالة توقفت الاضافة ثم بدانا فى النقصان والامر كله يرجع الى الكفاءة الانتاجية للقطاع العام الصناعى بصفة عامة هذا القطاع الذى كان يعمل فيه ٦٠٠ الف شخص انخفض هذا العدد الى ٥٥٠ الف شخص مع تضاعف رقم الانتاج بالقيمة الحقيقية وليس القيمة السوقية ومع زيادة الاستثمارات نقص عدد العمالة من ٦٠٠ الف إلى ٥٥٠ الفا

اذن فالقطاع العام باعتباره يمثل القطاع العام الاكبر للصناعة لم يعد قادرا بحجمه الحالى على استيعاب عمالة اضافية ولكن التى تستطيع استيعاب هذه العمالة هى الصناعة الصغيرة او المتوسطة اذا جاز التعبير

ويستطرد وزير الصناعة فى شرحه الشامل لموقف الوزارة من ازمة البطالة قائلا : ان هذه الظروف جعلت وزارة الصناعة تركز على انشاء مجمعات للصناعة الصغيرة حيث تم انشاء مجمع صناعى فى العاشر من رمضان وهذا المجمع انشىء على شكل ورش صغيرة بمساحة ١٢ مترا × ١٢ مترا لكل ورشة ويجرى حاليا تشغيل هذه الورش من مستثمرين قطاع خاص وبالطبع فان عدد العمالة التى تستخدم فى هذا النوع اكبر بكثير من العمالة التى يمكن ان تستوعبها المصانع الكبرى

وعلى جانب اخر وفى اطار تشجيعنا للصناعات الصغيرة فقد اكد المهندس محمد عبد الوهاب وزير الصناعة انه تم تخصيص ٥٠ مليون دولار لبنك التنمية الصناعى لاقراضها للصناعات الصغيرة بشروط ميسرة تصل نسبة الفائدة فيها الى ٥ ٪ من النسبة السائدة وقد تم تخصيص مبالغ لهذه المشروعات الصغيرة وصلت الى نصف مليون دولار للمشروع الواحد ويتم حاليا اعتماد مبالغ اخرى استمرارا لخطة التوسع فى هذه المشروعات ذات العمالة المضافة

وفى نفس الوقت - وكما قال الوزير - فان الحكم المحلى قام بتجهيز مدينة الحرفيين فى حى السلام وتم إفتتاح فرع لبنك التنمية الصناعى هناك ليتم تمويل المشروعات بقروض قصيرة الاجل وبدون ضمانات وبنسبة ضمانات وبنسبة فائدة معقولة يتحملها المستثمر

واكد الوزير ان الهدف هو توسيع قاعدة الصناعات الصغيرة حتى يمكن ان تستوعب عمالة جديدة

ويواصل الوزير فى بيانه الشامل حديثه عن المجتمعات العمرانية الجديدة : فقد انفقت فى هذه المجتمعات - كما اعلن الوزير - ٣,٥ مليار جنيه فى مشروعات صناعية يصل اجمالى عدد العمال بها حوالى ٦٠ الف عامل امكن تدبير فرص عمل لهم عن طريق انفاق استثمارى بلغ

تلك القيمة وهي الـ ٣,٥ مليار
فالمشكلة ليست بسيطة والموضوع يحتاج الى وقت طويل .. والكل يسأل الحكومة بينما دور الحكومة ينحصر في وضع السياسات وتوفير الآليات اللازمة وعلينا ان نعلم انه لاتوجد صناعة صغيرة معلقة في الهواء توجدها فان هذه الصناعات الصغيرة اما ان تاخذ من صناعة اخرى او تعطي لصناعة اخرى لان المهم هو قيام الكيانات الصناعية الكبرى التي يجب ان تكون امرا حتميا للتنمية الشاملة التي تؤدى الى خلق فرص عمل واسعة فعلا
وانتقل الوزير الى الحديث عن قضية الارقام قائلا : هناك فائض في خريجي المدارس الصناعية والمدارس التجارية المتوسطة وهذا شيء غريب ! ! لاننا كنا نتصور ان فائض

العمل الحقيقية المتاحة لو احسن توزيعها مع مراقبة التوزيع والتصدى للازدواجية يمكن ان يخفف

العمل ومشروعات دراسات الجدوى
فهنك مشروعات ذات عمالة مكثفة لكنها لاتعطي انتاجية اعلى ، بجانب ان هنك مشروعات ولذا كان الحل المطروح من جانبنا هو اقامة مشروعات نستطيع بها تحقيق فرص عمالة اكبر وفي نفس الوقت تعطي انتاجية اكبر او مشروعات يمكن بها عمل توفيق بين الفكرتين

من مشكلة البطالة عما هي موجودة بالفعل .
ووسط اعجاب اعضاء لجنة القوى العاملة برياسة عبد العزيز مصطفى بصراحة الوزير اعلن المهندس محمد عبد الوهاب ان حجم المشكلة يحتاج الى تصويب
اننا لم نعط الاولوية في الاستثمار للصناعات الصغيرة على الرغم من ان توسيع قاعدتها هو الامل في خلق فرص عمل ونحن مع اعطاء الاولوية للقطاع الخاص لكن في بعض الاحيان يعطي للقطاع العام فرص الاستثمار التي تؤدى الى قيام مشروعات تؤدى الى تشغيل اكبر عدد من العمالة نريد استخدام التكنولوجيا التي تصلح لاستخدام عمالة كثيفة بشرط الا ننعزل عن العالم وانا ارى والكلام للوزير ان الصندوق الاجتماعي لم يقم

العمالة سيكون منصبا على خريجي الجامعات والتعليم العالى ولكن من تحليل الارقام التي عرضت على مجلس الوزراء اتضح ان المدارس الثانوية والتجارية تمثل اكبر اعداد المتعطلين على الاقل رسميا في الكشوف الواردة من الجهات المختصة واقول على الاقل رسميا لانه هذه الكشوف ليست دقيقة دائما لانه ليس معنى ان هناك شخصا لايسجل نفسه في كشوف القوى العاملة انه بدون عمل
ان مجلس الوزراء والكلام لوزير الصناعة قد شكل لجنة عليا لوضع تصور حول برنامج تنفيذى يحدد دور كل وزارة وكل الجهات المسئولة في مصر للتصدى للمشكلة
بجانب ذلك فان الموضوع يحتاج الى بعض القرارات السريعة مثل موضوع الاجازات بدون مرتب التي

من اجل البطالة ولكن للتخفيف من هذه المشكلة وايجاد فرص لمن لايعمل بالفعل او مواجهة البطالة المترتبة على ظروف جديدة علينا

اننا لو نجحنا في توفير العمل الانتاجي الاقتصادى المثمر لـ ٤٠٠ الف الى ٤٥٠ الف خريج كل عام سوف نقضى على البطالة خلال سنة او سنتين او ثلاث او اربع تدريجيا .
وحول التيسيرات الخاصة التي تمنح لاقامة المشروعات الصناعية قال الوزير : انه اصدر توجيهاته لهيئة التصنيع بان اى قطاع خاص يتقدم للترخيص باقامة مشروع يجب ان تصدر له الموافقة في نفس اليوم فيما عدا القائمة السلبية بالمشروعات التي تتعلق بالانشطة التي تحتاج الى موافقات ومواصفات معينة مثل الانشطة التي تستخدم الطاقة بكثرة مثل خام الالومنيوم وصناعات التجميع التي تصنع مكونات التصنيع المحلى مثل اللوارى والاوتوبيسات والمعدات الزراعية والمعدات الهندسية ومحركات الديزل وغيرها من المنتجات التي لابد الا يقل نسبة المنتج المحلى فيها عن ٤٠ ٪ بجانب المنتجات الحربية والدخان ومنتجاته وايضا الاستثمار في شبه جزيرة سيناء ماعدا التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي والثروة المعدنية ونحن نقدم خدمات للمستثمرين تبدا باعداد دليل لخطة

تمنح في الداخل وقد ثبت بالقطع انها كلها اجازات تمنح للشخص الذى يلجا للعمل في جهة اخرى ويحجب عن شخص اخر غيره يبحث عن هذه الفرصة وبذلك يكون الشخص الواحد شاغلا لمكانين مختلفين

وطلب الوزير وقف منح هذه الاجازات في ظل مواجهة المشكلة بمفهوم واحد ويعتقد الوزير ان ٩٠ ٪ من الذين يعملون في فترة ما بعد الظهر هم الذين يعملون في الفترة الصباحية فالعملية ببساطة اصبحت تزايد فرص العمل لشخص واحد على حساب شخص اخر يبحث عن فرصة عمل كما يعتقد الوزير ايضا ان فرص



٣٤ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى للمشروعات الصغيرة
٩ آلاف فرصة عمل لخريجى الجامعات والمعاهد

كتب كامل مرسى :

وافق الصندوق الاجتماعي للتنمية في اجتماعه امس برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، على اعتماد ٣٤ مليون جنيه لتمويل انشاء مجمع للمشروعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان ، لاتاحة ٩ آلاف فرصة عمل لخريجى الجامعات والمعاهد الفنية المتوسطة .

وصرح الدكتور حسين الجمال امين عام الصندوق أن التكاليف الاجمالية للمشروع تبلغ حوالى ٤٦ مليون جنيه . وان المشروعات المقترحة تستهدف تزويد المصانع القائمة باحتياجاتها من الصناعات المغذية . وأضاف انه تم الاتفاق مع بنك الاسكان والتعمير على تمويل تدريب عدد من الخريجين اللازمين للمشروعات بالاضافة الى اتاحة فرص عمل جديدة لعمال الخدمات وصغار التجار والموردين .

كما استعرض الصندوق مشروع التدريب التحويلي للشباب والذى يستهدف تدريب ١٥٠ الف على اكتساب المهارات الجديدة لتساعد الشباب على اقامة مشروعات انتجية صغيرة ، بالاضافة الى تدريب العمالة اللازمة للمشروعات الحرفية والتى يتم التعاقد عليها من خلال جمعيات او تنظيمات قانونية معترف بها



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٢

في ندوة البطالة بحزب الوفد :

تخبط سياسات الحكومة وراء الظاهرة .. التى تهدد السلام الاجتماعى بالانهيار

فتح قنوات الاستثمار .. وتنقية القوانين القائمة .. وضرب الفساد اهم الحلول

كتب ـ السعيد زينهم :

عقدت احزاب المعارضة مساء امس الاول ندوة عن ازمة البطالة والخروج منها . حضر الندوة ممثلو لجان وامانات العمال باحزاب الوفد ، التجمع ، والاحرار ، والعمل . كما شارك فيها الدكتور ابراهيم الدسوقي اباظة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد وعبد المغنى سعيد وعنايات الحكيم ، وعدد من ممثلى وقيادات الاحزاب . وادار الندوة المهدى الشربيني رئيس لجنة القوى العاملة بحزب الوفد .

اكد الدكتور ابراهيم الدسوقي اباظة ، ان مصر تعيش في ظل اوضاع بطالة مستفحلة ، وقسم البطالة الى بطالة مفتوحة ، ومقنعة ، وموسمية ، وادارية ، والبطالة المهاجرة . واشار الى ان النظام الاقتصادى المصرى عبارة عن خليط بين نظامين غير متجانسين بضمان القطاعين العام والقطاع الخاص . واوضح ان البطالة هى نتيجة خلل اقتصادى ، سببه انخفاض الاستثمارات الجديدة ، وضعف التوسع في الاستثمارات القائمة ، وانخفاض معدلات فرص العمل المتاحة في القطاع العام والخاص . وضع الدكتور ابراهيم الدسوقي اباظة ، محاور رئيسية لحل مشكلة البطالة ، تعتمد على رفع معدلات الاستثمار ، وخلق فرص للعمالة بصورة مستمرة ، وتقليص حجم القطاع العام ، وقصره على الانشطة الرائدة ، واعادة تنظيمه على اسس حديثة ، كما اكد على ضرورة فتح قنوات الاستثمار المنتج ، وتنقية القوانين القائمة ، وتوضيحها وتبسيطها ، وتيسير اجراءات الانتاج والاستثمار ، وضرب الفساد الادارى المؤدى لزيادة تكلفة الاستثمار وعرقلة مسيرته ..

واشار الى ان تحقيق هذه الخطوات الاصلاحية ، يستلزم تغيير النظام الاقتصادى القائم ، وتبنى استراتيجية اقتصادية ، عن طريق خطط تأشيرية وتوجيهية . واوضح ان النظام السياسى القائم عاجز تماما عن تغيير النظام الاقتصادى . واكد الدكتور (اباظة) على ضرورة تطبيق الديمقراطية ، لتحقيق التنمية لصالح الاغلبية ، لا لصالح نظام يصادر التنمية لحساب الاقلية .

٣ ملايين عاطل

اكد المهدى الشربيني رئيس لجنة القوى العاملة بحزب الوفد ، ان الاحصائيات تشير الى وجود ٣ ملايين عاطل واشار الى ان البطالة المقنعة ، تنتشر وبصورة واضحة في القطاع العام ، والوظائف الحكومية ، واقترح حلولا لعلاج ازمة البطالة منها : تنظيم العمالة المهاجرة ، واعادة تدريب العاملين ، واعادة تنظيم سياسة التعليم ، بما يتوافق واحتياجات سوق العمل ، عن طريق خطة مدروسة . واشار المهدى الشربيني الى ان وزارة الوفد الاخيرة في الخمسينات ، بقيادة الزعيم مصطفى النحاس ، عندما الغت معاهدة ١٩٣٦ ، قام عمال القناة بترك عملهم واجورهم تضامنا وتلبية لنداء الزعيم . فما كان من وزارة الوفد ، الا ان قامت بتعيين ٨١ الف عامل مصرى في الوظائف المختلفة والحقتهم بوظائف بذات الاجور التى كانوا يتقاضونها .

واوضح رئيس لجنة القوى العاملة بحزب الوفد ، ان الحكومة لم تتخذ اى اجراء رسمى لمعرفة عدد العمال بدول الخليج حتى بعد حدوث الازمة .

واكد المهدى الشربيني ان معظم حوادث الاجرام والعنف والاغتصاب التى نشهدها في الايام الاخيرة سببها الرئيسى تفشى ظاهرة البطالة بين الشباب .

القانون ٤٣

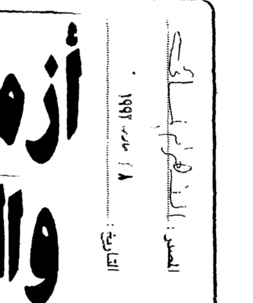
اكد عبد الرحمن خير الامين العام لنقابة عمال الانتاج الحربى ، ان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هو قانون افساد اقتصادى ، واجتماعى وهو بداية البطالة المقنعة . واشار الى ان المشروعات التى اقيمت في ظل هذا القانون ، هى مشروعات خدمية بسيطة ، وليست مشروعات انتاجية متطورة . واكد ان الوضع في ظل القوانين الحالية ، سيزداد سوءا بسبب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٨ / مارس ١٩٩٢



أزمة البطالة بين الركود والوع ود

□ وزير الصناعة يعترف :

القطـــاع العـــام غيـــر قـــادر حـــاليا علـــى توفيـــر فرصـــة عمـــل واحـــدة

زيادة البطالة ويرى عبد الرحمن خير عن طريق حل الازمة هي : العودة لاسلوب التنمية واقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة للشباب يتم تمويلها من الصندوق الاجتماعي وصناديق التنمية

بعبع الحكومة

واشار عبد الغني سعيد الى ان اى خطة تنمية يجب ان تشتمل على عمالة ، بجانب الاجور . واكد ان سياسة الاجور وزيادتها هي بعبع الحكومة . واوضح ان الدعم جزء من سياسة الاجور ، وليس بديلا لها . اكد ان البطالة مشكلة العصر ، ويجب لحلها تحقيق التوازن بين استثمار فرص العمل ، والقوى العاملة الجديدة ، واشار الى ان اجور العمال تعتمد حاليا على ما يسمى اقتصاد (الصدقات) في شكل منح وعلاوات وحوافز .

واقترح عبد العزيز جودة امين حزب العمل بمدينة السلام ، مجموعة حلول لازمة البطالة منها · اصدار تشريع جديد لاحالة العاملين بالحكومة والقطاع العام للتقاعد بالمعاش ، على ٥٥ سنة ، بالنسبة للرجل و ٥٠ سنة للسيدات ، واعطاء التنمية المخططة واستخدام الصناعات ذات التكنولوجيا كثيفة العمالة ، والانتشار في مناطق البحر الاحمر وسيناء والصحراء الغربية بمشاريع التوسع الزراعي والصناعي . واشار الى ضرورة صرف اعانة بطالة للمتعطلين وتقسيم التدريب التحويلي على المهن والحرف المختلفة . واطلاق الحريات النقابية ، تامين لحق العامل .

تخبط سياسات الحكومة

ونشار عادل مكين امين العمال بحزب الاحرار ، الى ان مشكلة البطالة في مصر ، سببها الاول تخبط سياسات الحكومة ، وسوء التخطيط ، وعشوائية العمل والتنسيق بين القطاعات المختلفة

وعقبت السيدة عنايات الحكيم على ما دار بالندوة واكدت البعد الاجتماعي لقضية البطالة ، وازمات الشباب ، ونشدت المجتمع المصرى بكافة فئاته على ان يتعاونوا في دراسة هذا الموضوع .



المصدر .... الوفد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ...... ٥ ابريل ١٩٩٢

الــوهم بضاعــة رائجة فى زمن البطــالة «٢»

بـائعو الـوهم لم يكتفوا بـإعلانـات الصحف فـأرسلوا الخطابـات وذهبـوا لتجمعات الشبـاب !!

بائعو الوهم خطر يدمر احلام وطموح الشباب ، فهم لا يقلون خطرا عن باعة السموم والمخدرات ، ولذلك تتابع صفحة ، الشباب ، الكشف عن المزيد من اساليب هؤلاء التجار . فقد تناولنا فى الأسبوع الماضى استغلالهم لاعلانات الصحف التى دسوا فيها تجارتهم الملعونة داخل الاعلانات الجادة ، فاعلنوا عن وظائف وهمية

تابعنا احد هذه الاعلانات واخترنا نموذجا لأحد الشباب الذين عاشوا ماساة هذه الاعلانات الوهمية ، والتي كادت تؤدى إلى انحرافه لولا تدخل والده فى الوقت المناسب ، واليوم نتابع الاساليب الأخرى ، التى يستخدمها باعة الوهم لترويج بضاعتهم . فتعالوا نتابع جزءا من هذه الاساليب .

لم يكتف باعة الوهم باعلانات الصحف او الشوارع بل توصلوا الى طرق اخرى فهناك من يقوم بالحصول على شقة مفروشة فى احد الاحياء الراقية ويقوم بتجهيزها كمكتب .. ويزودها بسكرتيرة وبعض الموظفين .. ويضع فيها جهازا او جهازين كمبيوتر ويطلق على المكتب اسما (رنان) فهناك من يختار اسم المكتب العالمى للادارة واللغات او المكتب العربى الامريكى اوالمركز الاوروبى .. فهناك العديد من المسميات وبعد ذلك يقوم المكتب بطبع خطابات تحمل اسمه (الرنان) ويحصل على عناوين خريجى الجامعات بشكل او باخر ثم يقوم بارسال هذه الخطابات على العناوين فلنقرا معا احدى هذه الخطابات التى وصلت الى احد خريجات جامعة القاهرة فى العام الماضى .

(يتشرف المركز .... ان يخطركم عن الحاقكم فى دورة تدريبية لدراسة اللغة الانجليزية بواسطة الكمبيوتر وذلك لملاحقة التطور لحركة النهضة العلمية والتكنولوجية ورفع المستوى العلمى لدول العالم الثالث .. هذا ويقوم المركز بعد الانتهاء من البرنامج التدريبى بمنح الخريجين شهادات مصدقة من الوزارة .. كما يقوم المركز باتاحة فرص عمل فى الشركات الاستثمارية والشركات السياحية ويفتح مجالات الدراسات التكميلية فى العلوم الاخرى .. وفى نهاية الخطاب اسم المدير باللغة الانجليزية وتحديد مواعيد المقابلة وينتهى الخطاب بدون ختم او شعار وتذهب الفتاة متعجلة بان تكاليف الدورة لا تقل عن ٣٠٠ جنيه خلال (٦) شهور .. فلنصدق ما جاء فى هذا الخطاب ولكن نتساءل على اى اساس يقوم بترشيح خريجى الجامعات لهذه الدورات التدريبية ومن سمح له بذلك ومن يراقب هذا المركز ويطالبه بتنفيذ تعهداته هل هناك من يحمى شباب مصر من هذا العبث ؟ !

نوع أخر من الاستغلال :

عندما نطالب الصحف نفاجأ بتعدد الاعلانات عن المراكز التى تدرس جميع المواد لطلبة بعض الجامعات او بالسادة الدكاترة الذين على استعداد لتدريس جميع المواد لكليات الحقوق والآداب ومما لا شك فيه ان هذه الظاهرة نتيجة لظروف موضوعية .. فالتمسك الاجوف بمجانية التعليم ادى الى الالتفاف على القوانين العجيبة وهناك من يملك المال ابنه بجامعة بيروت او جامعة الخرطوم وهى جامعات مصرية فى دول عربية شقيقة ـ ولكن دخول الطالب هذه الجامعات لا يتعدى تسجيل اسمه فقط فى بداية الدراسة وفى النهاية يذهب لاداء الامتحانات .. فلا يتابع محاضرات او يخضع لتوجيه استاذ ولذلك كان لابد ان تظهر هذه المراكز التى تعلن عن تدريسها جميع المواد

الوهم ما زال مستمرا

لم يقف باعة الوهم عند حد الاعلان عن بضاعتهم ولكنهم ذهبوا الى تجمعات الشباب فى النوادى وعلى المقاهى ليعرضوا فرص العمل المجزية خارج مصر . وهذه الظاهرة نستطيع ان نتابعها فى صفحات الحوادث فلا يمر يوم دون ان تتلقى الاقسام ومباحث الاموال العامة بلاغات من المواطنين الذين تعرضوا للنصب والاحتيال وهناك من الضحايا من لا يستطيع ابلاغ الشرطة لانه بالفعل تم تسفيره للخارج فاشترى نصف الوهم فهناك بعض الاخوة العرب يستغلون ظروف شباب مصر ويتفقون مع باعة الوهم على فرص عمل تعرض على شباب مصر وباجور مغرية .. فيضطر الشاب ان يبيع اثاث اسرته ليدفع عمولة بائع الوهم .. ثم يفاجأ بعد سفره بالعمل ليل نهار مقابل اجر ضئيل لا يكفيه للحياة داخل هذه البلاد ويضطر تحت ضغط الحاجة الى الاستمرار فى العمل .. وخاصة ان مكاتبنا العمالية او سفاراتنا فى الخارج لا تعطى للمواطن المصرى اى اهتمام .. فلقد انخفضت لدينا اسعار البشر وخير دليل على ذلك هؤلاء الشباب المصريون الذين تعرضوا لعملية نصب كبرى فى (مالطة) بعد ان اوهموهم ان هناك فرص

المصدر : الوفـــــــد

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

عمل في ايطاليا وقد نشرت الصحف هذه الحادثة بالتفصيل وكان اكثر ما يلفت النظر ان البوليس الايطالي اهتم بهؤلاء الضحايا المصريين وقبض على الجناة في نفس الوقت الذى رفضت سفارة مصر مجرد السؤال عن هؤلاء الضحايا الذين يطاردهم باعة الوهم .. في مالطة

فقولوا لنا ـ بالله عليكم ـ من الذى يحمي شباب مصر ؟ ! .. وكيف نخرج من ازمتنا الاقتصادية والاجتماعية بدون الاهتمام بشبابنا ؟ !

ان الامر خطير والنتائج لن تكون سهلة فلنشارك جميعا في الخروج من هذا المازق فنطالب باعة الوهم ان يتقوا الله في شباب مصر ونطالب المسئولين بان يتابعوا هذه الاوهام ويطاردوها .. وها نحن نقدم لكم الظواهر فهل تسمعوا وتقرأوا ما زلنا ننتظر وايضا نتمنى .



المصدر : ... [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٢

بسمة حلوة.. لابد أن تستمر

بقلم :
سمير رجب

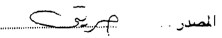
تبذل الدولة قصارى جهدها من أجل تحسين الحياة للأجيال المقبلة .

الرئيس مبارك «يلف» العالم شرقاً . وغرباً .. يقيم علاقات متوازنة قوية مع الجميع .. سعياً وراء هدف أساسى .. هو تهيئة المناخ الجيد للأبناء ، والأحفاد يحميهم من كل المشاكل التى عانينا منها .. ومازلنا نعانى على مدى خمسين عاماً ، أو أكثر .

●●●



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر .. 

التاريخ ٥ ابريل ١٩٩٢

لكن السؤال :
هل «الحياة» .. تعتمد على العنصر المادى فحسب ..؟! أم أن العامل الروحى ، وننفى له أهميته ، واعتباره ..؟؟
لو أغفلنا تأثير «الروح» تملك المواطن الأمريكى الدنيا بين يديه .. فى حين أن الواقع يقول .. إن الشاب الأمريكى ، والشابة الأمريكية .. يرزحان تحت أكوام هائلة من العقد ، والأزمات لاحد لها .. والسبب أن المجتمع هناك .. مفكك .. المشاركة الوجدانية لا وجود لها .. التراحم ، والمودة ، والايثار .. لم يتضمنها أى «قاموس» .. للمعانى ، والكلمات ..!!

• • •

من هنا .. أقول .. إن مسئوليتنا ـ كشعب ـ تكمن فى غرس مبادىء القيم ، والأخلاق ، والدين فى نفوس الشباب .. وهذا لا يتأتى بالشعارات ، والكلمات .. بل بالتطبيق العملى الذى يجب أن نضع صيغته .. وفقاً لمعايير علمية .. وبدوافع ذاتية بحتة نابعة من ضمائرنا .. وبإيمان



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٥ ابريل ١٩٩٢

حقيقى صادق .. دون مغالاة .. وبلا تزيد ..!!

● ● ●

بصراحة .. لقد أدى الحديث «المستفز» عن حوادث الإغتصاب . والخطف وذئاب امبابة ، وذئاب شبرا .. إلى اهتزاز القيم فى نفوس الشباب ..!!

فكم من نزوة اغتصاب تقع ..؟! وكم من جريمة خطف ترتكب ؟؟ ومن هم هؤلاء الذئاب ..؟؟

نحن لو أمعنا التفكير قليلاً .. وتذكرنا أن تعدادنا ٥٨ مليون من البشر .. لأدركنا أن هذه الحوادث لا تعطى مؤشرا إلى أى شىء ..!!

الذين يزعمون أن أسبابها ترجع إلى مشاكل البطالة ، والاسكان ، وانحدار المستوى المادى .. أقول لهم .. إن كل تلك المسببات بريئة تماماً مما يجرى ..!! والدليل أن معظم مرتكبى حوادث الخطف . والاغتصاب يمارسون حرفا مهنية .. يكسب الواحد منها ما يقرب من مائة جنيه فى اليوم ..!! كما أن نسبة ليست ضئيلة منهم .. متزوجون .. أى لديهم زوجة .. ومسكن .. وأبناء ..!!

أما فيما يتعلق بموضوع « البطالة » .. فهو يحتاج إلى وقفة .. ووقفة طويلة لأنها لم تعالج حتى الآن المعالجة السليمة .. لسبب بسيط .. أن المعلومات الخاصة بها متناقضة تماماً .. كما أن الكثيرين ممن يعملون فى «السوق» .. وفى شركات الاستثمار .. وفى القطاع الخاص .. يصرون على قيد أسمائهم تحت بند «عاطلين» ..!!

● ● ●

إذن المسألة بعيدة تماماً عن تلك العوامل التى



يتكرر ذكرها .. وحتى نكون جميعا على بينة مما يجرى .. لابد أن نضع فى اعتبارنا نفس هذه الحوادث كانت تقع فى الماضى بصورة أو بأخرى .. دون أن يدرى أحد عنها شيئا .. عندما كانت «الرقابة» مفروضة على الصحف .. وعندما لم تكن لدينا «صحافة حزبية» .. كل همها .. التهييج وإثارة مشاعر الناس ..!!

●●●

وفى النهاية تبقى كلمة :

اليوم .. ثانى أيام عيد الفطر .. كل سنة وأنت طيب .. وهذه «البسمة» .. التى تطل عليك من خلال غلاف «حريتى» .. يجب أن نعمل على استمرارها دائما .. ليس فى مرحلة الطفولة فحسب .. بل فى مرحلة الشباب أيضاً .. لأن ما نغرسه اليوم .. سوف نجنيه فى المستقبل . تذكر جيداً .. أن المجتمع الكبير ليس إلا أسرة صغيرة .. تضم ابنك ، وابنى ، وحفيدك .. وحفيدتى .. وشقيقك .. وشقيقى .. وإذا لم نوفر الحماية لهذا المجتمع بسياج متين من الاخلاص ، والمودة ، والحب ، .. ونقيمه على صرح متين من قواعد الأخلاق ، والدين ، والضمير .. فسوف تكون الخسارة فادحة فى المستقبل .. وعندئذ .. ستنهال علينا «اللعنات» .. من الأبناء .. ونحن فى عالمنا الاخر .. يوم الحساب العظيم الذى لابد أن يقدم فيه كل إنسان «صفحته» .. وكم نأمل أن تكون صفحتنا بيضاء ناصعة ■

١٤٧ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى

لتوفير فرص عمل للخريجين فى مشروعات بالريف

وافق مجلس الصندوق الاجتماعي على اعتماد ١٤٧ مليون جنيه لتمويل المشروع المتكامل لتنمية الريف وتوفير فرص عمل للخريجين والشباب من خلال مشروعات للمقاولات الصغيرة والبنية الاساسية ، وذلك لتنفيذ المشروع الذى اعده الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية .

وصرح الدكتور رجاء عبدالرسول رئيس جهاز تنمية القرية ، بأنه يتم حاليا تحديد المحافظات التى يبدأ بها تنفيذ المشروع المتكامل لتنمية الريف طبقا لنسبة البطالة بكل محافظة ، مع مراعاة مدى حاجتها الى البنية الاساسية .

ويغادر القاهرة اليوم متوجها الى بروكسل وفد برئاسة الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، يضم الدكاترة : عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الادارية ، وصلاح حامد محافظ البنك المركزى ، وموريس مكرم الله وزير التعاون الدولى وحسين الجمال الأمين العام للصندوق الاجتماعي للتنمية ، والمهندس عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات لحضور الاجتماع المشترك بين مصر والبنك الدولى والذى تحضره الدول المانحة والسوق الأوروبية ، لمراجعة اعمال الصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك فى الفترة من ٧ حتى ١١ ابريل الحالى .

ويلتقى الدكتور كمال الجنزورى اليوم الثلاثاء برئيس وزراء بلجيكا لمناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين وتدعيم اوجه التعاون الاقتصادى بينهما .

إجراءات جديدة لحل مشاكل الموظفين وتشغيل الشباب من مختلف التخصصات

ترقية المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بالأقدمية والاختيار بشرط اتفاق عملهم مع العمل الأصلى

تعيين ٤٠ ألف خريج استثنائيا فى التدريس

تتخذ الحكومة حاليا اجراءات جديدة لحل المشكلات الوظيفية للعاملين بالدولة ، بما يحقق الاستقرار النفسى والمادى لهم ، ويكفل زيادة انتاجيتهم . كما تعكف الحكومة على توفير مزيد من فرص العمل الجديدة لتشغيل الشباب من مختلف المؤهلات العالية والمتوسطة وفوق المتوسطة ، والقضاء على ظاهرتى البطالة بين الخريجين والعمالة الزائدة فى المصالح الحكومية .

وفى هذا الاطار تبحث الحكومة ترقية المعارين والحاصلين على اجازة بدون مرتب بشرط اتفاق عملهم مع نوعية او طبيعة العمل الاصلى الذى كانوا يمارسونه قبل الاعارة او الاجازة ، على ان تتم تلك الترقية بالاقدمية والاختيار .

كما تبحث الحكومة المشكلات الخاصة بترتيب الوظائف من خلال جواز النقل من مجموعة نوعية الى اخرى من ذات المستوى ، على ان يصطحب العامل اقدميته بالوظيفة المنقول منها .

على صعيد اخر تبحث اللجنة الوزارية للخدمات برئاسة الدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية فى اول اجتماع لها عقب اجازة عيد الفطر تعيين نحو ٤٠ الف خريج استثنائيا لسد العجز فى وظائف التدريس وفقا للاحتياجات العددية المطلوبة لوزارة التعليم والازهر الشريف من حملة المؤهلات العليا دفعتى ٨٤ بصفة اساسية و ٨٥ بصفة احتياطية ومؤهلات عليا معينة من دفعة ٩١ ومتوسطة وفوق المتوسطة من دفعة ٨٣ .

وصرح الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بان الاجهزة المعنية بالدولة تعمل حاليا للقضاء على المشكلات الخاصة بترقية من هم فى اعارة او اجازة بدون مرتب من خلال تعديل النصوص الحالية لقانون العاملين المدنيين بالدولة ، طالما يستفيد العامل من خلال اعارته خبرة عمله الاصلى ، مشيرا الى ان مشروع التطوير يتضمن ايضا نصا مشابها فيما يتعلق بترقية العامل الذى يمنح اجازة خاصة بدون مرتب بشرط ان تقرر لجنة شئون العاملين ان الاجازة تقضى فى عمل يتفق مع نوع او طبيعة عمله الأصلى ويستفيد منه خبرة ايضا .

وقال الدكتور كاظم لمندوب « الاهرام » ان الدولة تعمل ايضا على وضع حلول لمشكلة جمود ترتيب الوظائف من خلال جواز النقل من مجموعة اخرى من ذات المستوى فى الاحوال التالية :

- اعادة التقييم الشامل لوظائف الوحدة .
- استحداث ، او فصل ، او دمج ، او الغاء مجموعات نوعية .
- وجود الوظيفة التى يشغلها العامل بدرجة مجموعة اخرى بالجهة التى يتم النقل اليها ، مع اختلاف مسمى المجموعة التى يتم النقل منها والمجموعة التى يتم النقل اليها .

واشار انه فى جميع الحالات السابقة يستند النقل الى العمالة الزائدة ، وعدم التقيد بالمجموعة النوعية عند النقل ، مؤكدا ان نظام ترتيب الوظائف وفق القانون الحالى كان يقوم على تقسيم وظائف الوحدات الخاصة لاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية ، وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة فى مجال التعيين والنقل والندب ، مما يعنى ذلك من حيث المبدا عدم جواز نقل العامل من

مجموعة نوعية الى اخرى ، الامر الذى اسفر عن وجود مشكلات ادت الى جمود تظلم ترتيب الوظائف وعدم قدرته على الاستجابة للمتغيرات الموضوعية والتنظيمية ، مما تطلب وضع حلول لها .

واضاف الدكتور كاظم - فى ختام تصريحاته - انه بالنسبة لترقية من هم فى اعارة او اجازة خاصة بدون مرتب ، فان القانون الحالى يشير الى انه فى غير حالات الترقية لدرجات الوظائف العليا لايجوز ترقية العامل الذى تجاوزت مدة اعارته ٤ سنوات متصلة ، وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت ايامها او فصل بينها فاصل زمنى يقل عن سنة ، وتحدد اقدمية العامل عند عودته من الاعارة الى تجاوز المدة المشار اليها ، على ان يوضع امامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية هذه المدة او جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته ، مما اسفر ايضا عن شكاوى كثيرة من العاملين الذين تجاوزت اجازاتهم او اعاراتهم مدة ٤ سنوات .

وعلم مندوب « الاهرام » ان التخصصات التى طلبتها وزارة التعليم من وزارة القوى العاملة من المؤهلات العليا لعرضها على اللجنة الوزارية للخدمات تتمثل فى تعيين دفعة ٩١ من تخصصات اللغة العربية ، والانجليزية ، والفرنسية ، ومن دفعة ٨٤ بصفة اساسية و ٨٥ احتياطية خريجى كليات الاداب قسم تاريخ وجغرافيا والعلوم تخصص رياضيات والزراعة والفنون الجميلة والتطبيقية ، وخريجى كليات الزراعة شعبة « عامة وميكنة زراعية » والهندسة « مساحة ورى » والطب البيطرى وكلية السياحة والفنادق والاقتصاد المنزلى « تغذية » ، وكليات الحقوق والخدمة الاجتماعية والمعهد العالى للموسيقى العربية والكونسرفتوار ، وللتدريس فى التعليم الصناعى تخصصات كهرباء والكترونيات ، وتبريد وتكييف وميكانيكا ومركبات وعمارة ومعدنية وزخرفية وخشبية ونسجية وبحرية ، من شعبة الشئون القانونية بالمدارس التجارية .

اما التخصصات المطلوبة للازهر الشريف من دفعة ٩١ لتدريس اللغة الانجليزية من خريجى كليات الآداب والتربية والالسن واللغات والترجمة ، ومن دفعة ٨٤ و ٨٥ بكالوريوس العلوم والتربية لتدريس الرياضيات وبكالوريوس العلوم « كيمياء وفيزياء وتاريخ طبيعى » ومن دفعة ٨٣ مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة للعمل اداريين خريجى دبلوم التجارة واعداد فنيين تجاريين وفقا لاسبقية التخرج والدور والتقدير ودفعة ٨٤ بكالوريوس تجارة « تمويل ومحاسبة » وليسانس حقوق .

وسيتم تعيين احتياجات الازهر الشريف والتربية والتعليم مركزيا على الدرجات الشاغرة ، ليقوم الازهر بدوره بتوزيع المعينين على الجهات التابعة له وفقا لاحتياجات كل منها ، والتربية والتعليم على مديرياتها بالمحافظات ، ويتم تحديد الاقدميات وفقا للقواعد العامة .

كما تبحث اللجنة تعيين احتياجات جامعة طنطا من خريجى ليسانس الآداب شعبتى وثائق ومكتبات دفعة ٩١ ، وخريجى بكالوريوس الاقتصاد المنزلى شعبة تغذية للعمل بالمدينة الجامعية للطالبات بالقاهرة من دفعة ٨٤ وما بعدها ، وكليتى الهندسة والعلوم تخصص حاسب الى لجامعة قناة السويس بالاسماعيلية وحملة المؤهلات العليا من تخصصات معينة دفعة ٨٤ وفوق المتوسطة والمتوسطة دفعة ٨٣ للعمل بمجلس الدولة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٢

فى شركات القطاع العام

أنت مؤهل دراسيا . إذن فأنت عامل !!

توسع الدولة فى التعليم الفنى خطوة واقعية نحو ملء الفراغ فى سوق العمالة الفنية . ولا عجب ان نرى من شبابنا الواعى من يتجه إلى هذا النوع من التعليم اختيارياً رغم حصولهم على درجات تؤهلهم لمواصلة دراستهم الجامعية ، ولكن حين يدخل هؤلاء الشباب الى سوق العمالة خاصة فى معظم شركات القطاع العام الصناعية يفاجأون بواقع مرير هو ان هذه الشركات لا تعطيهم حقهم الادبى من ناحية التوصيف الوظيفى ، وتخلط بين الفنيين والحرفيين ، وتسمى حامل الدبلوم الفنى متوسطا او فوق المتوسط عامل تشغيل او حرفيا :. فيصيبهم الاحباط !

ربما البعض من شبابنا لا يهتم بهذه الشكليات وان ما يهمه هو الحافز المادى ، ولكن الواقع يقول ان هنـــــاك من الشكاوى لدى ادارات الشــركات والنقــابات المتخصصة مالا حصر له ، وهو ما يثبت اهمية هذا الموضوع ومدى تاثيره على نفوس هذه الفئة من العمالة المؤهلة دراسيا . ووصل الامر الى تنازل البعض عن عمله الذى يدر عليه عائدا ماديا متميزا نسبيا عن زملائه الاداريين طالب العمل باعمال ادارية او كتابية حتى يستطيع الحصول على لقب موظف وذلك لاسباب جوهرية قد يكون على راسها مثلا ان معظم المدارس الخاصة لا تقبل ابناء العمال والحرفيين وترحب بابناء الموظفين والجامعيين !!

هؤلاء الفنيون هم درع الانتاج وساعده فى الشركات الصناعية فكيف نبخل عليهم بحق اعطاء لهم اللقب .. ومن يهمه الامر يستطيع الاطلاع على مانشر فى هذا الشان بالوقائع المصرية العدد ٢٨٦ الصادر فى ١٩ ديسمبر عام ٧٨ المشكلة ليست مجرد مسمى وظيفى فى بطاقة شخصية او عائلية او شهادة ميلاد الابناء وانما تمتد حتى الى معاملات هؤلاء العاملين مع زملائهم بالادارات الاخرى حيث هناك من الاداريين بعض ضعاف النفوس حاملى عقد النقص الذين يتعالون على كل من هو ذات صفة حرفية ربما يكون حاملا لمؤهل دراسى يفوق ما يحمله هو .. ولكن الادارة العليا تقول ان هناك فرقا !

● **ملحوظة اخيرة :**

اعرف شابا رفض تقديم بطاقته الشخصية للمأذون عند عقد قرانه مدعيا انها فقدت حتى لا يكتشف المدعوون انه « عامل » وان حصوله على مؤهل فوق المتوسط ليس له اى صفة !!

سامية عبد السلام



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٤

رؤيـــــة

نستفهم ولانتهم

بنك من البنوك العريقة ساهم ومازال يساهم في بناء الاقتصاد القومي وتنميته وتدعيمه نشر اعلانا طالبا فيه موظفين من حملة المؤهلات التجارية العليا للتعيين في وظيفة « صراف » بالبنك او في احد فروعه . واشترط الاعلان ان يكون الحاصل على بكالوريوس التجارة ممن حصلوا على الثانوية العامة من احدى مدارس اللغات كما اشترط الاعلان ايضـــا ان التقدم لهذه الوظيفة محظورا على المقيمين في مناطق معينه حددها الاعلان .

والاستفهام المطروح هو ان احدا لاينكر اهمية اللغات وضرورتها لشغل بعض الوظائف ولكن مادام البنك من البنوك القومية اى ليس بنكا اجنبيا فاغلب ظننا ان اشتراط ان يكون المؤهل الجامعي مسبوقا بثانوية لغات غير ذى جدوى واذا كان شرطا جوهريا فما ذنب الالاف من شبابنا الذين حالت ظروفهم المادية والاجتماعية دون التمتع بالالتحاق بمدارس اللغات .

اما اذا كانت قدرات هؤلاء الشباب وكفاءتهم اللغوية دون المستوى المطلوب فهل هذا مسئوليتهم ام مسئولية قصور مناهج التعليم واضطراب اساليبه وطرقه .

ثم ماذا يعني قصر التعيين في هذه الوظيفة على فئة دون اخرى او على المقيمين في مناطق سكنية دون غيرها ايها المسئولون في البنك صاحب التاريخ والقدوة الرائدة للسياسة الرشيدة للبنوك ، رحمة ببناتنا وشبابنا المساكين الذين شقوا في مراحل تعليمهم ومازالوا يشقون بحثا عن وظيفة كريمة تقيهم شر السقوط والزلل .. وهذا يقودنا مرة اخرى الى الحديث عن الاعلانات التى لاتنطبق الا على من تم اختيارهم والاعلان ليس الامن قبيل الشكليات !

حسن ياسين



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

رأى بالعربي

نحن نواجه مشكلة خلق فرص عمل حقيقية للجيل الجديد

البطالة هي احد اهم دوافع الانحراف في اي مجتمع الشاب الذى لا يجد عملا يصاب بكل الأمراض الاجتماعية الخطيرة . الحقد الكراهية . الادمان . السرقة والانحراف الكامل هى النتاج الطبيعي للبطالة

هذا لا يعني أن نعين الخريجين في وظائف بلا عمل ونخلق ما اسميناه بالبطالة المقنعة فهي الاخرى تصيب شبابنا بامراض لا تقل خطورة عن امراض البطالة الصريحة اهم هذه الأمراض هو عدم الالتزام او الشعور باللامسئوليه ايضا الاحساس بعدم قيمة العمل مما يؤدى بالتالى الى ضياع الطموح والاصابة بامراض نفسية أقلها الاكتئاب والاحساس بعقدة الاضطهاد ومركبات النقص

اذن المشكلة الحقيقية امامنا هي ان نخلق فرص عمل حقيقية نبني مشروعات جديدة تعود علينا بالربح من جانبين الجانب الأول هو الربح المادى والجانب الثاني هو ان نوفر لشبابنا اعمالا تنقذهم من الوقوع ضحايا لامراض البطالة

علينا ان نتبنى كل مشروع او استثمار جديد من اجل بناء مجتمع افضل . ننظر حولنا نقتبس افكارا جديدة لمشروعات كبرى . نحرر انفسنا من القيود البيروقراطية التى تحد من تدفق رؤوس الأموال الاجنبية

نظرة واحدة الى بعض دول جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية تجعلنا نحس بمدى فداحة الجرم الذى نرتكبه في حق انفسنا بالاستمرار في التمسك بالبيروقراطية وعبادة الروتين وتعطيل المراكب السايرة !.

نظرة اخرى الى بلد كبير كفرنسا مثلا نجد ان الاسبوع القادم سيشهد افتتاح مشروع من اكبر المشروعات السياحية في اوربا كلها ، هذا المشروع ووجه بهجوم من الصحافة وبعض المثقفين الفرنسيين المتعصبين على مدى ٦ سنوات . والآن وبعد ان تحول المشروع الى حقيقة تكلفت اكثر من ٤ آلاف مليون دولار ، بدا المعارضون يشعرون بأهميته الضخمة للاقتصاد الفرنسي.

قد يبدو ان المشروع ليس هاما فهو ترفيهي في المقام الأول وقبل ان اخوض في التفاصيل هو مشروع اقامة « ديزني لاند » جديدة في اوربا بعد ان نجحت التجربة في اليابان من قبل المهم ان التوقعات تقول ان ١١ مليون سائح من دول اوربا سيزورون هذه المدينة الجديدة خلال عام واحد من افتتاحها الذى سيتم خلال اسبوع

الأرقام تقول انه على الرغم من ان تكلفة فرصة العمل الواحدة في هذا المشروع وصلت الى اكثر من ٥٠ الف دولار . الا ان العائد الضخم الذى سيحققه المشروع بالنسبة الى الاقتصاد القومي وخلق فرص عمالة في الأماكن المحيطة بالمشروع تجعله من اهم المشروعات التى اقيمت في فرنسا مؤخرا لمواجهة مشكلة البطالة

ونحن في مصر نسمع عن مشروع ديزني لاند بالقرب من صحراء الهرم في الطريق الى مدينة ٦ اكتوبر منذ سنوات عديدة ولكن يبدو اننا قد نسينا باهمية مثل هذا المشروع ولم نقدر قيمته السياحية والاقتصادية وكيف انه يمكن ان يخلق فرص عمالة كثيرة أمام شبابنا ايضا نسينا أن « ديزني لاند » مصرية يمكنها ان تذكر أبناء مصر بعظمة تاريخهم الممتد عبر الاف السنين . إن ابراز عظمة قدماء المصريين وعظمة مصر عبر العصور يمكن ان يكون احد ملامح « ديزني لاند » المصرية بحيث تكون الفائدة من هذا المشروع مزدوجة

ولكن الأهم من ذلك كله ان نبحث عن الاسباب التى ادت الى تأجيل مثل هذا المشروع وان نعمل على احيائه برؤوس أموال مصرية وعربية وأجنبية

كل مشروع جديد هو في الواقع حصن امان لملايين الشباب من الانحراف والضياع .

محمد طنطاوى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

فى ختام اجتماع بروكسل بين مصر والدول المانحة

خطة عمل جديدة لزيادة كفاءة الصندوق الاجتماعى

توقيع ٣ عقود لمشروعات الانتاج التعاونى والحرفيين والورش الصغيرة

□ بروكسل – محمد فهمى:

اتفقت مصر والدول المانحة فى الصندوق الاجتماعى على خطة عمل لزيادة كفاءة الصندوق خلال الشهور الستة القادمة وعقد اجتماع لاعادة مراجعة ما تم انجازه من مشروعات وتوفير الاعتمادات المالية للمرحلة القادمة فى نوفمبر القادم.. اتفق الطرفان على الاسراع بوضع مشروعات الصندوق الاجتماعى موضع التنفيذ كى تواكب خطوات الاصلاح الاقتصادى، وتوفير الخدمات وأماكن العمل لاكثر الفئات تأثرا ببرامج الاصلاح الاقتصادى ومرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر. وتطبيق قواعد العرض والطلب.

وصرح الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط المصرى لـ «العالم اليوم» بأن الصندوق الاجتماعى هو جزء من خطة الاصلاح الاقتصادى، وليس من الممكن الاقدام على خطوات الاصلاح الاقتصادى، دون توفير الديناميكية والأموال اللازمة لكى يقوم الصندوق الاجتماعى بمهامه.

وقال إن الدول المانحة تعهدت فى نادى باريس على تقديم ٦٠٩ ملايين دولار للصندوق الاجتماعى ثم انخفض المبلغ ليصبح ٥٨٦ مليون دولار.. أما الذى اتيح من هذه التعهدات بالفعل فلا يزيد على ٢٠٠ مليون دولار.

وأشار الدكتور الجنزورى إلى ان الهدف من اجتماع بروكسل هو إزالة الانطباعات الخاطئة لدى الدول المانحة حول نشاط الصندوق وإتاحة ما لم يتح حتى الان من التعهدات المالية مع ابداء المرونة فى استخدام أموال الصندوق لكى تتمكن من توجيه الارصدة الكافية إلي المشروعات التى تدعو الحاجة لتمويلها على وجه السرعة اثناء تنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادى.

وقال وزير التخطيط المصرى ان الانطباعات الخاطئة لدى الدول المانحة كانت تتركز حول الطابع البيروقراطي للصندوق الاجتماعى وبطء اتخاذ القرارات، واشتراك قيادات سياسية فى مجلس إدارة الصندوق واضاف ان الوفد المصرى أوضح للدول المانحة أسلوب عمل الصندوق وخططه المستقبلية والمشروعات التى انجزها خلال الشهور الثلاثة الأخيرة وتلك التى تحت التنفيذ وأوضح ان بعض الدول المانحة لم تكن لديها معلومات كافية عن المشروعات التى بدأت والتى وجه لها الاعتمادات والخطوات، ولذلك فقد تم الاتفاق على خطة عمل "Action plan" واشراك الدول المانحة فى اجراءات الوصول إلي القرارات المتعلقة بالمشروعات، دون



المشاركة فى اتخاذ القرار ذاته. وتوفير القنوات اللازمة لتحويل الأطراف المانحة من أطراف مموله للمشروعات إلى أطراف مشاركة في الدراسة والبحث وتبادل الخبرات.

مشروعات كثيفة العمل

وتحدث الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والتنمية الإدارية وعضو الوفد المصرى فى اجتماعات بروكسل لـ «العالم اليوم» فقال إن خطة مواكبة برنامج الاصلاح الاقتصادى تعتمد على اقامة المشروعات كثيفة العمل والتى تستوعب أكبر عدد من الأيدى العاملة. وأضاف ان هناك خطة لمد طريق من العلمين إلى حدود السودان وطريق اخر من السويس على طول البحر الأحمر إلى السودان. علاوة على شبكة الطرق العرضية وذلك بهدف استيعاب أكبر عدد من الأيدى العاملة، ودعم مشروعات البنية الأساسية.

وقال الدكتور عاطف عبيد إن الحكومة المصرية ستشجع الشركات التى ستعمل فى شق هذه الطرق بمنحها قطعا من الارض على جانبى الطرق بما يمكنها من البيع والبناء والتمويل واقامة المرافق والمدن الجديدة.

وأشار الدكتور عاطف عبيد إلي أن الحكومة المصرية أعدت ما أسماه صندوق الطرق سيتولى إعداد المشروعات وطرحها على شركات المقاولات مع حوافز تملك الأراضى على جانبى الطرق وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية شقت طرق السكك الحديدية فى أمريكا بتشجيع شركات المقاولات عبر تملك الأراضى.

وحول سؤال «العالم اليوم» عن الاستعانة ببيوت الخبرة المصرية قال الدكتور عاطف عبيد إن مسئولية مصر هى تشجيع بيوت الخبرة المصرية مع التعاون مع الخبرات العالمية، وأضاف «إننا نسعى بالطبع لايجاد خبرات مصرية تعمل على أرض مصر ولكننا نسعى فى نفس الوقت للبقاء على اتصال بالخبرة العالمية، لان المنافسة هى الأساس وعندما يوجد بديل فى السوق المحلية فإننا نستعين به بالطبع.

التعاون والمنافسة

ونوه الدكتور عاطف عبيد إنه لا يمكن اغلاق الأبواب أمام بيوت الخبرة الأجنبية، وقصر التعامل مع بيوت الخبرة المصرية، لان ذلك يتناقض مع المبادىء السائدة فى اليوم. وهى مبادىء المنافسة والاقتصاد الحر، وأضاف بان سياسة مصر تجاه الخبرات الأجنبية تتلخص فى مبدأ التعاون وليس المنع، مع رفع كفاءة الكوادر المصرية لتكون قادرة على المنافسة.

وحول المشروعات كثيفة العمالة التى طرحتها مصر فى اجتماعات بروكسل قال الدكتور عاطف عبيد إن مصر قد بدأت بالفعل فى مشروعات شق الترع لاصلاح مليون فدان فى النوبارية والسويس علاوة على مشروعات ترميم أطراف الترع التى انهارت بفعل العوامل الجوية وقال إنه «لولا هذه القنوات المائية والترع لما أمكن استصلاح الاراضى الجديدة»، وأضاف ان هناك عدة مشروعات خاصة بمحطات الرفع وشق الطرق سنطرحها جميعا على شركات المقاولات.

٨ وزراء .. لماذا؟

وعن الانتقادات التى وجهتها الدول المانحة بشأن اشتراك ٨ وزراء فى مجلس إدارة الصندوق الاجتماعى مما يشكل فى نظرها عقبة كبرى فى سرعة اتخاذ القرارات. قال الدكتور عاطف عبيد لـ «العالم اليوم» بأن اشتراك القيادات التنفيذية العليا فى مجلس إدارة الصندوق الاجتماعى لا يشكل أية عقبة فى اتخاذ القرارات، وإنما يساعد على تنفيذ المشروعات فى المجالات التى تقع فى اختصاص هذه الوزارات. ولكى تكون قيادات كل وزارة على علم بالمشروعات التى ينفذها الصندوق الاجتماعى بحيث لا يقع تضارب بين الصندوق الاجتماعى والوزارات المعنية.

وأعرب الدكتور عاطف عبيد عن ارتياحه لنتائج اجتماعات بروكسل وقال إن هذه الاجتماعات أكدت اجماع الدول المانحة على تأييد سياسة الاصلاح الاقتصادى في مصر مشيرا إلى ان موافقة هذه الدول على الاستمرار فى المساهمة فى الصندوق الاجتماعى دليل على صحة سياستنا.

الجبالى يتكلم

والتقت «العالم اليوم» مع الدكتور حسين الجبالى رئيس مجلس إدارة الصندوق الاجتماعى وعضو الوفد المصرى فى اجتماعات بروكسل وقال إن الصندوق الاجتماعى لا يقوم بتنفيذ المشروعات وإنما يقوم بتمويل الجهات التى تنفذ المشروعات. وقال إنه من منطلق هذا المفهوم قام الصندوق بتمويل ٣ مشروعات ووقع بالفعل العقود مشاركة مع الجهات الوسيطة.

وقال الدكتور الجبالى إن المشروعات الثلاثة تتعلق بالاسر المنتجة ومشروعات الحرفيين التى تستهدف تمويل الانتاج التعاونى واقامة الورش الصغيرة. ومشروعات التدريب الفنى والحرفى.

وكان الوفد المصرى قد عقد مؤتمرا صحفيا بعد ظهر أمس الجمعة بمبنى المجموعة الأوروبية فى بروكسل أعلن فيه نتائج الزيارة وخطوات الاصلاح الاقتصادى فى مصر والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد، وإعادة أدوات الانتاج إلى الشعب.

وقد غادر الوفد الذى ضم الدكتور كمال الجنزورى والدكتور عاطف عبيد والدكتور موريس مكرم الله والدكتور حسين الجبالى والسفيرة ميرفت التلاوى مديرة الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية والمهندس عادل جزارين ممثل القطاع الخاص المصرى فى الاجتماعات ببروكسل أمس فى طريق عودتهم إلى القاهرة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ابريل ٢٠٠٢

□ حسين بهاء الدين والالفى وطنطاوى فى أسيوط وسوهاج :

٢٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى لتشغيل الخريجين فى محو الأمية

توزيع ١٠ آلاف فدان على الخريجين لاستصلاحها بقروض ٣ ملايين جنيه

كتب ـ يسرى موافى وموسى بولس وحسن عبدالموجود :

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم انه تم تخصيص ٢٠ مليون جنيه من الصندوق الاجتماعى لتشغيل خريجى الجامعات فى مشروع محو امية المواطنين ، وتعليم الحرف التى يمكن للفرد ان يكسب رزقه بها ، وذلك نظير مكافأة تحدد للخريج حسب تحقيق النتائج والاهداف ، كما تم دعم كل جامعة بمبلغ ٢٠٠ الف جنيه لصندوق التكافل الاجتماعى وزيادة هذا المبلغ كل عام لمساعدة الطلاب ، وقال ان الوزارة تتعاون مع رجال الاعمال للاسهام فى انشاء المدارس ودعم الانشطة الطلابية وسيتم اشراكهم فى دعم صناديق التكافل الاجتماعى بالجامعات ، وقرر الوزير صرف ٥٠ الف جنيه لاضاءة استاد جامعة اسيوط لممارسة الانشطة الرياضية ليلا

وكان الوزير قد تفقد سير الدراسة ومدى انضباط العملية التعليمية فى عدد من مدارس المحافظة .

واعلن السيد حسن الالفى محافظ اسيوط انه تم الحصول على ٣ ملايين جنيه و ١٠ الاف فدان بالوادى الاسيوطى ستوزع على شباب الخريجين لاستصلاحها وستبدأ المحافظة بتوزيع ألف فدان كدفعة أولى بعد حفر ثلاث آبار بها وسيتم صرف قرض لكل خريج قيمته ١٠ آلاف جنيه ، وسيتم تشغيل الشباب فى الصناعات الحرفية الصغيرة ، وتشغيل الخريجين فى أعمال رصف طريق اسيوط ـ البحر الاحمر وذلك نظير مبلغ ثلاثة جنيهات فى اليوم للقضاء على البطالة .

وقام الوزير بافتتاح كلية التربية النوعية باسيوط وتفقد قسم تكنولوجيا التعليم ومعمل الكمبيوتر والكيمياء وبقية التخصصات والشعب الأخرى . كما زار مركز الرعاية المتكاملة باسيوط والمركز الكشفى بالمحافظة .

ووافق الوزير على طلب عميد كلية طب اسيوط بانشاء مركز حضارى لصحة الطفل لرعاية الاطفال والعناية بصحتهم ووقايتهم على ان ينشأ المركز بكلية الطب ، ودعمه ماديا من احدى المعونات الخارجية .

وأعلن الوزير انه سيتم صرف الحوافز للمعلمين قبل نهاية شهر يوليو القادم وتقدر بنحو ٤٦ مليون جنيه الى جانب ٢٧ مليونا قيمة الحوافز التى تمنح سنويا للمعلمين .



خواطر اقتصادية

البطالة والاصلاح الاقتصادى

ماتزال الحديث الذى بدأ الاسبوع الماضى عن مراحل الاصلاح الاقتصادى مستمرا فقد عولج من المنظور الزمنى المدى القصير والمدى الطويل. ونحاول هذه المرة معالجته من ناحية القضايا التى تجب معالجتها مع عدم اهمال انتماءاتها الزمنية اى من ناحية اضافتها الى بعدها الزمنى . فاذا كانت عملية نقل ملكية وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص تستغرق وقتا اطول من بعض جوانب الاصلاح ، فان هناك متغيرات اخرى يقتضى تقويم اعوجاجها زمنا اطول ولكنها ليس غدا ابدا . فهناك على سبيل المثال مشكلة البطالة وهى معقدة كذنب الضب (وهو حيوان صغير له ذنب طويل نسبيا ومكون من مئات العقد) .

بقلم : د . صليب بطرس

ومن الانصاف لحكومة الدكتور عاطف صدقى تقرير حقيقة ان ظهور البطالة جاء سابقا على سياسة الاصلاح .. ومما يزيد من خطورتها كمشكلة اقتصادية ان البطالة جاءت تراكمية نتيجة لسياسة تعيين الخريجين بمسميات مختلفة ابتدعها اهل الثقة الذين كانوا يصفقون لما يشير بمهالكه فى العصر الناصرى .. فلما زالت السكرة كما يقول المثل الشعبى كان من الطبيعى الاتجاه الى هذه السياسة المهيبة لمكافحتها باعتبارها سببا رئيسيا من اسباب زيادة الانفاق الحكومى العامل الاول فى اشعال معدلات التضخم .. ومن هذا المنطلق ظهرت التوجهات المتضاربة فى متغيرات برنامج الاصلاح الاقتصادى ومنها ان معالجة التضخم تحتم السيطرة ليس على حجم الائتمان فحسب بل وعلى مساراته وانواعه ايضا مما يعنى اعطاء اولويات مستقرة زمنيا ولكن مرنة للقطاعات المختلفة .. وهذا اجراء من شأنه ان يحدد من الاستثمارات فيما يعنى اقلال فرص العماله .. وفى هذا المقام يتعين ان تؤخذ فى الاعتبار ما يسمى بفترة الحضانة

وهى الفتر التى يتم فيها اعداد الاستثمار حتى يؤتى ثماره وهى فترة يزيد فيها الانفاق دون مقابل من انتاج .. وهنا تظهر اهمية دراسات الجدوى الناجحة التى تحدد قيمة القروض ـ اذا كانت هناك حاجة لها ـ وكيفية سدادها ومدى قدرة المشروع المالية على تحملها .



وهنا تبرز قضية الاقتراض من المصادر المختلفة : حكومات الدول والقطاع الخاص لهذه الدول حتى لاتتكرر مأساة المديونية السابقة والتى لم يخلص مصر منها سوى حرب الصحراء .

وثمة مايذكر فى قضية علاج البطالة هو مدى كفاية المبلغ المخصص للاستثمارات فى الخطة السنوية لخلق فرص العمل المقررة وهى ٥٠٠ر٠٠٠ فرصة فاذا كانت تكلفة الفرصة الواحدة تقدر بحوالى ٦٠ر٠٠٠ جنيه قياسا على معدلات التضخم فتكون جملة الاستثمارات السنوية اللازمة لخلق هذا العدد حوالى ٢٧ مليار جنيه .. فهل يستطيع الاقتصاد المصرى ان يوفرها ؟ وفى حالة الاجابة بالنفى فانما يعنى ذلك اضافة جديدة الى جيش العاطلين بماتحمله هذه الاضافة من مزيد من معضلات اجتماعية وقى الله الكنانة من شرورها .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

« قضية البطالة » كيف يمكن مواجهتها ؟

قد يبدو هذا التساؤل غير منطقى من وجهة نظر البعض فى ظل الجهود التى تبذل حاليا فى اطار الصندوق الاجتماعى من اجل خلق فرص عمل جديدة سواء كانت طويلة الاجل او مؤقته اضافة الى برامج اعادة التدريب .

ولكن من المفيد بمكان ، ان لانقصر تفكيرنا على حدودنا . بل ان نمد انظارنا الى ما وراءها تتبعا لتجارب الآخرين . فنستفيد فيها مايفيد .

فمن المعروف ان هذه القضية كانت مطروحة بإلحاح فى الفترة التى سبقت الحملة الانتخابية البريطانية كما انها من ابرز التحديات التى تواجه رئيس الوزراء الفرنسى الجديد . وتعد من اهم القضايا المطروحة على ساحة الانتخابات الرئاسية الامريكية .

حيث قفز معدل البطالة فى بريطانيا الى ٩،٤ فى المائة . و ٩،٨ فى المائة بالنسبة لفرنسا . اما معدل البطالة بالنسبة للولايات المتحدة فقد بلغ ٧،٣ فى المائة وذلك بالنسبة لارقام شهر فبراير ١٩٩٢ .

● وقد اوضح رئيس الوزراء الفرنسى الجديد . ان مواجهة البطالة تحتل المرتبة الاولى فى اولويات الحكومة . ولكن دون المساس بالاستقرار النقدى والسياسات الاقتصادية المتشددة .

واشار الى انه مع حلول نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٢ سوف يتم توفير ثلاث فرص بديلة امام تسعمائة الف متعطل فرنسى من الاجمالى البالغ عدده ثلاثة ملايين متعطل .

وتتمثل هذه الفرص البديلة . فى توفير مجالات توظف جديدة و التدريب على مهن اخرى . او اى شكل من اشكال خدمة المجتمع بما يحقق دخلا لهؤلاء المتعطلين الذين يعانون من فقدان وظائفهم لفترات طويلة الاجل .

اما بالنسبة لظاهرة التعطل لفترات قصيرة فسوف تتم مواجهتها . والتوسع فى خلق مجالات توظف مؤقتة . عن طريق خفض رسوم الضمان الاجتماعى بالنسبة لهذه المجالات من التوظف .

وفيما يتعلق بوسائل تمويل خطة استيعاب البطالة . فانها تتركز فى استخدام حصيلة بيع وحدات القطاع العام المعروضة على القطاع الخاص . الى جانب الوفر فى عنصر التكلفة

● وفيما يتعلق ببريطانيا . وخاصة بعد فوز المحافظين بفترة الحكم الرابعة على التوالى . فان سياسة مواجهة البطالة سوف تستند الى الشروط المعلنة قبل بدء الانتخابات اضافة الى البيان الانتخابى . الخاص بالحزب

وتستند استراتيجية المحافظين على عدد من العوامل ابرزها

١ ـ مساعدة الشركات القائمة على التوسع فى الاستثمار من خلال تخفيض عبء الضريبة .

٢ ـ دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة

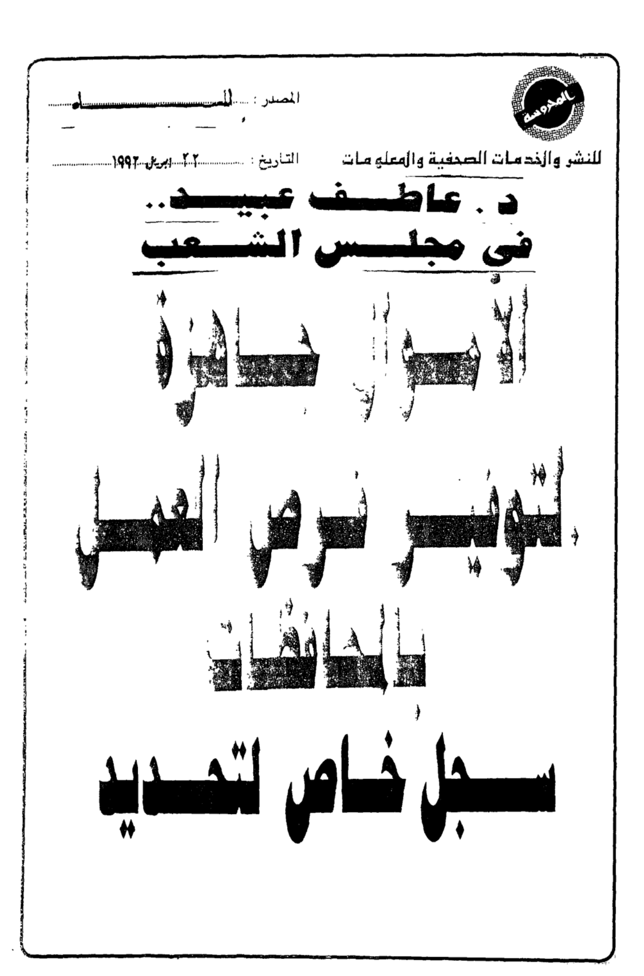
[illegible] والدراسات الاصلاحية [illegible] لانعاش هذا القطاع [illegible] الصغيرة لخلق المزيد من فرص العمل

[illegible] التدريب سواء بالنسبة [illegible] اعمارهم بين ١٦ عاما و ١٧ [illegible] اضافة الى برامج التدريب واعادة التدريب الخاصة بالمتعطلين او الذين يواجهون صعوبات فى اعمالهم .

٤ ـ المضى قدما فى سياسة تصفية القطاع العام والتوسع فى سياسة تشجيع القطاع الخاص واستخدام الحصيلة فى تمويل الانفاق العام فى مجالات التدريب ومواجهة النقص الناجم عن خفض الضريبة على الشركات و الارباح الرأسمالية

● وبالنسبة للولايات المتحدة اعلن بنك الاحتياطى الفيدرالى مؤخرا . عن خفضه . لسعر الفائدة فيما بين البنوك . بنسبة ٢٥، فى المائة . وذلك لاول مرة منذ خفض سعر الخصم من جانب البنك فى شهر ديسمبر ١٩٩٠ .

[illegible] الى هذا الاعلان باعتباره خطوة اخرى [illegible] الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات مما [illegible] الى استيعاب المزيد من العمالة المتعطلة . [illegible] ان معدل التضخم مازال معتدلا . بينما الزيادة فى مجالات التوظف لم تتجاوز ١٩ الف فرصة عمل خلال شهر مارس ١٩٩٢ .


المصدر : المساء

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

د. عاطف عبيد..
في مجلس الشعب

الأمر جاهزة

لتوفير فرص العمل

بالمحافظات

سجل خاص لتحديد



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

حجم البطالة خلال ٣ شهور

كتب ـ مجدى عبد الرحمن :

اعلن الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والتنمية الادارية انه تقرر انشاء سجل خاص للبطالة خلال الشهور الثلاثة القادمة ، لتحديد حجم البطالة ـ وتوفير فرصة عمل لكل مواطن فى حاجة الى العمل .

قال خلال اجتماع لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب ان الحكومة على استعداد لتوفير كافة الاموال اللازمة لرجال الاعمال لخلق فرص عمل فى جميع المحافظات موضحا ان فترة السداد ستتراوح ما بين ٣ الى ٥ سنوات حسب طبيعة المشروع .

اضاف انه يناشد كل الاجهزة التقدم للحصول على القروض لاقامة مشروعات توفر فرص عمل للشباب .

اضاف ان الصندوق الاجتماعى سيقدم هذا العام ٧٠ مليون جنيه للاسر المنتجة و٦٠ مليونا للحرفيين و٦٠ مليونا للتعاون الانتاجى .

البقية [ص٢]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

د. عاطف عبيد (بقية ص١)

شار الى ان الصندوق الاجتماعى جاهز تمويل مشروعات خدمية تحقق اهدافا اقتصادية وتعمل على تشغيل سريع لاعداد جديدة من العمالة مثل مشروعات رصف الطرق او تطوير المدارس والترميمات والاصلاح لمختلف المشروعات .

اضاف انه سيتم تنفيذ مشروع «رقم قومى» للاراضى والعقارات وكافة المنشآت على غرار مشروع الرقم القومى للمواطنين وذلك بهدف اجراء حصر شامل لكافة مصادر الانتاج فى مصر .

قال د. عبيد انه مع نهاية العام القادم سيتم تسجيل كافة المواليد فى السجل الاساسى الذى سيبدأ به تنفيذ مشروع الرقم القومى .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

□ اول حديث لأمين الصندوق الاجتماعي :

الصندوق لن يقضي على البطالة . ولكن مهمته امتصاص المتعطلين نتيجة تنفيذ خطة الاصلاح

٣ أنواع من الفائدة المميزة يقدمها الصندوق للأسر المنتجة والحرفيين والشباب ورجال الأعمال

□ أطالب جمعيات رجال الأعمال والنقابات بالتقدم بحزمة مشروعات

□ دور الصندوق الاجتماعي لن يكون خيريا بل « اقتصاديا »

الصندوق الاجتماعي مؤسسة جديدة ستلعب دورا هاما في مواجهة الاثار الضارة على عملية الاصلاح الاقتصادي وتاثيرها سيدخل جوانب هامة في مختلف حياتنا ولكى نتعرف على الخطوات والسياسات الجديدة المستقبلية للصندوق حدد الامين العام الجديد د . حسين الجمال في حديثه للصفحة الاقتصادية عدة مؤشرات هامة . قال الدكتور الجمال :

إن الصندوق الاجتماعي لن يستطيع القضاء على مشكلة البطالة في مصر تلك المشكلة التي تفاقمت .

● ● لكن الصندوق سيقوم فقط بمواجهة البطالة الناشئة اساسا عن تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي تلك السياسات المرتبطة بتخفيض الاستثمارات العامة وانخفاض الاستثمارات الخاصة والناتجة عن تحرير اسعار الفائدة وهي كلها سياسات تؤدي في النهاية الى زيادة نسب البطالة . .. كما ان الصندوق الاجتماعي لن يعالج الفقر في مصر فهذا اكبر بكثير من قدراته فهو على سبيل المثال لن يستطيع زيادة الدخول النقدية - على الاقل حاليا - لحوالى ٤ ملايين فرد ممن يحصلون على دخول منخفضة من اصحاب معاشات السادات وغيرهم .. مع ذلك فإنني اقول ان الصندوق سيكون له دور محوري خلال الفترة القادمة في التخفيف من اجراءات الاصلاح الاقتصادي وذلك من خلال ٤ برامج محددة تم تصميمها لذلك وهي برنامج تنمية المجتمع ، وبرنامج تنمية الاعمال الصغيرة وبرنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية وبرنامج البنية الاساسية والاعمال البلدية .

●● وهذا الدور الكبير لن يقوم به من منطلق « خيرى » فقط ولكن من منظور اقتصادى ايضا .

كما حدد امين عام الصندوق الاجتماعي الفئات المستفيدة من الصندوق والتي ستعطيها قروضه وقال ان « تنفيذ برامج الصندوق الاجتماعي يستهدف الوصول الى المجموعات المستهدفة ومن ضمنها المرأة والتي تشكل ٤٨ ٪ من سكان مصر ونسبة ٥٠ ٪ من الايدى العاملة العاطلة في مصر ومن ثم ستتم زيادة فرص العمل امام النساء وتحسين ظروف معيشتهن . وبالنسبة لاسعار الفائدة فيها ستكون متميزة على مشروعات برنامج تنمية المجتمع من مشروعات للحرفيين والاسر المنتجة التي ستكون ١٠ ٪ مع فترة سماح سنتين اما بالنسبة لمشروعات برنامج تنمية ، الاعمال الصغيرة ، فسيصبح سعر الفائدة لمعدلات السوق وسيتم الاقراض بدون اى ضمانات اما بالنسبة للمشروعات الجديدة والتي سينشئها الشباب فستعطى قروضا باسعار فائدة تنافسية - اى منخفضة عما هو موجود بالسوق والمتاحة بواسطة بنوك التنمية المتخصصة - الا انه ستتم دراسة كل حالة على حدة وتحديد سعر الفائدة المناسب لها ..

□□ ودار الحوار والتساؤلات كالاتي :

..... موقف الصندوق من ازمة البطالة في مصر

● د . حسين الجمال .. اولا لابد من التاكيد على حقيقة هامة وهي ان الصندوق أنشىء كجهاز يستهدف بالدرجة الاولى المساعدة على تحقيق أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى وبالتالى فهو احدى الآليات الهامة لتحقيق اهداف البرنامج وذلك من خلال قيامه بامتصاص الآثار السلبية التي تترتب على البرنامج ..

ان تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى وما يرتبط به من انخفاض الاستثمارات العامة والخاصة وارتفاع الاسعار سيؤدى في النهاية لمزيد من البطالة بالاضافة الى تناقص الدخل .. وهنا بالتحديد يأتي دور الصندوق الاجتماعي في مواجهة تلك التاثيرات الطارئة نتيجة تنفيذ برنامج الاصلاح .. اما القول بان للصندوق الاجتماعي « دوراً اساسياً » في معالجة مشكلة البطالة في مصر فهو غير واقعي فكيف يستطيع الصندوق تشغيل نحو ٢,١ مليون عامل ٩٠ ٪ منهم من المتعلمين وحاصلين على شهادات متوسطة او عليا ، انني ساقوم فقط بتشغيل تلك الاعداد المتعطلة نتيجة تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادى .

● هل سيتيح الصندوق موارد نقدية خاصة لنحو ٤ ملايين من اصحاب المعاشات المنخفضة - معاش السادات وغيره - ممن سيتاثرون جدا باجراءات الاصلاح ؟ ؟

■ يكن واضحا ان الصندوق الاجتماعي للتنمية لن يستطيع وحده اصلاح مسار الاقتصاد المصرى او المشاكل الناتجة عن الفقر في المجتمع المصرى .. لقد كانت هذه النقطة مطروحة للنقاش في اجتماعات بروكسل الاخيرة حيث اكد الوفد المصرى برئاسة الدكتور الجنزورى ان الامر قد يحتاج الى تمويل اضافي للوصول الى مساعدة الطبقات الاكثر فقرا عن طريق التعويضات المباشرة وبالرغم من المناقشات العميقة التي دارت حول هذا الموضوع فان الدول المانحة لم توافق على فكرة التعويضات المباشرة وترك المؤتمر

حوار أجراه :

شريف جاب الله

للدول التى مولت الصندوق عن طريق الاتفاقيات الثنائية وترغب فى الاشتراك فى هذه الفكرة ان تقوم بذلك خارج نطاق مشروع الصندوق الاجتماعى للتنمية

البرامج المستقبلية

○ ما هى البرامج والخطوات التى تمت حتى الان لتنفيذ اهداف الصندوق ؟؟

■ لقد تم تصميم ٤ برامج اساسية تستهدف فى الاساس انشاء فرص عمل جديدة وزيادة دخول فئات اجتماعية محددة . « البرنامج الاول » ويختص بتنمية المجتمع من خلال برامج الاسر المنتجة والحرفيين وبرامج الانتاج وتذنية المراة . وبرامج اجتماعية لتحسين حال الاسرة ,ومحو الامية . وسيقوم بتنفيذ هذه البرامج جمعيات الاسر المنتجة فى المحافظات والجمعيات غير الحكومية كالهلال الأحمر ، والطفولة ، والأمومة والجمعيات الاهلية التى تقوم بدور فى تحسين حال الاسرة وزيادة الدخل .. هذا وستقوم هذه الجمعيات « الوسيطة » بالحصول على قروض من الصندوق باسعار فائدة مميزة تصل لنحو ١٠ ٪ وتسدد على سنتين اما « البرنامج الثانى » فيختص بتنمية الاعمال الصغيرة وهو يستهدف خلق فرص عمل للشباب والخريجين العاطلين بالدرجة الاولى بالاضافة الى دعم المشاريع ، الصغيرة القائمة وهو الامر الذى سيؤدى الى ايجاد فرص عمل لافراد كانوا لايمكن التحاقهم بهذه المشاريع كما اننا نحمى تلك المؤسسات والتى يتعرض بعضها للافلاس من منطلق كونها مؤسسات صغيرة تتعرض لمتغيرات اقتصادية كتغير سعر العملة وارتفاع اسعار الخامات وغيرها .. هذا وسيتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال مؤسسات وسيطة كجمعيات رجال الاعمال والنقابات والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاهلية غير الحكومية .. وسوف تتراوح نسب اسعار الفائدة التى ستمنح لتلك المشروعات ، فالنسبة للمشروعات القائمة فعلا فستمنح قروضا باسعار الفائدة التى تمنحها البنوك المتخصصة الا ان الفائدة ستمنح بدون ضمان ، اما بالنسبة للمشروعات الجديدة والتى ستشغل شبابا اساسا كانوا من المتعطلين ، فستمنح قروضا باسعار فائدة مميزة جدا وتنافسية وسيتم تحديدها حسب كل حالة على حدة .

أسعار الفائدة

● ولكن اذا كنت ستمنح المشروعات القائمة الصغيرة باسعار فائدة السوق اذن ماهو الفرق ؟؟

■ والجواب . ان الفرق كبير فاولا انا ارفع عن كاهلهم الاضطرار الى الحصول على سعر فائدة مغالى فيه جدا بالنسبة لتوريد الخامات والاحتياجات اللازمة لصناعاتهم او مشاريعهم . ان هناك خبرات غير سعيدة فى هذا الصدد حيث ان « الموردين » كانوا يفرضون على اصحاب تلك المشاريع فوائد تصل لنحو ٦٠ ٪ و ٧٠ لتوريد الخامات ومستلزمات الانتاج . الموردون كانوا يحملونه هذا وفى النهاية كان صحب المشروع يتحمل هذا العبء اما الان فانا اوفر له السيولة التى تمكنه من « الشراء بالكاش » وباسعار فائدة السوق العادية ، وهذه ميزة كبرى علاوة على ذلك . فلن اطالب اصحاب هذه المشاريع بضمانات ، اننى ارفع عن كاهل اصحاب هذه المشاريع الاضطرار الى الحصول على الخامات باسعار فائدة مغالى فيها

ويستطرد الدكتور الجمال قائلا .. اما « البرنامج الثالث » فهو الخاص بالتدريب وتنمية الموارد البشرية وهو يستهدف إتاحة اكبر فرصة ممكنة للتدريب التحويلى دعما لبرنامج التخصيصية وهو مرتبط بخطة عمل مكتب قطاع الاعمال العام .. ولدينا التمويل اللازم لذلك ، اما البرنامج الرابع ، فيتعلق بالبنية الاساسية والبرامج البلدية

● ولكن ماذا تم فعلا فى مجال التنفيذ الفعلى ؟؟

■ الدكتور الجمال .. فيما يتعلق بالاسر المنتجة والحرفيين فقد تم البدء فى التنفيذ فعلا وتم التعاقد مع جمعيات الاسر المنتجة و الاتحاد التعاونى الانتاجى ، وقد تقدمت تلك الجهات بحزم من المشاريع المقترحة وتم التعاقد معها ومضينا عقودا بيننا وبين هذه الجمعيات وهذه التعاقدات فى ٤ محافظات هى الاسماعيلية والفيوم والشرقية واسيوط ونحن نقوم حاليا بمتابعة تلك المشاريع للتاكد من انها تسير فى الخط السليم .

● اما بالنسبة « لجمعيات رجال الاعمال » فلم يتم حتى الان التعاقد معهم الا ان هناك مشروعا نبحثه مع جمعية شباب الخريجين فى حلوان وهو مشروع يتيح التمويل لعدد من الصناعات الصغيرة جدا باستخدام تكنولوجيا بسيطة للخريجين كإصلاح الاحذية بتقنيات حديثة . هذا ويشغل المشروع فى السنة الاولى فقط نحو ١٥٠٠ فرد ، وسيتيح فى اجماله نحو ٥٠٠٠ فرصة عمل ... ان الفكرة هنا هى اننا لو نجحنا فى عمل المثال الجيد فى جمعية او جمعيتين سنجد ان الجمعيات فى الاقاليم الثانية ستسير على نفس الخط

ايضا فهنك مشروع جيد جدا وافق عليه مجلس الادارة وهو انشاء مجمع صناعى فى العاشر من رمضان ويستهدف ٩٠٠٠ فرصة عمل ، اما الجهة الوسيطة فى هذا المشروع فهى جمعية مستثمرى العاشر من رمضان . هذا وسيقوم المشروع براس مال عامل ومعدات تصل لنمو ٣٢ مليون جنيه سيمولها الصندوق باكملها ، والفكرة فى هذا المشروع . على سبيل المثال - اننا قمنا بتمويل المشاريع الصغيرة المرتبطة بالانتاج المصرى للصناعات القائمة ..

اما بالنسبة لمشروعات البنية الاساسية والبرامج البلدية ، فقد ابتدعنا فى مشروع اصلاح مجرى النهر بتكلفة ٧٠ مليون جنيه وجار تجهيز العقد مع وزارة الاشغال والموارد المائية ، ايضا فهنك مشروع التنمية الريفية المتكامل .

ويؤكد د . حسين الجمال دور جمعيات رجال الاعمال مشيرا الى انه لابد ان ندرك حقيقة الدور الخطير الذى ستقوم به تلك الجهات الوسيطة غير الرسمية او التابعة للقطاع العام خاصة جمعيات رجال الاعمال ان احد الاهداف الاساسية للصندوق هو دعم الجهات الوسيطة لكى تقوم بدورها فى الوصول الى جذور المجتمع . من هذا المنطلق فاننى ادعو الجمعيات الاهلية للتقدم للصندوق ، بحزم من المشروعات ، التى تحقق اهداف زيادة الدخول المنخفضة التشغيل وذلك لكى يقوم الصندوق بدعمها وتمويلها .

ويضيف د . الجمال انه يعتقد ان جمعيات رجال الاعمال قادرة على تحقيق الهدف ، وعلى سبيل المثال جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية عندها وعى اجتماعى كاف ، ان خطتنا هى تنمية دور جميعات رجال الاعمال وجمعيات شباب الخريجين ، وعلى سبيل المثال فان جمعية شباب الخريجين التى تتبع جامعة حلوان قد الت على نفسها ان تساعد شباب الخريجين على القيام بمشروعات وسيطة . اننى كصندوق اجتماعى ساقوم بدعم تلك الجهات الوسيطة لكى تقوم بدورها فى الوصول الى « جذور المجتمع » .

● واضح من حديثك الدور الاجتماعى للصندوق ولكن هل افهم من ذلك ان الصفة الاقتصادية مستبعدة من اعمال الصندوق ؟

■ د . الجمال .. يجب ان نعرف ان الصندوق عنصر متكامل مع برنامج الإصلاح الاقتصادى فعمليات الصندوق رغم انها ذات طابع اجتماعى بحكم هدفها النهائى فانها ليست ٣ات طبيعية ، خيرية ، وعنصر الاعانة فيها هو جزء من منهجية شاملة حيث يتعين ان توجه هذه العمليات فى ذات اتجاه برنامج الاصلاح الذى تستهدف سياساته تحويل طاقات المجتمع غير المستغلة الى طاقات منتجة .. هذه النقطة جوهرية واساسية بحكم ان الصندوق نفسه هو جزء من الحزمة الاصلاحية المتكاملة ، وهى تعنى ضرورة التفرقة بين الصفة الاجتماعية لاهداف الصندوق والطبيعة الاقتصادية لبرامجه ومشروعاته .

● ان « الدور الاقتصادى » فى الصندوق لايقل عن « دوره الاجتماعى » فعلى سبيل



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

المثال · اننى عندما اقوم باجراء تدريب تحويلى للعمالة فى بعض شركات قطاع الاعمال العام التى سيتم بيعها للقطاع الخاص فاننى فى هذه الحالة ارفع الاذى الاجتماعى الذى سينتج عن عدم حصول العامل على دخل ، كذلك فاننى ارفع عن الاقتصاد القومى الخسارة الناتجة عن عدم استثمار جهد وخبرة شخص كان موجودا فى مهنة معينة لمدة ١٠ سنوات على سبيل المثال

ان الدور الاقتصادى للصندوق هو دور مميز فانا عندما اخسر عاملا او موظفا اكتسب خبرة على مدار السنين اذن فانا اضر بالاقتصاد القومى ، اذن لابد من ان اوفر الفرصة اما الى الانتقال لوظيفة اخرى بالقطاع العام او الخاص او اعمل له برنامج تدريب تاهيلى يؤهله للانتقال لمجال فيه احتياج وفرص عمل ، او ينشا فرصة عمل لنفسه بالدخول فى القطاع الخاص واخذ قرض لمشروع صغير .

● هل عمل الصندوق الاجتماعى مؤقت :

■ د . حسين الجمل .. اولا فيما يتعلق ، بالفترة الزمنية ، لعمل الصندوق فإن قرار وطبيعة انشائه لم تحدد فترة زمنية ينتهى دوره بعدها الا ان هناك فترة زمنية تنتهى عام ١٩٩٦ على الاقصى يجب فيها الانتهاء من انفلق امواله .

● واذا كان هذا هو ، الواقع الحالى ، فان النجاح فى تنفيذ برنامج الصندوق من خلال اليات محددة تثبت فعاليتها سوف يؤدى بالممولين الى اعادة النظر فى استمرار دعمهم للصندوق . ايضا فان ذلك يطرح حقيقة عن الدور المحورى للصندوق فى تعبئة الموارد فاذا استطاع الصندوق ان يصبح نواة ومحورا لتعبئة الموارد المحلية والخارجية من اجل تحقيق اهدافه فإنه يكون قد حقق فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى انجازا جليل الاثر .

● اعلن رئيس الوزراء ان الميزانية العامة تساهم فى توفير جزء من موارد الصندوق الاجتماعى هل تم تحديد ذلك ؟ ؟

■ د . الجمل .. ان الميزانية العامة ستتحمل بشكل اساسى وكامل تكلفة القروض الخارجية للصندوق الاجتماعى .. فالقروض التى اتيحت للصندوق من الدول الممولة له وتصل لـ ٣٢٠ مليون دولار هذه القروض لها تكلفة منها مخاطر الاسترداد ومخاطر تغيير سعر العملة والمصاريف الادارية المختلفة الداخلة فى اتاحة هذه القروض من مصاريف التدريب والتشغيل وايضا عمولة المقرض ، هذه ، المصاريف ، والتى تصل لنحو ٢٦ ٪ من اجمالى القروض ستتحملها ميزانية الدولة اما بالنسبة للمنح والتى تصل لـ ٢٩٠ مليون دولار فسوف لاتتحمل الدولة اى شىء بالنسبة لها ..

● هناك تخوف من ان ، تتعثر ، المشروعات نتيجة عدم تحديد دور كل من الصندوق الاجتماعى والهيئات والمؤسسات القائمة ، وتساؤل عن تحديد العلاقة بين الصندوق ووزارة التخطيط

■ د . حسين الجمل . بالنسبة للتخطيط فهناك توافق كامل فى الخطة الخمسية الثالثة . فالصندوق يقوم بدوره بشكل لايتداخل مع مهام اى من الوزارات المختلفة ويجب ان نعلم ان هذا شرط اساسى من شروط الدول الممولة حيث اشترطت عدم قيام الصندوق باعمال تقع فى صميم ميزانية الدولة

ويضيف د . حسين الجمل فى نهاية حواره :

ان مشروع الصندوق الاجتماعى بطبيعته ـ برنامج مؤقت ولايستطيع ان يكون بديلا عن برنامج طويل الاجل يعمم خصيصا لتنمية الموارد البشرية والقطاع الاجتماعى فى مصر ويهدف الى رفع الكفاءة المهنية للعمالة وتعميم الجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر فى المجتمع .

إننى كصندوق اجتماعى ساقوم فقط بامتصاص نسبة البطالة الزائدة والمترتبة على تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى اما مواجهة مشكلة البطالة فى مصر فهى عمل اجهزة اخرى وليس عملا اساسيا للصندوق كما ان لجمعيات رجال الاعمال والنقابات وكافة المؤسسات الاهلية دور خطير خلال الفترة القادمة فى انجاح اهداف الصندوق بقيامها كوسيط بين الصندوق والمستفيدين سواء من الشباب المتعطل ، لذلك فاننى ادعوها للتقدم بحزم بمشروعات لكى نمولها والا كان البديل تضخم الجهاز الادارى للصندوق وهو، اولى خطوات الفشل

اما الامر الاخير فهو ان الصندوق يحتاج حاليا لتمويل اضافى للوصول الى مساعدة الطبقات الاكثر فقرا عن طريق التعويضات المباشرة .

المصدر : ...رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ... ابريل ١٩٩٢

المؤتمرات .. لن تحل مشكلة البطالة

على كثرة التوصيات التي طالبت بها المؤتمرات التي عقدت وخصصت لمناقشة مشكلة البطالة والتي كان مصير معظمها - اي هذه التوصيات - التكدس بالأدراج .. إلا ان الاحصاءات المتداولة تفيد بأن اعداد المتعطلين في إزدياد عاما وراء عام وشهرا بعد شهر .
ففي عام ١٩٨٩ خصص الحزب الوطني الديمقراطي مؤتمره العلم الخامس لتدارس مشكلة البطالة .. واعقب هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات العلمية منها .. المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين الذي عقد بمقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي تحت عنوان الموارد البشرية والبطالة كما عقد مؤتمر « البطالة في مصر » وهو المؤتمر الاول الذي عقد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

وفوق ما تقدم فهناك العديد من الدراسات والندوات والمقالات التي تصدرت قضية البطالة عنوانها وموضوعها الرئيسي .. وبلغ الاهتمام بقضية البطالة وتفنيد اسبابها ووضع تصور لحلولها الى حد ان يصرح الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطني قبل اسابيع قلائل بان المؤتمر العام السادس للحزب الوطني والذي سيعقد في شهر يوليو القادم سيخصص ايضا لمناقشة قضية البطالة مرة اخرى !!

فترى هل تحققت التوصيات الصادرة قبل ذلك او حتي بعض منها بحيث ياتي طرح القضية ذاتها مرة اخرى استكمالا ومتابعة لحلها بشكل نهائي .. ام ان أسلوبنا في حل المشاكل بات يعتمد بالدرجة الاولى على عقد المؤتمرات لننفض أيدينا بعد ذلك وكأن المشكلة قد حلت بحشد الموارد والامكانات لعقد المنتديات والمؤتمرات !!

عبر هذه السطور القليلة ساحاول كشف المعوقات التي فرغت التوصيات الصادرة قبل ذلك من محتواها وحولتها لمجرد اسطر مكتوبة على ورق محفوظ في ملف يحمل عنوان « البطالة » داخل مخازن الوزارات وادراج ودهاليز الحزبيين .. مستعينة في ذلك بورقة هامة اعدها الدكتور صلاح الجندي استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة المنصورة .

كان من ابرز التوصيات .

○ التركيز على انماط الاستثمارات القومية التي تمتص البطالة .

فكيف تم التعامل مع هذه التوصية .. نجد ان هناك تضاؤلا مستمرا للاهمية النسبية للقطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة وذلك لصالح قطاعات الخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية . والدليل على ذلك .

على ذلك ضآلة نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات القومية بحيث لم يتجاوز ١٠٪ حتي الآن وفي مختلف الخطط الاقتصادية ونتج عن هذا انخفاض النصيب النسبي لهذا القطاع في قوة العمل من ٤٢٪ الى ٣٥٪ !!

على الرغم من تخصيص ٢٦.٢٪ من الاستثمارات القومية للقطاع الصناعي في الخطة الخمسية الثانية ٨٧ - ٩٢ الا ان نصيب القطاع الصناعي من قوة العمل لم يزد إلا بنسبة بسيطة حيث إرتفعت تلك النسبة من ١٢.٤٪ الى ١٤.١٪ !!

وذلك نتيجة استخدام نسبة كبيرة من الاستثمارات في عمليات الاحلال والتجديد وتلك لاتتطلب فرص عمل كبيرة وايضا لوجود الكثير من المشروعات المتعثرة والطاقات العاطلة والوحدات الانتاجية التي لاتعمل اكثر من وردية واحدة رغم ما انفق عليها من استثمارات ونقد اجنبي وما استخدم فيها من قروض وتسهيلات تتراكم فوائدها ، هذا بالاضافة الى استخدام فنون انتاجية كثيفة راس المال

● التوسع في مشروعات الاستثمار

بالنسبة لهذه التوصية التي دائما ما تتصدر الحديث عن كيفية حل مشاكل كثيرة ومنها البطالة نجد ان الحقيقة تفيد بان اجمالي المشروعات التي تمت الموافقة عليها منذ الأخذ بسياسة الانفتاح

رؤية تحليلية تقدمها

إيمان مصطفى

الاقتصادي عام ٧٤ وحتى الآن ٨٤٨ مشروعا حققت نحو ٢٤٢ الفا و٤٢٢ فرصة عمل وهو معدل ضئيل للغاية اذ ان هذا القدر المحدود من فرص العمل تحقق على مدى ثمانية عشر عاما بينما يخرج الى سوق العمل سنويا ٤٥٠ الف خريج .

فضلا عن ذلك فمعظم الوظائف التي انشاتها هذه المشروعات جاءت في جزء منها اقتطاع من وظائف العاملين بالحكومة والقطاع العام الذين جذبتهم هذه المشروعات .. كما ان هذه المشروعات تستخدم أساليب تكنولوجية مكثفة لراس المال في العملية الانتاجية وهو ما يتعارض الى حد كبير مع الاتجاه لخلق فرص عمل جديدة يضاف الى ذلك استمرار غياب التنسيق المتبادل بين اجهزة التعليم والتدريب وبين ادارات تلك الشركات

● التركيز على الصناعات الصغيرة

الواقع يفيد ان الصناعات الصغيرة لم تلق الرعاية الواجبة حتي الآن .

ونجد أنه لم تنشأ حتي الآن هيئة واحدة للاشراف والرقابة على الصناعات او المشروعات الصغيرة حيث يتنازع الاشراف العديد من الوزارات والهيئات هذا بخلاف العقبات الادارية فهناك اكثر من ١٢ هيئة تطلب ما يزيد على ٤٠ موافقة لانشاء المشروعات الصغيرة

● الاتجاه نحو استصلاح المزيد من الاراضي :

هذه التوصية او الشعار البراق كيف تم التعامل معه .. فرغم التيسيرات فهناك عقبات ومشكلات لاحصر لها تواجه الخريجين الذين كان لهم - حظ - الانتفاع والمشاركة في استصلاح الأراضي بالحصول على خمسة افدنة مستصلحة ومستزرعة ومنزل بفترة سماح ٤ سنوات .

فرغم ما اضيف الى الرقعة المزروعة من اراض جديدة تقدر بنحو ١,٤ مليون فدان وذلك دون ان ندخل في الاعتبار ما تم اقتطاعه من أراض قديمة تم البناء عليها ودون ان ندخل في الاعتبار ان انتاجية الأرض الجديدة هي بالطبع تقل عن مثيلتها القديمة .. فإننا نقول ان استصلاح واستزراع الأراضي يعتبر حجر الزاوية من حل مشكلة البطالة والخروج بمصر من ازماتها الخانقة

فبماذا ستوصون في مؤتمراتكم



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٢

القدمة ؟ "

● التدريب التحويلى من التوصيات المتكررة التدريب التحويلى .. وعلى الرغم من ان برامج التدريب التحويلى تنفق عليها الدولة ما يزيد على ٨٠ مليون جنيه تذهب هباء ذلك ان الموظف او العامل ينتهز هذه الفرص لياخذ اجازة من عمله

● الربط بين احتياجات الانشطة الاقتصادية وسياسات التعليم :ـ

لم يحدث حتى الآن الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل المحلية والعربية والافريقية .. ومازالت سياسات التعليم فى مصر تركز على التعليم الثانوى العام والجامعى ولم تعط نفس القدر من الاهتمام للتعليم الفنى والمهنى ..ـ على عكس ما صرح به وزراء التعليم على اختلافهم مرارا وتكرارا فمثلا يلاحظ ان ما ينفق على التعليم سنويا يقدر بنحو ٣ مليارات جنيه يخص الجامعات والمعاهد مليار منها اى ٣٥٪ بينما الـ ٦٥٪ الباقية ـ ٢ مليار جنيه ـ موزعة على باقى مراحل التعليم .. كما لم تتبع اى سياسات تساعد فى القضاء على الخلل القائم بين سياسة التعليم واحتياجات سوق العمل فى مصر اللهم الا انشاء الجامعة المفتوحة التى تهتم بتخريج اعداد اضافية من خريجى الكليات النظرية المكدسين بلا عمل !! والذين فكرت الدولة فى حل مشكلتهم بتعيينهم فى المخابز لتوزيع وبيع الخبز "

● انشاء بنك لتمويل مشروعات الشباب :ـ

اين هذا البنك.

● انشاء الصندوق الاجتماعى

ملزالت اجتماعاته كلها تنظيمية ولحل بعض المشاكل التى ظهرت قبل ان يبدا عمله الفعلى ..

وبعد هذا السرد السريع .. لنا ان نسال متى سننفذ ما تخرج به المؤتمرات من توصيات والیس الاجدى ان نوجه نفقات عقد هذه المؤتمرات الى خلق فرص عمل جديدة حتى ولو كانت فرص عمل واحدة !! فمشكلة البطالة مشكلة مركبة تتطلب مواجهتها منظورا متكاملا وفكرا استراتيجيا واحدا .

■ اللجنة الوزارية للخدمات تقرر :

تعيين ٣٥ ألفا من خريجي الجامعات من مختلف التخصصات بوظائف التدريس

انشاء المعهد العالى للتمريض ببنها وعلاوة غطس لرجال الانقاذ النهرى

تعيينات بالأزهر ومجلس الدولة والشئون والمدن الجامعية والقنطرة شرق

وافقت اللجنة الوزارية للخدمات على تعيين ٣٥ الفا من حملة المؤهلات العليا لسد العجز فى وظائف التدريس فى مدارس وزارة التربية والتعليم من تخصصات لغات عربية ، وانجليزية ، وفرنسية ، ومواد اجتماعية ، ورياضيات ، وتربية زراعية ، وفنية ، وموسيقية ، واقتصاد منزلى ، وهندسة ، وفنون تطبيقية ، وزراعة ، وطب بيطرى ، وسياحة وفنادق ، وحقوق ، وخدمة اجتماعية ، على ان يتم الترشيح لهذه الوظائف من دفعات ٨٤ بصفة اساسية ودفعات ٨٥ بصفة احتياطية فيما عدا الاعداد المطلوبة لتدريس اللغات فيتم ترشيحهم من دفعات ٩١

كما وافقت اللجنة على مشروع قرار جمهورى بانشاء معهد عال للتمريض بمدينة بنها تابع لكلية طب الزقازيق ، ومنح علاوة غطس لرجال الانقاذ النهرى .

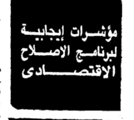
ووافقت اللجنة على تعيين ٤٠٩٣ من حملة المؤهلات العليا ، وفوق المتوسطة ، والمتوسطة تخصصات اداب وتربية ، ولغات ، وترجمة وألسن ، وعلوم ، وتجارة ، وحقوق ، ودبلومات تجارة ، واعداد فنيين تجاريين ، وفنون تطبيقية ، وجميلة لسد العجز فى وظائف التدريس والادارة بالأزهر ، من خريجى ٨٤ ومابعدها مؤهلات عليا ، وخريجى ٨٣ مؤهلات متوسطة ، اما الاعداد المطلوبة لتدريس اللغة الانجليزية فسيتم ترشيحهم من خريجى ٩١ ووافقت اللجنة على تعيين ١٩١ من خريجى الحقوق ، والتجارة ، والالسن ، والاعلام ، واعداد الفنيين التجاريين ، ودبلومات تجارة ، وصناعة من دفعات ٨٣ متوسطة ، و٨٤ عليا للعمل بمجلس الدولة ، وتعيين ٤٥ خريجا من الآداب والخدمات الاجتماعية للعمل بالمدينة الجامعية للطلبة بمدينة نصر من دفعات ٨٤ ومابعدها ، و٤٦٧ من خريجى معهد اعداد الفنيين الصناعيين شعبتى استصلاح اراضى ورى وصرف دفعة ٩٠ للعمل بوزارة الاشغال العامة ، وتعيين ٢١ من خريجى الاقتصاد المنزلى شعبة طفولة دفعة مايو ٩٠ للعمل بمديريات الشئون الاجتماعية ، و٢٠ خريجا من حملة بكالوريوس الهندسة والعلوم «حساب آلى» دفعات ٨٤ ومابعدها للعمل بمقر جامعة قناة السويس بالاسماعيلية ، وحملة دبلوم الخدمة الاجتماعية عام ٩١ للعمل بوزارتى الشئون الاجتماعية ، والتعليم وبعض الجهات الاخرى ، وحملة ليسانس الآداب «وثائق ومكتبات» ٩١ للعمل بجامعة طنطا وتعيين ابناء مدينة القنطرة شرق من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة دفعات ٨٦ للعمل بالمدينة ، وتعيين ٢٣ من حملة لسانس الحقوق وبكالوريوس التجارة والهندسة دفعات ٨٤ ومابعدها للعمل بمديريتى القوى العاملة والتدريب بالدقهلية والمنوفية .

كما قررت اللجنة تعيين ١٠ خريجين من الاقتصاد المنزلى شعبة تغذية دفعات ٨٤ ومابعدها بالمدينة الجامعية لجامعة الازهر بالقاهرة .

وصرح المستشار احمد رضوان وزير الدولة لرئاسة مجلس الوزراء ان التعيين سيكون على الدرجات الشاغرة فيما عدا التربية والتعليم ، والازهر ، ومدينة القنطرة

واوصت اللجنة بالتوسع فى انشاء معاهد التمريض العليا كما وافقت اللجنة على مشروع قرار جمهورى مقدم من وزارة الداخلية بمنح علاوة غطس بواقع ١٦ جنيها لضباط الشرطة ، و١٢ جنيها للامناء والمساعدين وصف ضابط والجنود ، و٦ جنيهات لجنود الدرجة الثانية ، وصرف ٣ وجبات غذائية اسبوعية ، ويستفيد من القرار العاملون فى مجال الانقاذ النهرى ، واعضاء فرق الغطس

سلطان أبو على : مشروعات كبرى لامتصاص البطالة واعادة توزيع السكان



مؤشرات إيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى

اكد الدكتور سلطان ابو على وزير الاقتصاد الاسبق ان برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر حقق مؤشرات جيدة حيث انخفض معدل التضخم عن طريق السياسات النقدية التى اتبعتها الدولة فى الفترة الحالية وزادت الثقة فى الجنيه المصرى واستقر سعر الصرف كما زاد معدل النمو فى الناتج المحلى حيث اصبح ١/٢٪ بعد ان كان سالب ٣,٥٪ جاء ذلك فى كلمته امام ندوة عن تقييم الاصلاحات الاقتصادية الجارية التى عقدت فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .



د . سلطان ابو على

وقال إن الحكومة بدات فى السعى لخفض العجز عن طريق فرض ضريبة المبيعات والتى بلغت حصيلتها ٦ مليارات جنيه بدلا من ضريبة الاستهلاك التى كانت حصيلتها ٣ مليارات جنيه

وطالب بإقامة مشروعات كبيرة تهدف الى امتصاص البطالة وحسن توزيع السكان عن طريق اقامة مجتمعات عمرانية جديدة فى البحر الاحمر وسيناء كما طالب بتحرير التجارة الخارجية وتخفيض التقييد الكمى للتجارة الخارجية والغاء قوائم حظر الاستيراد واعادة النظر فى التعريفة الجمركية

واوضح اسماعيل حسن رئيس بنك الاسكندرية ان رفع اسعار الفائدة على المدخرات بالبنوك ليس له أثر خطير على الاستثمارات لان إرتفاع سعر الفائدة ارتفاع هامشى بالنسبة لنفقات الاجور وتكلفة الانتاج فى المشروعات

وقال : من اهم انجازات الاصلاح الاقتصادى اننا بدانا نلمس تغيير اسعار الفائدة بين الارتفاع والانخفاض طبقا لطلبات سوق النقد حاليا

واشار الى ان اصدار اذون الخزانة جاء لتمويل الخطط من الايراد المصروف للدولة خلال فترة معينة ولكنه لامعنى لاصدار أذون الخزانة لمدة سنة ولكن اذون الخزانة ليست دافعا للحكومة كى تقترض كما كان يحدث من البنك المركزى من خلال السحب على المكشوف ولكن الإقتراض الحكومى عن طريق اذون الخزانة اصبح مقننا ومعلوما للجميع وقد بلغت قيمة اذون الخزانة حتى الآن ١١,٥ مليار جنيه .

وقال انه تم السماح للبنوك بتغيير نسبة الاحتياطى والسيولة النقدية ولم تعد هناك مشاكل بالنسبة للسقوف الائتمانية والحكومة تعمل على تقوية البنوك عن طريق تزويد المتخصصات وتبويب الديون .

واشار إلى ان الخصخصة تحتاج الى سوق مال قوية لبيع المشروعات العامة وان زيادة نشاط البورصة يؤدى الى زيادة فعالية دور البنوك فى تمويل المشروعات .

واشارت الدكتورة سلوى سليمان مدير مركز البحوث الاقتصادية الى ان برنامج الاصلاح الاقتصادى هو تغيير للنظام الاقتصادى القائم وان النظام الاقتصادى يجب ان يكون وسيلة لتحقيق الاهداف وانتعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة ورفع مستوى معيشة الفرد

وطالبت بضرورة توفير الشروط الموضوعية للقطاع الخاص لكى يحل محل القطاع العام وإطلاق حرية القطاع الخاص فى الاستثمار وتحديد اسعار منتجاته وضرورة استغلال الطاقات البشرية المتعطلة ورفع الكفاءة الانتاجية واستخدام امكانيات الطلب والسوق المحلية .

واكد محمد فريد خميس رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان ان حتمية الاصلاح الاقتصادى الذى تسير فيه الدولة يهدف الى رفع مستوى معيشة الفرد والنمو الاقتصادى وذلك عن طريق رفع معدلات الانتاج وزيادة الاستثمارات .

وقال ان فتح باب الاستيراد وبدون وسائل لحماية الصناعة المحلية سيؤدى الى القضاء على الاستثمارات القائمة وإغلاق المصانع المحلية

واكد ضرورة تنشيط وتدعيم الاستثمارات القائمة وتحقيق البعد الاجتماعى وان سعر الصرف الآن فى صالح الصادرات المصرية



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٦ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يوميات الأخبار — يكتبها اليوم محمد مصطفى غنيم

**« ... ان اللوم الاكبر الذى لا يمكن إعفاء أحد منه .. هو ترك هذا الجيش الضخم من الشباب المتعلم فى حالة شلل تام ..!..» **

هـذه الطاقـات .. الى متى نتركهـا معـطلة ؟

الجمعة :

هؤلاء الجحافل التى تضم آلاف مؤلفة من شبابنا المتعلم الذى انفقت الدولة عشرات الملايين من الجنيهات وسنوات عديدة على تعليمهم الجامعى والمتوسط فى مختلف التخصصات .. هل نتركهم قابعين فى بيوتهم ، يضعون أيديهم على خدودهم ، ويتجرعون الحسرة والألم على الآمال التى علقوها هم وأسرهم على الأعوام التى يعتقدون انهم اضاعوها من عمرهم لتذهب هباء ، ليقضوا أعواما أخرى من زهرة شبابهم فى انتظار خطابات القوى العاملة ..

من المسئول عن هذه الطاقات المعطلة التى تبددها دولة ما زالت رغم كل شىء ، محسوبة فى عداد الدول النامية التى تحتاج الى كل يد قادرة على العمل والعطاء ؟... وكم دولة فى العالم حتى بين الدول المتقدمة يمكن ان تحسد بلدنا على هذا الرصيد الضخم من الشباب الذى بلغ هذا القدر من التعليم العالى .. ليجدوا انفسهم فى النهاية مجرد مخزون متراكم لا يزال عاجزا عن اطعام نفسه او اعالة ذويه الذين ظلوا سنوات طويلة يحلمون باليوم الذى يتخرج فيه الأبناء والبنات ، ليشاركوا فى حمل العبء الذى تحمله آباؤهم ، او لكى يبنى كل منهم حياته الخاصة ويحقق أمانيه فى الـزواج وبيت مستقل ومستقبل مرموق ؟.

ولست ألقى اللوم كله على الحكومة الحالية عن هذه المأساة التى لا مثيل لها فى اى مكان فى العالم ، فالكل يعلم انها ميراث سياسة خاطئة بدات منذ عدة عقود من اجل تحقيق أهداف خاصة لا صلة لها بصالح هـذا الوطن ، وظلت كامنة كالداء الخبيث ، الذى بقى حتى اليوم ، يبحث عن جراح بارع يستأصله بشجاعة ليستعيد الجسد حيويته ومساره الطبيعى كبقية دول العالم ..

ولكن اللوم الاكبر الذى لا استطيع اعفاء أحد منه ، هو ترك هذا الجيش الضخم من الشباب المتعلم دون الافادة منه بأية صورة من الصور ، واستغلال المستوى العلمى الذى بلغوه فى مجال فشلت كل السياسات الارتجالية التى وضعت لعلاجه فى تحقيق أية نتائج ملموسة تمحو وصمة عار لابد لنا من التخلص منها بأى ثمن ونحن نستعد لدخول بوابه القرن الحادى والعشرين .. وأعنى بها وصمة الأمية !!.

هذه القوة الضاربة الضخمة من الشباب المسلح بأعلى مراحل التعليم ، أليس حراما أن نترك هكذا فى حالة شلل تام دون أن نحاول الانتفاع بها فى مجال القضاء على عار أمية متفشية على نطاق واسع .. لقد جربنا عشرات من المحاولات والاساليب دون جدوى وانفقنا عشرات الملايين على مشروعات وهمية لمكافحة الأمية فلم ينتفع بهذه الاموال غير أعداد محدودة من المنتفعين دون أن يحققوا أية ثمار حقيقية ..

اننى أقدم هنا اقتراحا اتمنى ان يجد أذنا صاغية من المسئولين ، وهو انشاء هيئة رئيسية موحدة تتولى مسئولية وضع خطط جديدة مدروسة للقضاء على الأمية فى كل شبر من ارض مصر ، تضم الخبراء فى كل ما يتعلق بوسائل التعليم اللازمة فى هذا المجال ، والتى جربت بنجاح فى دول عديدة أقل منا طاقات وامكانيات وعراقة ، على ان تكون عدتها الرئيسية هى هـذا الجيش الهـائـل من الخريجين ، الذين ينبغى ان يدعوا للقيام بهذه الخدمة الوطنية البالغة الاهمية ، مقابل أجور مجزية بعقود محددة بفترة كافية لتحقيق أهداف العقد الذى أعلن الرئيس حسنى مبارك لمحو الأمية فى مصر قبل نهاية القرن الحالى ، حتى نقتحم ابواب القرن الحادى والعشرين وليس فى وطننا أمى واحد .

وفى هذا الصدد لابد من الاستعانة بالدراسات الواسعة والتقارير القيمة التى قدمها خبراء المجالس القومية المتخصصة حول هذا الموضوع تحت توجيه الدكتور محمد عبدالقادر حاتم ، ولا شك أن الاستعانة بها سوف توفر الكثير من الجهد والوقت ، اذ أن التوصيات التى قدمتها تقارير هذه المدارس تعالج كل جوانب المشكلة حيث اشترك فى وضعها نخبة من اكبر الخبـراء والمتخصصين فى مجـال التعليم .

ولا انكر أن هناك جنودا مخلصين بذلوا الكثير من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل رغم ما واجهوه من صعاب وعقبات حالت دون الوصول الى الثمار المرجوة ، ومن ابرزهم الدكتور عبدالدايم الانصارى مقرر اللجنة القومية لمشروع محو الأمية الذى اعرف انه قدم الكثير من جهده وماله الخاص من أجل الاسهام فى معركة محو الامية ، واتوقع ان يكون له دور مرموق فى المعركة الكبرى المقترحة ..

× × ×

ماذا أعددنا للذكرى الأولى لعبدالوهاب ؟

السبت :

ما اسرع ما تمر الأيام وتنقضى السنون ، وتبقى الذكريات العطرة لمن رحلوا عن عالمنا ، ولبوا نداء خالق السموات الارض .. وستظل ذكرى العبقري الذى سما بفنه الى اعلى الذرى باقية معنا وفى وجداننا وقلوبنا ، والذكريات كما قال شوقى وغنى عبدالوهاب ، صدى السنين محاكي ..

من يصدق ان عاما كاملا يوشك ان ينقضى عـلى رحيل هـذا الفنـان الاسطـورة ، الذى تـربت اجيال لا تحصى على صوته الذى يجمع بين القوة والحلاوة ، والكلمات التى يمتزج فيها النغم الرائع بالمعنى الجميل ، فقد لحن وغنى لفحول الشعراء المحدثين والقدماء ، وخلف لنا ثروة من الاغنيات والالحان ستظل نبراسا لمن يريد أن ينعش احاسيسه ويجلو الصدأ عن مشاعره ..

وأود فى هذه المناسبة أن تخرج الاذاعة والتليفزيون وبقية الهيئات الاعلامية والفنية عن نمطها المألوف فى تجاهل ذكرى أعلام مصر فى كل مجال ، وان تخيب ظن الذين يتوقعون منها مثل هذا السلوك ، فتبدى





الاهتمام اللائق بمناسبة الذكرى الاولى لغياب عبدالوهاب عن الساحة فى هذا الزمن الردىء ، الذي انقلبت فيه القيم رأسا على عقب فى كل مجالات الفن ، وخاصة المسرح والسينما ، والغناء بصفة خاصة ، والذى أصبح نهبا لكل شذاذ الآفاق ، الذين تركوا مهن المكوجية والسباكين ليغمروا سوق الفن بكل غث وسقيم من الكلمات والأصوات .

وبهذه المناسبة يتساءل كثيرون عن موعد عرض فيلم عبدالوهاب السابع « لست ملاكا » الذى يحوى مجموعة من أبدع الحانه ، والذى وعد التليفزيون أكثر من مرة بعرضه ، وكانت آخر وعوده فى عيد الفطر الماضى !..

× × ×

ويقول المهندس الاستشارى محمود سلطان من الاسكندرية ، عاشق عبدالوهاب الاول فى مصر ان هذا الفنان العملاق الذى أسعد الملايين فى ارجاء الوطن العربى أكثر من ٦٥ عاما رحل عنا فى ٤ مايو من العام الماضى ، وبقى معنا فنه الذى لن يزول ، فقد كان فلتة من فلتات الطبيعة لن يجود الزمان بمثلها .. وهو لم يكن فنانا عبقريا فحسب ، بل كان انسانا فى المقام الأول يبذل الكثير فى الخفاء لمساعدة العديد من الأسر المحتاجة ..

ويوجه المهندس محمود سلطان نداء حارا الى كل الهيئات الفنية وأجهزة الاعلام للاحتفال بالذكرى الأولى لرحيل الموسيقار العملاق بالصورة اللائقة بعد أن اهملت أول ذكرى لميلاده بعد وفاته فى ١٣ مارس الماضى .. ويكفى ان الداعية الاسلامى الكبير فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى قال عن فنه « اننى لم أطرب الا من عبدالوهاب ».

نجوم وحكايات

الأحد :

تعتبر أخبار أهل الفن وحياتهم العامة والخاصة من أكثر المواد الصحفية التى تحظى باهتمام الجمهور بوجه عام ، لا فى مصر فحسب ، بل وفى كل مكان فى العالم ، لا بدافع الفضول وحب الاستطلاع فقط ، بل لأن عشاق الفنون المختلفة لديهم عادة رغبة قوية فى معرفة كل ما يتعلق بهؤلاء الذين يكرسون حياتهم وجهودهم لاسعادهم ، ومع ذلك فان الكتب التى تتحدث عن نجوم السينما والمسرح والتليفزيون وسائر فنون الموسيقى والغناء قليلة فى المكتبة المصرية ، ربما لقلة الكتاب الذين لديهم القدرة والخبرة والمعلومات الحقيقية عن أهل الفن .

والصديق والزميل القديم ثروت فهمى ، الذى يعتبر بحق شيخ النقاد والمحررين فى الصحافة المصرية ووراءه تاريخ طويل فى هذا المجال لأكثر من نصف قرن ، من الصحفيين الذين يتمتعون بثقة كل اساطين المسرح والسينما والغناء والموسيقى الذين ملأوا الساحة الفنية طوال تلك الأعوام ، كما انه يحظى باحترام قرائه بصفة خاصة ، لعفة أسلوبه والتزامه بالمبادىء والموضوعية فى كل ما يكتب ، دون اسفاف أو محاولة للابتزاز أو استغلال ما لديه من اسرار ومعلومات ، وهى صفات أكسبته ثقة لا حد لها فى كل الأوساط الفنية .

وفى أحدث كتب ثروت فهمى « نجوم وحكايات » ، حصيلة ضخمة من المعلومات والحقائق والأسرار عن مشوار حياة عشرات من أشهر الفنانين الذين غزوا مختلف دروب الفن منذ الثلاثينات حتى اليوم ، فى مجالات التمثيل و الطرب والموسيقى ، أمثال العملاق عبدالوهاب ، وعبدالحليم حافظ ، ومحمد الموجى ، ونجوم السينما والمسرح يحيى شاهين وفريد شوقى وكمال الشناوى ، وشادية وماجدة ووردة وكثيرون وكثيرات غيرهم .

ويتميز المؤلف عن سواه ممن طرق هذا المجال من التأليف انه لا يكتب إلا عن الحقائق والحكايات التى عرفها بنفسه أو كان شاهدا لوقائعها ، فلا يعتمد على الشائعات أو السماع ، كما أن فى جعبته من اسرار هؤلاء النجوم أكثر بكثير مما يكتبه فى مقالاته الصحفية أو الكتب التى يصدرها ، ولكنه يحتفظ بها بين ضلوعه لأن أصحابها ائتمنوه عليها ، وهم على ثقة من انه لن ينشرها بغير رضاهم ..



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

□ العماوى « للأهرام المسائى » :

برنامج الاصلاح الاقتصادى كفيل بالحد من بطالة الشباب

العمال أول من طالبوا بتطوير الوحدات الانتاجية

فى تصريح خاص لمندوب (الاهرام المسائى) اكد السيد احمد العماوى رئيس اتحاد العمال ان برنامج الاصلاح الاقتصادى الجارى تنفيذه سيؤدى الى توفير عدد كبير من فرص العمل أمام شباب الخريجين بما يحد كثيرا من البطالة التى يعانى منها المجتمع حاليا ، مشيرا الى ان العمال اول من طالبوا وايدوا اجراءات تطوير الوحدات الانتاجية ومعاملاتها بشكل اقتصادى ـ اى على اساس تكلفة الانتاج .

واوضح ان اتحاد العمال ليس ضد القانون ٢٠٣ لعام ٩١ والخاص بتطوير قطاع الاعمال العام مؤكدا ان خطوات الاصلاح الاقتصادى ستؤدى الى زيادة الانتاج وارتفاع عائد الشركات وبالتالى اقامة مشروعات جديدة تمتص العمالة .

وقال رئيس اتحاد العمال . إن زيادة البطالة ليس عيبا عماليا ولكنه من اخطاء الادارة حيث انه فى وقت ما كان يتم تقييم الشركات على اساس قدراتها على استيعاب البطالة ..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣٥ مليون دولار لشباب الخريجين

كتبت ـ نهال شكرى :

اكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان مصر تتمتع بتقدير برنامج الغذاء العالمى .. خاصة فى ضوء الجهود الكبيرة التى يبذلها الرئيس حسنى مبارك من اجل ايجاد فرص عمل للشباب .

جاء ذلك خلال اجتماع نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة مع ممثلى هيئات مكاتب برنامج الغذاء العالمى فى منطقة الشرق الأوسط واشار الدكتور يوسف والى الى ان مشروع برنامج الغذاء العالمى للتوطين وتنمية الاراضى حديثة الاستصلاح قدم لمصر ٣٥ مليون دولار وذلك لمعاونة صغار المزارعين وشباب الخريجين فى مشروع مبارك القومى على الاستيطان وزراعة .. الاراضى .. الموزعة عليهم .

وفى اطار ما يقدمه مشروع برنامج الغذاء العالمى صرح الدكتور يوسف والى بانه تم البدء فى مشروع تحسين الاراضى بكفر الشيخ وتمت الموافقة على امتداده ٤ سنوات اخرى وتبلغ قيمة المعونة المقدمة له ١٠ ملايين دولار .

كما اكد انه تمت الموافقة على تخصيص معونة ٢٠ مليون دولار لمشروع الصيادين فى مناطق ادكو ورشيد ومريوط وبورسعيد والقسم .

وجدير بالذكر ان برنامج المعونة الغذائية يمتد ايضا لمشروعات تابعة لوزارة التعمير تتضمن مشروع الساحل الشمالى الغربى ـ (توطين ـ البدو) وتبلغ قيمة المعونة المقدمة ٩ ملايين دولار ومشروع شواطىء بحيرة السد ، توطين الصيادين ، وتبلغ قيمة المعونة ٧ ملايين دولار ومشروع سيناء (توطين البدو) وتبلغ قيمته ١٠ ملايين دولار .



فى مشروع مبــارك القـومى :

توطين الخريجيـن..فى قـرى صغيـرة
أراضــى الدفعـة الرابعـة..بعد شـهرين

كتب - اسكندر أحمد :

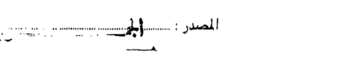
اكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ان نظام توطين الخريجين في مشروع مبارك القومي يتم وفقاً لمعيار جغرافى بحيث يتم تسكينهم فى محافظاتهم أو أقرب محافظة لهم .

أضاف أنه يتم توزيعهم ايضا كنوعيات مختلفة من حيث المؤهل والجنس بغرض خلق مجتمعات جديدة متكاملة ، تشمل المجالات المختلفة ، موزعة على قرى صغيرة ، تستوعب من ٢٠٠ الى ٨٠٠ خريج .

صرح أحمد اسماعيل رئيس جهاز تمليك المشروع القومى لشباب الخريجين بان باقى الدفعة الرابعة من المشروع سوف تسلم بعد شهرين بواقع ١١ الف فدان من سهل الحسينية بالشرقية و٧ آلاف فدان ببورسعيد ، وأنه قد تم تسليم ٤٠٠ خريج أراضى شرق القناة .

اضاف ان وزارة الاشغـال العامــة والموارد المائية قد وعدتنا أنها ستنتهى من توصيل المياه لتلك الاراضى خلال نفس الشهرين





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٢



أعلنت الحكومة منذ أيام ـ على لسان د. عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء، والتنمية الادارية ـ أنها بصدد انشاء سجل خاص يحدد حجم البطالة .. بهدف توفير فرص العمل للمواطنين.

طبعا .. المشكلة عنيفة، ومتفاقمة .. وحتى الآن لم تجد معها حلول كثيرة .. لاسيما أن القطاع الخاص .. مازال مترددا في التفاعل معها بايجابية .. رغم الآمال المعلقة على نشاطاته .. في هذا الصدد.

●●●

من هنا .. نحن مع أي فكرة، أو مبادرة، أو قرار، أو حتى مجرد نية صادقة .. يسعى صاحبها نحو الاقتراب العملي من الأزمة .. مهما بلغت درجة الصعوبة ..!

ولقد بعث لي «محمد علي العوضي» رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الانتاجية لنقل الركاب بمحافظة بورسعيد .. يقول .. إن الجمعية على استعداد لتوفير فرص العمل للشباب دون أن تحصل على جنيه واحد من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

كل ما هنالك .. أن الأخ «العوضي» .. له مطلبان أساسيان:

● الاول: اسناد إدارة المواقف بالمحافظات لجمعيات نقل الركاب.

● الثاني: بيع مشروعات النقل الداخلي .. لهذه الجمعيات.

ثم يشير العوضي إلى أن د. محمود شريف وزير الادارة المحلية قد أصدر توجيهاته للمحافظين .. لتنفيذ ذلك .. لكن يبدو أنهم نسوا .. أو تناسوا ..!!

●●●

أنا اليوم لا أناقش ما إذا كان وزير الادارة المحلية قد أصدر مثل هذه التوجيهات بالفعل أم لا .. لكنني أعتقد أن تحقيق الاقتراحين، أو المطلبين اللذين طرحهما «العوضي» .. ليس عسير المنال .. فالدولة ـ منذ شهور عديدة ـ أعلنت عن طرح مثل تلك المشروعات للبيع .. والمفروض .. أنها قد انتهت من مهمتها .. وان كانت أسباب التباطؤ واضحة .. ولعل «المحافظين» .. هم أول من يعلمها جيدا ..!

●●●

إن رئيس الجمعية التعاونية «الانتاجية» ببورسعيد يصر على أنه يريد أن يثبت بالدليل العملي بأن قطاع التعاون الخدمي يستطيع توفير أكبر عدد من فرص العمل للشباب .. وبالتالي .. فهو يأمل تحديد «لقاء» مع وزير الادارة المحلية بأسرع وقت .. ليتفق معه على التفصيلات مؤكدا أنه «جاهز» دائما.

على أي حال .. إذا كانت آمال عشرات الألوف من الشباب معلقة على مجرد «موافقة» من د. محمود شريف على مجرد الاجتماع بصاحب المشروع .. فانى واثق من أن الوزير .. سيدعو إلى هذا الاجتماع اليوم .. وليس غدا.

وأنا شخصيا في الانتظار .. لمعرفة النتائج.

سيد رجب



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٢

لجنة لتنفيذ المشروعات الصغيرة لتشغيل الخريجين بالعاصمة

كتب ـ عبد الهادى تمام :

قرر السيد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة تشكيل لجنة برئاسة نائبه إبراهيم عطوة لدراسة وتنفيذ المشروعات الصناعية الحرفية الصغيرة لخلق فرص عمل لشباب الخريجين للاسهام فى التنمية الصناعية .

وأشار نائب المحافظ الى دور مشروع الصناعات الحرفية الذى تسهم فيه وزارة الادارة المحلية ، وحاجة تلك المشروعات الى المتابعة والتمويل من خلال القروض الميسرة والمحددة ، والتى يجب توافر الشروط الخاصة بالمشروعات وبالمتقدمين بها .

وقال إن الاولوية فى هذه المشروعات ستكون لخريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والمدارس الفنية ومراكز التدريب الفنية ، بالاضافة الى الشباب ذوى الخبرة فى مجال الصناعات الحرفية بشرط التفرغ أ، وضرورة اعداد الدراسات الخاصة بالجدوى ومدى صلاحية المشروع والحاجة لانتاجه .

الصندوق الاجتماعي للتنمية يوافق على :

تخصيص ١٠ ملايين جنيه لتوفير الفى فرصة عمل تعاونية للشباب

كتب ـ حسين شهبون :

وافق الصندوق الاجتماعي للتنمية على تخصيص عشرة ملايين جنيه للتعاونيات الانتاجية تصرف كقروض لمشروعات الشباب التعاونية الانتاجية لتمويل حوالى الفى فرصة عمل جديدة للشباب الراغبين فى الدخول فى مشروعات الانتاج الحرفى والتعاونى ، مع معاونتهم فى ايجاد الفرص التسويقية والتصديرية للمشروعات .

وقد خصص الاتحاد التعاونى مبلغ ٢,٤ مليون جنيه تصرف فورا لشباب محافظة اسيوط لتنفيذ المشروعات التى تقدموا بها للمحافظة وتمت الموافقة عليها من اللجنة التنفيذية للمحافظة برياسة المحافظ .

وقد صرح سيد زكى رئيس الاتحاد التعاونى الانتاجى وامين الحرفيين بالحزب بان مشروعات محافظة اسيوط تتضمن مجالات ورش لتصنيع مكونات الاثاثات وتصنيع اجزاء صناعات الاحذية والجلود وورشا لتجميع هذه المنتجات بالاضافة الى مجالات الصناعات الغذائية خاصة الالبان والصناعات البيئية والريفية ، وتعرض على مجلس ادارة الصندوق فى الاجتماع القادم احتياجات محافظات المنيا والغربية والدقهلية وسوهاج لاقرار تمويلها ، كما وافق الصندوق على توفير التمويل اللازم لمشروعات الشباب والخريجين فى محافظات اسيوط والفيوم والاسماعيلية والشرقية .

وقد اوفد الاتحاد التعاونى لجنة برياسة محمد حسن السباعى مدير الاتحاد لمتابعة تنفيذ خطة انشاء مشروعات توفير فرص العمل الجديدة فى محافظات الوجه القبلى .

وصرح محمد رزق مستشار الاتحاد التعاونى بان القروض المخصصة لمحافظة اسيوط تكفى لتمويل ٢٤٠ مشروعا للشباب وقد تم التنسيق بينها لتحقيق التكامل الانتاجى فيما بينها بالاضافة الى توفير الفرص التسويقية الكاملة امام منتجات المشروعات وقد عاونت فى اجراء وتقييم دراسات الجدوى للمشروعات المؤسسة التعاونية الالمانية

محمود شريف — سيد زكى

ومكتب الخبرة الاستشارى المتعاقد معها دون تحميل تكاليف الدراسات والبحوث التسويقية للشباب بأى مصروفات وتقديمها كمنحة لتشجيع الشباب على الدخول فى المشروعات الانتاجية وخفض التكلفة وتوجيه التمويل والقروض للاغراض الانتاجية مباشرة .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بطالة الشباب ... والمشروعات الصغيرة !

بقلم : الدكتورة كاميليا شكرى

حمى البحث عن حلول لمواجهة مشكلة البطالة .. والزيادة المطردة فى نسبتها العامة بين الشباب .. وبالاخص لخريجي الجامعات ، والمعاهد التعليمية وفى نفس الوقت ما املته الظروف الاقتصادية المتواجدة ، مع ظهور مستجدات دولية تؤكد على اليات السوق واحكامه .. كل ذلك دفع لإعادة النظر فى الجهاز الوظيفى سواء الحكومي او للقطاع العام .. والذى لا يختلف احد على ترهله وإتخامه باعداد من العاملين فيه تزيد عدة مرات عن قدرة الاستيعاب المنتجة .. والتى اختفت وراء البطالة المقنعة واصبحت من احد الاسباب الرئيسية التى تعوق الاصلاح الإدارى ، وتعرقل الانطلاق نحو التحديث والتنمية

بجانب ما استجد من قناعة لاهمية دور القطاع الخاص فى حمل نصيبه من مسئوليات انعاش وتقوية الإقتصاد القومى .

ففي ظل هذه الظروف وفى الآونة الاخيرة تكرر طرح اللجوء الى مشروعات صغيرة .. كحلول سريعة للخروج من عنق الزجاجة .. المتمثل فى ضيق فرص العمل امام الشباب .. وخاصة انه متوفر الآن مصدر تمويل تحت يد الحكومة .. تسهل عملية البداية بقروض ميسرة .

ولكن .. إذا تصورنا انفسنا فى مكان الشباب المتحمس لخوض التجربة وخاصة إذا كان يقاسى من سنوات انتظار طويلة سابقة .. فالصورة غير واضحة امامهم بعد !!!

فالمشروعات الصغيرة سواء كانت مشروعات انتاجية (صناعية او زراعية) او مشروعات خدمية .. تتطلب دراسات متفحصة ومتانية . اهم ما فيها هى نوعية وحجم السوق التى تستوعب المنتج او الخدمة سواء داخلى للاستيعاب المحلى ، او خارجى للتصدير كذلك فهناك نقطة على جانب كبير من الاهمية بانه لا يكفى فقط خلق فرص عمل جديدة لاعداد من الشباب .. ولكن الأهم من ذلك هو مراعاة العدالة فى التوزيع الجغرافى .. للوحدات الانتاجية حتي تكون بداية لخطوات على طريق التنمية الشاملة التى تمتد الى كل موقع فى البلاد .

●● فامامنا مرحلة . لا يكتفى فيها بدراسة المشروعات بمنأى عن المكان او المشروعات القائمة فعلا والتى تعمل فيه !!!

وذلك حتي تتحدد نوعية المشروع المطلوب سواء صناعات صغيرة قائمة بذاتها تغطي الاحتياجات المحلية او التصديرية . او صناعات مغذية لصناعات اخرى قائمة تحتاجها .. ولم تكن متوفرة من قبل فى السوق المحلى او بكميات كانت محدودة .. وكان يلجأ الى الاستيراد لها

ولدينا جهات يمكن الاسترشاد بدراساتها وخبرتها فى المشروعات الصغيرة وكذلك جهات على علم بالاسواق الخارجية مثل مركز تنمية التصميمات الصناعية التابع لوزارة الصناعة ، والهيئة العامة لتنمية الصادرات وجمعيات رجال الاعمال .. الخ .. وغيرها من جهات يمكن لها المساعدة بالراى ، باعطاء صورة اكثر وضوحا واقرب للتطبيق وللتنفيذ بدلا من تلك الصورة الغير واضحة التي تسرد عن طبيعة المشروعات التي تلائم الظروف المتاحة وتناسب الشباب الذين سيقومون على تنفيذها .

فلا يكفى القول فقط .. ان نتمثل بدول شرق اسيا .. كمثل تحتذى به فى رفعة الانتاج واتساع الاسواق التى تفتح باستمرار لاستيعاب منتجاتها .. بل يجب قبل ذلك دراسة استيعاب اسباب النجاح لها وفى وقت قصير .

فنجاح تلك الدول لم يجيء من فراغ !! بل سبقه جهد كبير فى دراسة متطلبات السوق اولا .. تلى ذلك اختيار المنتج الذى يمكن لها ان تنتجه بكفاءة وإتقان ، ودقة ، وفى نفس الوقت بتكلفة اقل .

وامكن لتلك الدول .. مثل اليابان وكوريا .. الخ ان تتسلل الى الاسواق العالمية .. وفى اقل الوقت تفوقت على غيرها من الدول المنتجة الاخرى .. وازداد الطلب عليها .. وبذلك سيطرت على الاسواق الخارجية فيما تخصصت فى انتاجه وهذا هو الهدف المطلوب .

لذلك فيجب الا ينظر للامور .. بان التوجه لإقامة مشروعات صغيرة هو فقط لحل مشكلة بطالة الشباب والخروج من اثارها .

ولكن يستوجب النظر الى المشروعات الصغيرة .. بانها سياسة اقتصادية استثمارية بالمرتبة الاولى .. تستثمر الموارد المتاحة المادية والبشرية .. وتعطى مردودا الى الناتج القومى وسيعتمد عليها فى نقله انتاجية حضارية للبلاد .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

□ وزير القوى العاملة :

٣ ملايين و ١٩٠ الف فرصة عمل بالخطة القادمة للحد من ظاهرة البطالة

قاعدة معلومات لسوق العمل بمصر والخارج و ٦ مراكز للتدريب المهنى بالقاهرة والمحافظات

اعلن السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب ان الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى ستبدأ من يوليو القادم تبعث على المزيد من الامل امام الداخلين الجدد لسوق العمل وقال ان مشروعات الخطة القادمة توفر ٣ ملايين و ١٩٠ الف فرصة عمل بمتوسط ٦٣٨ الف فرصة سنويا ، فضلا عما ستوفره المشروعات التى سيمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية من فرص عمل انتاجية وذلك للاسهام فى الحد من ظاهرة البطالة ، واصلاح الخلل فى هيكل القوى العاملة بمصر .

واضاف الوزير - فى كلمته فى الاحتفال بعيد العمال امس - ان وزارة القوى العاملة تقوم بانشاء قاعدة للمعلومات لتحديد حجم المعروض من القوى العاملة ومقابلته بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل محليا وخارجيا من اجل تحقيق افضل استثمار ممكن للقوى البشرية ، وانها انتهت من انشاء وتوسعة ٦ مراكز للتدريب المهنى بالقاهرة والمحافظات

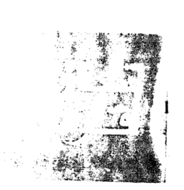
واكد ان اهتمام الرئيس حسنى مبارك بالبنية الاساسية خلال الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية كان له اكبر الاثر فى توسيع رقعة الانتاج وكذلك فى تنمية الموارد البشرية ، لانه لا تستطيع اى دولة ان تتقدم بدون استثمارات كافية فى البنية الاساسية ، وكذلك فى تنمية الموارد البشرية .

واشار الوزير الى التنسيق مع الدول العربية الشقيقة المستقبلة للعمالة المصرية ، وكذلك مع وزارتى الخارجية والداخلية ، لاحكام الرقابة على عمليات السفر ومنع الوسطاء من القيام بسفر بعض العمالة عن غير القنوات التى حددها القانون ولائحته التنفيذية .

وقال انه فى اطار التعاون الدولى والعلاقات المتميزة بين مصر والدول الصديقة فقد قدمت كوريا الجنوبية معدات فنية للوزارة بمليونى دولار لدعم وتطوير مراكز التدريب المهنى التابعة للوزارة خلال هذا العام . وان الوزارة تقوم بالتدريب التحويلى - لمن يرغب من الشباب - على حرف ومهن تتطلبها سوق العمل سواء من حملة المؤهلات العليا او المتوسطة او المتسربين من مراحل التعليم المختلفة .

كما اشار الى ان الصندوق الاجتماعي للتنمية اعتمد مشروعا لتدريب ١٥٠ الف متدرب على مدى ٣ سنوات بواقع ٥٠ الف متدرب سنويا ، وسوف يسهم هذا المشروع ، الى جانب المشروعات الاخرى الممولة عن طريق الصندوق فى اتاحة المزيد من فرص العمل امام الشباب ، مؤكدا سعى الوزارة الى استقرار علاقات العمل بين طرفى الانتاج ، كاحد الاهداف الرئيسية لنشاطها ، وحرصها على مراقبة ضمانات السلامة والصحة المهنية من اجل حماية القوى العاملة ورعايتها ، والتاكد من توافر اشتراطات وسائل الامن الصناعى فى مواقع العمل .

واكد الوزير ان قانون شركات قطاع الاعمال العام حرص على مشاركة التنظيم النقابى فى اعداد لوائح هذه الشركات ، سواء كانت الشركات القابضة او التابعة لها ، لان اصدار هذه القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى يتطلب بالضرورة تطويرا للتشريعات العمالية .



فى الاسبوع الماضى فى اجتماع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى دق د . سمير طوبار رئيس اللجنة وغيره من الاعضاء ناقوس الخطر مجددا بشأن البطالة المتزايدة وذلك عن مناقشة ارقام استثمارات الخطة الخمسية الجديدة التى تبلغ نحو ١٤٥ مليار جنيه) وينبغى ان تستوعب سنويا نحو ٣ . ١ مليون فرصة عمل سنويا

البطالة .. البطالة .. الى اين ؟

ـ بحرس ماراز برى في ادب وتتردد اصداءه قادمة من ... ـ او الابعاد الستة لتفاقم ازمة البطالة واثارها الاجتماعية بايجاز شديد يمكن ان نحصي اهم الاثار في مجموعة من التداعيات في البناء الاجتماعي تتمثل في اتساع التفاوت الطبقي جمود الحراك الاجتماعي، تآكل الطبقة الوسطى تداعي البناء الاسرى، تمزق منظومة القيم الاجتماعية، وضعف المؤسسات الوسيطة

١ ـ اتساع التفاوت الطبقي .ـ

حيث تحرم الملايين من فرصتها العادلة في العمل المنتج الشريف الامر الذي يؤدي الى خفض مستوى المعيشة وافقار الطبقات الشعبية وانخفاض متوسط الدخل القومي للفرد

٢ ـ جمود الحراك الاجتماعي .ـ

في المجتمعات المتطورة نجد درجة عالية من الحراك الاجتماعي الذي يعني سهولة انتقال الافراد ـ بالعمل والانجاز ـ من فئات وشرائح دنيا الى شرائح اعلى ولاننسى ان شيوع البطالة من شانه تعويق لكل المرونة الاجتماعية لانه يحرم الكثيرين من امكانية بذل الجهد والانجاز لتحقيق قفزة اجتماعية ارقى

٣ ـ تاكل الطبقة الوسطى

تعد الطبقة الوسطى في اى مجتمع هى المخزون الاستراتيجي الذي يستمد المجتمع منه عناصر القيادة

د . السيد عليوة

والتجديد الحضاري في شتى مجالات العلوم والفنون والآداب والتربية والتنمية والتكنولوجية لذلك يمكن القول ان الطبقة الوسطى في مصر معرضه اليوم لمخاطر شديدة حيث تؤدي البطالة الى تهميش قوى الانتاج والابداع في البلاد مما قد يسفر عن ضعف البنيان الطبقي بسبب تخلخل تماسك الطبقة الوسطى وتآكل قوتها وضمور وظيفتها الحيوية في ضمان الوسطية السياسية والاعتدال العقدي والفكري .

٤ ـ تداعي البناء الاسرى

وذلك تحت ضغط الانفجار السكاني وارتفاع متوسط الاعالة في الاسرة حيث يتحمل الاب وحده مسئولية اعالة اسرة كبيرة لايجد منها الابناء والبنات والزوجة العمل المناسب والاجر المجزى مما يغيب عن الاسرة قيم الاختيار الفردي الحر في التعليم والعمل والزواج وتوزيع الادوار المتكافيء ويؤدي الى سيادة الاسلوب التسلطي في التنشئة والتربية .

٥ ـ تمزق منظومة القيم الاجتماعية

قد ادت البطالة وماترتب عليها من مضاعفات الى خلخلة سلم التفضيلات الاجتماعية وتدنى النظرة الى العمل المنتج المهني او اليدوي وارتفاع قيمة المال والثراء السريع والكسب الحرام وتوارت قيم اساسية ودينية عظيمة تمجد العمل والكسب الحلال والاتقان واحترام الوقت

وزاد الطين بلة شيوع القيم الاستهلاكية والاقتناء الترف والتباهي بالثراء الامر الذي حرك كثيرا من مشاعر المرارة والحرمان وبالتالي ادى الى غياب التسامح الثقافي والسياسي والديني والفكري

٦ ـ ضعف المنظمات الوسيطة والمؤسسات الطوعية

يستلزم التحول من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث ازدهار المنظمات الوسيطة التي تتمثل في مؤسسات الاعمال والمنظمات الادارية والشركات والنقابات المهنية والعمالية والنوادي والجمعيات القومية والاتحادات الاهلية التي تحل محل الانتماءات الضيقة في (كالاسرة (العشيرة والطائفة الدينية) في تنمية ولاء المواطن للمجتمع القومي الاوسع وحمايته في نفس الوقت من تعسف اجهزة الحكم ولاشك ان تفشي البطالة يعني توقف الدم الذي يغذي نمو هذه المنظمات الوسيطة مما يهدد خلايا المجتمع الجديد بالضمور

خلاصة القول ان المضاعفات السياسية والتداعيات الاجتماعية لظاهرة البطالة بما تنطوي عليه من ضعف قدرات النظام السياسي وبالتالي تفاقم ازمة التنمية وتخلخل البناء الاجتماعي تؤدي الى مايمكن تسميته الديمقراطية المضادة التي تتمثل سياسيا في استبداد الاغلبية الحاكمة



واحتكارها للسلطة والممارسة غير المسئوله لـلاقلية المعارضة وظهور امراض المراهقة السياسية من جانب المنظمات النقابية والمهنية والتى تتبدى احتماعيا في تفسى الاتجاهات التسلطية وانتشار الميول المتطرفة

يتبقى امامنا فى النهاية ثلاثة حلول مقترحة لمـواجهة مشكلة البطالة الحل الاول يتبع المدخل السياسى وهـو الداعى الى تبنى فكرة مشروع قـومى يسـتقطب جهـود وحماسة وولاء الملايين امثل تعمير سيناء او الهجـرة الى المدن الجديدة) والحل الثانى يتبع المدخل الاحتمـاعى وهو القائم على فكرة اطلاق المبادرات الذاتية للمواطنين في كل موقع . اما الحل الثالث فهو القائم على التفكير الابتكارى غير التقليدى مثل دعم المشروعات الخاصة التى تستوعب المزيد من الايـدى العـاملة او تشـجيع المشروعـات الصغيرة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢



أفكار واقتراحات نهوض الريف.. والاعتماد على الذات

حسين ياسين مرعى
العلاقات العامة بمحافظة سوهاج

تلقى مشكلة البطالة بظلالها على المجتمع ككل ، وعلى الاسر التى بها أفراد لايجدون عملا وللقضاء على البطالة يمكن تحديد موقع أو مواقع جديدة على غرار مدينة ٦ اكتوبر او العاشر من رمضان ونزيح عن كاهلنا عبء القوانين المتعاقبة والتى أشك أن يستوعبها حتى مخترعيها ونلخص قانون الاستثمار فى جمل مبسطة :

١ – اعطاء الاراضى للمستثمر الصناعى مجاناً وغير قابلة للبيع أو الشراء .

٢ – اعفاء المستثمر الصناعى من أى رسوم أوضرائب .

٣ – يشترط أن يكون جميع العاملين بالمشروع من المصريين ويستثنى نسبة لاتزيد على ٥٪ من الاجمالى لغير المصريين وللخبراء الاجانب .

٤ – يتم المحاسبة للكهرباء والمياه بالاسعار العالمية للمشروع والتى يمكن أن تتضمن زيادة معينة قد تغطى أوتزيد على الضرائب والرسوم التى قد تحصل عليها .

وفى الوقت الذى نحتاج فيه إلى ذلك ، نجد – على العكس – ظاهرة خطيرة هى البناء على الارض الزراعية الذى تبتلع أجود الاراضى الزراعية وتمثل خطراً حقيقياً على الناتج الزراعى وبالرغم من تجريم الظاهرة ، وتشديد العقوبة على مرتكبيها الا أنها تتزايد بشكل مطرد لانها تنتهى دائما بأحكام البراءة وقد استوعب اجراءات تقاضيها الفلاح قبل المحامين ، ومالم يحصل على البراءة من أول درجة فأنه يحصل عليها فى الاستئناف بعد إحالتها للخبير وفى ذلك بجانب الضغط الهائل على القاضى من جراء تراكم القضايا استهلاكا للوقت واضاعة لرهبة القوانين لعدم اتساقها مع الواقع . كما أن تبوير مساحة صغيرة من الارض تأخذ نفس أحكام المساحة الكبيرة فيلجأ المواطن الى تبوير أكبر مساحة ممكنة .

لذلك يمكن فرض رسوم على الاراضى التى يتم تبويرها طبقا للمساحة المستقطعة وليكن خمسين جنيها للمتر المربع مثلا ويخصص دخلها لصالح استصلاح الاراضى والتى سوف ينتج عنها :

– تقليل التوسع الافقى فى تبوير الاراضى .
– ايجاد وسيلة هامة ومباشرة لتجميع الاموال اللازمة لاستصلاح الاراضى .
– تقليل الضغط على القضاء .

تستهدف التنمية إحداث تغيير شامل ، للانتقال الى وضع أفضل ، توجيه ظروف التقدم العلمى لخدمة الانسان ، وهو الهدف الرئيسى للتنمية وغايتها . بالانسان تتحقق التنميه ، ومن اجل الانسان تكون التنمية .

والقرية ركن أساسى فى عملية التنمية ، وتنميتها تعنى بناء المجتمع الريفى على أسس تنموية مؤداها النهوض بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والسياسية ، بحيث تتم التنمية فى خطوط متوازية بين القرية والمدينة .

إن نجاح التنمية يتوقف على المشاركة الشعبية الفعالة ضماناً لحدوث التفاعل لتحقيق الاهداف . مما يستوجب ضرورة وجود نظام قوى ورشيد للادارة المحلية ، كإطار لتحقيق معدلات التنمية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

وفي مصر أكثر من أربعة آلاف قرية ، يعيش فيها حوالي ٢٧ مليون نسمة ، يعمل ٥٥٪ منهم في الزراعة ، ويمثلون ٣٠٪ من قوة العمل الكلية في مصر . وتتفشى بينهم البطالة المقنعة ، التي تصل في إحدى المحافظات - وهي سوهاج - إلى ٤٠٪ ، مما يؤدي إلى إرتفاع نسبة الفقر في الريف عنها في المدينة .

وفي السنوات الاخيرة ، بدأت القرية تعتمد على المدينة .. وأصبحنا نشاهد ترييف المدينة ، وتمدن القرية .

ويخطيء من يظن أن مشكلة القرية أكبر من الحل ، وإن بدت معقدة . فنحن نملك تجربة الكفاح والاصرار ، مما يمكننا من غرس بذور التغيير ، كي يتحرك المجتمع الريفي من الركود إلى الانطلاق ، ومن الهموم إلى الطموحات ولن يتحقق هذا إلا بتغيير أساليب حياة الافراد ، ودفعهم إلى المشاركة في المشروعات التنموية . ويمكن الاستفادة هنا من تجارب الدول الاخرى ، في مجالات الزراعة والصناعات الحرفية . ولكي يتحقق هذا ، يجب الخروج أولاً من الحزام الاخضر الضيق .

● ألبداية الصحيحة في كل ذلك هي التخطيط العمراني والتخطيط الاقليمي الجيد والتنظيم الميداني والاكثار من المدارس الفنية وتحول العملية التعليمية الى خدمة البيئة والمجتمع والعودة لنظام الكتاتيب بالقرى ، فله ، قوة السحر في ترسيخ المفاهيم السليمة وتوسيع قاعدة الصناعات الحرفية والبدء فيها فورا وتوفير الاعتمادات المالية لها والاهتمام بالبنية الاساسية للقرى من مياه - كهرباء وطرق ورصف الشوارع وتوفير التليفونات والوحدات الصحية ودور الثقافة الجماهيرية ودور الحضانة ورياضة الاطفال .. ومراكز تنظيم الاسرة والمرشدات الريفيات والاكثار من التوعية الدينية لدى الشباب والرجال - والنساء عن طريق قوافل تسمى قوافل النور ومحاربة التطرف - والالحاد - وفرض الرأى .. الاهتمام بمكتبة الطفل بالقرية وتعميم ثقافة الطفل المصري وفتح النوادي للشباب .. صيفا وشتاء ليشغل أوقات الفراغ بما يفيد وانشاء بنوك للشباب وبناء مراكز حضارية تثقيفية ترويحية .

لا سبيل للاسراع بمعدلات التنمية والنهوض بالقرية المصرية والقضاء على الفاقد بها الا بتحقيق وحدة الارادة تخطيطا وتمويلا وتنفيذا ومتابعة مما يستدعي المرونة للتجاوب مع الاحتياجات والظروف المختلفة والسماح بالتجريب والتنويع والتطوير وتحريك الصناديق المحلية لخدمة أغراض التنمية الريفية .. تلك هي الهموم والطموحات للتحول لمرحلة البناء والانطلاق الحضاري ولن يتأتى هذا الا بالاعتماد على النفس والذات والولاء للوطن ..



المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩١

☐ في مؤتمر التنمية المحلية بالاسكندرية :

١٠ الاف فرصة عمل بالاسكندرية وزراعة ١٠٠ ألف فدان حبوب بمطروح

الاسكندرية ـ عبدالواحد عبدالقادر :

اكد مؤتمر التنمية المحلية بالاسكندرية والذى بدأ اعماله امس ، ضرورة مشاركة رجال الاعمال للمحليات ، في المشروعات الصناعية والخدمية ، التى تعمل على تطوير عملية التنمية المحلية والاقتصادية للبلاد ، وتوفير فرص العمل ، حيث اعلن في المؤتمر ان مشروع تكوين صناعات صغيرة ومتوسطة ، والذى تبنته جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية بالمشاركة الفعالة للمعونة الامريكية ، قد حقق نتائج مذهلة للانتاج حتى ٣٠ ابريل الماضى حيث وفر فرص عمل قدرها ٩ الاف و٥٠٠ فرصة ، من خلال الصناعات التى منحت قروضا بلغ حجمها ١٦ مليونا و ٣٠ الف جنيه ، بمتوسط الفى جنيه للقرض الواحد ، وبلغ عدد المنشآت المستفيدة ٤ الاف و٧٢٦ منشأة ، بمعدل استرداد للقرض بلغ ٩٩٪ ، كما اعلن انه تم زراعة ٦٠٠ الف فدان بالحبوب بمطروح

وناقش المؤتمر ـ الذى حضره محافظو الاسكندرية والبحيرة ، ومطروح ، وبورسعيد ، والسويس ـ أساليب حل مشاكل مشروعات البنية الاساسية ، في المحافظات والمشروعات الخدمية والصحية والتعليمية وغيرها ، ودور رجال الاعمال في اقامة وتنمية هذه المشروعات

وقد أشاد المستشار السيد الجوسقى محافظ الاسكندرية بدور رجال جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية الذين قاموا بالمساهمة في إقامة عدد كبير من المشروعات كما اشاد بدور الصديق الامريكى الممثل في هيئة المعونة الامريكية لمشاركته الفعالة في مشروعات التنمية بالمحافظة .

وأكد أنه بانتهاء عام ١٩٩٢ سوف تنتهى جميع مشاكل الصرف الصحى بالاسكندرية حيث سينتهى المشروع العملاق للصرف الصحى وقال إن المرحلة الثالثة للمشروع سوف تغطى جميع مناطق المحافظة

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

بدء المرحلة الأولى لتشغيل الشباب فى ٨ محافظات

توفير ١٨ ألف فرصة عمل تتكلف ١٠٠ مليون جنيه

يبدا خلال الشهر القادم تنفيذ المرحلة الاولى من مشروعات تشغيل الشباب فى ٨ محافظات هى الشرقية ، والاسماعيلية ، واسيوط ، والفيوم ، والدقهلية ، والغربية ، والمنيا ، وكفر الشيخ ، وسوف تستكمل فى باقى المحافظات قبل نهاية العام الحالى بهدف توفير ١٨ الف فرصة عمل جديدة للشباب تتكلف ١٠٠ مليون جنيه .

واعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية فى لقائه مع شباب الخريجين امس بالزقازيق - ان حصيلة الصندوق الاجتماعى لتمويل مشروعات الشباب بلغت حتى الان ٦١٠ ملايين دولار ، وسيتم الانتهاء من تنفيذ خطة الشباب فى اقامة المشروعات على مدى ٤ سنوات بحيث تستوعب ٧٠ الف شاب .

وقال ان مجلس المحافظين سيواصل فى اجتماعاته القادمة مناقشة المشروع الجديد لقانون الادارة المحلية كما سيتم عرضه على لجنة الحكم المحلى بالحزب الوطنى ٢٤ مايو الحالى ، تمهيدا لمناقشته مع احزاب المعارضة قبل احالته الى مجلس الشعب لاقراره

واعلن الوزير انه تقرر تنظيم دورات تدريبية لقيادات الادارة المحلية بجميع المحافظات فى مركز التدريب بسقارة طبقا لنظام الاقامة الدائمة ، وتستمر كل دورة ٧ ايام ، وتستوعب ١٥٠ من قيادات الحكم المحلى بجميع مستوياتها



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

٢ر٣ مليون فرصة عمل جديدة وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة

■ الخطة الخمسية الثالثة تستهدف :

ربط التعليم بسوق العمل والتوسع فى التدريب التحويلى

محاربة التضخم ووقف زيادة الأسعار والارتفاع بمستوى الادارة

الغاء التشريعات واللوائح التى تعوق إدارة المشروعات

خفض سن المعاش وإغراء كبار السن على ترك وظائفهم

تنشيط سوق المال والحد من الاستهلاك وتشجيع الهجرة للخارج

علم مندوب « الأهرام » أن الخطة الخمسية الثالثة (٩٢ ـ ١٩٩٧) التى يبدأ العمل بها اول يوليو المقبل تستهدف اتاحة ٣ ملايين و ١٩٠ الف فرصة عمل كلية ، بمتوسط سنوى ٤٩٠ الفا ، و ١٤٨ الفا ناتجة عن عمليات الاحلال .

وتحدد الخطة عدة اجراءات للحد من مشكلة البطالة وتنحصر فى معالجة زيادة العرض لقوة العمل ، ونقص الطلب على هذه القوة ، والحد من الزيادة السكانية ، وتشجيع الهجرة الى الخارج ، والحد من الهجرة الداخلية ، وربط التعليم بسوق العمل ، والتوسع فى التدريب التحويلى ، وتغيير نظرة المجتمع التقليدية للتعليم والعمل ، ومحاربة التضخم ووقف ارتفاع الأسعار ، مما يرفع من قيمة الدخول الحقيقية للأسرة والأفراد ، والارتفاع بمستوى ادارة المشروعات ، وتمكينها من فرض النظام والجدية فى مكان العمل .

واثابة المجد ومعاقبة المتهاون ، والغاء اية تشريعات او لوائح تقف فى طريق تحقيق ذلك .

واكدت مؤشرات الخطة الثالثة ضرورة خفض سن المعاش او تشجيع كبار السن من العاملين على ترك وظائفهم فى سن مبكرة ، خاصة اذا كانت هذه الوظائف لاتتطلب فى شاغليها خبرة عالية او تدريبا طويلا متخصصا ، والتوسع فى استصلاح الاراضى ، واقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وتشجيع الصادرات .

وتتيح جملة القطاعات السلعية من اجمالى فرص العمل الكلية على المستوى القومى نحو مليون و ٥١٩ الف فرصة عمل كلية ، والخدمات الاجتماعية نحو ٩٧١ الفا ، والخدمات الانتاجية ٧٠٠ الف فرصة ، ومن المستهدف ان يصل عدد المشتغلين فى نهاية سنوات الخطة الى نحو ١٦ مليونا و ٣٥٠ الف مشتغل .

وتعطى الخطة اهمية خاصة لمعالجة البطالة عن طريق الربط بين احتياجات الانشطة الاقتصادية من جهة ، واجهزة التعليم والتدريب من جهة اخرى ، كما تاخذ فى الحسبان ايضا ـ عند اقرار او تشجيع اقامة المشروعات العامة والخاصة ـ الطلب على العمالة ، وبالتالى حجم البطالة .

وتشير الخطة الى انه لابد من التسليم بان مشكلة البطالة ـ مهما اعطيت من اولوية ـ فهى ليست المشكلة الوحيدة التى تواجه الدولة ، ولابد من معالجتها بالتوازى مع المشكلات الاخرى ، ومع اخذ العلاقات التشابكية بينها .

واكدت الخطة ان معالجة نقص الطلب يتطلب زيادة الاستثمارات ، وزيادة القطاعات السلعية خاصة فى الزراعة والصناعة ، والحد من الاستهلاك لزيادة المدخرات وتنشيط سوق المال خاصة الصغيرة ومسح امكانية التنمية فى مختلف المحافظات والاقاليم وتوزيع الاستثمارات والمشروعات عليها بما يتلاءم والميزة النسبية مما يزيد من كفاءة استخدام الاستثمارات .

واشارت الخطة الى تحقيق التوازن بين ماهو مستهدف من متابعة التطورات والاكتشافات العلمية والتكنولوجية الحديثة ، ومحاولة تحقيق اقصى استفادة ممكنة منها ، وتشجيع اقامة مشروعات صغيرة ، صناعية وريفية وبيئية ، لاصحاب المدخرات الصغيرة الراغبين فى العمل لحساب انفسهم ، ودعم القطاع الخاص غير المنظم فنيا وماليا واداريا ، وتوفير مركز قومى لنقل وتطوير التكنولوجيا وتطويعها لاحتياجات الاقتصاد ، ودعم الابحاث والدراسات العلمية فى مجال الاستخدام والعمل وتوفير البيانات والمعلومات والقياسات للكفاية الانتاجية ومعدلات العمل ومتوسطات الاجور ..



المصدر : الاهرام المسائى

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

"لوغاريتم" الودائع المصرية وحل أزمة البطالة

ليس من المعقول او باى شكل من الاشكال ان يصل حجم الودائع فى البنوك المصرية الى اكثر من ٨٤ مليارا وهو مايعنى بوجود فوائض استثمارية للكثير من المشروعات التى يمكن ان تحل بدورها مشكلة البطالة ايضا .. ليس من المعقول فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى التى تتبناها الحكومة ان يظل هذا المبدأ الذى يتحكم ببيروقراطية شديدة فى مساهمة البنوك فى المشروعات الاقتصادية والتى حددها بما لايزيد على ٢٥ ٪ من قيمة راس مال المشروع .. المشكلة اذن ليست فى عدم معقولية توافر المدخرات والسيولة المالية مع زيادة حجم البطالة .. ولكن الازمة تكمن فى عدم الاستخدام الامثل لهذا الحجم المتوافر من الودائع فى تحويل المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل .. ولعل ذلك كان احد العناصر التى جعلت الرئيس حسنى مبارك يهتم اهتماما بالغا بسرعة اصدار قانون البنوك الجديد وبين سطور هذا التحقيق يحاول « الاهرام المسائى » فك « لوغاريتم » الودائع المصرية من اجل الوصول الى استثمار افضل ' '

د. صلاح الجندى استاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة وعضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى ـ يقول : يجب ان نشير الى ان هناك مشروعا جديدا لتعديل بعض احكام القانون بالبنوك والائتمان ـ ويسمح هذا القانون بزيادة نسبة امتلاك البنوك فى الشركات المساهمة الى ٤٠٪ من راس مال الشركة بدلا من ٢٥٪ فى القانون الحالى وسوف يناقش المشروع الجديد للبنوك اتاحة مرونة وفرص اكبر للمساهمة فى الشركات المساهمة .. ومن حق البنك المركزى فى القانون الجديد أن يطالب بطلب من البنوك عدم توزيع ارباح او حتى نسبة منها اذا ماتبين وجود نقص فى المخصصات واجبة التكوين والتى تضمن للمودعين اموالهم ... وفى المشروع الجديد المقترح سيعطى الحق لمجلس ادارة البنك المركزى التصريح للبنوك الاجنبية وفروعها ان تتعامل بالعملة المحلية بشرط ان تتخذ هذه البنوك شكل الشركة المساهمة .. ومن ملامح المشروع الجديد انشاء صندوق للتامين على الودائع يكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة وتخضع لاشراف البنك المركزى .. ووضع معايير بشان نسبة راس مال البنك من الاصول الخطيرة طبقا لمعايير لجنة «بال» الدولية برفع نسبة الملاءة الدولية تدريجيا لتصبح فى حدود ٨٪ بمعنى ان تقوم البنوك بزيادة رؤوس اموالها الى ٨ ٪ من اصولها الخطرة ـ وسوف نركز فى الفترة القادمة كلجنة، اقتصادية على تخصيص نسبة اكبر من الاستثمار للقطاعات السلعية مثل الزراعة والصناعة لانهما المصدر الوحيد لانتاج السلع والخدمات .. ومن ثم زيادة الطلب على عنصر العمل والقضاء تدريجيا على البطالة ـ وكذلك الاهتمام فى الفترة القادمة على المشروعات الاستثمارية الصغيرة ـ لان البنوك تهتم فى المقام الاول بالمشروعات الاستثمارية الكبيرة وبالتالى فهى تحتاج الى ضمانات كبيرة .. ولكن نحن فى حاجة الى تشجيع المشروعات الصغيرة خاصة مع وجود شباب متعلم وعاطل .. وفى ظل وجود مدن جديدة غير معمرة ـ وفى وجود سيولة فى البنوك .. وكذلك وجود العديد من المستثمرين الذين يمتلكون امكانيات مالية محدودة . وفى وجود افكار ومجالات ومشروعات من هذا النوع صالحة للتنفيذ .. كما ان المشروعات الصغيرة تعتمد على استخدام « تكنولوجيا » اقل تعقيدا مما ييسر عملية التدريب وتساعد مثل هذه المشروعات على استغلال واستخدام المواد الخام المحلية والاستفادة من المخالفات وتصنيعها .. كما انها تساعد على تطوير التكنولوجيا المحلية وخلق فئة من رجال الاعمال والمنظمين والفنيين والحد من الهجرة الى المدن الرئيسية .. وتتيح فرصا كبيرة لاستخدام العمالة بتكاليف راس مالية منخفضة .. ونشير هنا الى احتياجات الفترة القادمة حيث نحتاج الى استصلاح المزيد من الاراضى .. والاهتمام بقرى « اراضى » الخريجين وحل المشاكل التى تصادفهم ودفعهم الى الاستقرار وتحقيق المزيد من الانتاج .. ومن اجل تحقيق ذلك لابد من توفير كافة الخدمات اللازمة من مستشفيات معدة ومدارس ومواصلات وكهرباء لاتنقطع بين الحين والاخر ومياه شرب نقية .

ومن الضرورى خلال الفترة القادمة تشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل الممكنة - لان الحكومة والقطاع العام لديها ٥,٢ مليون موظف ومعظمهم يشكلون البطالة المقنعة ولذلك لايجب تعيين افراد جدد .. ولذلك يجب منح القطاع الخاص كل التسهيلات وتوفير مشروعات البنية الاساسية له - وتوفير الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والامنى لهذا القطاع .. وكذلك توحيد قوانين الاستثمار حتى يتعامل المستثمر مع قانون واحد .. فمن المعروف ان هناك قانون الشركات ١٥٩ لسنة ٨١ وقانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ٨٩ .. وقانون قطاع الاعمال ٢٠٣ لسنة ٩١ ولذلك يجب العمل فى المرحلة القادمة على دمج هذه القوانين وغيرها فى قانون موحد ولابد من خلق المناخ الاستثمارى المناسب .. والمناخ الاستثمارى لايقف عند حدود العوامل الاقتصادية النقدية والمالية والائتمانية والسعرية والتجارية .. ولكنه يتجاوز ذلك الى الظروف السياسية والاجتماعية والامنية والادارية والتشريعية .. والمستثمر عادة - مهما قدمت له من اغراءات وامتيازات - فانه يفضل السلامة عن الربح .. كذلك فان مناخ الاستثمار يتوقف على بعض القوانين مثل قوانين العمل .. فهو يسلب صاحب العمل حرية التشغيل او الطرد .. كذلك الحال بالنسبة للضرائب فان ارتفاعها اكثر من اللازم يؤثر سلبيا على الاستثمار . وكذلك النظام القضائى ومدى سرعته فى حسم الخلافات والمنازعات يؤثر على الاستثمار الذى يتوقف - ايضا - على سدل التضخم ومعدله .. وعلى مدى تقلبات سعر الصرف .. واخيرا لابد من تقوية سوق راس المال ، سوق الاوراق المالية ، فهو يعمل على جذب الاستثمارات العربية والاجنبية ـ وهذا يستلزم اتباع سياسات مالية ونقدية وائتمانية وتجارية وغيرها من السياسات المشجعة للاستثمار ' !

فالبنوك على حد قول الدكتور حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد باكاديمية السادات مؤسسات مالية ونقدية مهمتها الوساطة بين المودعين اصحاب الاموال ، والمقترضين او المستثمرين .. ولكن انشطة الاستثمار التى تمارسها فى رؤوس اموال الشركات تحكمها بعض القيود التى يتضمنها قانون البنوك والذى يشترط الا تزيد مساهمة البنك فى اى مشروع استثمارى على ٢٥ ٪ من راس المال والايتعدى مجموع المساهمات فى كافة الشركات راسمال البنك مما يجعل البنوك عادة تتجه الى الاقراض او منح الائتمان للعملاء نظير فائدة تزيد قليلا على الفائدة التى يدفعها البنك لاصحاب الودائع ولكن . والكلام مازال للدكتور حمدى عبد العظيم برنامج الاصلاح الاقتصادى التى تمر به مصر حاليا ادى الى فرض مايسمى بسقوف الائتمان بحيث لاتتعدى جملة الائتمان الذى يمنحه البنك رصيد ماقام به من معاملات فى هذا المجال بصرف النظر عن الزيادة فى الودائع او اى توسعات فى الانشطة المصرفية والنتيجة هى وجود فوائض مالية متراكمة لديها بصعب توجيهها الى الاقراض كما كان يحدث من قبل رغم وجود سقوف ائتمانية ولكنها كانت تفرض على اساس ٦٥ ٪ من ارصدة الوادائع .

يشير الدكتور حمدى عبد العظيم الى ان اذون الخزانة تعد فى الوقت الحالى اسهل الطرق اماد البنوك لتوصف الاموال المتاحة لديها باعلى عائد ممكن وبكميات كبيرة حيث انه ومنذ بداية طرح اذونات الخزانة يتم طرح ٥٠٠ مليون جنيه اسبوعيا . اقراض قصيرة الاجل بالاضافة الى بعض الاذون التى تكون مدتها ٦ اشهر فى العام اى مايعادل ٢٤ مليار جنيه اذون خزانة قصيرة الاجل لمدة ٩١ يوما بالاضافة الى ١٢ مليارا قيمة ادون خزانة لمدة ٦ اشهر بما يجعل فى النهاية جملة معاملات البنوك فى اذون الخزانة ٣٦ مليار جنيه فى العام .

ويوضح ذلك بقوله ان هذه الازون تساهم الى حد ما فى امتصاص جانب كبير من الاموال المتاحة لدى البنوك المحلية ولكن البنوك لايزال لديها اموال كثيرة بصعب توظيفها بالمعدلات السابقة بسبب ارتفاع اسعار الفائدة وزيادة العبء على

○ اقتراح بزيادة مساهمة البنوك فى المشروعات الاستثمارية من ٢٥ ٪ الى ٤٠ ٪

○ هل يصرح للبنوك الاجنبية بالتعامل بالعملة المحلية بعد تحويلها الى شركات مساهمة ؟ !

الاستثمار فى الوقت الذى صدرت فيها بعض السياسات المالية والنقدية التى تؤدى الى الانكماش كضريبة المبيعات وثبات سعر الدولار مما اتاح لدى البنوك اموالا بالعملة المحلية مع التقليل من الودائع الدولارية

ويشير الدكتور حامد هطل خبير الاقتصاد بوزارة التخطيط الى ازمة البنوك بقوله : ان عدم قدرة البنوك فى ظل حدود القوانين والتعليمات من البنك المركزى - على تشغيل الموارد بالاضافة الى ان ارتفاع سعر الفائدة المدنية ادى الى احجام كثير من المقترضين والمستثمرين عن طلب الاقتراض من البنوك التجارية مما جعل البنوك عاجزة تماما عن توظيف كل الموارد المالية التى بحوزتها مما ادى فى النهاية الى وجود اموال ومبالغ طائلة يحصل المودعون على فائدة منها ولايستطيع البنك ان يستثمر هذه الودائع فى شكل قروض وتسهيلات مصرفية مختلفة مما دفع بعض

البنوك تبحث عن وسائل اخرى لتشغيل هده الاموال مؤكدا ان الاقبال والتنافس بين البنوك على شراء اوزون الخزانة ماهو الا نتيجة لتراكم الاموال لديها .

وفي هيئة سوق المال يرى الدكتور حسن حسني مستشار بالهيئة ان اى سياسة اقتصادية مرهونة بمتغيرات وضوابط يمكن التحكم فيها واخرى لايمكن السيطرة عليها بمعنى انه في بعض الاحيان يرجع التضخم الى اسباب داخلية واخرى خارجية فمصر على سبيل المثال - والكلام للدكتور حسن حسني - دولة مستوردة لبعض السلع الاستراتيجية وبالتالى اصبح لزاما على الحكومة ان تطبيق تدريجيا بعض الضوابط وفي ضوء الاهداف المتفق عليها مع البنك الدولى التي من بينها الحد من التضخم او خفض الدعم لبعض المشروعات وعموما فاى سياسة اقتصادية في مفهومها النظرى تستهدف في المقام الاول مصالح الاقتصاد القومي . وعلى حد قول الدكتور رشاد عبده مدير التسويق المالى ببنك مصر امريكا فان الحد من الائتمان مطلب ضرورى في المرحلة الحالية لخفض النقود المتاحة والمتداولة في السوق مما يحد كثيرا من اتجاهات التضخم .. وقد ادى بالفعل الى ثبات سعر الجنيه المصرى امام الدولار الاول مرة منذ حوالى ٤٠ عاما ولولا نجاح السياسة الاقتصادية لما كان الاقبال على الجنيه .

إذن ما الحل ؟ يقول الدكتور حسن حسني على البنوك ان تتعامل مع هذه الظاهرة بوسائل واساليب عديدة تستهدف الحد من الخسائر التي يمكن ان يتحملها البنك من بينها ابتكار اساليب لتوظيف الاموال المتاحة لدى البنك بما يؤمن على الاقل الودائع من خلال تشجيع دوران الاموال في شكل اقراض قصيرة الاجل او تشجيع تمويل البيع بالتقسيط لدى النقابات والجمعيات المتخصصة او تخفيض العمولات المستحقة على بعض القروض مما يشجع الاقراض في حدود معينة بالاضافة الى اختراع اوعية ادخارية جديدة تمكن البنك من تاجيل دفع مستحقاته المالية الى مراحل زمنية تالية يتم خلالها رفع السقوف برنامج التحرير الاقتصادى

يقول محمد سلامه نويتو .. رئيس قطاع الاستثمار ببنك ناصر الاجتماعى باننا نقوم بتمويل المشروعات التى يتم تقديمها الينا بعد دراستها والتاكد من الضمانات المقدمة مع المشروع عن طريق لجنة من البنك وذلك لتحديد قيمة القرض والتى تختلف من مشروع لاخر طبقا لحجم المشروع ونوعه .. فالاموال التى تقدم الى المشروعات نتبع فيها اسلوب المشاركات والمرابحات .. وقد تصل تلك الاموال الى ٧٠ ٪ من تكاليف المشروع طبقا لحجم وقيمة الضمانات .. فكلما زادت الضمانات كلما زادت قيمة القرض المقدم للمشروع .

فقد بلغ حجم استثمارات البنك في مشروعات بنظام المرابحة في العام الماضى ٢٣ مليون جنيه و ١١ مليون جنيه لنظام المشاركات وبلغ حجم المساهمات في الشركات ٤٣ مليون جنيه و ٣ ملايين مساهمات خارجيه بالاضافة الى ١٥١ مليون جنيه استثمارات انتاجية بنظام المعارض

يضيف رئيس قطاع الاستثمار ببنك ناصر الاجتماعي . بان كل مشروع له نسبة معينة من الارباح يتم تحديدها طبقا للدراسات الاقتصادية التى تتم على المشروع . حيث بلغت قيمة الاموال المودعه بالبنك للاستثمار في العام الماضى ١١٨ مليون جنيه تم استغلالها بالكامل بالاضافة الى حصة البنك واستثماراته والتي وصلت الى ٤٣٤ مليون جنيه حققت عائدا قدره ٥٦ مليون جنيه تم توزيع عائد على المودعين قدره ١٣,٣ ٪ . علاوة على ١١٩ مليون جنيه كقروض حسنة بدون عائد

لذلك لاتوجد اية اموال معطله داخل البنك حيث انها تستثمر في شركات ولدى بنوك اخرى وان كان لابد من الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة طلبات المودعين لاننا نتبع سياسة الباب المفتوح .

اما اسامة الشبراوى .. مدير عام مساعد الشركات ببنك الاستثمار العربي فيقول اننا لدينا ثلاث ادارات مختصة بالاستثمار مهمتها دراسه المشروعات والضمانات التى تقدم للبنك لمعرفة مدى جديتها وامكانيه منحها القرض المطلوب للتمويل . والذى يختلف من مشروع لاخر طبقا لنوع المشروع سواء كان تجاريا او زراعيا او خدمات بحيث لاتزيد نسبة التمويل على ٥٠ ٪ من قيمة المشروع .

وقد تصل الى ٦٠ في بعض المشروعات الصناعية الهامة التى تخدم خطة التنمية الاقتصادية في مصر . وتلك الشروط تنطبق على المشروعات الاستثمارية طويلة او متوسطة الاجل

ويضيف الشبراوى بان البنك يساهم في ٢٩ مشروعا في مجالات الصناعة والاسكان والسياحة والامن الغذائي والتجارى بمساهمات تبلغ نحو ٤٠ مليون جنيه و ٣٧ مليون دولار . اماالفائدة فتتغير طبقا لسعر الخصم من قبل البنك المركزى

وعن الاستثمارات داخل الهيئه القومية للتامينات الاجتماعية يقول عبد السميع امين مدير عام الاستثمار بالهيئة بانه طبقا للقانون يتم تحويل الفائض من اموال الهيئة الى بنك الاستثمار القومي حيث يقوم باستثماره في تمويل الخطة العامة للدولة بعد ان يتم خصم المعاشات والتى بلغت ١,٢ مليار جنيه في العام قبل الماضي وكذلك المصروفات التى وصلت الى ٦٠ مليون جنيه .. حيث بلغت موارد الهيئة من اشتراكات القطاع العام والخاص والعاملين بالخارج الى ٣ مليارات جنيه في العام قبل الماضى

يضيف باننا نقوم باستثمار فائض ايرادات العاملين بالخارج طبقا للقانون ٥٠ والتى تصل الى ٨,٥ مليون جنيه سنويا وكذلك فائض القانون ١١٢ الخاص بالعمالة غير المنظمة .. فالهيئة غير مطلقة اليد في استثمار اموالها .. وفي نفس الوقت ليست بها اموال معطلة ولكن المشكلة تكمن في الفائدة الضعيفة التي نحصل عليها من بنك الاستثمار القومي والتى تصل الى ٦ ٪ وتزيد احيانا ١١ ٪ وتتغير كل عام . فنحن لدينا ١٤ مليار جنيه ودائع لدى بنك الاستثمار ولسنا ممثلين في مجلس ادارته بخلاف شخص واحد فقط يمثل الوزارة في البنك .. ورغم ذلك نساهم في بعض المشروعات بالقدر المتاح لنا .. وان كان من الممكن استغلال موارد الهيئة عن العام الحالى وتكوين قطاع استثمار خاص بها لتنفيذ المشروعات التي تقدم للهيئة دون اللجوء لبنك الاستثمار القومي .



محمود التهامي

البطالة بين الشباب اصبحت حديثا يسيطر على المدينة والقرية لا فرق بين الصعيد ووجه بحرى أو القاهرة أو اسكندرية .

والمقصود بالبطالة هو افتقاد فرص العمل الشريفة التي تدر على الشباب دخلاً معقولاً يعينه على بداية حياته وممارسة دوره المشارك في بناء الوطن . وحين نقول إن البطالة تعني افتقاد فرص العمل الشريفة فاننا نقصد ان البطالة « المطلقة » غالباً غير موجودة لان الشباب يجرى توظيفهم على اية حال إما لصالح المجتمع وإما ضده .

والشباب الذى لا يجد الفرصة ليعمل عملاً شريفاً سيجد حتماً الفرصة ليعمل عملاً تخريبياً تحت مظلة التطرف او الإدمان او العمل الإجرامي ، ذلك ان افتقاد فرصة العمل الشريف لا تلغى ولا تعطل ولا تبطل حاجات الإنسان الأساسية إلى المأكل والمشرب والمسكن ، وإذا انحرف فإنه يحتاج إلى مزيد ومزيد من الأموال تعوض نقصه الذى يكمن في داخله كعضو في المجتمع عمل ضده ، وسعى لهدمه .

والحديث عن بطالة الشباب ليس ترفاً تتزين به المجالس ويلهو بـه الأهل والأصدقاء ، اللهم إلا إذا كانت مجالس اللجان الرسمية وما في حكمها من مجالس تجد نفسها مضطرة للمناقشة والبحث بحكم الوظيفة ، وبدافع تسديد الخانات ، وذلك اخطر ما يواجهنا في تلك المشكلة وفي غيرها من مشكلات تتعلق بهموم الوطن والمواطنين .

ومجالس تسديد الخانات فضلاً عن انها لا تنفع في شيء فإنها تضيف رصيداً من الوقود سريع الالتهاب للعواطف المكبوتة ، والمشاعر المستفزة ، التي يئست من الإحساس برعاية الدولة والحكومة لها ، فراحت تطلق طنيناً إنذارياً في صورة حوادث هنا وهناك ، وتفاقم بعض ظواهر العنف والتطرف يمكن أن يتحول إلى هدير كاسح عند نقطة معينة نرجو من الله أن نتفاداها باية صورة وبكل وسيلة .

والغريب في الأمر ، بل المدهش كل الدهشة ، ان الأوضاع العامة في الوطن تشهد تغيرات إيجابية ، وتجرى حركة البناء في كل اتجاه بشكل لافت للنظر ، وقد أثمرت الإصلاحات الاقتصادية نتائج يمكن اعتبارها في حكم المعجزة إذا ناقشها المواطنون وفهموها دون رغبة في عدم فهمها ، وتلك حالة شائعة هذه الأيام ، فعندما تناقش بعض الأشخاص - ولاشك في انهم على وعى وإدراك كاملين بالحقائق -



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

تجد انهم يتملصون من الاعتراف بالحقيقة ويماطلون ويجادلون في الإقرار بما حدث من تقدم في كافة المجالات .. ويعني ذلك ببساطة ان هناك حالة من « التحوصل » ضد الفهم والاعتراف بالحقيقة .

وهنا يجب ان نتوقف لنسأل هل العيب في الناس ؟ أم ان العيب فيما يُطرح عليهم والطريقة التي يصل بها إليهم او القنوات الموصلة ، ام ان هناك عوائق اخرى تقف حائلاً بينهم وبين الاعتراف بحقيقة ما حدث ؟

وقبل ان احاول الإجابة عن هذا السؤال فإنني اقول إن دراسة هذه الظاهرة اصبحت ضرورة تحتمها خطورة الموقف لانها تحول بين الوطن وبين الانتفاع بالحركة الإيجابية للمواطنين ، والمواطن يصيبه الحماس فيندفع للمشاركة ، او يُلم به الإحباط واليأس فلا يسهم ولا يشارك بل يتحول إلى اداة سلبية تكسر مجاديف من يعمل ويجتهد .

وظاهرة « تعمد عدم الفهم » او المغالطة في الحقائق الواضحة او تلطيخ الصورة ببعض سلبياتها ، كإطلاق عموم الفساد على العلاقات داخل المجتمع ، قد يكون سببها بعض الحوادث في مواقع محدودة ، وقد سمعت من شخص على قدر عال من الوعي والثقافة ويعمل في قطاع بالغ الاهمية وصف المجتمع كله بالفساد ، ولما ناقشته في الامر تبين لي بالفعل انه يواجه حالة مستفزة لا يمكن وصفها بالفساد على وجه الدقة ، وإنما يمكن وصفها بالتسيب وانعدام الرقابة او عدم تحرج اشخاص على مستوى المسئولية من ممارسة العاب طفولية فيما يتعلق بالمال العام .

صحيح ان القصة التي سمعتها لا توحي بان احداً سرق او نهب ، ولكن صاحبنا بحماس الشباب وغيرته وصف التصرف بالفساد واطلق صرخة مدوية بان المجتمع فاسد والدنيا راحت وعليه العوض .

ولا شك ان النموذج يتكرر وحين يسمعه دون قدرة على المناقشة مستمعون يميلون إلى تصديقه . والميل متوافر لذلك ، فإن دائرة الحنق تزيد وتتسع وتسري عدوى اليأس والإحباط ، وإنكار ما تبذله الدولة من مجهود مضنٍ وحقيقي في إدارة المشكلة .

واعود إلى السؤال الذي طرحه تداعي الموضوع : هل الناس مسئولة عن حالة « الرغبة في عدم الفهم » ؟

بداية اقول : لا يمكن توجيه الاتهام للشعب باي حال من الأحوال ، ولسوف ارفض ذلك جدليا حتى نستطيع ان نتبين نقطة الخلل الحقيقي .

سوف ارفض توجيه الاتهام للشعب لان المفترض ان اجهزة الدولة ترعاه ، والحزب الحاكم (!!!) يقوم على شئونه وإذا كان هناك خلل فلا يمكن القول بأن الشعب لا يعرف كيف يُحكم ، ولكن يمكن القول ان الحكومة لا تعرف كيف تَحكم (!!) .

وعلى هذا الاساس فإن الخلل - في رأيي - هو خلل في نظم القيادة واساليبها ، وذلك شيء طبيعي وسهل حدوثه في فترة تتعرض فيها البلاد إلى تحولات جذرية في ظل حركة إصلاح اقتصادي نشطة وحادة « بعض الشيء » في تاثيرها على مصالح المواطنين « الحالية » ، وذلك مهم جداً ، فهناك شرائح سيعود عليها الإصلاح الاقتصادي بفوائد جمة ، ولكن بعد حين وذلك لا يدخل مطلقا في حساب المواطن العادي الذي يريد ان يعيش يومه ولا يفهم إلا بعينيه .



الخلل في نظم القيادة واساليبها يؤدى إلى وصول البرامج والسياسات العامة بصورة مشوهة حين تنتقل من مستوى إلى مستوى وهى في طريقها إلى التنفيذ ، وحين تصل إلى مرحلة التنفيذ تكون قد فقدت كثيراً من عناصرها وتاهت فلسفتها الإصلاحية .. وهكذا تُحدث اثراً عكسيا على الجمهور .

والخلل يكمن ايضاً في « حالة عدم الفهم » التى تكسو المستويات الإدارية الوسيطة التى اعتادت ان تعمل بشكل نمطى في ظل نظام سياسى مختلف ، ونظام اقتصادى مختلف ايضاً ، والسؤال هل تنبه احد إلى ذلك ، ومتى وكيف ؟

ولسوف اضرب مثلا قد يبدو ساذجا ولكنه يعبر حقيقة عن الواقع . « إن الطائرة تطير ، والحمام يطير .. الطائرة تطير بالبنزين ، والحمام يطير بالفول والذرة ، ومع ذلك لا يمكن للطائرة ان تطير بالفول والذرة ، ولا للحمام ان يطير بالبنزين » .

باختصار : إن الإصلاحات الجذرية تحتاج إلى قادة قادرين على ان يطرحوا افكاراً جديدة « معاصرة » في مجال السياسة والاقتصاد .. والافكار المعاصرة تعنى ان نتخلص من انماط فكرية سادت او تمت تجربتها من قبل ، او العودة إلى حلول ناسبت ظروف المجتمع في فترات سابقة ، فلا يمكن القول مثلا بان مشكلة البطالة يمكن حلها بإعادة تشغيل الخريجين عن طريق القوى العاملة ، رغم ان هذا الحل تم تنفيذه في وقت سابق ، وإنما نحن في حاجة إلى فكر متجدد يبتكر وسائل واساليب قد نراها جريئة من موقع الماضى ولكنها تكون الانسب في رؤية الحاضر والمستقبل ، لابد من توسيع سلة الاختيارات والمجازفة المحسوبة بتجربة انماط واساليب فكرية جديدة ، إما ان نفعلها وإما ان نكون كمن يصر على « تغفيط » الطائرة بالفول والذرة حتى تسمن وتتسع حمولتها !!؟■

النغمة الصحيحة

اتعجب جدا من شاب يتخرج في الجامعة ثم يظل قابعاً في منزله يعيش عالة على عائلته في انتظار خطاب القوى العاملة الذى لا يجيء ..!!

فهذا الشاب يضيع زهرة عمره والسنوات التى يمكن ان ينتج فيها في انتظار سراب هو الحصول على وظيفة في الحكومة او القطاع العام .. ومن الغريب ان يظل شبابنا اسير الاعتقاد الخاطيء ان الحصول على الوظيفة و ضمان ووثيقة تامين للمستقبل والمعيشة .. بينما الموظف هو اكثر الفئات التى تعاني .. وهم يضطرون الى العمل الاضافي في وظيفة اخرى قطاع خاص ليسدوا بها جزءا يسيرا من احتياجاتهم واحتياج اسرتهم ..!!

والاغرب من ذلك .. ان الشاب الذى ينتظر الوظيفة التى لاتجيء .. يغمض عينيه عن الفرص العظيمة والهائلة المتوافرة حوله بشرط التخلص من عقدة الوظيفة .. فهناك فرص عمل لا حد لها في سيناء ومدن البحر الاحمر والمدن الجديدة .. وبمكافات كبيرة .. كذلك يمكن ان يقيم الشاب المشروع الخاص به في هذه المناطق براسمال متواضع ويحقق ارباحا مجزية .. وبالاضافة الى هذه المناطق الجديدة التى تحتاج الى سواعد شابة وعقول متحررة .. هناك فرص هائلة لاقامة مشروعات خطيرة وهى الذى يطلق عليها الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة والعملاقة فلا توجد صناعة تكتفى بمصنع واحد .. بل هناك مصنع رئيسى يحتاج الى عشرات بل مئات المنتجات التى تدخل في هذه الصناعة ويحصل عليها من المصانع الصغيرة التى تغذيه .

وهذه الصناعات المغذية بدانا نحتاج اليها في الفترة الاخيرة .. وسوف تزداد الحاجة اليها بعد انشاء صناعات كبيرة ومصانع انتاج السيارات بشرط الاعتماد على ٤٠٪ على الاقل مكونات مصرية تزداد في المستقبل .

ان الشاب في حاجة الى الاستماع الى قصص النجاح العديدة التى حققها شبابنا الذين بداوا من الصفر واصبحوا يملكون مشروعات كبيرة ويحققون ارباحا عظيمة .

وليس صحيحا ان مصر تعاني من البطالة . ان الذى نعاني منه هو وجود شباب يرفضون المغامرة والاعتماد على سواعدهم وحماسهم لتحقيق احلامهم في الحياة .. ويفضلون الكسل والتعطل في منازلهم حتى تجيء لهم الوظيفة المضمونة !!

والدليل على اننا لم نصل بعد الى مرحلة التشبع في العمالة ان اراضينا سواء القديمة او الجديدة في المناطق المستصلحة لا تجد السواعد الشابة التى تزرعها .. وكذلك هناك سيناء بالكامل ومدن البحر الاحمر مازالت تحتاج الى الشباب وحماسهم لتعميرها .

اننا جميعا مطالبون بتشجيع الشباب سواء ماديا او معنويا للاعتماد على انفسهم لبدء رحلة حياتهم بعيدا عن «الميرى» .. حتى نبعدهم ونحميهم من عصابات التطرف .. ولنستفيد من سواعدهم وعقولهم لتحقيق الرخاء .

نبيل اباظة



اعضاء اللجنة الاقتصادية :

سياسة الحكومة تجاه الصندوق الاجتماعي غامضة ولن تحل مشكلة البطالة

انتقد اعضاء اللجنة الاقتصادية بالمجلس سياسات الصندوق الاجتماعي واعربوا عن تشككهم في تاديته للغرض المطلوب منه في مواجهة مشكلة البطالة في ظل سياسات الحكومة وعدم معرفة الشباب باهداف الصندوق ووسائل عمله وطبيعته والطرق التي يتمكنون بها من الاستفادة بالتسهيلات التي يقدمها .

وحذر النواب من انفاق اموال الصندوق على الخدمات المحلية وتحسين الطرق والمجارى وهو مايعني تعرض امواله للسرقة ، كما حذروا من تحول الصندوق الى جهة ادارية لتعيين الاقارب والاصدقاء .

وطالب اعضاء اللجنة الاقتصادية بان يقوم الصندوق بدور اساسى في دعم الصناعات الحرفية الصغيرة وتطويرها بالاضافة الى دوره في امتصاص العمالة العاطلة التى سيتم طردها بعد بيع القطاع العام ونوه عدد من النواب الى امكانية دمج الصندوق الاجتماعى مع بنك ناصر لتقارب اهدافهما ولانهاء المشاكل الادارية التى تعوق نشاطه وتزيد من تكاليفه الادارية والتى ستبلغ ١٠٪ من ميزانيته



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٧

نحو مواجهة حاسمة لمشكلة البطالة

الاصلاح الاقتصادى

هل يوفر عملا لكل شاب ؟

البطالة فى مصر لها «سمات خاصة» لا تنفع معها الحلول المستوردة

البطالة أصبحت القضية الاولى فى أجندة كافة الاجتماعات سواء على المستوى الحكومى أو الشعبى أو الحزبى .

حتى المؤسسات الدولية التى شاركت فى وضع خطوط الاصلاح الاقتصادى أعطت لقضية البطالة إهتماما خاصا من خلال إنشاء الصندوق الاجتماعى .

ومع ماتمثله هذه القضية - مع تزايد نسبتها - من تهديد للاستقرار الاجتماعى والاقتصادى ، كان لابد من مناقشة السياسات المطروحة لعلاجها .

وكان السؤال المهم .. هل الاصلاح الاقتصادى علاج لمشكلة البطالة ؟ أم سيكون سببا فى زيادة نسبتها ؟ .

وذهبت « الجمهورية » بهذه التساؤلات إلى مجموعة من الخبراء والمسئولين وأساتذة الاقتصاد تستطلع رأيهم .. وكان هذا التحقيق .

سامية بولس



المصدر : الجمهورية

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢

ليست هناك أرقام أو نسب محددة للبطالة اتفق عليها من ناقشتهم . البعض يقول انها تمثل مابين ١٢ إلى ١٥ فى المائة من حجم القوى العاملة ، والبعض يقول انها تمثل ٢٠٪ أو تزيد . وقال بعضهم ان المتعطلين بلغوا ٢ مليون بينما آخرون قالوا انهم فاقوا الثلاثة ملايين عاطل ، وأن أكبر نسبة منهم من خريجى المدارس المتوسطة والذين يقدر عددهم بما يزيد عن المليون .

وإن كان المتحدثون قد إختلفوا فى تقدير حجم البطالة ، إلا انهم اتفقوا على أن هذه المعدلات - بجميع المعايير أو المقاييس - معدلات عالية تدق أجراس الخطر لكل المهتمين بمستقبل التنمية ومستقبل الاداء الاقتصادى فى مصر وكل الآثار الاجتماعية الاخرى المرتبطة بها .

قضية شديدة الخصوصية

وقضية البطالة فى مصر قضية شديدة الخصوصية - كما وصفها د . رجاء عبد الرسول رئيس جهاز تنمية القرية - بمعنى أن لها صفات خاصة قد لاتكون موجودة فى غيرها من مجتمعات أخرى ، وبالتالى فإن نقل الحلول من هذه المجتمعات أو تقليدها قد لايكون مجدياً إلى حد كبير .

ولكى نتعرف على أساليب معالجة القضية لابد أن نتعرف على طبيعتها وعلى خصائصها .

ومشكلة البطالة فى مصر أن حجمها لايتذبذب أى لايكون زائدا ثم ينقص أو يزيد ، وإنما هو يأخذ فى الزيادة عاما بعد آخر ، وبالتالى فهى تختلف تماما عما هو موجود فى مجتمعات أخرى لانها ليست نتيجة ظروف إقتصادية طارئة معينة بحيث ترتفع أو تنخفض مع الكساد الاقتصادى أو الرواج ، بل قضية هيكلية « بنياوية » فى الاقتصاد المصرى .

أيضا - وكما يقول د . رجاء عبد الرسول - فهى بطالة متعلمين ، بمعنى انها تمس بشكل صارخ فئات المتعلمين أو خريجى النظام التعليمى بدءا من أعلى مستوياته إلى أدناها ، وكلما إنخفض مستوى التعليم إنخفضت نسبة البطالة ، وهذه من الاشياء التى تدعو إلى الدهشة لان المفروض أن التعليم يزيد من مهارات الفرد ويزيد قدرته ومعدل ادائه وإنتاجيته ، أما ان يترتب عليه تعطيل قدراته فهذا يعنى خللا فى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع .

الاصلاح ليس متهما

ثم إن البطالة فى مصر إلى جانب انها تشمل كافة الفئات والمهارات فهى أيضا ممتدة فى كل أنحاء البلاد مع استثناءات بسيطة ، والمثير للدهشة ان البطالة فى بعض المحافظات نسبتها أعلى فى المناطق الريفية عنها فى المناطق الحضرية ، وهذه لها أسباب إقتصادية وإجتماعية أخرى .

□ قلت : وكيف أغفلنا هذا ؟ .

●● قال : لقد كانت هناك فى السنوات الماضية بعض المبررات التى دعت إلى التهوين من شأنها ، منها الهجرة إلى بعض الاقطار العربية ، ومع تراجع معدلات الهجرة وعودة أعداد كبيرة من المصريين من الاقطار الخليجية بعد أزمة الكويت ومن العراق زادت حدة البطالة .

□ وماذا سيكون الموقف الان ؟ .

● لقد تفاقمت المشكلة وتزامنت فى الوقت نفسه مع تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى .

□ هل يعنى هذا إن الاصلاح الاقتصادى متهم بزيادة حجم البطالة ؟ .

● مع تطبيق أساليب الاصلاح الاقتصادى يحدث إنكماش ، ويحدث أن تزيد نسبة البطالة وهنا فى مصر نبدأ الاصلاح الاقتصادى ولدينا رصيد أصلا من البطالة ، فالبطالة الموجودة ليست نتيجة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى فقط وإنما تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى يزيد من حدة المشكلة القائمة أصلا .

الصندوق ليس حلا

من أجل هذا انشىء الصندوق الاجتماعى كتنظيم مؤسسى متزامن مع عملية الاصلاح الاقتصادى الهدف منه هو التعامل مع هذه القضية بالذات ، ففلسفة المظلة الاجتماعية كما تسميها مجموعة البنك الدولى انها « تتعامل » مع هذه المشكلة الاجتماعية المتزامنة . مع عملية الاصلاح .

□ وهل هذا يحل المشكلة ؟ .

● فى جميع الاحوال الصندوق مصمم على التعامل مع مشكلة البطالة وليس حلها بمعنى أن فلسفته تقوم على أنه مع تطبيق برامج الاصلاح سيصبح هناك كساد ويحدث إنكماش وتحدث بطالة وتتضاءل قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل ، وهنا تصبح مهمة الصندوق توفير أرصدة وخلق فرص عمل مؤقتة وليست فرص عمل دائمة بحيث تستوعب البطالة التى ستنشأ نتيجة تنفيذ برامج الاصلاح .

وبعد تنفيذ هذه البرامج سينتعش الاقتصاد ويصبح قادرا على خلق فرص العمل الطبيعية التى تستوعب هذه العمالة .

إذن فالصندوق الاجتماعى علاج « مسكن » يخفف من حدة الازمة لفترة معينة حتى لاتحدث مضاعفات قد تعوق تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى وإذا جاز لنا التشبيه فالاصلاح الاقتصادى يمثل العملية الجراحية الشاملة ، من خلال الاستثمار ودخول القطاع الخاص فيه ، وبالتالى سيقوى الاقتصاد القومى ويستطيع بقدراته خلق فرص عمل أحسن .

البيع يزيد المشكلة

●● أما الدكتور جمال صيام أستاذ الاقتصاد بزراعة القاهرة فيؤكد ان برامج « التكيف الهيكلى » بركيزتيه وهما « الخصخصة والتحرر الاقتصادى » والذى يتم تنفيذه الان سيترتب عليه تعميق مشكلة البطالة .

□ اسأله : كيف ؟ .

● يجيب : فيما يتعلق بالخصخصة أى تحويل شركات القطاع العام لتملك للقطاع الخاص ، فنحن نعلم أن شركات القطاع العام مكدسة بالعاملين الذين لاينتجون أو إنتاجيتهم ضعيفة جدا ، وعندما تملك للقطاع الخاص فجزء كبير جدا من هؤلاء العمال لابد أن يخرج من هذه الشركات لان القطاع الخاص لن يقبل أن يتحمل هؤلاء العاطلين .

إذن هناك عدد كبير جدا من العمال والعاملين سوف يوفرون وهذه هى العقبة الرئيسية فى عملية بيع القطاع العام .

لذلك يجب أن تتم عملية البيع بالتدريج . إنما المقولة ثابتة وهى انه كلما إتجهنا للخصخصة كلما كان هناك مزيد من العاطلين ولابد أن نجد لهم فرص عمل خارج القطاع العام .

سلبيات معترف بها

□ قلت : وهل هذه مسألة عامة لجميع شركات القطاع العام ؟ .

● قال : ليس بالضرورة أن يكون هناك طرد للعاملين من جميع الشركات فبعضها لديه عمالة إنتاجيتها تساوى الاجر الذى تحصل عليه .

لكن قواعد اللعبة فى إدارة القطاع الخاص مختلفة تماما ، فلن يقبل القطاع الخاص أن يعطى أجورا ضعيفة لكى ينتج إنتاجا ضعيفا ، وإلا فلن يكون هناك إصلاح ، فالفرض الاساسى من الخصخصة انها تؤدى إلى زيادة كفاءة الانتاج عن طريق زيادة إنتاجية عناصر الانتاج المستخدمة فى هذه الشركات .

□ وماذا عن الشق الثانى وهو عملية التحرير الاقتصادى ؟ .

● التحرير الاقتصادى هو إتباع سياسات سعرية تقوم على السوق ، أى لن تفرض أسعار من قبل الدولة لاى منتج أو لاى مستلزم إنتاج ، والعرض والطلب هو الذى سيحدد .

وسيترتب على هذا أن نظام الحوافز سيعمل بطريقة صحيحة أى سيكون السعر هو القيمة الحقيقية للسلعة التى ستنتج ، وهذا الحافز سيشجع على تحسين الانتاج وعلى ضبط عناصر الانتاج بطريقة تتسم بالكفاءة بمعنى إستخدام تكنولوجيا أكثر تقدما ، وتعنى مزيدا من توفير الايدى العاملة مما قد يضيف إلى مشكلة البطالة .

إذن فالمحصلة النهائية - وهذا مقبول ومعترف به من قبل المؤسسات المانحة للقروض والمصممة نفسها لسياسات التحرير الاقتصادى وهى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، فهم يعترفون من خلال دراساتهم انه سوف يحدث - على الاقل فى المدى القصير - اثار سلبية فى النواحى الاجتماعية وهو مزيد من عدم عدالة توزيع الدخول ومزيد من البطالة .

ولو تقبلنا هذه النتيجة فى المدى القصير فيجوز فى المدى الطويل أن يتحول الامر إلى إصلاح فى جميع الجهات . وهنا لابد أن نضع سياسات تواجه هذه الاثار السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى وبالتحديد الاثار الاجتماعية .

رأى مخالف

●● هناك رأى معارض يطرحه المهندس حسن خضر رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للمضارب والذى يقول أن دعوى البعض بأن سياسة تحرير الاقتصاد ستؤدى إلى إرتفاع نسبة البطالة غير دقيقة ولاتتفهم أبعاد هذه السياسة التى تستهدف أساسا رفع كفاءة الاداء الاقتصادى وزيادة النشاط الاقتصادى على مستوى كافة القطاعات فى مصر ..

كما انهم يغفلون العامل الفردى والطموح الشخصى فى سبيل تحقيق مستوى معيشة أفضل ومباشرة أنشطة إقتصادية ذات عائد مربح وبالتالى سيتحول المجتمع بأسره إلى خلية من المشتغلين والعاملين المنتجين وليس الراغبين فى مجرد وظيفة بأجر سواء عملوا أم لم يعملوا .

وفى رأى المهندس حسن خضر أن جوهر الاصلاح الاقتصادى هو تفجير الطاقات وإعطاء الحوافز لكل أبناء المجتمع لكى يساهموا فى النهضة الاقتصادية المنشودة .. هذا على المدى الطويل نسبيا .

تجربة جديدة فى الارز

□ قلت : لكن ماذا عن المدى القصير والمتوسط ؟ .

● قال : اننى أطرح فى هذا المجال التجربة الرائدة التى نقوم بها حاليا فى تطوير الاداء والاستفادة من المقومات البشرية والعناصر العاملة فى شركات المضارب وتسويق الارز .

فالكل يعلم أن مساحات الارز محدودة لمحدودية الارض والمياه المتاحة للمحصول وبالتالى كان المفروض أن يتناقص النشاط فى شركات المضارب تدريجيا وتتحول من الربح إلى الخسارة وتلفظ مالدينا من العمالة .

لكن ما تم من إجراءات فى سبيل إضافة صناعات ملحقة وتكميلية لصناعة ضرب الارز كصناعة الاعلاف والمكرونة والعجائن الغذائية قد أدى إلى إمتصاص العمالة التى كانت تبدو زائدة فى شركات المضارب والاستفادة بخبراتها فى هذه الصناعات الجديدة ، بالاضافة إلى إمتصاص عمالة جديدة لهذه الصناعات .

وقد واكب هذا التحول إنشاء مركز تدريبى قطاعى ومركز تدريب وتكنولوجيا الارز والذى تولى عمليات التدريب التحويلى وإكساب العاملين المهارات المتنوعة .

خلقنا فرص عمل

□ قلت : وهل تسيرون فى عملية التحرير ؟ .

● قال : لقد قمنا بتجربة فريدة خلال العام الماضى وستستمر فى التطبيق خلال المواسم القادمة من تحرير كافة العمليات والمراحل الخاصة فى تجارة وتسويق وتصنيع الارز وتصديره ، وأدت هذه التجربة إلى زيادة فى النشاط الاقتصادى المترتب على عملية التحرير حيث استوعبت هذه الاجراءات كثيرا من العناصر البشرية المتاحة على مناطق الارز وفى مضارب القطاع الخاص والافراد الذين يتولون عملية الاتجار فى أرز الاستهلاك المحلى وتعبئته وتداوله وتصديره دون إلتزام من الدولة تجاه هؤلاء الافراد بمرتبات أو أجور .

لقد تم خلال العام الماضى تشغيل

أعداد كبيرة من الشباب فى تسويق الارز وتوريده لشركات المضارب ، كما وجد الكثير فرصتهم للعمل بفراكات ومضارب القطاع الخاص والتى كانت تحجب عن التشغيل معظم أيام السنة ، كما بادر الكثير فى فتح مراكز التعبئة للارز وهى تستوعب عمالة كثيفة .

الخروج من المأزق

●● الخروج من مأزق البطالة المتزايدة لن يتم من خلال مايسمى بالصندوق الاجتماعى - كما يقول د . محمد أبو مندور أستاذ الاقتصاد فى زراعة القاهرة . فمهما كان حجم مساهمات الصندوق الاجتماعى فهو أشبه بطفاية حريق مؤقتة إلا انها لن تخمد نيران البطالة كاملة وبالتالى المدخل هو تعبئة الاستثمارات اللازمة للتنمية .

□ اسأله : من أين ؟ .

● يرد : من إعادة النظر فى النظام الضريبى . ولاأعنى بذلك تحمل الفئات محدودة الدخل مزيدا من الاعباء الضريبية وإنما بوضع نظام ضريبى بالنسبة للمستثمرين الذين نتصور اننا بتقرير المزيد من الاعفاءات لهم سيزيدون من إستثماراتهم .

ثم وقفة جادة أمام التهرب الضريبى والبحث عن مجالات لتعبئة الضرائب المباشرة على وجه الخصوص ، وهى الضرائب الاكثر عدلا ، وربما يثار فى هذا الصدد بعض المداخل مثل الضريبة المقررة على الاراضى المحولة من أراض زراعية إلى أراضى مبانى ، وفى ظل معدلات إستقطاع يمكن تعبئة حصيلة ضريبية تقدر بـ ٣٧٨٠ مليون جنيه .

هذه الحصيلة - كما يقول د . أبومندور - يمكن أن تشكل وعاء مهما فى توفير فرص عمل وحيازة لعشرات الالوف بل وأكثر فى الريف المصرى ، سواء مشروعات للصرف والرى أو إستصلاح أراض جديدة .

والامثلة ممكن أن تحدد كل فى مجال إختصاصه بحيث نعبىء موارد كافية سواء من الضرائب أو الجمارك أو من أى مجالات أخرى يمكن أن تساعد بالاضافة إلى ترشيد الانفاق العام .

مطلوب إعادة نظر

أما التصور الثانى . فهو التفكير فى حزمة بديلة للحزمة العادية التى أدت إلى الركود .. فلايمكن أن أتصور أن يبقى فى قطاع الزراعة حافز إستثمار وهو قطاع فيه مخاطر شديدة ثم يبقى فيه إستصلاح أراض جديدة فى ظل معدلات فائدة تتجاوز ٢٠٪ .. هذا غير ممكن خاصة فى ظل إرتفاع أسعار الطاقة وإرتفاع تكاليف الانتاج عدة أضعاف وخاصة انه قطاع لايوجد فيه أى نظام تأمينى ، وبالتالى من المتصور أن يكون هناك عزوف عن العمل فى هذا القطاع الانتاجى الاستراتيجى .

وهنا لابد من إعادة النظر فى السياسات بحيث تشجع على الاستثمار وبالتالى تخلق فرص عمل ، وهذا يمكن أن ينصب على بعض الانشطة الصناعية بهدف توفير مناخ أكثر ملاءمة للاستثمار وخلق فرص عمل متزايدة .



المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشروعات الصغيرة.. هل تحل مشكلة البطالة؟

د. عبد الرسول : هذا حل جزئى بنسبة ١٠ ٪ فقط !

خضر

بالعكس.. واسألوا امريكا

- ٨٠ ٪ من الدخل القومى الامريكى..من المشروعات الصغيرة
- أنشأوا «حضانات» للشباب لمساعدتهم فى المشروعات
- أصدروا قانوناً يلزم الحكومة بشراء نصف منتجاتها

تحقيق: سامية بولس

كل الاجهزة التنفيذية والشعبية تعقد الندوات وتطالب بالتوسع فى إقامة المشروعات الصغيرة كحل لمواجهة مشكلة البطالة .

لكن هل تستمر المشروعات الصغيرة فى ظل الاصلاح الاقتصادى مسئولية الجهاز الحكومى أم تتحول المسئولية كاملة للقطاع الخاص ؟ .

وهل يكفى أن نساعد الشباب على إقامة مشروعات صغيرة أم أن الامر يتطلب تدريبا وتنظيما لتسويق منتجات هذه المشروعات ؟ .

والاهم من ذلك كله هل تعتبر المشروعات الصغيرة حلا شاملا لمشكلة البطالة ؟ .

فى ظل ظروف الاقتصاد المصرى الراهنة تبرز فكرة المشروعات الصغيرة باعتبارها مدخلا ملائما وجذابا للتعامل مع عديد من القضايا وخاصة قضيتين :

● الاولى : جذب القطاع الخاص بحجم تمويل محدود للمساهمة بجهد أكبر فى النشاط الانتاجى .

● الثانية : توفير فرص عمالة منتجة لاعداد متزايدة من الداخلين لسوق العمل خاصة من شباب المتعلمين وبتكلفة إستثمارية معقولة وعلى مدى زمنى قصير .

● ● الفكرة والمدخل مناسبان من غير شك - كما يؤكد د . رجاء عبد الرسول رئيس جهاز تنمية القرية - غير أن ثمة محاذير كثيرة ينبغى أن تكون واضحة أمامنا .. وهى :

● أن التدريب التحويلى لشباب المتعلمين للقيام بتنفيذ وتشغيل المشروعات الصغيرة يتطلب فهما عميقا لخريطة البطالة فى مصر ، وكذلك السوق المحلى والتصديرى .

● إن مشكلة إنشاء مشروع صغير

لاتنتهى عند توفير التمويل والمعدات والتدريب ، بل هنـــاك أيضا الادارة ، وليس من المتصور أن نتوقع تحويل خريجى الجامعات إلى رجال أعمال صغار بين يوم وليلة . هذه قضية مهمة تنبهت إليها دول كثيرة وبادرت بانشاء مايطلق عليـه إسم مدارس رجـال الاعمـال الصغار .

● التسويق . فالهدف الرئيسى لانتاج سلعة ما أو لبدء نشاط إنتاجـى هو الوصول إلى السوق . وربمـــا كانت مشكلة التسويـق أخطـر مشكـلات المشروعـات الصغيـرة ، وإن كانت لاتظهر إلا فى مراحل متأخرة من إقامة المشروع .

● ان للمشروعات الصغيرة مجالات وأنشطة معينة ومن غير المتصور أن يقوم الاقتصاد بأكمله على المشروعات الصغيرة حيث أن هناك حاجة إلـى إستمرار الانشطة والصناعات الكبيرة والمشروعات العملاقة وتنميتها فهى القادرة على المنافسة وعلى التطوير التكنولوجى ، وعملية التكامل بيـن المشروعات الصغيرة - كصناعـات مغذيـة - والصناعـات المتوسطـة والكبيرة رأسيا ، وكذلك التكامل الافقى بين سلسلة المشروعات الصغيرة هى عملية بالغة الاهمية .

فى إطار هذه المحاذير - والكلام لايزال للدكتور رجاء عبد الرسول - يمكـن التعامل مع العلاقـة بيـن المشروعات الصغيرة والبطالة ، ليس باعتبار أن المشروعات الصغيرة هى « الحل » وإنما باعتبار انها تمثل أحد مداخل وأساليب مواجهـة مشكلـة البطالة .

والقضايا الشاملة - مثل البطالة - لاتعالجها الحلول الجزئية ، إنما تحتاج إلى مواجهة شاملة تتضمن إصلاحات فى نظام التعليم وتخطيط القوى العاملة ومراجعة هياكل الاجور وغير ذلك .

بمعنى آخر ، فليس من المتصور أن تظل الجامعات تدفع إلى سوق العمل سنويا نحو ١٢٥ ألف خريج ، ثم نبدأ فى البحث عن برامج لاعـادة تأهيلهـم وتدريبهم فى مجالات قد لاتتفـق مع تعليمهم .

١٠ ٪ فقط

هنا يبرز سؤال .. هل تكفى موارد الصندوق الاجتماعى لتوفيـر فرص عمالة كافية ؟ .

● يجيب د . رجاء بأنه اذا كانت موارد الصندوق الاجتماعى الحالية تبلغ نحو ٦١٠ ملايين دولار أمريكى . وبافتراض مضاعفـة هذه القيمـة تصل إلـى ١٢٠٠ مليون دولار ، وعلـى أساس متوسط تكلفة فرصة العمل الواحدة فى حدود ٥ الاف دولار وهذا تقدير ملائم فى ضوء نوعيات الانشطة التى يمولها الصندوق فإن ذلك يعنى توفيـر مالا يتجاوز ٢٤٠ ألف فرصة عمل وهذا العدد يساوى ١٠ ٪ فقط من تقديرات رصيد البطالة الحالى .

ولا يعنى هذا التقليل من أهمية دور الصندوق الاجتماعى والذى ينبغى ان يقاس على أساس تأثيره المحدد وغير المباشر على مجمل عملية الاصلاح الاقتصادى . غير أن ذلك يعنى أيضا وضع دور الصندوق فى مواجهة قضية البطالة فى حجمه الواقعى وعدم التعلق بأوهام فى إمكانه التصدى - من خلاله - لمشكلة هى أخطر وأعمق من إمكانات الصندوق أو نطاق عمله .

عمالة ذاتية

● ● الدكتور أحمـد حسن إبراهيـم الخبير بمعهد التخطيط القومى يؤكد ضرورة التسليم من البداية على أن دور المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة لايتجاوز حدود مالك المشروع وربما فرد أو اكثر من أفراد أسرته وبذلك لايمكن التعويل عليها فى تشغيل عمالة أجيرة ويقول ان هذه هى الفكرة التى تقوم عليها فلسفـة الدعـوة الـى انشاء مشروعات صغيرة وهى فكرة المشروع المملوك لصاحبه أو المشروع الذى يوفر عمالة ذاتية ، لانه إذا نظرت الى حجم التمويل الذى يتاح لمثل هذه المشروعات نجد انـه لايسمـح بقيـام مشروعـات تستوعب أكثر من صاحبه

□ وما هو حجم التمويل ؟

● ما بين الفين وخمسة الاف و عشرة الاف كحد اقصى . وإن كان هناك كلام عن امكانيـة زيـادة الحد الاقصى من خلال قروض على اساس جماعـى يساوى مجموع القروض الفرديـة لتمكيـن مجموعة من الشباب من تنفيذ مشروع يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا .

لكن ، لو نظرنا إلى مدى ارتفاع تكلفة خلق فرصة عمل ، نجـد ان أحجـام القروض المتاحة لمثل هذه المشروعات أقل بكثير مما يحتاجه خلق فرصة عمل واحدة .

وإذا كانت اهـم مزايا المشروعـات الصغيرة انها لاتحتاج إلى مبالغ كبيرة لخلق فرص عمل لكنها - رغم ذلك - تحتاج إلى حد أدنى . فاذا لم يتوفر هذا الحد الادنى فهذا يعنى تبديد ما يقدم من إقراض .

تميز المشروعات الصغيرة

● ● أما الدكتور جمال صيام أستاذ الاقتصاد الزراعى - جامعة القاهرة ، فيعتبر المشروعات الصغيـرة أحـد المداخل المهمة فى حل مشكلة البطالة وتتميز عن المشروعات الكبيرة بمزايا عديدة لايمكن اغفالها :

● فهى مشروعات فى نطاق إمكانات الفرد المتوسط الذى لايتوافر لديه قدر كبير من رؤوس الاموال .

● ويمكن توطينها فى أى مكان ولذلك ففرصة إنتشارها على نطاق واسع فى الاقاليم ومناطق متعددة يتيح لها ميزة عن المشرعات الكبيرة .

● وهى مشروعات ليس بها قدر كبير من المخاطرة وتتسم بالمرونة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة .

● وإذا نظرنا لها فى القطاع الريفى نجد انها تضمن نوعا من توزيع الدخل بصورة منتظمة على مدار السنة وليس فى مواسم الحصاد فقط مثل الزراعة .

ركيزة فى التنمية

ولقد نجحت دول نامية عديدة الى حد ٤٩ ٪ من العمالة الريفية ثم ايران وماليزيا ٣٣ ٪ والفلبين ٢٨ ٪ .

ولو اعتبرنا انه يوجد لدينا ٥ ملايين عاطل يبحثون عن عمل وقادرين عليه ولايجدونه فهذا يعنى انه يوجد نصف هذا العدد فى القطاع الريفى ، وبالتالى يمكننا تشغيل مليون عامل عن طريق كبير جدا فى ان نجعل من المشروعات الصغيرة ركيزة اساسية فى عملية التنمية ، وبالتحديد - كما يقول د . جمال صيام - تايوان التى تستوعب فيها المشروعات الريفية غير الزراعية المشروعات الريفية الصغيرة .

وإذا نظرنا لليابان نجد أن دخل المشروعات الريفية هناك يمثل ٧٠ ٪ من دخل القطاع الريفى . وتايوان ٤٣ ٪ ، سيراليون ٣٦ ٪ ، باكستان ٣٨ ٪ ، كوريا ونيجيريا ٢٣ ٪ .

إذن نستطيع أن نقول انه يمكن أن تكون المشروعات الصغيرة ركيزة مهمة جدا فى عملية التنمية وبالذات فيما يتعلق بخلق فرص العمالة وحل مشكلة البطالة على المدى الطويل .



□ إلى اى مدى ؟ .

ـ على مدى خمس سنوات .

□ وما هو وضع هذه المشروعات فى الاقتصاد المصرى ؟ .

ـ فى الفترات التى مضت لم تاخذ هذه المشروعات أهميتها فى خطط التنمية الاقتصادية من حيث القدر من الاستثمارات الذى خصص لها ولم يكن كافيا لاقامة قاعدة لهذه الصناعات ، لكن مع الاصلاح الاقتصادى والزيادة المتوقعة فى أعداد البطالة المصاحبة له تبرز أهمية هذه المشروعات .

فالانكماش المتوقع فى القطاع العام من المفروض ان يقابله بالضرورة نمو فى قطاع المشروعات الصغيرة والذى يجب ألا نتركه بدون تخطيط من الدولة كجزء أساسى من دور الدولة فى عملية الاصلاح .

والنقاط الاساسية التى يمكن أن تكون محاور فى الدولة تتمثل فى : مشروعات وبرامج البنية الاساسية - والسياسات المالية - سياسة المشروعات كبيرة الحجم - والسياسات السعرية وسياسات الدعم - سياسة الاجور والتامينات الاجتماعية - المساعدات الفنية والادارية التى يمكن أن تقدمها الدولة - السياسات الائتمانية والاقتراضية ، ثم السياسات الزراعية .

هذه النقاط الثمانى تؤثر - بشكل أو آخر - فى نمو المشروعات الصغيرة .

وإذا ذكرنا على سبيل المثال نموذجا لاستخدام الدعم كأثر سلبى على المشروعات الصغيرة نقول انه كان فى السابق - ولايزال مستمرا - أن الدولة تعطى حصة الغزل لمصانع القطاع العام بالسعر المدعم ، وهذا يعنى أن مصانع الغزل والنسيج تأخذ مستلزمات الانتاج بالسعر المدعم ، وتأخذ حتى القطن من المزارع بسعر رخيص جدا يمثل ٦٦٪ من السعر العالمى ، فالمزارع هنا يدعم صناعة الغزل والنسيج .. وفى المقابل تعمل الانوال الخاصة « ثلاثة الاف نول » لحساب أصحابها ، وهى لاتحصل على حصة الغزل بهذا الدعم وإنما تأخذه بسعر السوق السوداء وبالتالى يستخدم الدعم للمشروعات الكبيرة على حساب الصغيرة فى نفس المجال ، وهذا يمثل عدم تكافؤ الفرص .. والمفروض انه بعد تحرير سعر القطن ستزول هذه التفرقة .

□ ما هى الآفاق المحتملة للمشروعات الصغيرة فى مصر ؟ .

ـ الافاق المحتملة تتوقف على مدى حرص الدولة على وضع المشروعات الصغيرة فى خطط التنمية بشكل يتواءم مع أهميتها وبالتالى بقدر مناسب من الاستثمارات والسياسات المختلفة المالية والزراعية وبأسعار فائدة أقل من سعر السوق ، بمعنى أن تدعم الدولة سعر الفائدة للمشروعات الصغيرة لتشجيع هذه المشروعات .

وإذا كانت هناك قائمة كبيرة جدا من هذه المشروعات تصل إلى مائة فرع فى جميع النواحى فيجب عندما تضع الدولة خطة لهذه المشروعات أن تركز على المشروعات التى تستوعب أكبر قدر من العمالة .

دور القطاع الخاص

● ● أما كيف يقوم القطاع الخاص والرأسمالية المصرية بدورهـا فى التنمية وفى توظيف الخريجين فيرى المهندس حسن خضر رئيس الشركة القابضة للمضارب وتسويق الارز - أن الرأسمالية الوطنية مازالت رأسمالية ناشئة وغير قادرة على تنفيذ حجم المشروعات المطلوبة منها فى الخطة الخمسية الجديدة حتى ولو بالاستعانة برأس المال الاجنبى .

ويبقى علينا - والكلام للمهندس حسن خضر - أن نبحث عن البدايات الصحيحة لتكوين القطاع الخاص المصرى والرأسمالية المصرية لان الرأسمالية المصرية كانت قد بدأت فى النمو فى أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات ثم توقفت مع عمليات التأميم والتحول الاشتراكى ، وعلينا أن نأخذ بيدها الان لكى تنمو من جديد .

وهذا النمو لن يتأتى إلا من خلال مشروعات الاعمال الصغيرة . وهذا ليس غريبا فالمجتمع الامريكى نفسه - وقد يعجب الكثير من المفارقة - يحقق ٨٠٪ من الدخل القومى الامريكى من مشروعات الاعمال الصغيرة !! .

وهناك إدارة خاصة بالمشروعات الصغيرة تشبه الوزارة ويختار الرئيس الامريكى المسئول عنها بنفسه ويتغير بتغيير الرئيس ، وهذا يدل على مدى الاهتمام بمشروعات الاعمال الصغيرة كأساس للنشاط الاقتصادى .

التجربة فى مصر

ويطالب المهندس حسن خضر بتطبيق التجربة الامريكية فى مصر على أن يكون لها تنظيم عام ورعاية على مستوى الدولة لانها - كما يقول - نابعة من مجتمع إقتصاد حر والذى نحاول أن نتمثل خطاه ثم انه إقتصاد قوى به المشروعات العملاقة ولكنه لايستغنى عن المشروعات الصغيرة .

□ وهل يدعمـون قروض هذه المشروعات ؟ .

ـ لا .. قرض غير ميسر بالفائدة التجارية العادية لانه اذا كان مشروعا إقتصاديا فلابد أن يتحمل الفائدة التجارية العادية ، وصاحبه لابد ان يتحمل المخاطرة فيه ، وتشاركه فى تحمل المخاطر إدارة المشروعات الصغيرة .

□ كيف ؟ .

ـ تضمنه بدون أية ضمانات يتقدم بها ، بخلاف ما يجرى هنا فيكفى خطاب من إدارة المشروعات يقدم إلى البنك ، والبنك يقرض ٩٠٪ من التكلفة ، ويساهم الشخص بـ ١٠٪ لحكمة أنه قد يضغط المصروفات ويحقق عائدا أكثر .

حضانة للشباب

وإدارة المشروعات هناك – كما يقول مهندس حسن خضر – لكى تشجع وتساعد راغبى إقامة المشروعات تنشىء « حضانات » لرعاية هؤلاء الشباب الجدد والحضانة تشمل مكتبا لكل مجموعة مشروعات به تليفونات وتلكس وسكرتيرة خاصة ومحام ، حتى تخفف المصروفات الثابتة فى بداية عمل الشباب ، وكل هذا برسوم .

□ البعض يتخوف من مشكلات التسويق التى يمكن أن تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر ؟! .

ـ هنا دور المشرع المصرى الذى يدعمها ويجعل لمنتجاتها الاولوية فى توفير إحتياجات الاجهزة الحكومية وهذه ليست بدعة ففى أمريكا ، تأخذ الحكومة وبحكم القانون ٥٠٪ من مشترياتها من نتاج مشروعات الاعمال الصغيرة أيضا الجيش الامريكى ٢٠٪ من مشترياته من ناتج هذه المشروعات الصغيرة .

هذه التجربة كما يرى المهندس حسن خضر جديرة بالتطبيق فى مصر .

□ ومن الذى يقوم بها ؟ .

ـ توجد فى مصر أجهزة ولكنها متفرقة وتفتقر إلى المنهج الصحيح فى إدارة وتمويل الاعمال الصغيرة ورعايتها ، وبذلك تختلط المفاهيم مابين ما يشجع العمل الصغير أو يعمل للدولة .

فعلى سبيل المثال ، بنك التنمية الصناعية مفروض أن يرعى الصناعات الصغيرة والحرفيين ولكن هناك نظاما معقدا فى عمليات الضمان لدرجة أن كثيرا من الشباب يهربون من التعامل مع البنك ، وبنك التنمية والائتمان الزراعى أيضا يفتقر إلى التصور الشامل لادارة الأعمال الصغيرة ، وهناك وزارة الشئون الاجتماعية . فيما يخص مشروعات الاسر المنتجة .. وهناك جهاز الحرفيين التابع للحكم المحلى .. أجهزة كثيرة متضاربة تفتقر إلى المنهج الموحد ، وإلى الرؤية الصحيحة لمشروعات الاعمال الصغيرة ..

وفى رأيى أن الاهم هو تخفيف أعباء الضمان على المستثمر الصغير .

□ هل ترى أن تدعم الدولة قروض المشروعات الصغيرة ؟ .

ـ بالطبع لا .. فهذا الكلام يعنى اننى أدلل هذا الشخص ، ولن يستفيد من هذا إلا ذوو النفوذ والاتصالات ، ورأينا ماحدث لمشروعات الدواجن ومشروع البتلو .. ولذلك صرف القروض على المستوى العام بفائدة تجارية عادية لن يكون فيها وسطاء ويكون التمويل للجميع وبهذا نساعد الشباب على الاعتماد على أنفسهم وقد نسهل لهم عمليات التسديد فى المراحل الاولى .

□ هل ترى فى شبابنا جدية للخوض فى هذه المشروعات ؟ .

ـ أغلب الشباب يرغب وعنده طموح والكل يبحث عن مشروع صغير أو مايسمى بالتعبير الدارج « سبوبه » يتعايش منها ويحقق أحلامه خاصة وأن المفاهيم الاجتماعية تغيرت لدى الشباب فالشاب الذى يريد الزواج يبحث عن عربة قبل هذا وهذه لن تتحقق من مجرد وظيفة ولكن تتحقق من مشروعات الاعمال الصغيرة .

□ تطوير الخدمات بقرية صنبو :

٣ ملايين جنيه لشباب الخريجين
لاقامة المشروعات الانتاجية فى أسيوط

اسيوط ـ من موسى بولس :

تم اعتماد ٣ ملايين جنيه من حساب صندوق التنمية لتوزيعها على شباب الخريجبن باسيوط الراغبين فى اقامة مشروعات انتاجية صغيرة بقرى ومراكز المحافظة ، بحيث يحصل كل شاب على ١٠ الاف جنيه ، ويتم تدريبهم على حرف النسيج وخان الخليلى ، واستصلاح الاراضى واستخدام الميكنة الزراعية .

وقد تفقد السيد حسن الالفى محافظ اسيوط قرية « صنبو » مركز ديروط ، ورافقه مدير الامن ومديرو المصالح ، وقرر اقامة شبكة كهربائية لانارة الازقة وجميع الشوارع وانشاء مصانع صغيرة لتوفير فرص عمل للشباب فى مجالات خدمة البيئة واستصلاح الاراضى ، كما تقرر ترميم وتجديد الوحدة الصحية وتشغيلها فورا

وتقرر بناء نقطة حديثة للشرطة ، وتزويدها بالأجهزة المتطورة التى تخدم استقرار الأمن بالمنطقة .

واعلن السيد قدرى ابو حسين السكرتير العام للمحافظة ان المحافظ طلب زيادة حصة الخبز ، بزيادة كميات الدقيق لكل مخبز □



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٢



اقامة ٨٠٠ مصنع بالمدن الجديدة وفرص عمل لـ ٨٥ ألف شاب

بنك الاستثمار القومى يمد خدماته للقطاع الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة

كتبت سميحة كريم :

يجرى حاليا تنفيذ برنامج متكامل لمواجهة مشكلة البطالة ، وتوفير فرص العمل لآلاف الشبان ، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات وخاصة فى المدن الجديدة ، وتقديم القروض للقطاع الخاص والتى تساعد فى إقامة هذه المشروعات .

فقد تقرر بالفعل إقامة ٨٠٠ مصنع بالمدن الجديدة تستوعب ٦٠ الف شاب مع توفير السكن لهم ..

كما تقرر استكمال ١٥ مجمعا للصناعات الصغيرة فى هذه المدن لتوفير ٢٥ الف فرصة عمل للخريجين فى نفس الوقت سيتم إقامة ١٤ مجمعا جديداً فى مدن ٦ اكتوبر والعبور والعريش ، ومجمعات اخرى فى مدن بدر الجديدة وبور سعيد والاسماعيلية و٤ مجمعات باسوان ، على ان يتم تمليك هذه المجمعات للشباب .

ومن جهة أخرى صرح الدكتور ظافر البشرى نائب رئيس بنك الاستثمار القومى ان البنك يدرس حاليا مد خدماته التمويلية إلى القطاع الخاص وتمويل مشروعاته الصغيرة ، حيث يقوم البنك بتقديم القروض إما بشكل مباشر او بالمساهمة فى رؤوس اموال هذه المشروعات .

واكد ان بنك الاستثمار سيغير من دوره بحيث يوفر التمويل للقطاعين العام والخاص لتنفيذ مشروعاتهما الصغيرة



قروض ميسرة لمشروعات الشباب الانتاجية بالجيزة

كتب ـ عبد الوهاب حامد :

تقرر توفير القروض للمشروعات الانتاجية الصغيرة للشباب بالجيزة ، واعداد دراسات جدوى لنماذج من المشروعات تتناسب وامكانيات شباب المحافظة لتشجيعهم على اقامة مشروعات في اماكن اقامتهم لعلاج مشكلة البطالة من خلال فرص عمل انتاجية تتناسب والبيئة التي يقيمون بها .

واعلن السيد فاروق ابراهيم رئيس مجلس ادارة بنك التنمية والائتمان الزراعي بمحافظة الجيزة ان تعليمات المهندس عادل حسين عزى رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي تتضمن اعطاء اولوية في الاقراض لمشروعات استصلاح الأراضي والشباب وذلك بضمانات غير تقليدية بما يساهم في انطلاق نحو الصحراء وتوسيع الرقعة الزراعية .

وأضاف ان البنك الزراعي وفروعه بالمحافظة قد اعدت خطة تتضمن منح قروض لكافة الاعمال المتعلقة بالزراعة ، وخدمة المحاصيل ، بالاضافة الى اقراض الشباب في مجالات تسويق المحاصيل الزراعية والامن الغذائي للقضاء على الوسطاء وتوصيل السلع للمستهلك باسعار معقولة .

واكد ان المحافظة تملك مساحات كبيرة من الاراضي الصحراوية والقابلة للزراعة وهى من هذا المنطلق تصنع تيسيرات كبيرة للمستثمرين لاقامة مشروعات لاستصلاح واستزراع هذه الاراضي ، كما ان هناك فرصا متاحة لاقامة مشروعات للتصنيع الزراعي خاصة في مناطق انتاج الفاكهة وخاصة العنب وذلك بهدف حماية المنتج من مشاكل التسويق وزيادة العائد حيث ان تعظيم عائد الانتاج الزراعي يمثل المدخل الحقيقي للتوسع في المشروعات وزيادة نسب التحصيل .

وأوضح . السيد فاروق ابراهيم ان الاستراتيجية الجديدة للبنوك الزراعية ـ بعد نقل توزيع مستلزمات الانتاج الزراعي الى الجمعيات التعاونية الزراعية ـ تستهدف التوسع في انشطة الاقراض الزراعي لتشمل كافة الاعمال التي تخدم العملية الزراعية بدءا من اعداد الارض للزراعة وحتى مراحل التسويق في الداخل والتصدير للخارج . □



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

٦٠٠٠ فرصة عمل للخريجين بمشروعات الزراعة بالمحافظات

كتب ـ عصام عبد الكريم :

اكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي ان الوزارة وفرت ٢٠٠٠ فرصة عمل للخريجين فى مشروعات التشجير، وهى بصدد توفير ٤٠٠٠ فرصة اخرى للعمل فى مختلف المشروعات بمرتب ٦٥ جنيها فى الشهر للشاب الجامعى و ٤٥ لصاحب المؤهل المتوسط، واعتمدت الوزارة لذلك مبلغ مليون و ٣٠٠ الف جنيه، وقال ان هناك اسلوبا جديدا لتشغيل الخريجين وتوزيعهم على ٣٢ جهة تابعة للوزارة فى المحافظات.

واضاف انه فى مجال التعاون بين وزارة الزراعة المصرية والدول الافريقية، تم الاتفاق مع كينيا والصومال ومدغشقر وساحل العاج وموريشيوس على زراعة اصناف من الفاكهة عالية الانتاج مثل الباباز والاناناس والعديد من انواع الفاكهة التى اثبتت التجارب نجاح زراعتها فى مصر

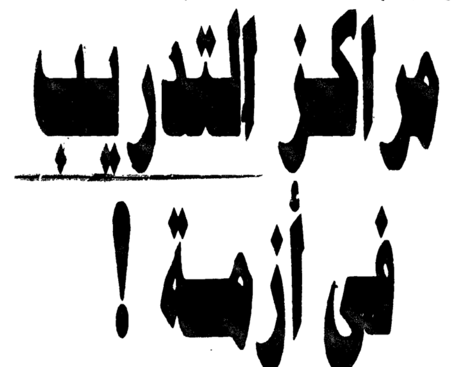
واضاف ان هناك مشروعا للتشجير يتم تمويله بمنحة يابانية قدرها ٨٠٠ الف دولار للتشجير فى خمس محافظات وانشاء غابات صناعية تروى بمياه الصرف الصحى



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

□ ونحن نبحث عن حل لمشكلة البطالة :



مراكز التدريب في أزمة !

التدريب التحويلى ....

طاقة نور للارتقاء بمراكز التدريب



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

في الوقت الذى نتحدث فيه عن مشكلة البطالة وضرورة العمل من اجل ايجاد فرص عمل لشبابنا الذى اضناه الانتظار فى طابور البحث عن وظيفة ، ننسى جانبا آخر هاما من جوانب مشكلة البطالة ، بل ومن اهم عوامل القضاء عليها وهو قصور الجهات التى تقوم بتدريب القوى العاملة فى مصر وتتعدد هذه الجهات وضياع هذه المهمة الضرورية بين تلك الجهات .

ومؤخرا بدا الحديث عن مشروع التدريب التحويلى .. فما هو هذا المشروع وما لدور الذى سيقوم به فى الارتقاء بمستوى التدريب على مستوى الجمهورية ..

فى البداية نلقى الضوء على بعض الارقام والاحصائيات المتعلقة بالتدريب التحويلى .

فلدينا ٥٢٢ وحدة تدريبية تبلغ امكانياتها التدريبية ١٠٨٦٤٤ متدربا لا يستغل منها سوى ٨٤٦٠٣ متدرب ، ويشرف عليها ٢٢ جهة بلا سياسة واضحة وبدون تنسيق ، ليس ذلك فقط بل ان تكلفة تدريب الفرد وتحسين الاداء لا تتجاوز ٢٥٠ قرشا ، وان ٦٤٪ من ميزانية التدريب السنوى تخصص للوزارات مقابل ٢٨٪ للمحافظات بمعدل ١,٤ جنيه لاعادة تاهيل الفرد .

ذلك بالرغم من اهمية التدريب لتنمية القوى البشرية حيث ان مواجهة البطالة تتطلب توفير المهارات والقدرات والتخصصات التى تحتاجها فرص العمل المطلوب إنشاؤها .. فتوفير فرص العمل مع اليد العاملة الماهرة المدربة لشغل هذه الوظيفة وجهان لعلمة واحدة .

وتؤكد لغة الارقام الرسمية وجود ٥٢٢ وحدة منتشرة بجميع المحافظات بواقع ٧٣ وحدة بالقاهرة و١٥ بالاسكندرية ، و٩ فى بورسعيد ، و٨ بالاسماعيلية ومثلها بالسويس ، و٢١ وحدة بالقليوبية ، و٢٥ بالشرقية ، و٣٥ بكفر الشيخ و٢٥ وحدة تدريبية بالبحيرة ، و٢٢ بالفيوم و٢٦ بالمنوفية ..

والمشكلة ليست فى وجود الوحدات ولكن المشكلة .. وحسب ما اشارت اليه البيانات .. تتمثل فى ان معظم الوحدات لا تعمل بكامل طاقاتها فعلى سبيل المثال يوجد بشمال سيناء ٦ مراكز سعتها ١٤٠٠ متدرب تستقبل فقط ١٧١ متدربا . كذلك يوجد ٨ وحدات بالسويس سعتها ٣٢٥٣ لا يستغل منها سوى ٢٥٦٦ متدربا .. كما ان الارقام توضح انه لا تخلو وزارة واحدة من الوحدات التدريبية ففى قطاع الزراعة يوجد ١٣ وحدة منها ١٢ حكومية سعتها ٩٣٠ متدربا تعمل بـ ٥٠٪ من طاقاتها ، كما يتبع قطاع الحكم المحلى ٧٢ وحدة سعتها ٣٩٦٣ متدربا يستقل منها ٢١٨١٣ فقط ، اضف إلى ذلك قطاع الشئون الاجتماعية الذى يتبعه ٦٩ وحدة سعتها ٦٢٠٥ متدرب يستغل منها ٣٩٣٧ فقط والباقى طاقة معطلة ، وعلى العكس من ذلك الوحدات التدريبية التابعة للمجلس الاعلى للشباب والرياضة التى تبلغ وحدتين فقط سعتهما ٢٤٠ متدربا وتعمل بكامل طاقاتها

ويبقى السؤال

إذا كانت الدولة تجرى حاليا حصرا للعمالة الزائدة بقطاع الاعمال العلم لاعادة هيكلتها وتوزيعها وفق برنامج التدريب التحويلى ، فكيف يتم تحقيق ذلك فى ظل ما اشارت اليه الارقلم عن الوحدات التدريبية ؟

السؤال الثلنى

ما هى الاسس والمعايير التى سيتم من خلالها اعادة تاهيل العمالة ؟ وهل يتم ذلك داخل وحداتهم الانتاجية - النادرة الوجود - ام فى الوحدات التدريبية ومعظمها يعانى من العجز وكيف يتم ذلك فى ضوء وجود ١,٤ جنيه لاعادة تدريب العالم ؟

○ عدم وجود برامج !

الدكتور على حافظ منصور استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس يرى ان نظلم التدريب فى مصر يعانى من عدم وجود برامج او خطة محددة وواضحة المعالم من خلال استعراض اجمالى تكلفة التدريب خلال إحدى السنوات الاخيرة حيث لم يتجاوز ٩,٧ مليون جنيه يستفيد منها ٣,٨ مليون علمل بمعدل ٢,٥ جنيه تكلفة تدريب الفرد وتحسين الاداء مع العلم ان ٦٤٪ من ميزانية التدريب السنوى اى ٦,٧ مليون جنيه تخصص للوزارات مقابل ٢٨٪ فقط لتحسين اداء ٢,٠٧ مليون موظف بمعدل ١,٤ جنيه للفرد وهذا لا يكفى لتمويل برامج جادة حديثة متطورة تتلاءم واقتصاديات السوق الحرة .

وحتى نضمن تحقيق قدر من النجاح لبرنامج التدريب التحويلى للعاملين لابد والكلام للدكتورة نجوى سمك بجامعة القاهرة من وضع خطط التدريب والتاهيل على دراسة موضوعية وواقعية لاحتياجات السوق المصرية بها وهذا يتطلب إجراء مسح شامل لاحتياجاتنا من العمالة ونوعيتها خلال فترة زمنية معينة تحددها خطط التنمية ، بالاضافة إلى اهمية وجود برامج متكاملة تحدد مسار التدريب الذى يمر من خلاله الموظف بداية من تعيينه وحتى إنتهاء حياته الوظيفية ، وعدم الاكتفاء بالتدريب اثناء الترقيات فقط .

اما المهندس يحيى رشوان رئيس الشركة العربية للراديو الترانزستور التابعة لقطاع الاعمال العام فيؤكد ان



هدف التدريب التحويلي يتمثل في خلق عمالة فنية حسب احتياجات السوق من اجل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ، ويقول ان مصلحة الكفاية الانتاجية اقدر الجهات على تنفيذ التدريب التحويلي خاصة لتلك الشركات التى لا تملك مراكز تدريب وكذلك مراكز التلمذة الصناعية من خلال تدريب التلاميذ على انشطة تواكب التقدم العلمي بحيث لا يحتاج المتدرب إلى فترة طويلة حتى يستوعب اسلوب العمل في شركته .

ويضيف المهندس يحيى رشوان ان نسبة العمالة الفنية بخطوط الانتاج يجب ان تكون في حدود ٧٠٪ والعمالة الادارية ٣٠٪ وذلك في اى شركة او مصنع الى جانب ان بعض الشركات تعاني من مشلكسة السعادة مثلا وهؤلاء لابد من تحويلهم الى عمالة فنية منتجة مشيرا إلى ان بعض الشركات تطبق بالفعل برنامج التدريب التحويلي فمثلا بعض مصانع تكون في حالة راحة لمعداتها فيتم الاستعانة بالعاملين في مواقع إنتاج اخرى داخل الشركة فلدينا عمال قادرون على العمل بخطوط إنتاج التليفزيون والراديو والمنتجات الاخرى

○ من ٤ ـ ٦ أشهر ○

وفي مصلحة الكفاية الانتاجية التابعة لوزارة الصناعة يوضح ـ رئيسها المهندس سيد عبدالقادر ـ ان التدريب التحويلي يشمل تدريب شخص ليس له دراية بالعمل الصناعي ولكن مؤهل اكاديميا ويتم تحويله لنوع المهارة حسب النشاط التجارى او الصناعي الذى سيتجه اليه المتدرب كتشغيل وتشكيل المعادن ، أو العمل في الملابس الجاهزة وهذا يحتاج إلى فترة تدريب من ٤ الى ٦ شهور ، او العمل بخطوط الانتاج المختلفة ويحتاج ذلك إلى فترة من ٢ الى ٤ شهور ، بينما يحتاج التدريب على مهام التفتيش الفنى والعمليات والاحصائيات من ٦ إلى ١٠ شهور ، مشيرا إلى ان النوع الثاني من التدريب فهو تدريب شخصى له دراية بالعمل الصناعي ويحتاج الى رفع درجة المهارة او اكساب مهارات اخرى ويحتاج من ٢ إلى ٦ شهور وذلك حسب نوع المهارة ويضيف رئيس ومصلحة الكفاية الانتاجية إلى انه يمكن وضع برامج حسب مستوى التاهيل الاكاديمي الاساسي للمتدرب ونوع العمل الذى سيتحقق به كما يمكن للمصلحة الاشتراك في الاختيار الاساسي للمتدربين وتوجيههم إلى نوع التخصص الملائم .



المصدر : الأهـــــــرام

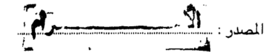
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٢

١٠ آلاف جنيه لأفضل بحـــث عن البطالة

لاحسن بحث عن « استراتيجيه مواجهة مشكلة البطالة فى مصر » .. تجرى المجالس القومية المتخصصه برعاية د . عبد القادر حاتم مسابقه حتى نهاية اكتوبر القادم . والفائز سوف يحصل على جائزة قيمتها ١٠ آلاف جنيه . مقدمة من د . شوقى الفنجـرى وكيل مجلس الـدولـه الاسبق .



المصدر : 

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

١٥٠ مليون دولار قروضا لشباب الخريجين بفائدة ١٠ ٪ : من الصندوق الاجتماعي

طنطا ـ مكتب الاهرام ـ قرر الصندوق الاجتماعي للتنمية تخصيص ١٥٠ مليون دولار قروضا ميسرة لشباب الخريجين لاقامة مشروعات صغيرة وحرفية بفائدة ميسرة قدرها ١٠٪ وفترة سماح عامين من بدء المشروع بهدف حل مشكلة البطالة

صرح بذلك الدكتور حسين الجمال رئيس الصندوق خلال اجتماع مجلس ادارة الصندوق مع المستشار ماهر الجندى محافظ الغربية .

واضاف أن الصندوق سوف يوفر التمويل اللازم لاقامة المشروعات الصغيرة للجمعيات الاهلية والجهات الحكومية وجمعيات رجال الاعمال وشركات القطاع الخاص للمساهمة في إيجاد فرص عمل لشباب الخريجين وانه تم الاتفاق على اقامة ٩٣ مشروعا لشباب الخريجين بالمحافظة كمرحلة أولى